

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement
Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université M'Hamed BOUGARA
Boumerdès
Faculté Des Sciences Economiques
des Sciences du Gestion et des
Sciences Commerciales



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أحمد بوقرة بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

و العلوم التجارية

إشكالية التوفيق بين الموازنة النقدية والمالية
المالية في ضبط التوازن الاقتصادي
" حالة الجزائر 1990 اتفاق 2009 "

مذكرة مقدمة لتيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع : اقتصاديات المالية والبنوك.

إشراف الدكتور:

د/ مغاري عبد الرحمان

إعداد الطالب:

- بوشنب موسى

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة بومرداس	أستاذ محاضر قسم "أ"	د/ بلوناس محمد الله
مشرفا	جامعة بومرداس	أستاذ محاضر قسم "أ"	د/ مغاري عبد الرحمان
ممتدنا	جامعة الجزائر	أستاذ محاضر قسم "أ"	د/ مبيطنة مسعود
ممتدنا	جامعة بومرداس	أستاذ محاضر قسم "ب"	د/ تومي عبد الرحمان

السنة الجامعية 2010/2009

كلمة شكر

- نشكر الله و نحمده على ما أكرمنا به من علم بما شاء و عون و قوة و صبر و جعلنا الله و إياكم من الشاكرين.
- بكل امتنان و عرفان، أقدم أسمى معاني الشكر و التقدير و الاحترام إلى كل من مد لي يد العون و المساعدة لإنجاز هذا العمل، و أخص بالذكر الأستاذ المشرف مغاري عبد الرحمان لما قدمه لي من نصائح و إرشادات قيمة لكي يرى هذا العمل النور.
- الشكر و التقدير للأستاذ الفاضل تومي عبد الرحمان الذي كان له الفضل الكبير في إنجاز هذا البحث.
- الشكر و التقدير للأستاذين بن طالي فريد و ساحل فاتح على نصائحهم و توجيهاتهم القيمة.
- الشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة و تقييم هذه المذكرة.

"أشكر كل من قدم لي يد العون و المساعدة سواء من قريب أو من بعيد".

أشركم جميعاً

الإهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى:

- من قال فيهما الله عز وجل " و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا " أمي و أبي الكريمن حفظهما الله وأطال في عمرهما.

- إلى كل إختي وأختوتي، وأخص بالذكر من أنار لي درب العلم وكان شديد الحرص على مشواري الدراسي، أستاذتي ومعلمتي "أخي لخضر".
- إلى كل الأصدقاء

والأحباب

والزملاء.

من أبناء هذا الوطن الحبيب

الفهرس العالم

الفهرس العام

كلمة شكر

الإهداء

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

02.....مقدمة عامة.....

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و السياسة المالية

13.....تمهيد.....

14.....المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.....

14.....المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.....

15.....المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية وقنوات إبلاغها.....

15.....1- الأهداف الأولية.....

16.....2- الأهداف الوسيطة.....

19.....3- الأهداف النهائية.....

21.....4- قنوات إبلاغ السياسة النقدية.....

22.....المطلب الثالث: إشكالية تضارب أهداف السياسة النقدية وإمكانية التوفيق بينها.....

23.....1- تضارب أهداف السياسة النقدية.....

23.....2- التوفيق بين أهداف السياسة النقدية.....

24.....المطلب الرابع: البنك المركزي كسلطة نقدية.....

24.....1- مفهوم السلطة النقدية.....

25.....2- وظائف البنك المركزي.....

25.....3- استقلالية البنك المركزي.....

26.....4- أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية.....

26.....المطلب الخامس: السياسة النقدية في الدول المتقدمة والنامية.....

27.....المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية.....

28.....المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.....

29.....المطلب الثاني: محددات صياغة السياسة المالية.....

29.....المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.....

- 1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....29
- 2- تحقيق التنمية الاقتصادية.....30
- 3- تحقيق العمالة الكاملة.....30
- 4- التوزيع العادل للدخول.....30
- 5- تخصيص الموارد.....31
- المطلب الرابع: السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية.....31**
- 1- السياسة المالية في الدول المتقدمة.....31
- 2- السياسة المالية في الدول النامية.....32
- المبحث الثالث: عرض السياسة النقدية من خلال تطور المدارس الاقتصادية.....33**
- المطلب الأول: السياسة النقدية من منظور التحليل الكلاسيكي.....33**
- 1- أسس ومبادئ النظرية النقدية الكلاسيكية.....33
- 2- افتراضات نظرية كمية النقود.....34
- 3- صيغ نظرية كمية النقود.....35
- 4- تقييم نظرية كمية النقود.....37
- المطلب الثاني: السياسة النقدية من منظور التحليل الكينزي.....38**
- 1- أسس وافتراضات التحليل الكينزي.....38
- 2- النقود في التحليل الكينزي.....39
- 3- تقييم النظرية النقدية الكينزية.....45
- المطلب الثالث: السياسة النقدية من منظور التحليل النقدي المعاصرة.....46**
- 1- أسس وافتراضات التحليل النقدي المعاصر.....46
- 2- النقود في التحليل النقدي المعاصر.....47
- 3- تقييم النظرية النقدية المعاصرة.....49
- المطلب الرابع: السياسة النقدية من منظور المدرسة الكلاسيكية الجديدة.....50**
- 1- أسس وافتراضات المدرسة الكلاسيكية الجديدة.....50
- 2- التوقعات الرشيدة.....51
- 3- مصداقية السياسة النقدية.....52
- المبحث الرابع: عرض السياسة المالية من خلال تطور المدارس الاقتصادية.....52**
- المطلب الأول: السياسة المالية قبل ظهور الرأسمالية.....53**
- المطلب الثاني: السياسة المالية من منظور التحليل الكلاسيكي.....54**

- 1- أسس ومبادئ السياسة المالية عند الكلاسيك.....54
- 2- مضمون السياسة المالية عند الكلاسيك.....55
- 3- انتقادات نظرية الكلاسيك في السياسة المالية.....56
- المطلب الثالث: السياسة المالية من منظور الكينزيين والكينزيين الجدد.....57**
- 1- أسس ومبادئ السياسة المالية في التحليل الكينزي.....57
- 2- مضمون السياسة المالية في التحليل الكينزي.....58
- 3- السياسة المالية عند الكينزيين الجدد.....59
- 4- الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية في السياسة المالية.....62
- المطلب الرابع: السياسة المالية في النظام الاشتراكي.....62**
- خلاصة الفصل الأول.....64**
- الفصل الثاني: أدوات السياستين النقدية والمالية المستعملة في ضبط التوازن الاقتصادي**
- تمهيد.....66**
- المبحث الأول: الإطار العام للتوازن الاقتصادي.....67**
- المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي وأشكاله.....67**
- 1- مفهوم التوازن الاقتصادي.....67
- 2- أشكال التوازن الاقتصادي.....68
- المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكلاسيكي.....69**
- 1- التوازن في سوق العمل.....69
- 2- التوازن في سوق السلع والخدمات.....72
- 3- التوازن في السوق النقدي.....73
- المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكينزي.....76**
- 1- التوازن في سوق السلع والخدمات.....76
- 2- التوازن في السوق النقدي.....77
- 3- التوازن في سوق العمل.....79
- المطلب الرابع: نموذج هيكس وهانسن للتوازن الاقتصادي العام (نموذج IS-LM).....81**
- 1- اشتقاق منحنى (IS).....81
- 2- اشتقاق منحنى (LM).....82
- 3- التوازن في السوقين معا وتحديد منحنى (IS-LM).....84
- المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.....85**

85.....	المطلب الأول: الأدوات غير المباشرة (الكمية) للسياسة النقدية
86.....	1- سياسة معدل إعادة الخصم.....
89.....	2- سياسة السوق المفتوحة.....
90.....	3- سياسة الاحتياطي الإجباري.....
92.....	المطلب الثاني: الأدوات المباشرة (الكيفية) للسياسة النقدية
92.....	1- سياسة تأطير القروض.....
92.....	2- السياسة الانتقائية للقروض.....
93.....	3- النسبة الدنيا للسيولة.....
93.....	4- تحديد شروط تسهيلات البنك المركزي.....
94.....	5- تنظيم معدلات الفائدة.....
94.....	6- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد.....
94.....	7- هامش الضمان المطلوب.....
94.....	المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية "التعليمات المباشرة"
94.....	1- الإقناع الأدبي.....
95.....	2- الإعلام.....
95.....	المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية
95.....	المطلب الأول: النفقات العامة
95.....	1- تعريف النفقات العامة وأركانها.....
96.....	2- تقسيمات النفقات العامة.....
98.....	3- حدود وضوابط الإنفاق العام.....
100.....	4- ظاهرة تزايد النفقات العامة.....
101.....	المطلب الثاني: الإيرادات العامة
101.....	1- تعريف الإيرادات العامة وأركانها.....
102.....	2- الإيرادات الاقتصادية.....
103.....	3- الإيرادات السيادية.....
104.....	4- إيرادات الدولة الائتمانية - القروض -.....
106.....	المطلب الثالث: الموازنة العامة
106.....	1- تعريف الموازنة العامة وخصائصها.....
106.....	2- القواعد التي تحكم إعداد الموازنة العامة.....

109.....	3- المراحل المختلفة للموازنة العامة للدولة "دورة الموازنة"
111.....	المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لأدوات السياسة النقدية والمالية
111.....	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لأدوات السياسة النقدية
111.....	1- آثار السياسة النقدية على الاستهلاك
112.....	2- آثار السياسة النقدية على جذب الادخار وتشجيع الاستثمار
112.....	3- آثار السياسة النقدية على السوق النقدية والسوق المالية
113.....	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة
113.....	1- آثار النفقات العامة على الاستهلاك الوطني
113.....	2- آثار النفقات العامة على الادخار الوطني
114.....	3- آثار النفقات العامة على الاستثمار الوطني
114.....	4- آثار النفقات العامة على الناتج الوطني
114.....	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة
115.....	1- الآثار الاقتصادية للقروض العامة
116.....	2- الآثار الاقتصادية للضرائب
118.....	المطلب الرابع: دور النفقات العامة في تحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية
118.....	1- النفقات العامة والنمو الاقتصادي
119.....	2- النفقات العامة ومستوى التشغيل
119.....	3- النفقات العامة والمستوى العام للأسعار
119.....	4- النفقات العامة وإعادة توزيع الدخل
121.....	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في ضبط التوازن الاقتصادي
123.....	تمهيد
124.....	المبحث الأول: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية
124.....	المطلب الأول: علاقة السياستين النقدية والمالية بالسياسة الاقتصادية
126.....	المطلب الثاني: المقارنة بين السياستين النقدية والمالية وعوامل تفعيل دورهما
126.....	1- المقارنة بين السياستين النقدية والمالية
128.....	2- عوامل تفعيل دور السياستين النقدية والمالية
130.....	المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية ومجال الالتقاء بينهما
130.....	1- طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية

- 132.....2- مجال الالتقاء بين السياستين النقدية والمالية.....
- 133.....المطلب الرابع: إلزامية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.....
- 134.....المبحث الثاني: إجراءات وأهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.....
- 134.....المطلب الأول: شروط وإجراءات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.....
- 135.....1- شروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.....
- 135.....2- إجراءات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.....
- 137.....المطلب الثاني: أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.....
- 138.....1- منحى فيليبس Philips.....
- 140.....المطلب الثالث: مكانة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.....
- 141.....المبحث الثالث: التناغم بين السياسة النقدية و السياسة المالية.....
- 141.....المطلب الأول: الجدل بين أنصار السياسة النقدية وأنصار السياسة المالية.....
- 142.....1- حجج أنصار السياسة المالية.....
- 142.....2- حجج أنصار السياسة النقدية.....
- 144.....المطلب الثاني: تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية.....
- 144.....1- أثر السياسة النقدية على عجز الموازنة.....
- 144.....2- أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة المالية.....
- 145.....المطلب الثالث: تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية.....
- 145.....1- أثر النظام الضريبي على السياسة النقدية.....
- 145.....2- الانضباط المالي للإنفاق الحكومي.....
- 146.....3- الهيمنة المالية مقابل النقدية.....
- 149.....المبحث الرابع: السياسة النقدية والسياسة المالية كآليتين لضبط التوازن الاقتصادي الكلي.....
- 149.....المطلب الأول: آلية عمل السياستين النقدية والمالية في معالجة الاختلال الاقتصادي.....
- 149.....1- آلية عمل السياسة النقدية في معالجة الاختلال الاقتصادي.....
- 151.....2- آلية عمل السياسة المالية في معالجة الاختلال الاقتصادي.....
- 153.....المطلب الثاني: أثر السياستين النقدية والمالية على التوازن الاقتصادي الكلي.....
- 153.....1- أثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي الكلي.....
- 155.....2- أثر السياسة المالية على التوازن الاقتصادي الكلي.....
- 157.....المطلب الثالث: فعالية السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.....
- 157.....1- فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.....

- 2- فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.....159
- المبحث الخامس: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي..160**
- المطلب الأول: دور التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي..160**
- المطلب الثاني: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ودوره في معالجة الاضطرابات الدورية..162**
- 1- استخدام مزيج السياستين النقدية والمالية لمواجهة التضخم.....162
- 2- استخدام مزيج السياستين النقدية والمالية لمواجهة الكساد.....163
- 3- استخدام مزيج السياستين النقدية والمالية لمواجهة الكساد التضخمي.....164
- المطلب الثالث: السياستان النقدية والمالية في ظل تغير نظام سعر الصرف.....165**
- 1- السياستان النقدية والمالية في ظل سعر صرف ثابت.....165
- 2- السياستان النقدية والمالية في ظل سعر الصرف المرن.....168
- 172..... خلاصة الفصل الثالث.**
- الفصل الرابع: السياستان النقدية والمالية وواقع التنسيق بينهما في ضبط التوازن الاقتصادي في الجزائر (1990 أفاق 2009)**
- تمهيد.....174**
- المبحث الأول: معالم الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال (1962 - 1989).....175**
- المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال (1962-1966).....175**
- المطلب الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط الاقتصادي المركزي (1967-1979).....177**
- 1- المخطط الثلاثي (1967-1969).....177
- 2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973).....178
- 3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).....179
- المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري خلال فترة التنمية اللامركزية (1980-1989).....180**
- 1- المخطط الخماسي الأول (1980-1984).....180
- 2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).....181
- المطلب الرابع: التطورات النقدية والمالية خلال الفترة (1962-1989).....183**
- 1- مرحلة الانطلاق وإنشاء البنك المركزي الجزائري.....183
- 2- الإصلاح المالي لسنة 1971.....184
- 3- الإصلاح النقدي لسنة 1986.....185
- 4- قانون 1988 وتكييف الإصلاح.....185

186.....	المبحث الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق.....
187.....	المطلب الأول: الإطار النظري لبرامج الإصلاح الاقتصادي.....
187.....	1- مفهوم الإصلاح الاقتصادي.....
190.....	المطلب الثاني: الإصلاحات الذاتية.....
190.....	1- الجانب التنظيمي للإصلاحات الذاتية.....
191.....	2- الجانب الاقتصادي للإصلاحات الذاتية.....
192.....	المطلب الثالث: الإصلاحات المدعومة من طرف الهيئات المالية والدولية.....
192.....	1- برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني (1989-1992).....
194.....	2- برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994 إلى مارس 1995).....
196.....	3- برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998).....
199.....	المطلب الرابع: مستجدات الإصلاحات بعد 1998.....
201.....	المبحث الثالث: الاتجاهات العامة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 أفاق 2009).....
201.....	المطلب الأول: إصلاح السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2009).....
201.....	1- السياسة النقدية في ظل القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.....
206.....	2- السياسة النقدية في ظل الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10.....
207.....	3- السياسة النقدية في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.....
209.....	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (1990-2009).....
209.....	1- تأطير القروض البنكية.....
210.....	2- الاحتياطي الإجمالي.....
212.....	3- معدل الخصم ومعدل الفائدة.....
214.....	4- السوق النقدية.....
217.....	المطلب الثالث: الأهداف العامة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2009).....
218.....	1- هدف النمو الاقتصادي.....
218.....	2- هدف التشغيل.....
219.....	3- استقرار الأسعار (التضخم).....
219.....	4- هدف التوازن الخارجي.....
221.....	المطلب الرابع: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر (1990-2009).....
221.....	1- تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2009).....
224.....	2- تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2009).....

المبحث الرابع: الاتجاهات العامة للسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990 أفاق 2009).	227.
المطلب الأول: مسار السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر (1990-2009).....	227.....
1- تصنيف النفقات العامة في الجزائر.....	228.....
2- تطور السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر (1990-2009).....	231.....
المطلب الثاني: مسار السياسة الإيرادية العامة في الجزائر (1990-2009).....	237.....
1- تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر.....	237.....
2- السياسة الضريبية خلال الفترة (1990-2009).....	240.....
3- تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2009).....	242.....
المطلب الثالث: الموازنة العامة في الجزائر (1990-2009).....	245.....
1- مفهوم الموازنة العامة في التشريع الجزائري.....	246.....
2- هيكل الموازنة العامة في التشريع الجزائري.....	246.....
3- تطور الموازنة العامة خلال الفترة (1990-2009).....	248.....
المبحث الخامس: واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ومدى مساهمته في ضبط التوازن الاقتصادي العام في الجزائر (1990 أفاق 2009).....	249.....
المطلب الأول: التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر (1990-2009).....	250.....
1- معايير استقلالية البنك المركزي.....	251.....
2- واقع استقلالية بنك الجزائر على ضوء الأمر 03-11.....	251.....
المطلب الثاني: مدى مساهمة السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام في الجزائر (1990-2009).....	254.....
1- مدى مساهمة السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن الداخلي.....	255.....
2- مدى مساهمة السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي.....	258.....
المطلب الثالث: مدى مساهمة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام في الجزائر (1990-2009).....	262.....
خلاصة الفصل الرابع.....	264.....
الخاتمة العامة.....	267.....
الملاحق.....	279.....
قائمة المراجع.....	290.....

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	المربع السحري للسياسة النقدية	21
02	عرض النقود في التحليل الكينزي	40
03	الطلب على النقود بدافع المبادلات في التحليل الكينزي	41
04	الطلب على النقود بدافع الاحتياط في التحليل كينزي	42
05	الطلب على النقود بدافع المضاربة عند كينز	43
06	الطلب الكلي على النقود في التحليل الكينزي	44
07	وحدات الدخل الوطني بالأسعار الثابتة	59
08	نموذج واينتروب في السياسة المالية	61
09	الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي	69
10	عرض العمل في النموذج الكلاسيكي	70
11	التوازن في سوق العمل في النموذج الكلاسيكي	71
12	التوازن في سوق العمل والإنتاج في النموذج الكلاسيكي	72
13	التوازن في سوق السلع والخدمات في النموذج الكلاسيكي	73
14	التوازن في السوق النقدي في النموذج الكلاسيكي	74
15	نموذج التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيكي	75
16	التوازن بين سعر الفائدة ومستوى الدخل	77
17	العلاقة بين الدخل الكلي وسعر الفائدة في النظرية الكينزية	78
18	التوازن في سوق العمل في النظرية الكينزية	80
19	اشتقاق منحنى (IS)	81
20	اشتقاق منحنى (LM)	83
21	نموذج هكس وهانسن للتوازن الاقتصادي العام	85
22	التغير في كمية الائتمان	87
23	العوامل المحددة لحجم وحدود النفقات العامة للدولة	99
24	منحنى فيليبس	139
25	السياسة المالية في مواجهة الفجوات الانكماشية	152
26	السياسة المالية في مواجهة الفجوات التضخمية	153

154	أثر السياسة النقدية التوسعية على توازن سوقي الإنتاج والنقود	27
155	أثر السياسة النقدية الانكماشية على توازن سوقي الإنتاج والنقود	28
156	أثر السياسة المالية التوسعية على توازن سوقي الإنتاج والنقود	29
156	أثر السياسة المالية الانكماشية على توازن سوقي الإنتاج والنقود	30
158	فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي	31
159	فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي	32
160	المزج بين السياسة النقدية والسياسة المالية في أن واحد	33
166	السياسة المالية في ظل سعر الصرف ثابت	34
167	السياسة النقدية في ظل سعر صرف ثابت	35
169	السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن	36
170	السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن	37

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل أسعار الصرف الثابتة	167
02	تطور معدل الاحتياطي الإجباري	211
03	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1990-2009)	213
04	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-2009)	218
05	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة (1990-2009)	220
06	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2009)	222
07	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2009)	225
08	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2009 حسب كل دائرة وزارية (الجدول ب)	229
09	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2009 حسب القطاعات الجدول (ج)	230
10	تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة (1990-2009)	231
11	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2009 (الجدول أ)	239
12	تطور الإيرادات من الضرائب خلال الفترة (1990-2009)	240
13	تطور إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة (1990-2009)	243
14	تطور الموازنة العامة خلال الفترة (1990-2009)	248
15	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2009)	255
16	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1990-2008)	257
17	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2009)	259

قائمة الملحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
279	نسبة أنواع الإيرادات العامة إلى إجمالي إيرادات الموازنة العامة (2009-1990)	01
280	تطور متاحات صندوق ضبط الإيرادات	02
281	تطور احتياطات الصرف خلال الفترة (2009-1990)	03
281	تطور أسعار البترول خلال الفترة (2009-1990)	04
282	تطور هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (2009-1990)	05
283	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2009-1990)	06

المقدمة العامة

مقدمة عامة

تعد السياسات النقدية والمالية من أهم المواضيع الاقتصادية التي كانت ولا تزال تشغل الكثير من المفكرين الاقتصاديين وصانعي القرار في معظم دول العالم، ولعل أهميتهما تظهر في مدى تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية كالتضخم، البطالة والنمو الاقتصادي وغيرها.

وقد بدأ الاهتمام بالسياستين النقدية والمالية يظهر في الأدبيات الاقتصادية، بعد أن شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يألّفها من قبل، جسدها كل من الكساد، التضخم والكساد التضخمي، مما أدى إلى ظهور عدة مدارس اقتصادية عملت على تشخيص هذه المشكلات واقتراح طرق لمعالجتها، فاحتلت السياسة النقدية في القرن التاسع عشر موقع الصدارة في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، إذ كانت الأداة الوحيدة المعتمدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وشهدت هذه السياسة تراجعاً مؤقتاً في القرن العشرين وذلك ابتداءً من سنة 1929 على إثر تطبيق التعاليم الكينزية التي قامت على تأكيد فعالية السياسة المالية كأداة محددة للسياسة الاقتصادية الكلية ووسيلة فعالة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، لتسترجع السياسة النقدية مكانتها من جديد في منتصف القرن العشرين على يد رائد مدرسة شيكاغو "ميلتون فريدمان".

وبعد أن أكتمل هيكل السياسة النقدية والمالية في الفكر الاقتصادي المعاصر، أصبحت جميع دول العالم تعتمد عليهما بشكل أكبر في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ودفع سبل التنمية، وخاصة الدول النامية التي جعلت هذه الأخيرة هدفاً الأول، إذ جندت كل وسائلها المادية والبشرية لمسايرتها والالتحاق بمصاف الدول المتقدمة.

فتحقيق التنمية الاقتصادية يشترط توفر سياسة اقتصادية محكمة قادرة على الجمع والملاءمة بين أدواتها المختلفة. فإذا كانت سياسة سعر الصرف تسعى جاهدة لاستقرار قيمة العملة، والسياسة التجارية تهدف إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فإن السياستين النقدية والمالية يكمن دورهما في جعل الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي داخل ربوع الاقتصاد الوطني، إذ قد يؤدي فائض الطلب إلى جرف الاقتصاد نحو هاوية التضخم النقدي، في حين يؤدي فائض العرض إلى زج الاقتصاد في بؤرة الكساد وانخفاض المستوى العام للأسعار. وبهذا يتضح دور هاتين السياستين في تحقيق الهدف المنشود الذي تصبو إليه السياسة الاقتصادية ألا وهو "التوازن الاقتصادي".

لقد اختلف مفهوم التوازن الاقتصادي باختلاف المدارس الاقتصادية، فالمدرسة الكلاسيكية اعتبرته محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في أسواق السلع، النقد والعمالة، وذلك عند مستوى التشغيل الكامل للاقتصاد وفي ظل عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. أما المدرسة الكينزية فقد كان موقفها مخالفاً لما ذهب إليه الكلاسيك، فهي لم تهتم بالجزئيات بل اهتمت بدراسة

التوازنات الكلية، وأن التوازن عندها يتحدد دون مستوى التشغيل الكامل مع ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لكن بين هذا وذاك، فإن جوهر التوازن الاقتصادي عند كل المدارس هو الوصول إلى تلك المعادلة التي تجعل الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي أمام ضغط المتغيرات الاقتصادية الداخلية منها والخارجية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فلا يمكن للسياسة الاقتصادية في أي دولة من النهوض والارتقاء وتحقيق معادلة التوازن الاقتصادي والتخلص من الأزمات والمشاكل الاقتصادية من دون التنسيق والتوفيق بين أهداف ووسائل كل من السياستين النقدية والمالية، تجنباً للتعارض والتضارب والتناقض بين هاتين السياستين، وقد تأكد ذلك أكثر بعد مجيء الاقتصادي الأمريكي "والتر هيلر" الذي دعا إلى عدم التعصب لسياسة معينة، بل طالب بضرورة مزج أو خلط كل من الأدوات النقدية والمالية بنسب معينة حتى يتسنى تحقيق أكبر قدر من الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

والدول النامية في سعيها للتأثير على نشاطها الاقتصادي ومعالجة اختلالاتها الاقتصادية بالاستناد إلى أدواتها المالية والنقدية، أخذت من يوم لأخر تدخل إصلاحات جذرية على منظومتها المالية والنقدية. والجزائر كباقي الدول النامية عرفت تحولات مالية ونقدية عميقة منذ شروعا في الإصلاحات الاقتصادية، والتي كانت بدايتها سنة 1988 وهي البداية الحقيقية لانتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وتجسد ذلك فعليا وفقا للإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي بموجب قانون النقد والقرض 90-10، والذي ظهر فيه اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم تداول النقود مع توضيح أدواتها، ومنح الاستقلالية للبنك المركزي في إدارتها، ناهيك عن الإصلاحات المالية - إلى جانب النقدية- التي شهدتها الجزائر أثناء إصلاحاتها المدعومة، والتي اعتمدت فيها على أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية كخيار لدفع سبل التنمية ومعالجة الهزات والاختلالات الاقتصادية.

نخلص للقول أن عملنا هذا سينصب على دراسة السياسة النقدية والسياسة المالية ومحاولة التوفيق بينهما في ضبط التوازن الاقتصادي، مع الإشارة إلى حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 أفاق 2009، وهي الفترة التي نسلط الضوء عليها لإجراء دراستنا التطبيقية.

وعلى ضوء كل ما تقدم تتبلور لدينا إشكالية البحث التالي:

طرح الإشكالية

إذا كانت السياستان النقدية والمالية من أهم الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة في معالجة الهزات والاختلالات الاقتصادية، فكيف يمكنهما العمل جنباً إلى جنب في ضبط التوازن الاقتصادي؟ وما واقع ذلك في الاقتصاد الجزائري؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مختلف المراحل التي مرت بها السياسة النقدية والسياسة المالية في الفكر الاقتصادي؟ ثم ما المقصود بهاتين السياستين، وما هي أهدافهما؟
- ماذا نعني بالتوازن الاقتصادي، وما هي أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية المستعملة لتحقيقه؟

- ما هي العلاقة الموجودة بين السياسة النقدية والسياسة المالية، وكيف يتم التنسيق بينهما؟
- ما هي آلية عمل السياسة النقدية والسياسة المالية المعتمدة في معالجة الاختلالات الاقتصادية وضبط التوازن الاقتصادي الكلي، وما هو دور التنسيق بينهما في هذا الإطار؟
- إذا كانت الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ دخولها عهد اقتصاد السوق يغلب عليها الجانب النقدي والمالي، فما هي آثار هذه الإصلاحات على السياسة النقدية والسياسة المالية؟
- ما مدى مساهمة السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي العام في الجزائر؟
- ما واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر، وما مدى مساهمته في تحقيق التوازن الاقتصادي العام؟

الفرضيات

- نعتبر أنه لا يمكن فهم أي مرحلة من المراحل التي مرت بها السياسة النقدية والسياسة المالية في الفكر الاقتصادي إلا بالعودة إلى الافتراضات والأسس النظرية التي قامت عليها كل سياسة، وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.
- تؤدي أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية دوراً بارزاً في تنفيذهما والتأثير على المتغيرات الاقتصادية، وتختلف هذه الأدوات من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف نظمها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.
- تظهر العلاقة بين السياستين النقدية والمالية عندما تصبح السلطان المالية والنقدية على قدم المساواة، وتزيد الرابطة بينهما طالما أسندت للبنك المركزي استقلاليته.

- تستجيب آلية عمل السياسة النقدية والسياسة المالية للوضع الاقتصادية السائدة، وتساهم وبشكل فعال في ضبط التوازن الاقتصادي الكلي طالما تضاعف العمل المتبادل بين السياستين.
- إن برامج الإصلاح الاقتصادي وبالأخص الإصلاحات المدعومة لم تكن موجهة لإعادة بعث السياستين النقدية والمالية على النحو الذي يحقق التنمية الاقتصادية، وإنما كانت لها أهدافا أخرى.
- رغم كل الإصلاحات المالية والنقدية التي عرفتها الجزائر، فإن مساهمة السياستين النقدية والمالية تبقى قاصرة عن ضبط التوازن الاقتصادي العام، لارتباط بعض التوازنات الاقتصادية بعوامل خارجية أكثر منها داخلية.
- نعتبر أن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر ظهر بظهور قانون النقد والقرض 10-90 وأكمل بظهور الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، وكان له الفضل في ضبط بعض التوازنات الاقتصادية الكلية.

أسباب اختيار الموضوع

- هناك مجموعة من الأسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نوردناها كالتالي:
- أهمية المشكلة المطروحة للدراسة؛
- مدى توفر الإمكانيات لتناول المشكلة المطروحة وفهمها واقتراح حلول لها؛
- الاهتمام الواسع والمتزايد للعديد من الدول النامية والمتقدمة بالسياستين النقدية والمالية، باعتبارهما أهم أدوات السياسة الاقتصادية الأكثر فعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة الهزات والأزمات الاقتصادية؛
- أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في مواجهة التناقض والتعارض والتضارب القائم بينهما، مما يجعل هذا البحث مساهمة في إثراء النقاش لتوضيح بعض جوانبه؛
- الرغبة في التعرف على اتجاهات السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر منذ التوجه نحو اقتصاد السوق إلى يومنا هذا، لمعرفة ما إذا كان هناك تنسيق بين هاتين السياستين من عدمه.

تحديد إطار الدراسة

- باعتبار أن موضوع السياسة النقدية والسياسة المالية من المواضيع العامة في الاقتصاد، فإنه من الصعب إسقاطه على دراسة واحدة تشمل جميع الدول لاختلاف نظمها وظروفها وهيكلها الاقتصادية. لذلك قسمنا هذا البحث إلى جانبين: نظري وتطبيقي. فالجانب النظري أبرزنا فيه تطور السياستين النقدية والمالية ابتداء من الفكر الكلاسيكي وصولا إلى الفكر الاقتصادي المعاصر، مع

الإشارة إلى وضع اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة. أما الجانب التطبيقي فيتمثل في الاقتصاد الجزائري، وذلك لإمكانية جمع الإحصائيات عن السياسة النقدية والمالية في الجزائر. وقد كانت بداية هذا البحث من فترة التحول نحو اقتصاد السوق إلى يومنا هذا، وهي الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى أفاق 2009. على أن يكون خروجنا عن هذه الفترة بالعودة إلى الفترات السابقة إنما هو فقط من أجل توسيع المجال لإجراء المقارنة بين مختلف الفترات لتوسيع الفهم أكثر، ووضع بعض المفاهيم في سياقها التاريخي.

أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوردتها كالتالي:

- محاولة فهم تطور السياسة النقدية، السياسة المالية والتوازن الاقتصادي عبر تطور المدارس الاقتصادية؛
- التعرف على الأدوات التي تعتمد عليها السياسة النقدية والسياسة المالية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وعلى التوازن الاقتصادي؛
- محاولة إظهار العلاقة الموجودة بين السياستين النقدية والمالية، وتحديد الإجراءات والشروط الواجب توفرها لضمان التنسيق بينهما؛
- محاولة فهم آلية عمل السياسة النقدية والسياسة المالية وكذا آلية التنسيق بينهما في ضبط التوازن الاقتصادي؛
- الوقوف على أهم التطورات النقدية والمالية في الجزائر منذ بداية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي إلى غاية يومنا هذا، لمعرفة انعكاسات هذه البرامج على أداء السياسة النقدية والمالية، ولاسيما الانعكاسات الأخرى عقب نهاية برامج الإصلاح بصدور الأمر 03-11 الذي أعطى أبعادا جديدة للسياسة النقدية؛
- التعرف على مدى مساهمة السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي العام في الجزائر؛
- محاولة إدراك واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ومدى مساهمته في ضبط التوازن الاقتصادي العام في الجزائر.

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي تحتلها السياسة النقدية والمالية في هيكل السياسة الاقتصادية لكل دولة، وذلك بوصفهما أداتين هامتين في يد السلطات المالية والنقدية تعتمد عليهما لفك عقد الإختلالات الاقتصادية والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي.

وتزداد أهمية هذا البحث أكثر خاصة وأننا نعلم أنه لا يمكن للسياسة الاقتصادية من النهوض والارتقاء دون التنسيق والتوفيق بين السياستين النقدية والمالية، ذلك لأن التنسيق بين هاتين السياستين سيسمح لكل واحدة منهما من أداء دورها على أتم وجه، دون ضغوطات أو قيود التي قد تخلفها الواحدة على الأخرى.

والجزائر من خلال برامجها الإصلاحية، لم تغفل عن توضيح طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية، والتي اتضحت أكثر في ظل الإصلاح الأخير الذي مس الجهاز المصرفي بصور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، والذي أعطى أبعادا جديدة للسياسة النقدية في علاقتها بالسياسة المالية. مما جعل هذا البحث في غاية من الأهمية ويستدعي فهم كل جوانبه.

الدراسات السابقة

إن الدراسات في مجال السياسة النقدية والسياسة المالية أخذت حيزا محترما من الأبحاث سواء ما أخذ منها الصبغة العمومية أو تعلق بحالة الجزائر، لكن ما يلاحظ على هذه الدراسات أنها اقتصرت عن قصد أو عن غير قصد على دراسة دور كل سياسة على حدى في تحقيق التوازن الاقتصادي دون الإشارة إلى مكانة التنسيق بينهما في هذا المجال. وكمحاوله منا، وبعد استطلاعنا على بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع، حاولنا الجمع بين السياستين النقدية والمالية بصياغة هذا الموضوع الذي يشكل فيه التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في ضبط التوازن الاقتصادي جوهر البحث، إذ يتم من خلاله التطرق إلى الجوانب التي أغفلت عنها الدراسات السابقة، والتي نورد بعضها على النحو التالي:

- أطروحة دكتوراه تحت عنوان "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004"، قدمها الباحث دراوسي مسعود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، حيث اعتمد فيها على ستة فصول. الفصل الأول تناول فيه مفهوم السياسة المالية وتطورها، وقد أدرج تحته أربعة مباحث، تناول في المبحث الأول دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث تعرف فيه على مفهوم الدولة وتطورها وماهية السياسة الاقتصادية وأدواتها. والمبحث الثاني خصصه لمفهوم السياسة المالية وتطورها. أما المبحث الثالث فقد تطرق فيه إلى

العوامل المؤثرة في السياسة المالية والتي قسمها إلى عوامل سياسية، إدارية، وأثر النظام المالي، ليستعرض في المبحث الرابع أهداف السياسة المالية. أما الفصل الثاني فقد خصصه للحديث عن التوازن، حيث تناول فيه أربعة مباحث، تعرض في المبحث الأول إلى مفهوم التوازن، أشكاله وتطوره في الفكر الاقتصادي. والمبحث الثاني عرج فيه على التوازن الكلي في النظام الاقتصادي، لينتقل إلى العلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة والتوازن الاقتصادي، وأهمية نظرية التوازن الاقتصادي، وذلك في المبحث الثالث والرابع على الترتيب. أما الفصل الثالث الذي عنونه بأدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي، تطرق فيه كذلك إلى أربعة مباحث، تناول في المبحث الأول مفهوم النفقات العامة، أنواعها وأثارها الاقتصادية. وفي المبحث الثاني تعرف فيه على مفهوم الإيرادات العامة، أنواعها وأثارها الاقتصادية، ليستعرض في المبحث الثالث مفهوم الموازنة العامة، إعدادها، تبويبها، اعتمادها ومراقبتها. والمبحث الرابع خصصه لمعرفة آلية عمل السياسة المالية. أما الفصل الرابع فقد وضح فيه العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية وذلك في أربعة مباحث. استعرض في المبحث الأول مفهوم السياسة النقدية وأهدافها، لينتقل في المبحث الثاني إلى أدوات السياسة النقدية بما فيها الأدوات الكمية والأدوات الكيفية. والمبحث الثالث تناول فيه التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، ليختم الباحث هذا الفصل بمبحث رابع تحدث فيه عن الآثار المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية. أما الفصل الخامس فقد استعرض فيه الوضع الاقتصادي العام للجزائر من خلال أربعة مباحث، الأول عرج فيه عن الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط الاقتصادي المركزي (1967-1979). ثم تعرف في المبحث الثاني عن الوضع الاقتصادي خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989)، والمبحث الثالث تناول فيه مرحلة الانتقال والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، ليختم هذا الفصل بموضوع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة. أما الفصل السادس الذي اختتم به دراسته اختار له عنوانا بالسياسة المالية المطبقة خلال الفترة 1990-2004، فقد تناول فيه السياسة الانفاقية والسياسة الإيرادية العامة وكذا الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة المدروسة، ليستعرض في الأخير التوازن الاقتصادي العام في الجزائر.

- أطروحة دكتوراه تحت عنوان "النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي"، قدمها الباحث عبد الرزاق حساني، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق. فقد تناول فيها جانبين نظري وتطبيقي، فالجانب النظري تطرق فيه إلى أربعة فصول. استعرض في الفصل الأول مفهوم النقد، وظائفه و تطوره. والفصل الثاني تناول فيه الطلب على النقد في التحليل النقدي النيوكلاسيكي والنيوكينزي، ليعرج في الفصل الثالث على العرض النقدي كمتغير خارجي من خلال حديثه عن نظرية المضاعف النقدي، ثم العرض النقدي كمتغير داخلي (نظرية المحفظة المالية). أما الفصل الرابع تناول فيه السياسة النقدية،

حيث تطرق إلى مفهومها، أهدافها وأدواتها، ليستعرض التوجهات الرئيسية للسياسة النقدية واستقرار الأسعار في الأجل الطويل، وكذا الترتيبات المؤسساتية للسلطة النقدية وأثرها على أهداف السياسة النقدية. أما الجانب التطبيقي أدرج تحته الباحث ثلاثة فصول. الفصل الأول أبرز فيه تطور الاقتصاد السوري وقضية الإصلاحات الاقتصادية، ليعرج في الفصل الثاني على الواقع الراهن للسياسة النقدية في سوريا، واختتم الباحث دراسته التطبيقية بفصل ثالث عنونه بأسس تطوير وتحديث النظام النقدي في سوريا، فأستلهه بالمحاور الرئيسية للإصلاح النقدي ثم تطرق إلى أهداف وأدوات السياسة النقدية وفي الأخير أكد على ضرورة الإصلاح المؤسساتي للنظام النقدي.

- مذكرة ماجستير تحت عنوان " فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر" قدمها الطالب علي حمزة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002. فقد أحاط بجوانبها من خلال خمسة فصول. تناول في الفصل الأول السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي، ثم تعرف على مفهومها، أهدافها، أدواتها وأثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية وذلك في الفصل الثاني. أما الفصل الثالث فقد خصصه لعرض تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي، ثم تطرق إلى مفهومها، أهدافها وأدواتها، ليحدد فعاليتها على التوازن الاقتصادي الكلي "تمودج (IS-LM)"، وبعد ذلك عرج على واقع وأفاق سياسة الميزانية في ظل الإصلاحات الاقتصادية. أما الفصل الرابع فقد استعرض فيه الطالب الرسالة الجديدة للجهاز المصرفي الجزائري ودوره في تنمية الاقتصاد في ظل الإصلاحات الاقتصادية، حيث وضع هيكل الجهاز المصرفي الجزائري وإعادة هيكلة المؤسسات المصرفية والتغييرات في بنيتها، وكذلك النتائج المالية والنقدية لسيرورة عمليات الإصلاح. والفصل الخامس عنونه بتسلسل الإصلاحات الهيكلية وتحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، إذ تناول فيه الأزمة النفطية لسنة 1986 ومحاولات الإصلاح الأولى، ثم تطرق إلى الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية، ليبين مراحل وأشكال التسهيلات والمساعدات المالية التي تلقتها الجزائر من صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على الجانب الاجتماعي.

- أطروحة دكتوراه تحت عنوان " دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا"، قدمت من طرف الباحث خالد عبو الزامل، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005. حيث تناول فيها مكانة السياسة النقدية ضمن أدوات السياسة الاقتصادية في ضبط المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن ثم بلوغ الأهداف التي تصبو إليها السياسة الاقتصادية، وذلك بعد أن تناول في بحثه مفهوم السياسة النقدية، أهدافها، أدواتها، وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية وكذا على التوازن الاقتصادي الكلي.

منهج الدراسة

بغية الإلمام الجيد بجميع جوانب البحث اعتمدنا على منهجين: الوصفي والتحليلي. فالمنهج الأول يعتمد عليه لوصف مختلف عناصر البحث من خلال مجموع المفاهيم والتعاريف. أما المنهج الثاني فيستعمل لتحليل بعض الظواهر والبيانات التي يتضمنها البحث. وقد عززنا هذين المنهجين بمنهج آخر، وهو المنهج التاريخي الذي يعتمد عليه لإبراز التطور التاريخي للسياستين النقدية والمالية عبر تطور المدارس الاقتصادية، وكذا عند توضيح اتجاه وأداء السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر.

خطة البحث

حتى نتمكن من الإجابة عن الإشكالية العامة التي يدور حولها البحث، والأسئلة الفرعية، واختبار صحة الفرضيات من عدمها، سنقوم بتقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول تتقدمهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة تتضمن ملخص شامل للبحث وأهم النتائج المتوصل إليها وكذا التوصيات. فالفصل الأول سنتناول فيه ماهية السياسة النقدية، حيث نتعرف فيه على مفهوم السياسة النقدية، أهدافها، قنوات إبلاغها، وكذا واقعها في الدول النامية والمتقدمة. والمبحث الثاني سنخصصه لمعرفة ماهية السياسة المالية، من خلال التطرق لمفهومها، محدداتها، أهدافها، وفي الأخير واقعها في الدول النامية والمتقدمة. ثم نتطرق إلى عرض السياسة النقدية والسياسة المالية من خلال تطور المدارس الاقتصادية، وذلك في المبحث الثالث والرابع على الترتيب.

أما الفصل الثاني فنخصصه لدراسة أدوات السياستين النقدية والمالية المستعملة في ضبط التوازن الاقتصادي، والذي نقسمه بدوره إلى أربعة مباحث. نتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم التوازن الاقتصادي، أشكاله، نماذجه، في حين نتناول في المبحث الثاني أدوات السياسة النقدية منها المباشرة وغير المباشرة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى. أما المبحث الثالث نستعرض فيه أدوات السياسة المالية. و في المبحث الرابع نعرض على الآثار الاقتصادية لأدوات السياسة النقدية والسياسة المالية.

أما الفصل الثالث ارتأينا أن يكون عنوانه التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في ضبط التوازن الاقتصادي. وقد قسمناه إلى خمسة مباحث، نستعرض في المبحث الأول العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية من خلال التطرق إلى المقارنة وطبيعة العلاقة بينهما، ثم نتناول في المبحث الثاني إجراءات وأهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، حيث نتعرف فيه على إجراءات وشروط التنسيق وأهمية التكامل بين السياستين. أما المبحث الثالث نستعرض فيه الجدول بين السياستين

النقدية والمالية من طرف النقديين والماليين، وكذا التأثيرات المتبادلة بينهما. وفي المبحث الرابع سنبين دور السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي الكلي من خلال أظهار آلية عمل السياسة النقدية والسياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي. أما المبحث الخامس فسنخصصه لإبراز دور التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في التأثير على النشاط الاقتصادي وضبط التوازن الاقتصادي الكلي.

أما الفصل الرابع والأخير، والذي يتضمن خمسة مباحث فسنخصصه لدراسة حالة الجزائر، ونعمل خلاله على إبراز مختلف التطورات التي مرت بها السياسة النقدية والسياسة المالية. حيث نتطرق في المبحث الأول إلى معالم الاقتصاد الجزائري من غداة الاستقلال إلى مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق، نستعرض من خلاله مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي تمثلت في شكل مخططات اقتصادية تنموية، ثم نتناول أهم التطورات المالية والنقدية في هذه الفترة. أما المبحث الثاني سوف نعرض فيه على أهم الإصلاحات الاقتصادية منذ التوجه نحو اقتصاد السوق إلى يومنا هذا، نتعرف فيه على برامج الإصلاح الاقتصادي منها الذاتية والمدعومة وانعكاساتها على السياسة النقدية والسياسة المالية، ثم نبرز أهم المستجدات بعد نهاية برامج الإصلاح. والمبحث الثالث سنتناول فيه الاتجاهات العامة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 أفاق 2009) نسلط من خلاله الضوء على أهم الإصلاحات النقدية، أدوات وأهداف السياسة النقدية وتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها. أما في المبحث الرابع سنتطرق إلى الاتجاهات العامة للسياسة المالية في الجزائر (1990 أفاق 2009)، نتعرف فيه على مسار السياسة الانفاقية، السياسة الإيرادية والموازنة العامة. أما المبحث الأخير نستعرض فيه واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في ضبط التوازن الاقتصادي العام في الجزائر، نتناول فيه التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، مدى مساهمة السياستين في تحقيق التوازن الاقتصادي العام، وفي الأخير نتناول مدى مساهمة التنسيق بين السياستين في تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية

والسياسة المالية

تمهيد

حظيت السياسة النقدية والسياسة المالية باهتمام واسع وكبير في الفكر الاقتصادي، إذ أن البداية الأولى التي تبلورت فيها معالمهما كانت مع ظهور المدرسة الكلاسيكية، التي عجزت على إخراج النظام الرأسمالي من أزمة الكساد العالمي لسنة 1929، لتظهر على أنقاضها مدرسة جديدة "المدرسة الكينزية" التي أحدثت ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي بإدخالها لأساليب ووسائل تحليل جديدة أسقطت فروض وأسس الفكر الكلاسيكي، لكن سرعان ما فشلت هذه المدرسة لتحل محلها المدرسة النقدية المعاصرة التي حاولت الاستفادة مما توصل إليه الفكر الكلاسيكي والكينزي على حد سواء.

هذا وبعد أن تجسدت أسس ومعاليم السياسة النقدية والمالية في الفكر الاقتصادي المعاصر أصبحت كل سياسة تساهم وبشكل كبير في رسم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، مما جعل هذه الأخيرة تأخذها كركيزتين أساسيتين للتأثير على النشاط الاقتصادي ومن ثم تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي. وتختلف طبيعة وأهداف السياستين النقدية والمالية من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولإحاطة بجوانب هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى أربعة مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية؛
- المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية؛
- المبحث الثالث: عرض السياسة النقدية من خلال تطور المدارس الاقتصادية؛
- المبحث الرابع: عرض السياسة المالية من خلال تطور المدارس الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي تتبعها السلطات النقدية لضبط العرض النقدي ومراقبة حجم الائتمان، فقد احتلت صدارة السياسة الاقتصادية الكلية بتشكيلها لمجال خصب يعتمد عليه في إعداد الأهداف الكبرى لهذه السياسة. وسنعمل خلال هذا المبحث على تحديد مفهومها وأهدافها وإشكالية تضارب أهدافها والبنك المركزي كسلطة نقدية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

حظيت السياسة النقدية بعدة تعاريف نوجزها فيما يلي:

1- التعريف الأول

"هي مجموع القرارات المتخذة من طرف السلطات النقدية لتغيير عرض النقود ومعدل الفائدة بما يؤثر على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني".¹

2- التعريف الثاني

"هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة".²

3- التعريف الثالث

"هي مجموع الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان... وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة. والهدف من هذا التأثير إما امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد".³

4- التعريف الرابع

"هي الوسائل التي في حوزة السلطات العامة لمراقبة خلق النقود واستعمالها من طرف الوحدات الاقتصادية حسب الصالح العام المحدد في هدف السياسة الاقتصادية الكلية، بهدف مكافحة التضخم دون إحداث أضرار بالإنتاج الوطني والعمالة".⁴

¹ Alexis Jacquemin et l'autres, fondements de l'économie, Analyse macroéconomique et analyse économique internationale, édition payes bleues internationales, Paris, 2001, p 86.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، تحليل كلي وجزئي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 284.

³ عبد الله عقيل جاسم، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، الإسكندرية، 1994، ص 207.

⁴ فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 143.

5- التعريف الخامس

هي الطريقة التي تدار بها النقود والمؤسسات النقدية في الدولة... للتأثير في السيولة النقدية المتاحة. فهي في واقع الحال ما هي إلا إدارة الائتمان وتنظيمه بهدف تجنب حدوث الدورات التجارية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، وتحقيق مستوى عال من النشاط الاقتصادي، والاقتراب من حالة التوظيف الكامل، وتجنب حالة التضخم أو البطالة.¹

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى التعريف الشامل للسياسة النقدية، وهي مجموع القواعد والإجراءات والتدابير التي تتبعها السلطات النقدية باستخدامها لوسائل وأساليب مباشرة أو غير مباشرة للتأثير على عرض النقود ومعدل الفائدة بما يتماشى والنشاط الاقتصادي، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي.*

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية وقنوات إبلاغها

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، بدءاً بالأهداف الأولية، ثم الأهداف الوسيطة، وصولاً إلى الأهداف النهائية، والتي سنوضحها فيما يلي:

1- الأهداف الأولية

الأهداف الأولية هي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فهي تمثل حلقة ربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة. وتتكون من مجموعتين من المتغيرات، تسمى الأولى بمجمعات الاحتياطات النقدية، أما المجموعة الثانية فتسمى بظروف سوق النقد.²

1-1- مجمعات الاحتياطات النقدية

تتضمن مجمعات الاحتياطات النقدية القاعدة النقدية* ومجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة وغيرها. وقد عرفت هذه المجمعات جدلاً كبيراً حول اختيار المتغير الذي يصلح لأن يكون أكثر فاعلية لضمان تحقيق الأهداف الوسيطة. ولكل مجمع مؤيد ومعارض، حيث دافعت بعض البنوك المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية عن القاعدة النقدية،

¹ صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 241.
* تشير هنا إلى الفرق بين التوازن والاستقرار، إذ يحمل التوازن معنى التعادل بين جانبيين. أما الاستقرار فيعني الثبات على حالة معينة، وهو عكس التغير. ويعني الاستقرار الاقتصادي استمرار حالة التوازن مع عدم حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار.
² باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، 1984، ص 293.
* تتمثل القاعدة النقدية في آليات تضمن قدرًا من التناسب بين إصدار النقود والحاجة إليها طبقاً لتطور الأوضاع الاقتصادية في المجتمع. وهي تعني اصطلاحاً، النظام الذي يتحدد بمقتضاه إصدار النقود في بلد ما، والعلاقة بين الأنواع المتداولة في الدخل والصلة بين العملة الوطنية، والعملات الأجنبية. والذي يضع هذا النظام ويحدد أسسه في كل بلد هو المشرع.

بينما دافعت بعض الفروع الأخرى عن المجمعات الاحتياطية. ليبقى هذا الجدل في الأصل مجرد موضوع تجريبي، ألا وهو أي من مجاميع الاحتياطيات أكثر مراقبة من قبل السلطات؟ وأيها أكثر ارتباطا بنمو مجمل النقود التي تشكل الأهداف الوسيطة؟ وحتى يتم الجواب على هذه الأسئلة فلن يستقر البنك المركزي بشكل دائم على أي مجاميع الاحتياطي كهدف أولي. ويبقى الأهم في ذلك هو التحكم الجيد في المجمع المختار للتأثير الجيد على الأهداف الوسيطة.¹

1-2- ظروف سوق النقد

تحتوي ظروف سوق النقد على الاحتياطيات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية. ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى. وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك.

وتمثل الاحتياطيات الحرة الاحتياطيات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطيات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض. كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أنونات الخزنة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على الزبائن المفضلين ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها. وقد جرى جدل حاد بين الاقتصاديين حول ما إذا كانت ظروف سوق النقد أكثر قوة من مجاميع الاحتياطيات النقدية، فقد ساد استخدام ظروف سوق النقد في العشرينيات والخمسينيات، لكن في بداية السبعينيات زاد الاهتمام بمجمعات الاحتياطيات النقدية بالرغم من استمرار أهمية ظروف سوق النقد في استراتيجية وسياسة البنوك المركزية.²

2- الأهداف الوسيطة

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، المتغيرات النقدية التي يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، فهي كناية عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليه تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة.³ وتحاول السلطات النقدية تحقيق الأهداف النهائية من خلال تأثيرها على المتغيرات الوسيطة، وذلك لعدم قدرتها على التأثير المباشر مثلا على الناتج المحلي الخام ومكوناته.⁴ فالأهداف الوسيطة تمثل حلقة ربط بين أدوات السياسة النقدية وأهدافها النهائية، أي أن التأثير على الأهداف الوسيطة تستجيب له وبسرعة فائقة الأهداف النهائية. وتتمثل هذه الأهداف في:

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 293، 294.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 125.

³ وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص ص 193، 194.

⁴ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 64.

2-1- المجمععات النقدية

هي عبارة عن "مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان. ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها ببسر وسرعة ودون مخاطر خسارة في رأس المال إلى وسائل الدفع"¹، فهذه المجمععات لها صلة وطيدة بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، لذلك فهي تزود السلطات النقدية بكل المعلومات الضرورية عن وتيرة نمو مختلف السيولات. فتثبتت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب لمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل للنقدويين الهدف المركزي للسياسة النقدية. لهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت الأهداف في هذه المجمععات بالتدرج، بداية بشكل غير معن ثم معن. لذلك فإن نظرية النقدويين تنص على الحفاظ ولمدة طويلة على معدل نمو ثابت للنقد من 3% إلى 5%، فكمية النقود حسب هذه النظرية هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي.²

إن ضبط كمية النقد من طرف السلطات النقدية يرتكز على عدد من المبررات هي:³

- إن المجمععات النقدية هي الشغل الشاغل للبنوك المركزية، حيث تقوم هذه الأخيرة بتصوير تلك المجمععات وتحديدها واحتسابها ونشرها وضبط تغيراتها؛
- المجمععات هي مفاهيم يمكن استيعابها بسهولة من الجمهور بالرغم من طابعها المجرد؛
- إن المجمععات النقدية حتى ولو كانت تفاصيل نطاقها ليست مدركة بالتأكيد فهي تمثل في الحقيقة كمية النقد قيد التداول التي يستطيع الجميع تقديرها.

إن تحديد المجمععات النقدية أو كمية النقد (M) لم يعد واضحا كما كان من قبل، نتيجة للابتكارات المالية الحديثة والصلة المرنة بين كمية النقد والإنتاج والأسعار خصوصا في الأجل القصير. في هذا الشأن نحاول الإجابة على السؤال التالي: هل يجب ضبط المجمععات الضيقة (M₁) أو (M₂) أو ضبط مجمععات أوسع من نموذج (M₃)؟

في فترات الابتكارات المالية المتواصلة، فإن المبررات تؤيد المجمع الواسع والضيق على حد سواء، فالمجمع الواسع يسمح بالاقتراب من الحدود القصوى للتوظيفات النقدية، لكنه قد يصاب بالتشوه نتيجة إعادة تركيب جديد لمحفظات الأوراق المالية (انتقال المستثمرين مثلا من السندات إلى شهادات الإيداع). أما المجمع الضيق يسمح بالتركيز على الوظيفة الأكثر حصرية للنقد، إلا أن هذا المنطق ينذر بنسيان التطورات التي كانت قد طاولت باقي أشكال الأصول المالية الأكثر تعقيدا. فالتجربة أثبتت أن

¹ نفس المرجع السابق، ص 64.

² محمد فودوا، السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل المسيرة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 13، 14.

³ وسام ملاك، مرجع سابق، ص ص 209، 210.

المجمعات النقدية حتى الأكثر ضيقاً، ليست بمعزل عن تأثيرات الابتكارات المالية. فالمجمع (M_2) الذي يشمل بالإضافة إلى (M_1) توظيفات تقليدية في حسابات على الدفاتر يتأثر بفجاجة باجتذاب أجهزة التوظيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين الذين كانوا يودعون من قبل سيولاتهم الاحترازية في حسابات على الدفاتر لدى البنوك (أو صناديق الادخار في حال وجودها). وحتى المجمع (M_1) يتأثر هو الآخر بالابتكارات المالية، وذلك بقدر ما يتضمن من مبالغ هامة من الأرصدة غير المستثمرة القابلة للتحويل بسهولة إلى أشكال أخرى من التوظيف الذي يوفر مردودية أعلى.

وصفوة القول، أن ضبط المجمعات النقدية الواسعة هي التي تحظى باهتمام السلطات النقدية في معظم البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

2-2- معدلات الفائدة

تتخذ السلطات النقدية معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، لما له من أهمية في التأثير على الأهداف النهائية، ذلك أن أسعار الفائدة المنخفضة قد تؤدي إلى إتلاف الموارد الادخارية، وعدم الاختيار الناجح للاستثمار. أما أسعار الفائدة المرتفعة جداً فتعطل الاستهلاك والاستثمار. لذا لا بد من اختيار معدل فائدة يتسم بالمرونة والتوازن معاً.¹ كما أن معدلات الفائدة تعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك الأسر والمشروعات في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فالأفراد والمشروعات هم شديدي الحساسية على كلفة قروضهم وعلى التعويض الذي يتلقوه عن توظيفاتهم (مدخراتهم)، لهذا يستوجب على السلطات النقدية أن تولي اهتماماً خاصاً لتقلبات معدلات الفائدة للتأقلم مع الدورات الاقتصادية (تضخم، كساد)، وأن تسهر ليس فقط على مستوى المعدلات بل أيضاً على أن تبقى تغيرات هذه المعدلات ضمن هوامش غير واسعة نسبياً وحول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق. وكنتيجة لذلك قد تكون السلطات النقدية مدعوة للسماح، على الأقل مؤقتاً، بخلق كمية نقد أكبر أو أقل من تلك التي كان يجب أن يفرضها التقيد الدقيق بالهدف الكمي على الصعيد المجمعات النقدية. فمعدل الفائدة إذن، هو المعدل الذي يكون له تأثير فعال على النشاط الاقتصادي بما يتماشى والدورات الاقتصادية.²

2-3- سعر الصرف

يستخدم سعر الصرف كهدف وسيط للسياسة النقدية ذلك أن انخفاضه يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقراره يشكل ضماناً لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج. لهذا تسعى بعض الدول إلى ربط عملتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار معدل صرف عملتها مقابل تلك العملات، لكن غالباً ما تعجز السلطات النقدية عن السيطرة والتحكم في هذا الهدف

¹ فريدة بخراز يعدل، مرجع سابق، ص 151.

² وسام ملاك، مرجع سابق، ص ص 196، 197.

بسبب المضاربة الشرسة المفروضة على العملات،¹ لذلك "يجب على أي دولة أن تحتفظ بمستوى معين من احتياجات الصرف لتحقيق الاستقلال الوطني تجاه عجز المدفوعات الخارجية لوقت وقدر محدودين. علاوة على ذلك، يشكل سعر الصرف عاملاً تنافسياً للسلع الوطنية في مجال التصدير وهو عامل تكلفة للسلع المستوردة".² فالتقلبات في سعر الصرف تدفع بالسلطات النقدية إلى التدخل للتأثير عليه والحفاظ على قيمة العملة تجاه العملات المرتبطة بها.

3- الأهداف النهائية

تتلخص الأهداف النهائية للسياسة النقدية في المربع السحري الذي جاء به كالدور KALDOR. ويمكن إيجازها فيما يلي:

3-1- العمالة الكاملة

تساهم السياسة النقدية بدور هام في تحقيق العمالة الكاملة (التشغيل الكامل) وتخفيض حجم البطالة. ففي حالة الكساد تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي الذي يساهم في رفع الطلب الفعال، فيزداد بذلك كل من الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الوطني.³ ويترتب على سير الاقتصاد دون مستوى العمالة الكاملة تفاقم مشكلة البطالة التي ينجم عنها إهدار للموارد الاقتصادية وانخفاض معدل نمو الناتج الوطني، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية كالمعاناة المادية والحرمان والتي قد تؤدي إلى انتشار الجريمة في المجتمع. لكن السؤال المطروح هنا: هل يمكن تحقيق مستوى بطالة يساوي الصفر؟ يجيب عن هذا السؤال أنصار المدرسة النقدية بزعامة ميلتون فريدمان، بأن هناك معدلاً طبيعياً للبطالة يمكن أن يتوافق مع حالة العمالة الكاملة وهو يتراوح ما بين 4,5% و6% من قوة العمل المتاحة في المجتمع. وهذا المعدل يحمل اسم البطالة الاحتكاكية الناتجة عن انتقال بعض الأشخاص إلى وظائف أفضل ومناطق جغرافية أحسن بسبب حصولهم على شهادات أفضل.⁴

3-2- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع

تساهم السياسة النقدية في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يحقق زيادة حجم الدخل الوطني والناتج المحلي.⁵ وهذا الهدف له صلة وطيدة بهدف تحقيق العمالة الكاملة لقدرته على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل. وتكمن مهمة السياسة النقدية هنا في التأثير على معدل الائتمان بالشكل الذي يسمح برفع مستوى الاستثمار للوصول إلى

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 75، 76.

² فريدة بخراز يعدل، مرجع سابق، ص 151.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 288.

⁴ عبد الله الطاهر، موقف علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006، ص 328.

⁵ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 429.

مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع.¹ أضف إلى ذلك، هناك عوامل أخرى غير نقدية تساهم هي الأخرى في زيادة معدلات النمو أهمها: الموارد الطبيعية، القوى العاملة والعوامل الاجتماعية والسياسية.

3-3- استقرار المستوى العام للأسعار

يعد استقرار المستوى العام للأسعار هدفا أساسيا للسياسة النقدية، كما يخلفه التضخم من آثار سلبية على الاقتصاد، فهو يولد حالات من عدم التأكد حول التوقعات عن تقلبات أسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى الضرر بالنمو الاقتصادي وزيادة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية. كما ينجم عن التضخم عدم إمكانية التخطيط للمستقبل لصعوبة تحديد المبالغ اللازمة للقيام بمشروع معين، إضافة إلى الضرر الذي يلحق بالأمن والاستقرار الاجتماعي بسبب التناثر بين فئات المستفيدين والمتضررين منه.² ويمكن للسياسة النقدية كبح آثار التضخم من خلال التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلافي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية مما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي.³

3-4- تحقيق توازن ميزان المدفوعات

تعمل السياسة النقدية على تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة بإتباعها سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف. ففي غالب الأحيان تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام السلطات النقدية برفع معدل إعادة الخصم الذي يدفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض، ويؤدي هذا إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة. إذ يترتب عن هذا الإجراء، تشجيع صادرات الدولة وتراجع المواطنين على شراء السلع الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى، ارتفاع أسعار الفائدة داخليا التي تزيد من إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات.⁴

يمكن تمثيل الأهداف النهائية للسياسة النقدية بواسطة الشكل البياني التالي:

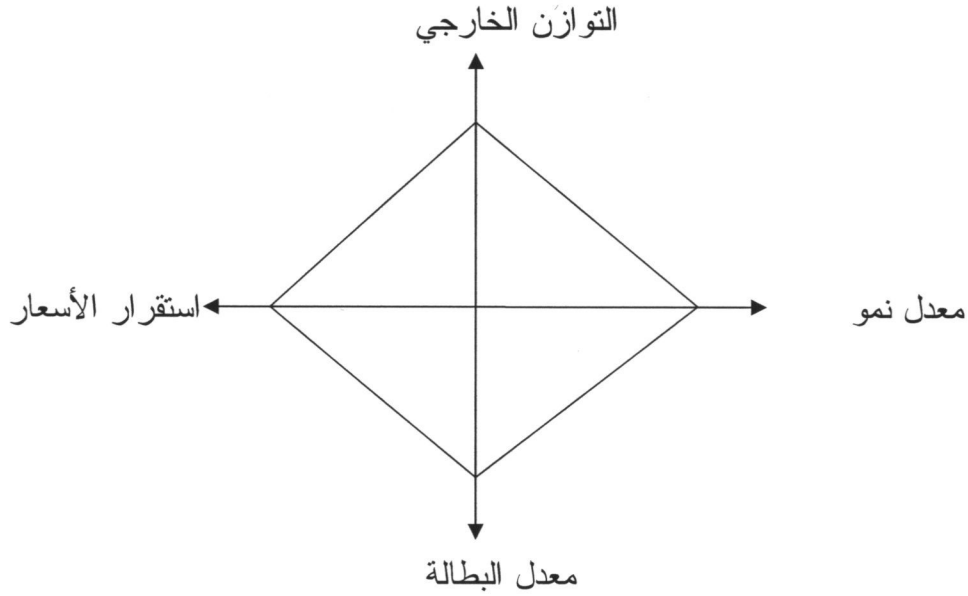
¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 289.

² عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، مرجع سابق، ص 328.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 287.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 288.

الشكل رقم 01: المربع السحري للسياسة النقدية



المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 34.

يتضح من خلال الشكل أنه كلما اقتربنا من المركز كلما كانت الوضعية أحسن، غير أن المشكلة المطروحة تكمن في التعارض بين الأهداف، حيث أن الاقتراب من أحد الأهداف قد يصاحبه الابتعاد عن الهدف الآخر، مما يتطلب على صناع السياسة النقدية مراعاة الأبعاد المختلفة للهدف المطلوب تحقيقه.

4- قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تعتبر قناة "الإبلاغ" عن الطريق الذي تسلكه أدوات السياسة النقدية لبلوغ الأهداف النهائية تبعا لاختيار الأهداف الوسيطة. وتتحصر هذه القنوات في أربع قنوات أساسية هي:¹

4-1- قناة سعر الفائدة

هي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، إذ ينجم عن السياسة النقدية التقييدية ارتفاع أسعار الفائدة، التي تؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، وتقليص طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول نحو الاستثمار في العقار، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى انخفاض الطلب الكلي ومن ثم انخفاض معدل النمو.

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 77-79.

4-2- قناة سعر الصرف

هي قناة موجهة للتأثير على الصادرات واستقطاب الاستثمار الأجنبي، فالتغير في سعر الصرف يستجيب له الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

4-3- قناة أسعار السندات المالية

يرى أنصار المدرسة النقدية أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين هما: قناة توبين (Tobin) * للاستثمار، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

أ- التأثير عبر القناة الأولى: ينجم عن انخفاض عرض النقود زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فيخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار وعليه يتراجع الناتج المحلي الخام.

ب- التأثير عبر القناة الثانية: يترتب عن انخفاض عرض النقود، انخفاض أسعار الأوراق المالية، والتي تؤدي إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

4-4- قناة الائتمان

تنقسم هذه القناة إلى قناتين:

أ- قناة الإقراض المصرفي: يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، فيخفض بذلك حجم الائتمان المصرفي الذي يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو.

ب- قناة ميزانية المؤسسات: إن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض. ويترتب عن ارتفاع سعر الفائدة انخفاض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام.

المطلب الثالث: إشكالية تضارب أهداف السياسة النقدية وإمكانية التوفيق بينها

إن بلوغ الأهداف النهائية للسياسة النقدية ليس بالأمر السهل، لأن تحقيق أي هدف سوف يكون على حساب الهدف الآخر، لذا تحاول السلطات النقدية التوفيق فيما بينها لتحقيق بعض الأهداف التي لا تتعارض مع الأخرى.

* تعتمد قناة توبين للاستثمار على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار، والذي يعبر عن العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي.

1- تضارب أهداف السياسة النقدية

من الصعب تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية بسبب تعارضها مع بعضها البعض، إذ أن تحقيق أي هدف سوف يكون على حساب الآخر.¹ وبالرغم من الترابط بين بعض أهداف السياسة النقدية (كهدف العمالة المرتفعة مع النمو الاقتصادي، واستقرار سعر الفائدة مع استقرار الأسواق المالية) إلا أنه لا يتحقق دوماً. فهدف استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف استقرار سعر الفائدة ومستوى العمالة المرتفعة في الأجل القصير. فعندما يكون الاقتصاد في حالة رواج وبطالة منخفضة فإن "التضخم وأسعار الفائدة قد تبدأ في الارتفاع، وإذا أقدم البنك المركزي على منع ارتفاع سعر الفائدة من خلال شراء السندات فسوف يرتفع السعر السوقي للسندات وبالتالي ينخفض سعر الفائدة السوقي. ولكن من ناحية أخرى فإن عمليات الشراء من السوق المفتوحة تسبب زيادة في القاعدة النقدية، ومن ثم زيادة العرض النقدي، وهذا قد يرفع معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار أي يثير التضخم".² كذلك العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار هي بدورها تتسم بالتعقيد، فزيادة معدل النمو في الاقتصاد يتطلب تزايداً مستمراً في كمية النقود المتداولة التي تؤدي إلى ارتفاع حجم التضخم. وإذا لجأت السلطات النقدية إلى تقليص كمية النقود عن طريق بيع السندات فقد تؤدي إلى نتائج سلبية على النمو الاقتصادي.³ كما أن هناك صعوبة في تحقيق العمالة الكاملة وتوازن ميزان المدفوعات. فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار والاهتمام أكثر بالجودة وزيادة القدرة التنافسية مقارنة بالدول الأخرى. وبزيادة الصادرات يزداد كل من الدخل والعمالة، إلا أن زيادة هذه الأخيرة ستؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار المحلية وزيادة الميل للاستيراد. وهكذا يمكن أن تؤدي العمالة الكاملة إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات وبالتالي التأثير السلبي على ميزان المدفوعات.⁴

وعليه، إذا أرادت السلطات النقدية بلوغ الأهداف النهائية للسياسة النقدية بعيداً عن التضارب، عليها أن تتوخى الحيطة والحذر في رسم أهدافها، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي السائد في البلد وأهمية الأهداف المرجوة من إتباع سياسة نقدية معينة سواء كان ذلك في التوسع أو الانكماش.

2- التوفيق بين أهداف السياسة النقدية

إن أهم مشكل يواجهه السياسة النقدية في رسم معالمها الاقتصادية، صعوبة تحقيق أهدافها في آن واحد، ذلك أن تحقيق أي هدف سوف يكون على حساب الهدف الآخر. لكن هذا التعارض غير

¹ عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، مرجع سابق، ص 330.

² أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 246.

³ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 360.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 289.

موجود بشكل مطلق وإنما هناك فرص للتوفيق تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية في نفس الوقت وهي:¹

- إذا اجتمع هدف محاربة التضخم مع هدف تحسين ميزان المدفوعات يكون خاليا من التعارض، ذلك أن كبح التضخم بتطبيق سياسة نقدية تقييدية يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل إلى البلد وبذلك يتحسن ميزان المدفوعات؛
- عدم وجود تضارب بين هدفي تحقيق مستوى العمالة ومعدل النمو، فكل واحد منهما يخدم الآخر، فمحاربة البطالة ترفع من معدل النمو، كما أن رفع هذا الأخير يقلل من حجم البطالة.
- وللخروج من معضلة التضارب بين أهداف السياسة النقدية، لابد على السلطات النقدية أن تحدد الأهداف بوضوح حسب أولويتها، وأن تحرص على تنفيذها بما يتماشى والدورات الاقتصادية (كساد تضخم)، وأن تركز بالدرجة الأولى على الأهداف المتجانسة البعيدة عن التضارب.

المطلب الرابع: البنك المركزي كسلطة نقدية

تعد البنوك المركزية السلطة النقدية التي تسند لها مهمة إدارة الشؤون النقدية في عدد كبير من دول العالم، باعتبارها المسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية وضمان الاستقرار النقدي. فهي تعتمد على أدوات وأساليب تمكنها من توجيه وتحديد السياسة النقدية (سعر الخصم، الاحتياطي القانوني...الخ)، غير أن إمعان النظر يكشف بوضوح أن فاعلية هذه الأدوات تنعدم أو تكاد، إذا لم يتوفر للسياسة النقدية استقلالها عن الحكومة.

1- مفهوم السلطة النقدية

السلطة النقدية هي الجهة التي تقوم بمهام عديدة، كإصدار العملة المحلية وتوفير النقد الأجنبي مقابل عملاتها لأغراض ميزان المدفوعات أو لإجراء تعديلات في سعر صرف العملة الوطنية. ويتطلب الإشراف على النظام المالي قيام السلطات النقدية بتحديد المستويات الملائمة للسيولة بالاقتصاد المحلي ولدى البنوك أيضا، وبالتالي على تطور أصول وخصوم المؤسسات المالية تبعا لذلك. وبوصفها الوكيل المالي الأصلي للحكومة المركزية، تختص السلطات النقدية بدعم معاملات الحكومة بتوفير الائتمان بما يتفق والقيود القانونية وبامتصاص فائض أموال الحكومة. وفي معظم الدول تتحمل البنوك المركزية المسؤولية الكاملة لكل هذه المهام.²

¹ محمد فودوا، مرجع سابق، ص 23.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 91، 92.

وعليه، يمكن تعريف البنك المركزي على أنه المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول، فهو يترأس النظام النقدي ويشرف على تسييره، ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد، لذا فهو يعتبر بنك البنوك وبنك الحكومة، حيث تعود إليه جميع البنوك عندما تكون بحاجة إلى سيولة، فهو يقوم بإعادة تمويلها عند الضرورة، وتقديم التسيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة، لذلك يقال عليه بأنه الملجأ الأخير للإقراض.¹

2- وظائف البنك المركزي

- تؤدي جميع البنوك المركزية وظائف متشابهة لتحقيق الصالح العام نلخصها فيما يلي:
- يعمل البنك المركزي كوكيل مالي للحكومة، حيث يعتبر مستشار الحكومة في الشؤون المالية والنقدية والاقتصادية؛
 - الاحتفاظ باحتياطي البلاد من الذهب والعملات الأجنبية؛
 - احتكار وظيفة إصدار النقود، حيث ينفرد بسلطة إصدار وتنظيم كمية النقود وفقا لمتطلبات التبادل التجاري وحاجة الوحدات الاقتصادية، ويمارس مهامه كبنك للبنوك؛
 - قيام البنك المركزي بالرقابة على الائتمان بتطبيقه لأدوات السياسة النقدية التي يمارسها؛²
 - العمل على استقرار سعر صرف العملة المحلية، وذلك من خلال قيامه بإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي والاحتفاظ بها بهدف تحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية؛³
 - وظيفة المقرض الأخير للجهاز المصرفي، حيث يقوم بتقديم المعونات المطلوبة من البنوك التجارية لتنشيط السوق الائتماني في حالة نقص السيولة؛
 - البنك المركزي مجمع لاحتياطات البنوك التجارية، فهو يمثل الوعاء الذي تتجمع فيه احتياطات البنوك التجارية، حيث يلزمها بإيداع نسبة من احتياطاتها لديه وفقا للقوانين والأعراف المصرفية المطبقة في كل دولة.⁴

3- استقلالية البنك المركزي

ويقصد بها استقلالية هذه المؤسسة النقدية عن الحكومة في إدارة الشؤون النقدية والائتمانية... الخ، بالتنسيق مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، كما تعني مدى الاستقلالية التي يتمتع بها المسؤولون الرئيسيون في البنك وخصوصا فيما يتعلق بعمليات التعيين وعدم الاستغناء عن

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 11.

² زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 27.

³ رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 242.

⁴ محمد موسى عريقات حربي، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص ص 220، 221.

خدماتهم قبل الفترة المحددة لهم بموجب القانون؛ أي الاستقلالية الشخصية والتي تلعب دورا هاما في استقلالية البنك المركزي في اتخاذ قراراته. والهدف الأساسي من استقلالية البنك المركزي هو استقلاليته في إدارة السياسة النقدية بحيث تكون أكثر فاعلية وتعمل على استقرار المستوى العام للأسعار.¹

4- أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية

تسمح استقلالية البنك المركزي بضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي ومكافحة التضخم. ولقد أثبتت التجارب أن استقلالية البنك المركزي تمكنه من التدخل بشجاعة وفقا للاعتبارات الفنية للقضاء على الأزمة وتمهيد الطريق إلى النمو المطرد الذي يغذي نفسه بنفسه.² ومن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنك المركزي، عدم فاعلية وكفاءة السياسة النقدية خصوصا في مجال مكافحة التضخم في بعض الدول، لتدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية.³

المطلب الخامس: السياسة النقدية في الدول المتقدمة والنامية

إن جميع الدراسات وتحاليل عن السياسة النقدية، إنما ارتبطت أساسا باقتصاديات الدول المتقدمة. فلا التحليل الكلاسيكي، ولا النظرية الكينزية، ولا المدرسة النقدية المعاصرة أولت اهتمامها لدراسة أوضاع اقتصاديات الدول المتخلفة.

كانت السياسة النقدية في الدول الرأسمالية المتقدمة تعتمد على الأدوات اللازمة للتوسع في خلق النقود من أجل تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في الأنشطة التي تخدم النمو وتقبل بذلك بعض التضخم. لكن بعد أن استكملت معظم هذه الدول نموها الاقتصادي أصبحت السياسة النقدية تركز على استقرار مستوى الأسعار والتدخل لضبط أسعار صرف العملات.

إن ما يميز السياسة النقدية في الدول النامية أنها أقل فاعلية مقارنة بالدول الرأسمالية المتقدمة بسبب الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصادياتها وارتباطها المباشر بالاقتصاد الخارجي، مما يجعلها عرضة للتقلبات المالية والنقدية التي تحدث في العالم الخارجي.

ويمكن حصر أهم العوامل التي وقفت كعائق في وجه السياسة النقدية في الدول النامية فيما

يلي:⁴

¹ زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص 115، 116.

² أحمد الغندور، السياسة النقدية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2004، ص 21، 22.

³ زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص 116.

⁴ أنظر:

- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 ص 131، 132.

- رضوان سليم، دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 08، 2008، ص 93.

- نقص وضيق نطاق الأسواق المالية والنقدية، مما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة على نطاق واسع؛
- إن ضعف تأثير البنك المركزي على البنوك التجارية يحول دون قيام هذه الأخيرة بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي؛
- تميل البنوك التجارية في الدول النامية أكثر إلى تقديم الائتمان المصرفي لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل)، مقارنة بالتمويل المقدم للقطاع الإنتاجي وهو تمويل (طويل الأجل) الذي يعتبر أحد دعائم التنمية الاقتصادية؛
- ضعف الادخار المصرفي، إذ يميل الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة وليست ودائع أو أوراق مالية، عكس الدول المتقدمة التي يعتمد فيها الأفراد بشكل أساسي في التعامل على النقود الائتمانية؛
- عدم استقرار المناخ السياسي، وتقلب وضع موازين مدفوعاتها، وتخلف النظم الضريبية، مما لا يشجع على الاستثمار الأجنبي، ومن ثم عدم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- إن اعتماد هذه الدول في تمويل التنمية على وسائل التمويل التضخمي (التمويل بالعجز) جعل التضخم فيها ليس ظاهرة نقدية فحسب وإنما يعد ظاهرة هيكلية ومؤسسية؛
- إن تركيز الدخل والعمالة في الدول النامية على الإنتاج الأولي، قد يعرضها إلى تقلبات اقتصادية عنيفة، نتيجة للتقلبات الواسعة في الطلب العالمي على المواد الأولية؛
- يعتمد التداول النقدي داخل هذه الدول بصفة أساسية على النقود المادية خاصة النقود الورقية، أما النقود المصرفية (النقود الكتابية) فما زال دورها محدودا كأداة لتسوية المدفوعات؛
- يرجع تواضع الدور الذي تلعبه النقود المصرفية في التداول النقدي إلى قصور نماء العادات المصرفية، لأسباب عدة منها انخفاض مستوى الدخل وانتشار عادة الاكتناز وعدم انتشار البنوك والمؤسسات المالية في مختلف أنحاء الوطن؛
- الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي في كثير من الدول النامية (اقتصاد زراعي في العموم).

المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية

إن انتقال مفهوم الدولة من الدولة "الحارسة" إلى الدولة "المتدخلة" أعطى أبعادا جديدة للسياسة المالية تبلورت في شكل أفكار ونظريات تستدعي تدخلا أكبر للدولة لتنظيم شؤون المجتمع، ليصبح بذلك مفهوم ومضمون السياسة المالية مرتبطا بموضوعها ويختص بتوجيه المتغيرات المالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الرامية إلى تحقيق توازنات الاقتصاد الوطني. ولإلمام الجيد بماهية

السياسة المالية يتطلب منا تناول مفهومها، محدداتها، أهدافها، والسياسة المالية في الدول النامية والمتقدمة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

يقضي المفهوم العام للسياسة المالية الإحاطة بمختلف التعاريف التي تطورت مع تطور الفكر الاقتصادي. فقد اختلف مفهومها بشكل كبير وواسع حتى أصبحت تمثل أهم أداة للسياسة الاقتصادية العامة للدولة. ومن أهم التعاريف التي تناولتها النظرية الاقتصادية نذكر:

1- التعريف الأول

يقصد بالسياسة المالية "استخدام السياسة الضريبية والإنفاق العام والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة، وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص واستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي".¹

2- التعريف الثاني

تعرف السياسة المالية بأنها "مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتميمته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة".²

3- التعريف الثالث

هي "الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتبدير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة".³

4- التعريف الرابع

السياسة المالية هي "استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة، والنفقات العامة التي تجمعها معا موازنة الدولة، من أجل مواجهة مسؤوليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي".⁴

¹ عبد الواحد عطية، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 02.

² محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 212.

³ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 40.

⁴ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 452.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف العام للسياسة المالية، وهي مجموع الإجراءات والتوجهات والنشاطات التي تتطلب من الدولة استخدام أدواتها العامة المتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص، وذلك من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثاني: محددات صياغة السياسة المالية

لبناء سياسة مالية يتطلب توفر مجموعة من المحددات نوردتها كالتالي:

- وجود جهاز مصرفي قادر على تطبيق السياسة النقدية التي تخدم السياسة المالية؛
- الاستفادة من التطور والتقدم العلمي واستخدامه في عمل المؤسسات العامة؛¹
- درجة الوعي الضريبي في المجتمع ووجود جهاز إداري كفاء، والمقصود بالوعي الضريبي عدم إخفاء المكلف دخله أو البعض منه، وعدم إتباع أساليب التهرب من دفع الضريبة المترتبة على دخله، ويتحقق ذلك بشعور المواطن بالعدالة وإخلاص المسؤولين في أدائهم وحسن توزيع النفقات العامة. حيث تتوقف درجة الوعي الضريبي على وجود جهاز إداري كفاء قادر على الحد من التهرب الضريبي وزيادة الوعي الضريبي؛
- وجود سوق مالي يزيد من فعالية السياسات المالية والنقدية، فهو يمثل إحدى المجالات التي يعتمد عليها في تطبيق سياسة السوق المفتوحة.²

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

يتمثل الهدف الاقتصادي الأساسي للسياسة المالية في ضمان اقتصاد مستقر ومتقدم، والمحافظة على مستوى أسعار مستقرة. وبالرغم من تباين هذه الأهداف بين الدول لاختلاف نظمها الاقتصادية، إلا أن أهم الأهداف المشتركة التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها هي:

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تلعب السياسة المالية دورا رئيسيا في الاستقرار أو عدم الاستقرار الاقتصادي، من خلال توظيف أسلحتها (السياسة الضريبية، سياسة الإنفاق العام، القروض العامة) للتأثير على التقلبات الاقتصادية الصاعدة والهابطة (تضخم، كساد). إذ تنطوي وظيفة الاستقرار الاقتصادي على تحسين وتوازن الاقتصاد الوطني داخليا وخارجيا، عن طريق التأثير على جناحي السياسة الإستقرارية، التي

¹ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص ص 201، 202.
² حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، 2005، ص ص 295، 296.

تكنم في المحافظة على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار.¹ وللمحافظة على الطاقة الإنتاجية يتطلب إتباع سياسة تعمل على تحقيق الكفاءة الإنتاجية والاستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية باستخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة،² ذلك أن الاستخدام دون العمالة الكاملة ينجم عنه ضياع بعض الموارد الاقتصادية التي تزيد من حجم البطالة. أما الاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار، فيكون بالتأثير على مستويات الأثمان عن طريق تكييف عبء الضرائب على السلع المختلفة وما تدفعه الدولة من إعانات نقدية أو عينية (للمنتجين أو المستهلكين)، وكذا عن طريق التسعير المباشر لما ينتجه القطاع العام من سلع وخدمات، مما له أثر على نمط الاستهلاك وحجم الإنتاج من السلع والخدمات ودرجة استغلال الموارد في نواحي النشاط الاقتصادي المختلفة.³ إضافة إلى أن تخفيض النفقات العامة ورفع معدلات الضرائب يساهمان كذلك في التقليل من السيولة النقدية المتداولة التي تحد من وتيرة التضخم وإعادة الاستقرار الاقتصادي.

2- تحقيق التنمية الاقتصادية

تساهم النفقات العامة بدور هام في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث تستطيع الدولة بفضل الإعانات من زيادة حجم الاستهلاك العائلي الذي يدفع بالطلب الفعال نحو الأعلى، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل ومن ثم زيادة معدل النمو. ومن جهة أخرى تساهم الموازنة العامة في تشجيع الاستثمار من خلال تأثيرها على مستوى الطلب الكلي. فقد ترفع الدولة من نفقاتها أو تخفض معدلات الضرائب إذا ما أرادت زيادة الطلب، والعكس بالعكس إذا ما أرادت تقليصه.⁴

3- تحقيق العمالة الكاملة

تلعب السياسة المالية دورا فعالا في تحديد حجم العمالة ومستويات الأجور. فبافتراض أن الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل، فإن زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي ينعش الاستثمار، وبالتالي التقليل من حدة البطالة.

4- التوزيع العادل للدخول

يسمح التوزيع العادل للدخول بالتقليل من التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة، الذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافآت عناصر الإنتاج على أبناء المجتمع.⁵ فالضرائب التصاعدية هي إحدى

¹ عبد العزيز علي السوداني، أسس السياسة المالية، مدخل تحليل قرارات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 51.

² محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 212.

³ فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر، ص 30.

⁴ عبد الواحد عطية، مرجع سابق، ص 18.

⁵ محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 213.

الوسائل الأساسية المستعملة في ذلك، ففرض معدلات مرتفعة على ذوي الدخل المرتفعة وإعفاء أصحاب الدخل المنخفضة يقلل من حجم الفوارق الاجتماعية ويزيد من دخول الطبقات الفقيرة.

5- تخصيص الموارد

ويتجسد ذلك بقيام الدولة بتحويل الموارد من أيدي أفراد القطاع الخاص وتحويلها إليها لتمويل برامجها الإنفاقية العامة المخصصة لإنتاج وتوفير السلع والخدمات العامة، مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة ورفع كفاءة الإنتاج والتبادل.¹

المطلب الرابع: السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية

قبل تطور السياسة المالية، كان في اعتقاد الكثير من الاقتصاديين بأن نفس الأسلوب والأداة يمكن تطبيقهما في رسم معالم السياسة المالية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لكن هذا الافتراض سرعان ما زال على ضوء التباينات في المستويات النسبية للتنمية، لتصبح السياسة المالية تستمد مبادئها وقواعدها من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تميز كل بلد على الآخر.

1- السياسة المالية في الدول المتقدمة

باعتبار أن اقتصاديات الدول المتقدمة وصلت إلى مستوى العمالة الكاملة واستكملت نموها الاقتصادي، فإن الشغل الشاغل للسياسة المالية هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح لموازنة الدولة بالتقلب تبعاً لأوجه الدورات الاقتصادية المختلفة. فإذا كان الإنفاق الكلي على الناتج المحلي أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة كان لزاماً على الحكومة أن تكيف مستوى إنفاقها وما تجبیه من ضرائب وما تحصل عليه من إيرادات أخرى، وأن تلجأ إلى التمويل بالعجز لتغطية الفارق بين الدخل الوطني عند مستوى العمالة الكاملة ومستوى الإنفاق الحالي، أما إذا كان الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من الدخل الحقيقي للمجتمع تلجأ الدولة إلى التمويل بالفائض.²

لكن في خضم المشاكل الراهنة التي تجابه الدول الصناعية المتقدمة، كالسير غير المتوازن للاقتصاد، انعدام العدالة التوزيعية وتراجع معدل التطور الاقتصادي، زاد اهتمام السياسة المالية لتصبح تشتمل على هدفين أساسيين تسعى بالدرجة الأولى لتحقيقهما، وهما:³

¹ عبد العزيز علي السوداني، مرجع سابق، ص 28.

² فوزي عبد المنعم، مرجع سابق، ص 24-26.

³ محمود شهاب مجدي، الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة السياسة المالية للنظام الرأسمالي، الدار الجامعية الجديد للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 396.

- الاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة عن طريق سياسة إنفاقية وإيرادية تظهر أهميتها في التأثير على الإنتاج والادخار والاستثمار؛
- الاهتمام بمشكلات التطور الاقتصادي، وخاصة بعد توسع قطاع الدولة الذي أصبحت له أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية.
- فالساسة المالية في الدول المتقدمة تهتم بالدرجة الأولى بنشر الاستقرار الاقتصادي في اقتصادها الوطني، وتفاذي الأزمات الاقتصادية والمالية.

2- السياسة المالية في الدول النامية

تستخدم السياسة المالية في الدول النامية كجزء مكمل لخطط التنمية مع هدف القيام بالتعديلات التركيبية المناسبة في الاقتصاد.¹ ومدام جل اقتصاديات هذه الدول لم يصل إلى مستوى العمالة الكاملة ولم يكتمل نموه الاقتصادي بعد، فإن السياسة المالية تركز على تمويل برامج التنمية الاقتصادية فضلا عن تمويل الموازنة العادية للدولة، وذلك بتسخير كل إمكانياتها لتوفير الموارد المالية اللازمة. لكن هذه الأولوية لا تمنع السياسة المالية في البلاد النامية أن تولي اهتمامها لهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ذلك أن جانبا من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديا إنما يرجع أولا وأخيرا إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية حال ظهورها كي يتم البناء على أسس مستقرة سليمة.²

تواجه السياسة المالية في البلدان النامية عدة مشاكل نوجزها فيما يلي:³

- عدم توفر جهاز مالي كفاء قادر على تقدير النفقات العامة وتحديد مصادر الإيرادات العامة، بما ينسجم مع الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي لتلك الدول؛
- الخلط بين التنظيم السياسي المالي والتطبيقي للسياسات المالية. فكثير من الدول النامية تولي اهتمامها لتطبيق الموازنة الصفرية* مثلا، ولم تطبق الموازنة التقليدية بشكل جيد؛
- البيروقراطية في عمليات الإنفاق والحصول على المال؛
- عدم خضوع إعداد الموازنة العامة وإقرارها إلى اعتبارات موضوعية علمية، وخضوعها إلى اعتبارات شخصية، مما يؤثر على تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة؛
- ضعف المستوى التأهيلي والتدريبى للقائمين على تطبيق السياسة المالية؛

¹ عبد الرزاق النقاش غازي، المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 37.

² فوزي عبد المنعم، مرجع سابق، ص 26، 27.

³ طارق الحاج، مرجع سابق، ص 213، 214.

* عرف مؤتمر الأمم المتحدة سنة 1967 الموازنة الصفرية على أنها نظام يفترض عدم وجود أية خدمة أو نفقات في بداية السنة المالية، مع الأخذ في الاعتبار أكثر الطرق فعالية للحصول على مجموعة من المخرجات بأدنى تكلفة ممكنة. في عام 1972 عرفت هذه الموازنة على أنها عملية تخطيط تتطلب من كل مدير إداري أن يبرر جميع محتويات موازنته بالتفصيل مبتدئا من نقطة الصفر. بمعنى أنها تتطلب أن تقوم كل جهة بمرجعة وتقييم برامجها ومشاريعها الحالية والجديدة بطريقة منتظمة وأن تتم مراجعة البرامج والمشاريع على أساس التكلفة والعائد والفعالية.

- الرقابة التقليدية على المال العام؛
- عدم توفر أجهزة مراقبة ومتابعة الخطة؛
- ضعف الجهاز التنفيذي المشرف على الخطط المالية، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة.

المبحث الثالث: عرض السياسة النقدية من خلال تطور المدارس الاقتصادية

عرفت السياسة النقدية عدة تطورات في الفكر الاقتصادي، كانت بدايتها بظهور أولى المدارس الفكرية الاقتصادية كالمدرسة التجارية والطبيعية، وتطورت أكثر مع ظهور المدرسة الكلاسيكية التي وضعت أسسها ومبادئها العامة، لتأتي بعدها المدرسة الكينزية التي عملت بدورها على تطوير السياسة النقدية لكن بأسلوب ومفهوم مغاير للفكر الكلاسيكي، لتظهر بعد ذلك مدرسة وسيطة "المدرسة النقدية المعاصرة" تزعمها الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان.* وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى مختلف المراحل التي مرت بها السياسة النقدية مع تطور المدارس الاقتصادية.

المطلب الأول: السياسة النقدية من منظور التحليل الكلاسيكي

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر على يد الاقتصادي "أدام سميث" الذي وضع أصولها الفكرية وقوانينها الاقتصادية، وأسهم في تطورها كل من مالتوس وريكاردو وميل وساي وغيرهم من رواد المدرسة نيوكلاسيكية. وقد قامت هذه المدرسة على عدة أسس ومبادئ حاولت من خلالها ضبط مفهوم السياسة النقدية بأدوات ووسائل تحليل كلاسيكية محض، حيث اهتمت بالدرجة الأولى بدراسة العلاقة الموجودة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار.

1- أسس ومبادئ النظرية النقدية الكلاسيكية

تعتبر النظرية الكلاسيكية عن مجموع المساهمات الفكرية المفسرة والمحللة لعمل النظام الرأسمالي الحر، والتي يمكن طرح بعض أسسها القانونية والفلسفية فيما يلي:

- الحرية الاقتصادية: إن ترك الحرية للأفراد في اختيار نشاطاتهم ومهامهم يساعد على تحقيق المنفعة الخاصة والعامة معا؛

* ميلتون فريدمان، اقتصادي أمريكي، أحد أعمدة مدرسة شيكاغو للاقتصاد، ولد في 31 جويلية عام 1912 ببروكلين، تلقى تعليمه الثانوي بمدرسة راهواي والتي تخرج منها عام 1928، وواصل دراسته بجامعة روتجرز التي تخرج منها عام 1932، ثم التحق بكلية الاقتصاد بجامعة شيكاغو وحصل على درجة الماجستير ثم درجة الدكتوراه. له عدد كبير من الكتب والمقالات والأبحاث منها نظرية عامل الاستهلاك، الكمية القصوى للنقد، حرية الاختيار... الخ. ونظرا لجهوده في المجال الاقتصادي حصل على العديد من الجوائز والتي تأتي في مقدمتها جائزة نوبل عام 1976. وتوفي في 16 نوفمبر عام 2006 عن عمر يناهز 94 سنة.

- عدم تدخل الدولة: فالنظام الرأسمالي يعمل على الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في نطاق ضيق كالدفاع والقضاء والأمن والقيام بمشروعات عامة ذات النفع العام؛
- الملكية الخاصة: يقوم النظام الرأسمالي على تشجيع الملكية الفردية التي تساهم في تحقيق أقصى منفعة للمجتمع؛
- مبدأ الربح: إن الربح هو الحافز الأساسي الذي يشجع على زيادة الإنتاج والنقد الاقتصادي، فتعظيمه يساهم في رفع إنتاجية عوامل الإنتاج؛¹
- قانون المنافذ لساي: والذي ينص على أن "العرض يخلق الطلب المقابل له" ويتحقق ذلك في ظل الاقتصاد القائم على المقايضة واقتصار النقود على وظيفة وحيدة وهي وسيلة للتبادل فقط. وفي حالة حدوث اختلال سرعان ما يعود التوازن تلقائياً؛
- النقود محايدة: إذ أن النقود ما هي إلا أداة للتبادل ليس لها تأثير على النشاط الاقتصادي، فهي مجرد "حجاب لغطاء الحقيقة فقط"، والحقيقة هنا أن السلع تبادل بالسلع والنقود ليست إلا وسيط لذلك؛
- مرونة جهاز سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة الأداة التي تعمل على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، فهي تعد مكافأة للأشخاص الذين يؤخرون الاستهلاك لفائدة الادخار.²

2- افتراضات نظرية كمية النقود

تستند نظرية كمية النقود إلى مجموعة من الافتراضات نوردتها في الجوانب التالية:

2-1- ثبات حجم المعاملات

إن حجم المعاملات وفقاً لنظرية كمية النقود هو متغير خارجي لا يتأثر بالعوامل التي تشملها الدالة، فهو يعامل على أنه ثابت وأن العوامل التي تؤثر فيه ثابتة، إذ تفترض النظرية أنه يتحدد بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود.³

إن النقود ليس لها تأثير على النشاط الاقتصادي باعتبارها وسيط في المبادلة، فهي مجرد ستار تخفي وراءه مبادلة السلع بالسلع.

2-2- ثبات سرعة دوران النقود

يقصد بسرعة دوران النقود معدل متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها كل وحدة من وحدات النقد من يد إلى يد أخرى لتسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة. فقد افترض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود واستقلالها عن تغيرات كمية النقود، ذلك أن تغييرها يتوقف على عوامل طويلة المدى ليس لها تأثير في الأجل القصير، أهمها: درجة كثافة السكان، العادات التي تسود

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 9.

² Brian Snowdon et l'autres, la pensée économique moderne, ediscience international, 1997, p p 67, 69.

³ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 10.

فيما بين الوحدات الاقتصادية في تسوية المعاملات الاقتصادية، مستوى نمو وتقدم النظام المصرفي والأسواق المالية والنقدية، وتقدم وسائل النقل والمواصلات. وتحسب سرعة دوران النقود عن طريق قسمة القيمة الكلية للمبادلات خلال سنة على كمية النقود المتداولة خلال نفس السنة.¹

2-3- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود

بافتراض ثبات كل من حجم المعاملات وسرعة دوران النقود، فإن أي تغير في كمية النقود المعروضة يقابلها تغير مشابه وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، كما يؤكد التحليل الكلاسيكي بأن المستوى العام للأسعار هو نتيجة وليس سببا لكمية النقود المعروضة، وأن قيمة النقود (قوتها الشرائية) تتناسب عكسيا مع المستوى العام للأسعار.

3- صيغ نظرية كمية النقود

اهتمت هذه النظرية بتحديد قيمة النقود والعوامل المؤثرة في تغيرها، ويؤكد أصحابها على أن هناك علاقة سببية ارتباطية وطردية بين التغير في كمية النقود (متغير مستقل) والتغير في المستوى العام للأسعار (متغير تابع) خلال الفترة القصيرة ومع افتراض ثبات الأشياء الأخرى على حالها.² فزيادة كمية النقود مثلا تؤدي إلى انخفاض قيمتها وبالتالي ارتفاع مستوى الأسعار، أي أن التغير في كمية النقود يؤدي حتما إلى التغير في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه. ووفقا لقانون ساي فإن النقود في الاقتصاد تطلب من أجل المعاملات فقط. وتتضمن نظرية كمية النقود صيغتان أساسيتان هما:

3-1- صيغة فيشر (معادلة التبادل)

يعود الفضل في ظهور هذه الصيغة إلى الاقتصادي الأمريكي أرفنج فيشر (1867-1947) سنة 1917، و الذي أكد على وجود علاقة طردية تناسبية بين كمية النقود المعروضة من جهة، والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، وتقوم هذه الصيغة على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية، ويترتب على ذلك حقيقة مؤداها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي يتم تبادلها بها، ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة، وعليه، فإن قيمة المعاملات ستكون مساوية لقيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود مضروبا في سرعة تداولها.³

¹ عبد الله الطاهر، موقف علي الخليل، مرجع سابق، ص ص 87، 88.

² أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 ص 116.

³ ضياء مجيد المسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 81.

ويتم تلخيص ذلك في المعادلة التالية: $M.V=P.T$(1)

حيث M تعبر عن كمية النقود، T حجم المعاملات، P المستوى العام للأسعار، V سرعة دوران النقود. وفي ظل افتراض ثبات كل من الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، وحجم المعاملات (T) وسرعة دوران النقود (V) فإنه يمكن تحويل المعادلة (1) إلى نظرية لتحديد مستوى الأسعار كما يلي:

$$P= M.V/T$$

يتضح من هذه المعادلة أن المستوى العام للأسعار يتحدد من قبل كمية النقود الاسمية، فبثبات حجم المعاملات (T) وسرعة دوران النقود (V) فإن أي تغيير في كمية النقود المعروضة يقابله تغيير مشابه وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار.

3-2- صيغة كامبردج للأرصدة النقدية

ظهرت مدرسة كامبردج على يد اقتصادي مدرسة كامبردج (ألفريد مارشال، بيجو، روبيرتسون، هايك وهوتري). ونظرية كمية النقود حسب صيغة هذه المدرسة تختلف عن صيغة فيشر في إدخالها لفكرة الطلب على النقود من خلال حجم الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها لغرض المعاملات، واستبدال المبادلات النهائية ليحل محلها الناتج الإجمالي.¹ وحسب هذه المعادلة فإن هناك نسبة من دخول الأفراد والمشروعات لا تتفق على السلع والخدمات وإنما يفضل أصحابها الاحتفاظ بها في شكل أصول مالية لأسباب عديدة. وتسمى هذه الحالة بالترفضيل النقدي، فهي تتغير بتغير مستوى الدخل، فارتفاع نسبة التفضيل النقدي تؤدي إلى انخفاض حجم الدخل النقدي عن طريق التأثير على حجم الإنتاج ومن ثم على حجم الدخل وعلى المستوى العام للأسعار كنتيجة غير مباشرة.² وقد اعتمدت هذه الصيغة في تحليلها على أن للنقود وظيفتين، وظيفة أولى أشار إليها فيشر في معادلته (وسيلة للتبادل)، ووظيفة ثانية وهي مخزن للقيمة.

ويتم تلخيص صيغة كامبردج في المعادلة التالية:

$$(1).....M.V=P.Y$$

حيث M تعبر عن كمية النقود، P المستوى العام للأسعار، V سرعة دوران النقود، Y الدخل الحقيقي. فالعلاقة بين التفضيل النقدي (K) وسرعة دوران النقود (V) هي علاقة عكسية حيث:

$$(2).....K=1/V$$

K: النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية.

وبمقارنة المعادلة (1) مع المعادلة (2) نحصل على الصيغة النهائية لمعادلة كامبردج:

$$M/P=Y.K \quad \text{أي} \quad M/K=P.Y$$

¹ محمد عزت عزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 193.
² عبد الله عقيل جاسم، مرجع سابق، ص 88.

وصل أنصار مدرسة كامبردج في تحليلهم إلى نفس النتيجة التي وصل إليها فيشر. وفي هذا الصدد يقول "مارشال": عند ثبات كل العوامل التي تشمل عليها المعادلة فإن هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

4- تقييم نظرية كمية النقود

بالرغم من الانتقادات التي وجهت لنظرية كمية النقود، إلا أنها كانت من أولى النظريات التي ألقت الضوء على العلاقة الموجودة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، مستخدمة في ذلك معطيات بيانية ورياضية كذلك التي استعملها فيشر في معادلة التبادل ومارشال في معادلة الأرصدة لتفسير العلاقة المباشرة والتناسبية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، كما كان لها الفضل في التنبه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط في إصدار النقود في خلق الموجات التضخمية، فهي بذلك تعد نظرية علمية بحتة مستمدة من الواقع العملي الذي كان سائدا في تلك الفترة. وكما هو الحال في أي نظرية، فإن هذه النظرية لم تسلم من الانتقادات التي وجهت إليها، الأمر الذي أضعف من أهميتها في الفكر الاقتصادي، ومن أهم هذه الانتقادات نذكر:

- إن الواقع الفعلي أثبت عدم صحة الافتراض القائم على العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار. فقد تتغير الأسعار لأسباب حقيقية وليست نقدية مثل تغير نفقات الإنتاج التي يترتب عليها تغير الإنتاج ثم تغير الأسعار، وعدم سلبية المستوى العام للأسعار كونه متغيرا تابعا لمتغير آخر مستقل يتمثل في كمية النقود المعروضة. كما قد تتغير الأسعار لأسباب نقدية لا يسبقها تغير في كمية النقود المعروضة مثل تغير توزيع الأرصدة النقدية للأفراد أو المشروعات لأغراض مختلفة مثل أغراض المعاملات أو الاحتياط أو المضاربة.¹

- أظهرت الإحصاءات الكلية بأن سرعة دوران النقود لا تبقى ثابتة عموما.² فقد تتغير في الأجل القصير والطويل، فالعوامل النفسية تؤثر في المدى القصير، وتطور الأسواق المالية والنقدية وعادات وتقاليد الأفراد هي الأخرى تؤثر في الأجل الطويل؛

- لم تصلح نظرية كمية النقود كأساس لتوجيه السياسة النقدية خلال أزمة الكساد سنة 1929، ذلك لأن زيادة كمية النقود أدت إلى انخفاض سرعة دورانها نتيجة ميل الأفراد إلى زيادة تفضيلهم النقدي، مما أدى إلى انخفاض المستوى العام للأسعار؛³

¹ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص ص 260، 261.

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 237.

³ محمد الكفراوي عوف، السياسات المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006، ص

- بساطة افتراضاتها وبعدها عن الواقع العملي، لافتراضها ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، إذ أثبت الواقع أن الاقتصاد لا يكون في جميع الحالات عند مستوى العمالة الكاملة، لأن زيادة كمية النقود تصاحبها زيادة في الإنتاج والتشغيل إلى غاية وصول النظام الاقتصادي إلى مستوى التشغيل الكامل لتبدأ الأسعار حينئذ في الارتفاع.¹

وصفوة القول، أن النظرية النقدية الكلاسيكية تعد أولى النظريات المفسرة للعلاقة الموجودة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، فتوصلت إلى نتيجة مفادها أن المستوى العام للأسعار هو دالة متزايدة لكمية النقود المعروضة، فأى زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، والعكس صحيح، شريطة ثبات العناصر الأخرى التي تتضمنها معادلاتها. فقد ظلت هذه المدرسة مسيطرة على الحياة الاقتصادية إلى غاية أزمة الكساد سنة 1929، التي عجز التحليل الكلاسيكي على وصف العلاج لها، فنقوضت بذلك فروضها ليحل محلها اتجاه نقدي جديد صاغه الاقتصادي جون مينارد كينز.

المطلب الثاني: السياسة النقدية من منظور التحليل الكينزي

أحدثت النظرية الكينزية ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي بعد أن فشلت النظرية الكلاسيكية في إخراج النظام الرأسمالي من أزمة الكساد العالمي (1929-1933) والتي أدت إلى زعزعت الثقة في السياسات الاقتصادية التي قامت عليها. حيث جاء كينز^{*} بأسس وافتراضات جديدة انصببت في مجملها على محاولة إنقاذ الاقتصاديات الرأسمالية التي كانت تعيش تحت وطأة الكساد؛ وذلك من خلال إبرازه دور ومكانة النقود في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ولقد لخص كينز معظم أفكاره في كتابه المشهور "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود" الصادر في سنة 1936 والمعروف بالنظرية العامة.

1- أسس وافتراضات التحليل الكينزي

قام التحليل الكينزي على الأسس والافتراضات التالية:

- رفض فكرة حيادية النقود، واعتبر أنها عامل نشيط في الاقتصاد من خلال تأثيرها على الدائرة الحقيقية (الإنتاج، التشغيل والدخل)؛
- أهتم في تفسيره لجانب الطلب باستخدام فكرة الطلب الفعال، وقام بتحديد العوامل المؤثرة فيه (الإنفاق على الاستثمار والاستهلاك)؛

¹ عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، مرجع سابق، ص 93.

* جون مينارد كينز، اقتصادي انجليزي، ولد في 05 جوان عام 1883، كانت بداية تعليمه في ايتون، ثم التحق بكلية كينج، جامعة كامبردج لدراسة الرياضيات ولكن اهتماماته بالسياسة قادتته إلى دراسة الاقتصاد حيث درس على يدي آرثر بيغو والفرد مارشال، فهو مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه " النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" عام 1936. وتوفي كينز في 21 أبريل 1946.

- عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية؛¹
- رفض قانون المنافذ لساي وكذلك فكرة التوازن التلقائي؛
- الاستثمار هو دالة لكل من معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال؛²
- ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لمعالجة الإختلالات؛
- يركز تحليله على أن الموازنة العامة هي أهم أداة لتنظيم الاقتصاد على خلاف السياسة النقدية والائتمانية؛³
- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة)؛
- جاء بنظرية عامة للتوظيف تتميز عما سبقها من نظريات العمالة في معالجتها لكل مستويات التشغيل؛
- أهتم بالتحليل الكلي للمعطيات ولم يولي اهتماما كبيرا للجزئيات، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجامع: كحجم التشغيل العام، الدخل الوطني، الطلب الكلي والعرض الكلي... الخ؛⁴
- يركز تحليله على الفترة القصيرة لاعتقاده أن في المدى الطويل سنكون جميعا أمواتا.

2- النقود في التحليل الكينزي

يعد كينز من أهم الاقتصاديين الذين أولوا اهتمامهم لدراسة سلوك النقود وأثره على مختلف النشاطات الاقتصادية على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية. فقد رفض كينز تقسيم التحليل الاقتصادي إلى تحليل عيني وآخر نقدي. كما رفض فكرة حيادية النقود لما لها من أهمية في تحريك العجلة الاقتصادية. ولإعطاء البعد التحليلي للنقود عند كينز سوف نتطرق إلى عرض النقود والطلب عليها ثم سعر الفائدة.

2-1- عرض النقود في التحليل الكينزي

إن عرض النقود في التحليل الكينزي متغير خارجي يحدد بقرار من السلطات النقدية.⁵ فهو عديم المرونة للتغيرات في سعر الفائدة، لذلك فإنه يأخذ شكل خط مستقيم عمودي موازي لمحور سعر الفائدة، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

¹ Brian Snowdon et l'autres, *op- cit*, p p 80-85.

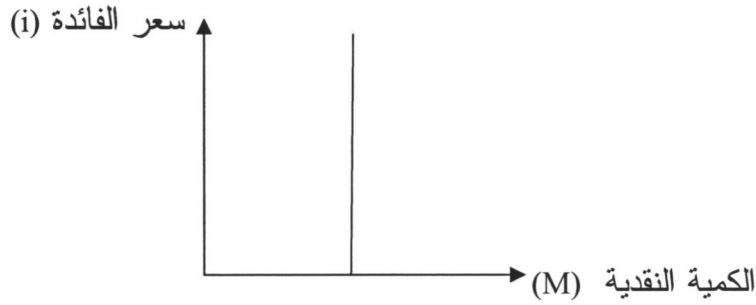
² فرانسيس جرين وبيتر نور، *دراسات في النظريات الاقتصادية*، ترجمة نعمان كنفاني، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 1987، ص ص 145-148.

³ مروان عpton، *الأسواق النقدية والمالية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 170.

⁴ بلعزوز بن علي، *مرجع سابق*، ص ص 33، 34.

⁵ إسماعيل محمد هاشم، *النقود والبنوك*، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 164.

الشكل رقم 02: عرض النقود في التحليل الكينزي



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 211.

2-2- الطلب على النقود في التحليل الكينزي

تسمى نظرية كينز في الطلب على النقود "بنظرية تفضيل السيولة" لتمييز النقود عن الأصول الأخرى كونها أصل كامل السيولة. فقد اعتمد كينز في تحليله للطلب على النقود على أن للنقود عدة وظائف، فإلى جانب وظيفة "وسيلة للتبادل" التي اقتصر عليها التحليل الكلاسيكي، يمكن أن تطلب لذاتها من خلال وظيفة "مخزن للقيمة" أو مستودع لها. لذا افترض كينز أن هناك ثلاث دوافع تقف خلف الطلب على النقود وهي:

أ- دافع المبادلات: يستمد دافع المبادلات وجوده من وظيفة النقود كوسيلة للتبادل، ويقصد به رغبة المؤسسات الاقتصادية، أفراد ومشروعات، في الاحتفاظ بنقود سائلة لمواجهة نفقاتهم الجارية.¹ وبواعث الاحتفاظ بالنقود تنشأ من وجود فجوة زمنية بين حصول الأفراد على دخولهم وإنفاقهم لها، وبين دخول المنتجين من المبيعات وإنفاقهم على العملية الإنتاجية. فالأفراد يقبضون عادة أجورهم في نهاية الشهر لينفقوها خلال الشهر التالي لذلك يستوجب عليهم الاحتفاظ بأرصدة نقدية لتمويل صفقاتهم اليومية، وكذا الأمر بالنسبة للمنتجين.²

إن الطلب على النقود بدافع المبادلات عند كينز يتناسب تناسبا طرديا مع حجم الدخل أي:

$$MD_1 = f(y) = a_1 y$$

حيث: (MD_1) تمثل الطلب على النقود من أجل المبادلات.

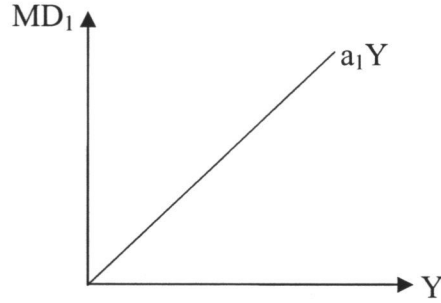
a: تمثل النسبة المحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية.

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 104.
² عمر صخري، مرجع سابق، ص 224.

y: الدخل النقدي.

ويتضح ذلك كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: الطلب على النقود بدافع المبادلات في التحليل الكينزي



المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 242.

ب- دافع الاحتياط: عرف كينز الطلب على النقود لأغراض الاحتياط بأنه النقد الذي يتم الاحتفاظ به لتغطية النفقات غير المتوقعة أو لغرض الاستفادة من فرص الشراء المربحة العشوائية.¹ ويتوقف هذا النوع من الطلب على النقود على درجة حالة عدم التأكد السائدة في المجتمع. ففي الحالة التي تكثر فيها الأزمات كالحروب والكوارث الطبيعية وغيرها؛ تزيد رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود سائلة لغرض الاحتياط، ويعتمد مقدار ما يحتفظ به الأفراد من أرصدة نقدية لغرض الاحتياط على حجم

الدخل، فهو دالة تابعة للدخل حيث: $MD_2 = f(y) = a_2y$

حيث (MD_2) : تمثل الطلب على النقود لغرض الاحتياط.

a: تمثل الجزء المحتفظ به من الدخل لغرض الاحتياط.

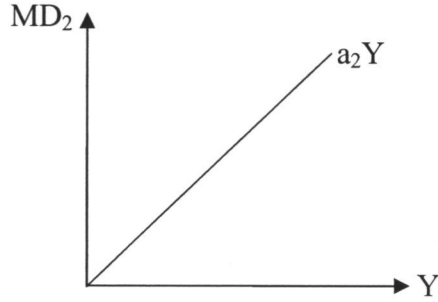
ويتوقف هذا النوع من أنواع الطلب على النقود عند كينز على الدوافع التالية:²

- مواجهة النفقات المستقبلية غير المتوقعة؛
 - استغلال الفرص الاستثمارية المربحة المحتملة الحدوث؛
 - الاحتفاظ بالثروة في شكل قيمة نقدية.
- ويتم توضيح ذلك في الشكل الموالي:

¹ نفس المرجع السابق، ص 248.

² Abdallah Ali Toudert, cours de monnaie et répartition, OPU, Alger, 1983, p 46.

الشكل رقم 04: الطلب على النقود بدافع الاحتياط في التحليل الكينزي



المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص 230.

بالإضافة إلى حجم الدخل يعتمد دافع الاحتياط على عوامل أخرى هي:¹

- طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به؛
- درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع؛
- درجة نمو وتنظيم سوق الأوراق المالية، أي مدى إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى سيولة؛
- مدى استقرار ظروف قطاع الأعمال، فكلما كان الطلب على المنتجات التي يقوم بإنتاجها مشروع معين متقلبا تطلب الأمر الاحتفاظ أكثر بالأرصدة النقدية بغرض مواجهة الطوارئ.

ج- دافع المضاربة: يقصد بدافع المضاربة " الاحتفاظ بالنقد في صورة عاطلة وغير نشطة لغرض الاستفادة من تقلبات السوق، أي استخدام النقود لجني الأرباح من التغيرات السعرية في الأسواق وبخاصة أسواق السندات التي ركز عليها كينز والتي تخضع لمضاربات واسعة..."² ويرتبط هذا النوع من أنواع الطلب على النقود بوظيفة قيام النقود بدور كمخزن للقيمة، فهو دالة عكسية لسعر الفائدة السائد في السوق. فإذا توقع الأفراد ارتفاع في أسعار الفائدة مستقبلا يزدون من احتفاظهم بالنقود في شكلها السائل لجني أرباح أكثر في المستقبل. أما إذا توقعوا عكس ذلك فسيقومون بالتخلي عن تفضيل السيولة واستثمار النقود في شراء سندات في الوقت الحالي. ويمكن صياغة ذلك في صورة

$$MD_3 = MD_3(i), MD_3'(i) < 0. \quad \text{رياضية:}$$

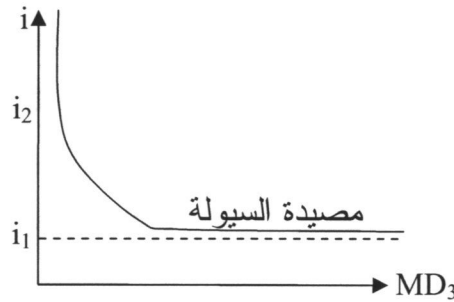
حيث: MD_3 تمثل الطلب على النقود لدافع المضاربة، (i) معدل الفائدة.

ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل الموالي:

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 120.

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 249.

الشكل رقم 05: الطلب على النقود بدافع المضاربة عند كينز



المصدر: Abdallah Ali Toudert, op-cit, p 46.

نلاحظ من خلال هذا الشكل، عند انخفاض سعر الفائدة إلى أدنى مستوى فإن الطلب على النقود بدافع المضاربة يأخذ شكل خط أفقي، أي أنه تام المرونة، وفي هذه الحالة عندما تزيد السلطات النقدية من العرض النقدي لن تؤثر بعد على معدل الفائدة، وتسمى هذه الوضعية التي يأخذ فيها الطلب على النقود بدافع المضاربة خطاً أفقياً "بمصيدة السيولة" ♦ trappe a liquidité. أما الحالة التي يكون فيها منحني الطلب على النقود خطاً عمودياً توضح أن الطلب على النقود بدافع المضاربة غير مرن بشكل تام عند أعلى حد معين لسعر الفائدة، حيث أن علاقة الطلب على النقود بدافع المبادلة والاحتياط بسعر الفائدة تكون معدومة تقريباً لارتباطهما الطردي بالدخل الوطني.

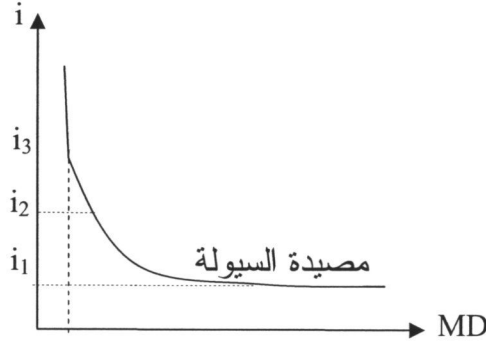
إن الطلب الكلي على النقود عند كينز مرتبط بمتغيرين أساسيين هما: الدخل النقدي وسعر الفائدة. فدافع المبادلة والاحتياط يتأثران بالدخل النقدي، أما دافع المضاربة فهو يتأثر بسعر الفائدة. وأهتم كينز في تحليله للطلب على النقود بالدافع الثاني باعتباره العامل الأساسي لإدارة السياسة النقدية. وبناء على ما تقدم نصل إلى المعادلة النهائية لدالة الطلب على النقود عند كينز وهي:

$$MD = f(y, i). \quad \text{أي} \quad MD = MD_1 + MD_2 + MD_3.$$

تبين هذه العلاقة أن الطلب على النقود يتغير طردياً مع الدخل النقدي وعكسياً مع معدل الفائدة. ويمكن توضيح دالة الطلب الكلي على النقود في التحليل الكينزي في الشكل التالي:

♦ يقصد بمصيدة السيولة، أنه عند وصول سعر الفائدة إلى مستوى منخفض (وهو أدنى مستوى يمكن أن يصل إليه) فإن المضاربين سيحتفظون بأية كمية من النقود تقع في حوزتهم على شكل أرصدة نقدية عاطلة دون التوجه نحو الاستثمار في شراء السندات، وهنا يقع الاقتصاد في مصيدة أو فخ السيولة. والنتيجة أن كينز يرى عدم فعالية السياسة النقدية في هذا الوضع، أي أنه عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له يستحيل زيادة الناتج الوطني عند ذلك المستوى. لذلك طلب كينز بضرورة اعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الناتج والتخلص من حالة الكساد الاقتصادي، أي عدم فعالية السياسة النقدية عند مصيدة السيولة.

الشكل رقم 06: الطلب الكلي على النقود في التحليل الكينزي



المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص 233.

2-3- سعر الفائدة في التحليل الكينزي

يعتبر سعر الفائدة في التحليل الكينزي أحد محددات حجم الاستثمار المرجو تحقيقه. فهو يمثل الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل الأفراد للسيولة، والمعدل الذي يحقق التوازن بين تفضيل السيولة والاستثمار النقدي، والأداة التي تعمل على تحويل النقود من أصل عاطل (في حالة تفضيل السيولة) إلى أصل استثماري (طاقة إنتاجية في حالة التخلي عن تفضيل السيولة).¹

إن سعر الفائدة عند كينز ظاهرة نقدية، يتحدد في السوق النقدي عند المستوى الذي يتعادل عنده العرض والطلب على النقود. فعلى فرض بقاء الأرصدة النقدية الكلية على حالها، فمعدل الفائدة الذي يجب أن يدفع يتحدد مستواه بمدى التفضيل النقدي للأفراد.² فكلما زادت رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالسيولة اتجهت أسعار الفائدة المقرر دفعها لإغراء الأفراد على التنازل على النقود نحو الأعلى، والعكس صحيح في حالة رفض الأفراد للاحتفاظ بالنقود. فإلى جانب الكفاية الحدية لرأس المال وتكلفة الأصل الرأسمالي، فإن سعر الفائدة يؤثر بشكل واضح على تكلفة الاستثمار لذلك حذر كينز من ارتفاعه على النحو الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة الاستثمار وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال.

وهكذا يكون كينز قد أكد على أن للنقود دوراً أكثر أهمية في النشاط الاقتصادي، وأن الدولة يجب أن تكون تدخلية عبر الإنفاق العام، وعبر استخدامها لأدوات السياسة النقدية ومنها سعر الفائدة.³

¹ أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، مرجع سابق، ص 144.

² صبحي تادرس قريصة، أحمد رمضان نعمت الله، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 241.

³ أكرم محمود الحوراني، مدى فعالية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سوريا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 27، العدد 02، 2005، ص 31.

3- تقييم النظرية النقدية الكينزية

أحدثت النظرية الكينزية ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي، بإدخالها لأدوات تحليل جديدة في دراسة مختلف الظواهر الاقتصادية. ويمكن إيجاز أهم الانجازات الجديدة التي جاء بها كينز فيما يلي:¹

- عمل كينز على الجمع بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد العيني بخلاف التقليديين الذين عملوا على الفصل بينهما؛

- قدم كينز تحليل اقتصادي متميز جعل من خلاله للنقود دورا هاما في تحديد مستوى الدخل والتشغيل؛

- الادخار هو دالة لمتغير الدخل وليس لسعر الفائدة كما كان في اعتقاد المدرسة التقليدية؛
- أثبت كينز أن قرار الاستثمار يتحدد بمتغيرين هما: الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، ومن ثم فلا يتوقع تساوي الادخار والاستثمار؛

- الاقتصاد عند كينز يعمل عند مستوى أدنى من مستويات التشغيل الكامل، لذا فإن التغير في كمية النقود له تأثير على الإنتاج والدخل؛

- استحدثت أدوات تحليل جديدة في نظريته العامة، فالعلاقة بين الادخار والاستثمار تعتبر من أدوات التحليل التي استعملها معظم الاقتصاديين فيما بعد في علاجهم وتفسيرهم لمشكلة نقص حجم العمالة؛

وبالرغم من هذه الانجازات، إلا أن هناك الكثير من الانتقادات وجهت لهذه النظرية نوردها فيما يلي:²

- أوضح كينز أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بتلاقي عرض النقود والطلب عليها، إلا أنه لم يشر إلى تأثير التغيرات في مستوى الدخل عليها؛

- يقرر التحليل الكينزي أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط يتمثل في الطلب على النقود لأغراض السيولة، في حين أهمل بعض العوامل التي لا تقل أهمية في تحديد سعر الفائدة وفي مقدمتها الدخل؛

- اكتفى كينز بإيضاح العوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل القصير، ولم يوضح مستوى سعر الفائدة في الأجل الطويل استنادا لمقولته الشهيرة "في المدى الطويل سنكون جميعا أمواتا".

إضافة إلى هذه الانتقادات الموجهة للتحليل الكينزي، فإن هذا الآخر لم يستطع من جهة أخرى معالجة جذور الأزمة الجديدة التي استفحلت في النظام الرأسمالي في أعقاب الستينيات والمتمثلة في

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 57، 58.
² ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص ص 316، 318.

معايشة الكساد مع التضخم جنباً إلى جنب، ونتيجة لذلك فشلت النظرية الكينزية لتحل محلها نظرية كلاسيكية محدثة استمدت أفكارها من المدرسة التقليدية لكن بثوب جديد تزعمها الاقتصادي الأمريكي المعاصر ميلتون فريدمان.

المطلب الثالث: السياسة النقدية من منظور التحليل النقدي المعاصرة

أمام عجز التحليل الكينزي على حل المشكلات الجديدة التي لم يعهدها النظام الرأسمالي من قبل (معايشة الكساد مع التضخم جنباً إلى جنب)، ظهرت نظرية نقدية حديثة أعادت الحياة مجدداً إلى التحليل النقدي التقليدي لكن بأدوات ووسائل علاج جديدة اشتهرت باسم "النظرية المعاصرة لكمية النقود" أو ما تسمى "بمدرسة شيكاغو"، بزعامة الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان الذي حاول الجمع والتوفيق بين استنتاجات التقليديين وأطروحات الكينزيين.

1- أسس وافتراضات التحليل النقدي المعاصر

- قامت النظرية النقدية المعاصرة على مجموعة من الأسس والافتراضات نوجزها فيما يلي:
- استقلال الكمية النقدية (عرض النقود) عن الطلب على النقود؛
- استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها؛
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي؛¹
- التضخم ظاهرة نقدية ناتج عن نمو الكتلة النقدية بشكل أكبر من نمو الإنتاج؛
- أحسن سياسة اقتصادية متبعة من طرف الحكومة هي السياسة التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بطريقة منسجمة مع النمو الاقتصادي دون تضخم؛
- دالة الطلب على النقود ثابتة بمتغيرات محدودة؛
- الاعتقاد بوجود معدل طبيعي للبطالة؛
- كمية النقود الموجودة في الاقتصاد محددة من طرف السلطات النقدية؛
- الأعوان الاقتصاديون يصححون جميع التباينات بين العرض والطلب على النقود عن طريق تنويع محفظتهم (أصول مالية، غير مالية... الخ)؛²
- إن القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني متأصل فيه الاستقرار، وعدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني إنما هو أساساً نتيجة للسياسات الحكومية.³

¹ عبد الله عقيل جاسم، مرجع سابق، ص 163.

² Jean François Goux, **économie monétaire et financière**, economica 3 édition, paris, 1998, p 201.

³ سامي خليل، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994، ص 786.

2- النقود في التحليل النقدي المعاصر

شهدت النظرية التقليدية إضافات جديدة على يد مفكري مدرسة شيكاغو وفي مقدمتهم ميلتون فريدمان، الذي أعاد الحياة مجددا للسياسة النقدية من خلال إبرازه لأهمية النقود ومدى قدرتها على معالجة الاختلالات الاقتصادية. ولتوضيح أهمية النقود عند مفكري هذه المدرسة نتناول كل من عرض النقود والطلب عليها.

2-1- عرض النقود لدى النقديين

يعتبر عرض النقود في النظرية النقوية المعاصرة المتغير الذي يحقق الاستقرار النقدي بما يتماشى ومعدل النمو الاقتصادي، حيث يظهر دور السلطات النقدية -حسب فريدمان- في تشديد الرقابة على العرض النقدي والسعي إلى نموه بمعدل مستقر يتوافق مع معدل النمو الاقتصادي، مؤكدا على أن الطلب على النقود يتميز بالثبات النسبي، أما العرض النقدي فهو العامل المحدد للنشاط الاقتصادي.

وحسب فريدمان، فإن عرض النقود متغير خارجي تحكمه السلطات النقدية، فهو ليس له تأثير على النشاط الاقتصادي في المدى الطويل وإنما له تأثير على مستوى الأسعار، بينما في المدى القصير يؤثر تأثيرا مباشرا على الإنفاق وبالتالي على الدخل.

2-2- الطلب على النقود لدى النقديين

لم يختلف فريدمان مع النظرية التقليدية في الطلب على النقود، إذ يتفق مع الرأي القائل أن مرونة الطلب على النقود تساوي واحد تجاه التغيرات في مستوى الأسعار. ويعتقد فريدمان أن الدخل الحقيقي يعتبر المحدد الأساسي للطلب على النقود، إلا أنه يرفض إدعاء النظرية الكمية في أن تكون مرونة الطلب الداخلية تساوي الواحد، وإنما يرى أنها أكثر من ذلك وهي في حدود (1,8) أي أن كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ترتفع أو تنخفض بنسبة أكبر أو أقل من الزيادة أو النقصان في دخولهم، معتمدا في تبريره لذلك على اعتبار أن النقود سلعة كمالية.¹ وأنهى فريدمان تحليله إلى أن النظرية الكمية للنقود عبارة عن نظرية الطلب على النقود، وهذا الطلب يتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات. والطلب على النقود-حسب فريدمان- يخضع إلى ثلاث عناصر هي:²

- الثروة الكلية المحددة للقيمة الإجمالية التي يمكن أن تحوزها الوحدات الاقتصادية، تحت قيد الميزانية؛

¹ ضياء مجيد، مرجع سابق، ص ص 136، 137.

² Sophie Brana et Michel Gazals, *la monnaie*, Dunod, Paris, 1997, p 55.

- أثمان عوائد الثروات والأشكال البديلة؛
- الأذواق وترتيب الأفضليات بالنسبة لحائزي الثروة.
- وتعتمد دالة الطلب على النقود عند فريدمان على المتغيرات التالية:¹
- عوائد الأسهم والسندات؛
- عائد السلع المادية؛
- المستوى العام للأسعار؛
- عائد رأس المال البشري؛

يرى فريدمان أن الطلب على النقود يتوقف على موارد الفرد والعوائد الناتجة عن الأشكال البديلة للثروة، فدالة الطلب حسبته تفترض أن موارد الفرد الحقيقية تعتمد على دخله النقدي (Y) ومستوى السعر (P)، والعوائد الناتجة عن الأشكال البديلة للثروة التي يمكن تمثيلها بمعدل الفائدة (i) (متوسط معدلات الفائدة). غير أن قيم هذه العوائد تتناقص في فترات التضخم لذلك فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم المتوقعة (p*) عند قياسنا لعوائد الأشكال البديلة للثروة. وتكتب دالة الطلب على النقود رياضياً كما يلي:²

$$M = f(Y, P, i, P^*)$$

ومن مميزات هذه الدالة أنها متجانسة من الدرجة الأولى للأسعار (P) والدخل النقدي (Y)، بمعنى أن مضاعفة الأسعار والدخل النقدي يؤديان إلى مضاعفة الطلب على النقد. وللمحافظة على هذه العلاقة التناسبية بين الطلب على النقد من جهة والأسعار والدخل النقدي من جهة أخرى نكتب دالة

$$XMD = F(XP, XY, i, P^*) \quad \text{الطلب على النقد السابقة كما يلي:}$$

$$\text{حيث (X): ثابت ما أو متغير ما، لنفرض أنه يساوي: } X = 1/p$$

$$\text{فتصبح دالة الطلب على النقد: } MD/P = f(1, Y/P, i, P^*)$$

وتبين هذه العلاقة أن الطلب على الأرصد الحقيقية (MD/P) دالة تابعة لمعدل الفائدة (i) وللثروة الحقيقية (Y/P) ولمعدل التضخم المتوقع (P*). لذلك فهي تعبر عن الشكل العام لدالة الطلب على النقد التي جاء بها فريدمان سنة 1959، حيث أن الفرق الأساسي بينها وبين الطلب على النقود لأجل الصفقات والحيطة كونها لا تتضمن الدخل الحالي (Y) كمتغير مستقل، ولكنها عوضاً عن ذلك تضمنت الدخل الدائم أو الثروة الحقيقية (Y/P).

¹ Ibid, p 55.

² عمر صخري، مرجع سابق، ص ص 235، 236.

3- تقييم النظرية النقدية المعاصرة

- تمكن فريدمان من إدخال تغييرات جديدة على النظرية النقدية الكلاسيكية والنظرية الكينزية، من خلال النتائج المتوصل إليها، والتي نوردتها كالتالي:
- دالة الطلب على النقود مستقرة عموماً يمكن التنبؤ بها بدرجة عالية من الثقة؛
 - إن تغييرات معدلات الفائدة تؤثر بدرجة محدودة على التكاليف المترتبة عن الاحتفاظ بالنقود، وبالتالي فإن تأثير سعر الفائدة على الطلب على النقود سوف يكون محدوداً.
 - يمكن التنبؤ بسرعة دوران النقود (V) ومن ثم تحديد مقدار التغير المحتمل في إجمالي الإنفاق، وهذا يعني أن عرض النقود هو المحدد الرئيسي للدخل النقدي؛¹
 - أدخل فريدمان كثير من الأصول في دالة الطلب على النقود كبدايل للنقود (السندات والأسهم، الأصول المالية، السلع الحقيقية والثروة البشرية) مما أدى إلى تعدد أسعار الفائدة التي تتضمنها دالة الطلب؛
 - نظر فريدمان إلى النقود والسلع كبدايل، بمعنى أن الأفراد يختارون بين حيازة النقود وبين حيازة السلع الأخرى عندما يقررون كمية الأرصدة النقدية الحقيقية التي يرغبون في حيازتها؛²
 - طالما أن الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى العمالة الكاملة "حسب فريدمان" فإن أي زيادة في كمية النقود سوف يكون لها تأثير على الدائرة الحقيقية (التشغيل، الدخل)، ويبقى التأثير كذلك حتى يقترب الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل فترتفع حينها الأسعار؛
 - اللجوء إلى ضبط معدل التغير في عرض كمية النقود بما يتناسب مع معدل التغير في حجم الإنتاج، وهو إجراء معناه العودة إلى الاهتمام بدور وأهمية السياسة النقدية في معالجة الأزمات الاقتصادية.³
- لكن رغم هذه الانجازات الهائلة التي توصل إليها فريدمان، إلا أن صياغة المعادلة النهائية تعترضها العديد من الصعوبات، نوجزها فيما يلي:⁴
- تعتمد على العديد من المتغيرات؛
 - يصعب حساب وتقدير هذه المتغيرات (كعائد رأس المال البشري، ومتغيرات الأذواق... الخ)؛
 - تعتبر هذه المعادلة حجة في الإبداع والابتكار، ولكن يصعب تطبيقها في المجال العلمي أي أنها مجرد نموذج تحليلي فقط؛
 - هي صورة معادلة وموسعة لمعادلة التبادل ليفشر.

¹ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 381.

² محمد يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 374.

³ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 79، 80.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 81.

المطلب الرابع: السياسة النقدية من منظور المدرسة الكلاسيكية الجديدة

نتيجة للانتقادات الموجهة لمدرسة شيكاغو التي اهتمت بتفسيرها للواقع الاقتصادي على نموذج التوقعات التكميلية القائمة على قيام العمال بأخطاء متكررة فيما يتعلق بقرارات عرض العمل لاعتقادهم أن المستقبل شبيه بالماضي، ظهرت مدرسة اقتصادية جديدة عرفت باسم "المدرسة الكلاسيكية الجديدة" (la nouvelle économie classique) من أهم روادها: لوكاس، بارو، سيرجنت، ولاس. فقد رفض هذا التيار الجديد نموذج التوقعات التكميلية ليستبدالها بما يعرف بالتوقعات الرشيدة (العقلانية) les anticipation rationnelles التي أخذت أبعادا جديدة قامت على فكرة مفادها أن العمال نتيجة لرشادتهم الاقتصادية يقومون بتوقعات مسبقة عن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد. وقد أدخلت هذه المدرسة مفهوم التوقعات العقلانية التي جعلت من النقود وسيلة محايدة حتى في المدى القصير. كما تعتبر أولى المدارس التي قامت بتحليل مصداقية السياسة النقدية.

1- أسس وافتراضات المدرسة الكلاسيكية الجديدة

لقد اتخذ الكلاسيك الجدد فروض النقديين كمرونة الأسعار والأجور، توازن الأسواق، البطالة الطبيعية والحياد النقدي على المدى الطويل، وأضافوا فروضا خاصة بمنهجهم تتمثل فيما يلي:

- قرارات الأعوان الاقتصاديين تتوقف على العوامل الحقيقية وليس على العوامل الإسمية؛
- الأعوان الاقتصاديون تتوفر لديهم كل المعلومات وبشكل لا منتهي عن حالة الاقتصاد؛¹
- التوقعات العقلانية؛
- العرض العام؛
- التعادل المستمر للأسواق؛²
- مرونة الأسعار والأجور؛
- الأفراد يشكلون توقعاتهم على أساس أفضل معلومة لديهم؛³
- حيادية النقود حتى في الأمد القصير؛⁴
- السياسة الاقتصادية الهادفة للاستقرار تكون غير فعالة، حيث لما كان الأعوان الاقتصاديون يعرفون الآثار الطويلة الأجل للسياسة، فلن يكون للمحاولات المعتمدة من جانب واضعي السياسة، لاستمالة الاقتصاد الوطني أية فعالية وإنما يترتب عليها تضخم.⁵

¹ Jean François Goux, op-cit, p 215.

² Brian Snowdon, op-cit, p 209.

³ بول سام ويلسون، ويليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الخامسة عشر، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 642.

⁴ Françoise Renversez, éléments d'analyse monétaire, Dalloz, Paris, 1988, p 92.

⁵ سامي خليل، مرجع سابق، ص 762.

2- التوقعات الرشيدة (Les anticipations rationnelles)

يعد الاقتصادي الأمريكي ج. موث أول من فسر "التوقعات الرشيدة" سنة 1961، والتي تعرف على أنها تلك التوقعات التي تقوم على الاستخدام الأمثل لكل المعلومات التي لها صلة وثيقة بالموضوع محل الدراسة. وبقي هذا الموضوع عالقا إلى غاية ظهور مجموعة من رواد المدرسة الكلاسيكية الجديدة في منتصف السبعينيات على غرار لوكاس*، سيرجنت، ولاس وبارو.

تعتمد التوقعات الرشيدة على مسار تدريبي يكون فيه الخطأ مصدرا للتعلم الأصح، أي أن الأعوان الاقتصاديين يصححون دائما تقديراتهم السابقة. فإذا كان الخطأ تقديرا عشوائيا فإن التغيرات في الدخل لا يمكن أن تحدث إلا في حالة الصدمات غير المتوقعة. وتضيف هذه المدرسة تفسيراً جديدا للعلاقة بين التضخم والبطالة، فوفرة المعلومات لكل الأعوان تمكنهم من الحصول على معدلات تضخم سليمة. وهكذا فإن السياسة النقدية لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي، حيث تظهر إيجابيتها على الاقتصاد بمجرد القيام بعمليات التنبؤ واختيار أفضل نموذج، وتكون سلبية إذا كانت هناك نماذج غير تنبؤية.

ويقوم نموذج التوقعات الرشيدة على وجهتي نظر Deux versions هما:¹

2-1- وجهة نظر ضعيفة la version faible

ويقصد بها أن الأعوان الاقتصاديين يستعملون كل المعلومات التي بحوزتهم لبناء توقعاتهم المستقبلية بطريقة عقلانية تسمح بتعظيم منفعتهم. فعلى سبيل المثال، إذا توقع الأعوان الاقتصاديون أن معدل التضخم يتحدد حسب معدل نمو الكتلة النقدية فإنهم يستعملون كل المعلومات الخاصة بمعدل نمو الكتلة النقدية لتكوين توقعاتهم حول معدل التضخم.

2-2- وجهة نظر قوية la version forte

في هذه الحالة غالبا ما تكون التوقعات صحيحة، ذلك لأن المدى الطويل الأعوان الاقتصاديون يستفيدون من أخطائهم السابقة، ليغيروا بذلك توقعاتهم على الشكل الذي يضمن لهم صحتها.

* لاد من الإشارة هنا أن لجنة جائزة نوبل للاقتصاد قد كافأت روبرت لوكاس (Robert Lucas) سنة 1995، ووليام فيكراي (William Vickrey) وجامس ميرليس (James Mirlees) سنة 1996.

¹ Brian Snowdon, op-cit, p p 210, 211.

3- مصداقية السياسة النقدية

تتوقف فعالية السياسة النقدية حسب المدرسة الكلاسيكية الجديدة على مصداقية السياسة النقدية، والتي يقصد بها العلاقة التي تربط بين الأعوان الاقتصاديين من جهة والسلطات النقدية من جهة أخرى، وتستمد هذه العلاقة أساسها من الثقة والتعاون القائم بين الطرفين.¹

تري المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن نجاح أي سياسة اقتصادية مرتبط بمدى المصداقية التي يمنحها إياها الأعوان الاقتصاديون. ويقصد بذلك مدى الانسجام المتوصل إليه بين عناصر السياسة الاقتصادية السابقة والحالية التي هي محل الدراسة من جانب الأعوان الاقتصاديين، والبرنامج الذي أعده وأعلن عنه القائمون على هذه السياسة.

ويجب على الأعوان الاقتصاديين أن تكون بحوزتهم كل المعلومات التي تتعلق بالقيم السابقة للمتغيرة التي هي محل مراقبة وكذلك النماذج التفسيرية الصادرة عن النظرية الاقتصادية. لهذا يخلص موث إلى القول " توقعات المؤسسات والتوزيع الذاتي للنتائج المحتملة تتجه بالنسبة لمجموع المعلومات المشابهة إلى توقعات للنظرية أو التوزيع الموضوعي للنتائج المحتملة".

وتتوقف مصداقية السياسة النقدية على ثلاثة أنواع من الشروط هي:²

- الشروط التقنية: وهي درجة التقدم التكنولوجي، كأن ينصب الاهتمام على نوع الإحصائيات المتوفرة لأصحاب القرار.

- الشروط الإدارية: وتنتج عن قدرة أصحاب القرار على تشييد نظام قانوني في سياق اقتصادي معين.

- الشروط الإستراتيجية: يتعلق الأمر بالترابط الحاصل بين ممارسات الأعوان الاقتصاديين الخواص ومراكز القرار السياسي.

وحسب المدرسة الكلاسيكية الجديدة، فإن السياسة النقدية لا تؤثر إلا على المستوى العام للأسعار (حيادية النقود)، فهي ليس لها أي تأثير على الدخل والتوظيف إلا في حالة التضخم المفاجئ.*

المبحث الرابع: عرض السياسة المالية من خلال تطور المدارس الاقتصادية

مر الفكر المالي بمراحل عديدة ارتبطت بتطور المجتمعات وتغير دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة. ولمعرفة هذه التطورات سيأتي الحديث على مختلف المراحل التي مرت بها السياسة المالية بدءاً بالمجتمعات القديمة (قبل ظهور الرأسمالية) وصولاً إلى الفكر الحديث في إطار ما يعرف بالمالية المعوضة.

¹ Michel Dévoluy, théorie macroéconomique fondements et controverses, 2 édition, arnand colin, paris, 1998, p 200.

² J.P. Azam, théorie micro économique et monétaire, economica, Paris, 1996, p 125.

نقلا عن: ليلي لكحل، السياسة النقدية ومسارها، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1999، ص 87.
* انخفاض مؤقت أو ظرفي للبطالة.

المطلب الأول: السياسة المالية قبل ظهور الرأسمالية

تميزت السياسة المالية في المجتمعات القديمة بتعقدها وعدم وجود أسس ومعالم واضحة تبين أطرها العامة، لذلك اختلف مفهومها من مفكر لآخر. حيث أوضح أفلاطون على ضرورة التدخل المباشر للدولة في مراقبة الأسعار والتجارة ونوعية السلع ومنع الاحتكار وتحقيق العدالة والتكامل الاجتماعي لأفراد المجتمع وحسن توزيع الناتج الوطني، فضلا عن الإشارة إلى مجالات الإنفاق العام (الحروب، التعليم، العدالة، الأمن)، كما حارب الملكية الخاصة - ليس على وجه الإطلاق - وقدم الملكية الجماعية عنها باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه الإنتاج والاستهلاك الجماعي وعدالة التوزيع بين أفراد المجتمع دون فروق. ولم يختلف الفكر المالي لدى أرسطو في إطاره العام عن الفكر الذي ذهب إليه أستاذه أفلاطون، لكن تميز عنه في بعض الجوانب الخاصة لاسيما فيما تعلق بالملكية الفردية التي دافع عنها أرسطو ومفهوم التكافل الاجتماعي الذي أصبح يتحقق بدوافع الحب والإخاء والصداقة والعطف دون حاجة لتدخل السلطات. ولم يتطرق أفلاطون وأرسطو إلى موضوع الضرائب والرسوم.¹ وفي العصور الوسطى استطاع بعض الفلاسفة إصدار بعض المؤلفات التي تناولت الفكر المالي وعلى رأسهم "توماس الاكوييني" الذي أوضح أهمية التدخل الحكومي لتنظيم استخدام الأفراد لممتلكاتهم الخاصة بما لا يتعارض مع مصالحهم العامة، ووضع حدود عليا ودنيا للأسعار تسمح بمراقبة السعر العادل في السوق. وكذلك أورسم Orasm الذي أقر بعدم جواز لجوء الحكومات إلى مصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها حتى وإن تم ذلك بدعوى الصالح العام، فأهم مصدر للتمويل عنده هي الضريبة التي يجب أن تتصف بالعدالة واليقين والسهولة والاقتصاد.²

بعد أن تصدع النظام الإقطاعي الذي كان سائدا في العصور الوسطى (550م - 1450م)، ظهر مذهب التجاربيين الذي نادى بتعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية، وجعل من خلال تدخلها فرض الرسوم الجمركية الكبيرة على الواردات بهدف حماية المنتج المحلي وتخفيض الرسوم على المواد الأولية وإعانة الصادرات ومنح الامتيازات لإنتاج أو تصدير سلع معينة، إضافة إلى تحديد الأجور والأسعار والاهتمام بوسائل المواصلات كإنشاء الأساطيل الضخمة لإمكان نقل منتجاتها إلى الأسواق الخارجية وتحقيق بذلك فائض في ميزانها التجاري.³ كما نادى هذه المدرسة بعدم الإفراط في فرض الضرائب لأن ذلك سينعكس بالسلب على النشاط الاقتصادي. وأمام تقادم مساوئ الفكر التجاري، ظهر مذهب اقتصادي جديد يقوم على مبدأ الحرية الفردية أصطلح عليه اسم "المذهب الحر" أو مذهب "المدرسة الطبيعية". وقد نادى فرانسوا كيني (François Quesnay) رائد

¹ حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 83-86.

² نفس المرجع السابق، ص ص 90، 91.

³ هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص ص 50، 51.

المدرسة الطبيعية إلى احترام الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في بعض الحالات (الأمن، حماية حرية الأفراد وحقوقهم وإنشاء الطرق)، وضرورة اقتصار الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط، شريطة أن تكون غير كبيرة حتى لا تؤثر على زراع الأرض.¹

وقد كان لعلماء الإسلام إسهامات كبيرة في السياسة المالية، إذ يرى ابن خلدون أن تطور الدولة يزيد من حاجاتها مما يدفعها إلى فرض المزيد من الضرائب، لذلك نادى بتخفيف عبء الضرائب على الأفراد لتحفيز النشاط الاقتصادي بما يسمح بزيادة إيرادات الجباية. وفي هذا الإطار كتب يقول: " فإذا تدرجت عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه تنقل المغارم على الرعايا وتضمهم فيذهب الأمل من نفوسهم بقلّة النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته... فتتقص جملة الجباية... وهكذا... إلى أن ينقص العمران بذهاب الآمال ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتماد عائدة عليها...".²

إن السياسة المالية في المجتمعات القديمة لم يكن لها تأثير على النشاط الاقتصادي لافتقادها إلى أسس ومعالم علمية يستند عليها في رسم أهدافها المنشودة، بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها عدة مفكرين.

المطلب الثاني: السياسة المالية من منظور التحليل الكلاسيكي

ظهرت المدرسة الكلاسيكية إلى الوجود على يد مجموعة من الاقتصاديين أهمهم: أدام سميث، ريكاردو، جون ستيوارت ميل والفريد مارشال، وذلك في ظل الدولة الحارسة الراضة لفكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والرامية إلى تحقيق التوازن الحسابي في الموازنة العامة، وقد قامت هذه المدرسة على فكرة أن السياسة المالية محايدة ليس لها تأثير على الدائرة الحقيقية للاقتصاد.

1- أسس ومبادئ السياسة المالية عند الكلاسيك

تستند السياسة المالية لدى المدرسة الكلاسيكية إلى مجموعة من الأسس والمبادئ، المتمثلة فيما يلي:

- إن الدافع الفردي هو أساس السياسة المالية وأساس تحقيق الصالح العام، ويقتصر دور الدولة على تحقيق الأمن والنظام؛

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 52، 53.

² ابن خلدون، المقدمة، نقل عن: إسماعيل سفر، دليّة عارف، تاريخ الأفكار الاقتصادية، مطبعة دار الكتاب، دمشق، 1988، ص 69.

- مبدأ التوازن الحاسبي للموازنة العامة للدولة، حيث يتساوى جانب النفقات والإيرادات لموازنة الدولة سنوياً؛¹
- تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر لإشباع الحاجات العامة؛
- يميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل.²

2- مضمون السياسة المالية عند الكلاسيك

- تري المدرسة الكلاسيكية أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائماً، وأن موارد المجتمع سوف تستغل بأقصى كفاية وتوظف توظيفاً كاملاً بصفة مستمرة إذا لم تتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي على وجه الإطلاق، فهي تؤمن بمبدأ حياد السياسة المالية وضرورة الاحتفاظ بموازنة الدولة متوازنة.³ فالدولة حسب هذه المدرسة مدير سيء مسرف، لذا فإن تدخلها في النشاط الاقتصادي سيعيق القطاع الخاص عن التصرف بحرية مطلقة ويعرقل عمل آلية السوق التي تضمن عودة التوازن إلى السوق، إذ أن دورها ينحصر على المحافظة على الوظائف التقليدية المتمثلة في الدفاع، الأمن الداخلي، العدالة والمرافق العامة.
- ويمكن إيجاز أهم أغراض النظام المالي السائد في تلك الفترة فيما يلي:⁴
- نظراً إلى أن دور المالية العامة يقتصر على الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات التي يسمح بها دور الدولة، فإن النظام المالي عليه أن يهتم بتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، وذلك بتوزيع الأعباء العامة بحيث تكون تضحية كل فرد مساوية للآخرين؛
 - يجب أن يهتم النظام المالي بضرورة ضغط النفقات العامة إلى أدنى حد ممكن، وضرورة المحافظة على توازن الموازنة وعدم اللجوء إلى القروض العامة وإلى الإصدار النقدي الجديد إلا في حالات استثنائية وشروط خاصة؛
 - تطبيق مبادئ المالية الخاصة في المالية العامة خاصة مبدأ توزيع الدخل بين أنواع مختلفة من النفقات بحيث تتحقق أكبر منفعة ممكنة بأقل نفقة؛
 - تفضيل الضرائب على الاستهلاك (الضرائب غير المباشرة) على الضرائب على الادخار (الضرائب المباشرة)، ذلك لأن الادخار هو مصدر تكوين رؤوس الأموال.

¹ محمد الكفراوي عوف، مرجع سابق، ص 152، 153.

² فوزي عبد المنعم، مرجع سابق، ص 21.

³ نفس المرجع السابق، ص 21، 22.

⁴ هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص 55.

ونتيجة لحياد النشاط المالي للدولة، وسيادة الحرية الاقتصادية، وضرورة تقديم النشاط الخاص على النشاط العام، واحتفاظ الدولة بموازنة سنوية متوازنة حسابيا، فإن أدوات ووسائل السياسة المالية في تلك الفترة تمثلت فيما يلي:¹

- باعتبار الدولة "مدير سيء مسرف" فإن الإنفاق العام كان له نطاق ضيق، وهو الإنفاق على الخدمات الأساسية؛
- تفرض الضرائب لتمويل الإنفاق العام بحيث يكون لها أثر أقل على الإنتاج والائتمان والاستهلاك والتوزيع؛
- كانت القروض وسيلة استثنائية تلجأ إليها الدولة عن طريق سوق المال حيث كان سدادها يتم بحصيلة الضرائب، فكأنها اختيار لضريبة مستقبلية بدلا من الضرائب الحاضرة؛
- لم تلجأ الدولة في هذه المرحلة إلى التمويل التضخمي، لأن النقود كانت آنذاك سلعية.

3- انتقادات نظرية الكلاسيك في السياسة المالية

- لم تلبث النظرية الكلاسيكية في السياسة المالية أن تستقر حتى تعرضت إلى مجموعة من الانتقادات أهمها:
- لم تعد الحرية الفردية كفيلة بتحقيق مصلحة الفرد والمجتمع بسبب التناقض بين التقييم الفردي والتقييم الجماعي لكثير من الأنشطة الاقتصادية، هذا ما دفع بالحكومات إلى التدخل في الحياة الاقتصادية باستخدام أدوات السياسة المالية؛
- لم تستمر المنافسة الشريفة في مسيرتها حيث تبين أن المنافسة تقتل المنافسة، وحلت بذلك الاحتكارات والتكتلات محل المنافسة الكاملة، فأصبح من الضروري تدخل الدولة لمعالجة آثار الاحتكارات ودرء مفسدها؛
- عجز السياسة المالية الكلاسيكية عن التحكم ورقابة محددات التضخم²؛
- أثبتت أزمة الكساد العالمي عام 1929 عدم تحقيق التوازن التلقائي الآلي، وإسقاط عمل آلية السوق التي تعيد التوازن إلى طبيعته؛
- تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها وامتداد أجالها، فعلى سبيل المثال، في أوقات الرواج والتضخم يزداد النشاط الاقتصادي وتزداد الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب مما يدفع بالدولة، تحقيقا لمبدأ توازن الموازنة، إلى زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، فهذا التصرف في مثل هذه الفترات يزيد من حدة التضخم، ونفس الشيء بالنسبة لحالة الكساد³؛

¹ محمد الكفراوي عوف، مرجع سابق، ص 153.

² عبد العزيز علي السوداني، مرجع سابق، ص 24، 25.

³ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 27.

- التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، فالفرد لا يسلك في جميع الحالات سلوكا اقتصاديا رشيدا كما كان في اعتقاد المدرسة الكلاسيكية، وبالتالي فإن مصلحة الجماعة لا تتساوى في جميع الحالات مع مجموع المصالح الفردية.

المطلب الثالث: السياسة المالية من منظور الكينزيين والكينزيين الجدد

سيطر الفكر المالي الكلاسيكي القائم على الحياد المالي للدولة لحقبة من الزمن، إلى أن جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 التي أدخلت الاقتصاد الرأسمالي في بؤرة الكساد، وأثبتت قصور التحليل المالي الكلاسيكي العاجز على مواكبة إفرازاتها (تفاقم البطالة، إفلاس المؤسسات... الخ). فظهر بذلك تحليل مالي جديد بمبادئ وأسس جديدة، جاء به رائد المدرسة الكينزية جون مينارد كينز، الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية متدخلة تسمح برفع مستوى معيشة الطبقات الدنيا. وبهذا يكون كينز قد أخرج السياسة المالية من حياها مؤكدا على الدور الكبير الذي تساهم به الدولة في معالجة الأزمات الاقتصادية.

1- أسس ومبادئ السياسة المالية في التحليل الكينزي

- يمكن حصر أهم الأسس والمعالم الجديدة التي جاء بها كينز فيما يلي:
- استبعاد فرضية الحياد المالي للدولة، إذ أصبح تدخلها في النشاط الاقتصادي أمرا تستدعيه الضرورة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وخاصة لعلاج الأزمات الاقتصادية¹؛
- رفض فكرة التوازن الحسابي لموازنة الدولة واستخدام أساليب التمويل بالعجز أو الفائض لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ومواجهة المشكلات الاقتصادية؛
- اعتبار النفقات العامة والإيرادات العامة جزءا من الكميات الاقتصادية الكلية، تستخدمها الدولة في التدخل والمساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
- اختلاف أهداف الأدوات المالية، حيث فقدت الضريبة حياها التقليدي، فهي لم تعد أداة للتمويل فقط وإنما أصبحت أداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية²؛
- دراسة النشاط الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الوطني؛
- ميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق التغيرات في الدخل الوطني، لكن ليس عند مستوى التشغيل الكامل بل عند أي مستوى من مستويات التشغيل³.

¹ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 24.
² خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص ص 36، 37.
³ محمد الكفراوي عوف، مرجع سابق، ص 159.

2- مضمون السياسة المالية في التحليل الكينزي

نادى كينز بضرورة التخلص من مفهوم الدولة "الحارسة" التي كانت سائدة في الفكر الكلاسيكي وتبني مفهوم الدولة "المتدخلة". كما أنتقد قانون ساي للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل، وأثبت إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التشغيل، حيث أكد على وجود الكثير من التناقضات بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ووصف السلوك الفردي بأقل رشدا من السلوك الجماعي، مما يقتضي على الدولة التدخل أكثر في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسات المالية بصفة خاصة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.¹ وفي ظل هذا الفكر الجديد أصبحت الدولة تستعمل أدوات السياسة المالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية. ففي حالة الكساد تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات السياسة المالية لرفع مستوى الطلب الفعال عن طريق زيادة النفقات وتخفيض الضرائب. أما في حالة التضخم فإن الدولة تسلك سلوكا معاكسا لسابقه حيث تعمل على خفض مستوى الطلب الفعال بتخفيض النفقات العامة ورفع معدلات الضرائب.

وهكذا فإن السياسة المالية في التحليل الكينزي تقوم على استخدام أدواتها للتأثير على منحنى الطلب الكلي صعودا وهبوطا بما يتماشى والحالة الاقتصادية (الانكماش والتضخم)، إذ يقتصر مفهوم السياسة المالية على إبقاء النفقات العامة في الاقتصاد عند مستوى عال بدرجة تمنع خطر الكساد، وعند مستوى منخفض بدرجة تمنع التضخم. وتتحصر أدوات ووسائل هذه السياسة فيما يلي:²

- الضرائب والقروض: حيث أصبحت تستعمل كوسيلة للحصول على إيراد مالي للموازنة العامة وكذلك لتحقيق غايات وأهداف اقتصادية واجتماعية؛

- زيادة الإنفاق العام: فقد تعددت أهدافه وأثاره الاقتصادية وتغيرت هيكله؛

- تدخل الدولة في كثير من الميادين الاقتصادية: إذ أصبحت منتجة وتملك بذلك أدوات الإنتاج وتسيطر عليها؛

- الموازنة العامة للدولة أصبح لها طابع وظيفي، فهي لم تعد تهدف إلى إيجاد توازن حسابي بين جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة، بل أصبحت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي؛

- التأثير على درجة السيولة النقدية بخفض كمية النقود المعروضة عن طريق الاقتراض من الجمهور وإصدار السندات الحكومية أو بزيادة كمية النقود باللجوء إلى الإصدار النقدي.

¹ حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص ص 29، 30.
² محمد الكفراوي عوف، مرجع سابق، ص ص 158، 159.

إذن السياسة المالية في الفكر الكينزي لم تعد تسعى إلى تحقيق المساواة بين النفقات العامة والإيرادات العامة، بل أصبحت تستعمل هاتين الأداتين للتأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة الهزات والأزمات الاقتصادية.

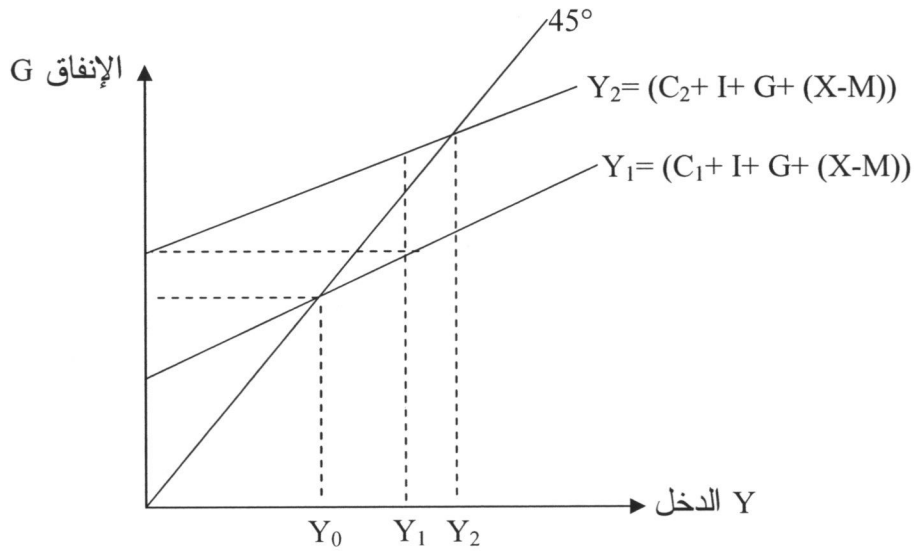
3- السياسة المالية عند الكينزيين الجدد

لقد أفاض كل من بنت هانسن (1887-1975) وواينتروب في التحليل الكينزي للسياسة المالية، مستعملين في ذلك أساليب ونماذج جديدة حاولت في مجملها الاستفادة من نقائص التحليل الكينزي، إلا أنها لم تخرج من أطر المدرسة الكينزية.

3-1- نموذج هانسن في السياسة المالية

لقد توسع هانسن في تحليل نظرية كينز مستخدماً في ذلك معادلة الدخل الوطني ومستعينا بالرسم البياني الموضح في الشكل رقم (07)، ليستعرض محددات التوازن المستقر للاقتصاد الوطني ومقارنة نقطة التوازن بمستوى التشغيل الكامل بهدف تحليل النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع.

الشكل رقم 07: وحدات الدخل الوطني بالأسعار الثابتة



المصدر: حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 32

يمثل المحور الأفقي (Y) وحدات الدخل الوطني بالأسعار الثابتة. أما المحور العمودي (G) فيمثل وحدات الإنفاق الوطني (الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات) بالأسعار الثابتة.

من خلال الشكل يتضح أن منحنى الطلب الكلي هو الذي يحدد نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد الوطني، فهو يتكون من مجموع المتغيرات التي تشملها معادلة الدخل الوطني (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، صافي العمليات الخارجية)، فنقطة التوازن في الاقتصاد هي النقطة Y_1 التي يلتقي فيها منحنى الطلب الكلي مع خط 45° محددًا بذلك نقطة الطلب الفعال.

وبافتراض أن مستوى التشغيل الكامل يتحقق عندما يصبح مستوى الدخل الوطني عند النقطة (Y_1) فهذا يعني أن توازن الاقتصاد الوطني عند النقطة (Y_0) هو توازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، معبرا بذلك عن بروز فجوة انكماشية ووجود بطالة إجبارية نظرا لأن مستوى الطلب الفعال عند النقطة (Y_0) غير كاف لتحقيق التشغيل الكامل. أما توازن الاقتصاد الوطني عند النقطة (Y_2) هو توازن عند مستوى أعلى من مستوى التشغيل الكامل، معبرا عن ظهور فجوة تضخمية نظرا لأن الطلب الفعال عند (Y_2) أكبر من المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل.¹ ويقتضي نموذج هانسن أنه في حالة الكساد على الدولة أن تتخذ الأساليب والسياسات المالية سلاحا لها للتأثير على أحد أو كل مكونات الطلب الفعال لترفع منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى ليتقاطع مع خط 45° عند النقطة (Y_1) ، أما في حالة التضخم فعلى الدولة أن تسارع باستخدام أدوات السياسة المالية لتؤثر على مكونات الطلب الفعال لينخفض إلى الأسفل ويتقاطع مع خط 45° عند النقطة (Y_1) .

إن كافة المبادئ التي صيغت كأسس للسياسة المالية في هذه الفترة قد اتخذت من نموذج هانسن أساسا لها وبالتالي فقد ركزت على استخدام كافة أدوات السياسة المالية للتأثير بها مباشرة على منحنى الطلب الكلي فقط ليتخذ الاتجاه الملائم (صعودا وهبوطا). ومن هنا جاء اهتمام هانسن بالطلب الكلي وتغاضيه عن جانب العرض الكلي.

لكن مع بداية الخمسينيات لاحظ الاقتصاديون في الدول المتقدمة ازدياد حجم البطالة الإجبارية مع ازدياد مستمر في مستويات الأسعار، فإذا ما حاولنا الوقوف على السياسة المالية التي يمكن صياغتها في مثل هذا الموقف وفقا لنموذج هانسن لوجدناها تتطلب تخفيض حجم الطلب الفعال ليقضي على الضغوط التضخمية. ولكن إنقاص الطلب الفعال مع وجود بطالة إجبارية لا بد وأن يؤدي إلى ازدياد حجم البطالة الإجبارية. وبالتالي فقد تعذر على هذا النوع من التحليل أن يخلص إلى أسس سليمة للسياسة المالية المثلى. ذلك لأن نموذج هانسن يتم التحليل فيه بالأسعار الثابتة حتى نصل إلى مستوى العمالة الكاملة ومن ثم فلا مجال لظهور التضخم قبل مستوى العمالة الكاملة. كذلك فإن نموذج

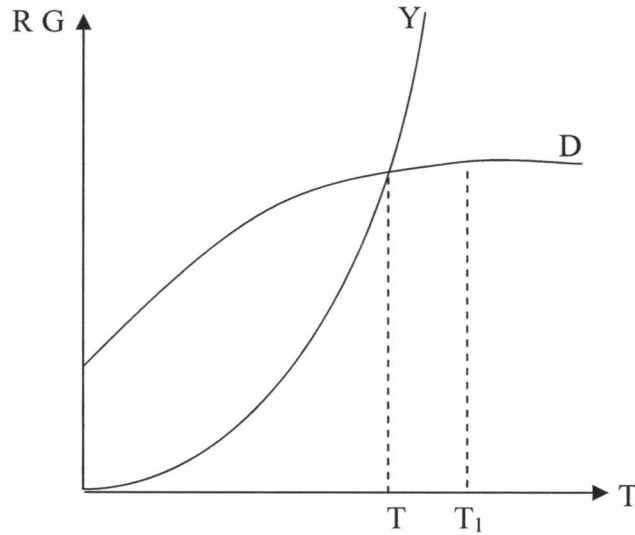
¹ نفس المرجع سابق، ص 31-33.

هانسن بإغفاله لجانب العرض الكلي تماما قد عجز عن تتبع أثر التغيير في تكاليف عوامل الإنتاج وخاصة معدلات الأجور النقدية أو في تغيير الفن الإنتاجي أو في تغيير درجة المنافسة.

3-2- نموذج واينتروب في السياسة المالية

لمعرفة مضمون نموذج واينتروب في السياسة المالية نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم 08: نموذج واينتروب في السياسة المالية



المصدر: نفس المرجع السابق، ص 43.

يمثل المحور الأفقي (T) حجم العمالة والمحور العمودي الإيرادات المتوقعة والإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية.

بدأ واينتروب نمودجه باشتقاق منحنى العرض الكلي (Y)، بتجميع منحنيات العرض لكافة الصناعات والقطاعات الإنتاجية الخاصة والعامة، بما يتناسب مع المتغيرات الموضحة على المحورين الأفقي والعمودي، حيث يوضح هذا المنحنى العلاقة بين الإيرادات المتوقعة وحجم العمالة المستخدمة. فكلما توقع رجال الأعمال زيادة المبيعات كلما كانوا على استعداد لتوظيف حجم أكبر من العمالة. أما إذا توقعت القطاعات الاقتصادية في المجتمع أن تكون إيراداتها صفرا فإنها لن ترغب في استخدام أي عامل على الإطلاق، وهذا ما يفسر بدء منحنى العرض الكلي من نقطة الأصل (A).

أما منحنى الطلب (D) فهو يعبر عن العلاقة بين الإنفاق من كافة المشتريين على المنتجات المحلية عند كل مستوى من مستويات التشغيل، بمعنى آخر فإنه يعبر عن مجموع الاستهلاك (X) + الاستثمار (I) + القطاع العام + العالم الخارجي بالأسعار الجارية عند كل مستوى من مستويات

التوظيف. وبتقاطع منحنى الطلب الكلي (D) مع منحنى العرض الكلي (Y) تتحدد نقطة التوازن الفعلي أو المتوقع للاقتصاد الوطني عند مستوى التوظيف (T). فإذا افترض أن مستوى التوظيف الكامل عند النقطة (T₁)، فهذا يعني أن توازن الاقتصاد الوطني عند النقطة (T) هو توازن عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل معبرا بذلك عن وجود بطالة إجبارية. وبهذا يكون واينترروب قد جاء بتحليل مغاير لنموذج هانسن الذي كان يعتقد أن التوازن عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل هو "توازن دون تضخم"، فقد كشف واينترروب عن احتمال حدوث تضخم قبل مستوى العمالة الكاملة بل واحتمال ازدياد حدة التضخم مع استمرار ارتفاع حجم البطالة جنبا إلى جنب.¹

4- الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية في السياسة المالية

لقد تعرضت السياسة المالية الكينزية إلى معارضة شديدة رغم تمكنها من تفسير ومعالجة حالة الكساد العالمي لسنة 1929، ذلك لأنها لم تتعامل مع حالة التضخم. إذ افترض كينز أن الزيادة في الطلب النقدي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة العمالة وذلك في ظل المنافسة، ولكن في وضع احتكاري قد تؤدي الزيادة في الطلب النقدي إلى رفع الأسعار بدلا من زيادة الإنتاج، ومنه يزيد ربح المحتكر دون أن يزيد الإنتاج وبالتالي دون زيادة في العمالة. وإذا ما جاءت الزيادة في الطلب النقدي عن طريق سياسة مالية للدولة لتمويل العجز، كالاقتراض من البنك المركزي، فإن هذا الطلب سيؤدي إلى وجود تضخم عند مستويات أدنى من مستوى التشغيل الكامل كوضع عام على عكس ما يقول به كينز. كما عجزت السياسة المالية الكينزية على إيجاد حل لظاهرة الكساد التضخمي التي استفحلت في النظام الرأسمالي أثناء السبعينيات.

المطلب الرابع: السياسة المالية في النظام الاشتراكي

مع ازدياد حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وقيام الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، وتطور مفاهيم الاشتراكية المشجعة للملكية العامة لوسائل الإنتاج، أصبح دور الدولة ضروري لتحقيق ما قد يعجز الأفراد على القيام به والحد من التراكم الرأسمالي وخلق فرص عمل أكبر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فالدولة لم تعد مسؤولة فقط عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي كما هو الحال في الدول المتدخلة (النظرية الكينزية)، بل أصبحت تقوم أساسا بالإنتاج والتوزيع كما تحددها الخطة الوطنية العامة الاقتصادية والاجتماعية. كما أصبحت الموازنة العامة جزءا من الخطة الوطنية وبالتالي صارت الإيرادات العامة والنفقات العامة تتخذ حسب ما تقره الخطة المالية العامة للدولة.²

¹ نفس المرجع السابق، ص 49، 50.

² فريد بن طالب، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 84.

إن العامل الرئيسي لموازنة الاقتصاد الوطني في المجتمعات الاشتراكية هو الاستثمار العام لا الاستثمار الخاص كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية، إذ تبرز أهمية إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع وفي الحيلولة دون تذبذب هذا المستوى تذبذبا قد يؤدي بما تسعى السياسة المالية إلى تحقيقه من غايات اقتصادية واجتماعية خالصة.¹ ويتلخص الفكر المالي في النظام الاشتراكي فيما يلي:²

- موازنة الدولة الاشتراكية ما هي إلا انعكاس للتخطيط الاقتصادي؛

- تدخل الدولة من خلال نفقاتها في النشاط الإنتاجي وغير الإنتاجي، إذ يشمل الأول الاستثمارات الرأسمالية لبناء الأصول الثابتة الجديدة وتوزيعها وفقا للخطة، كما يشمل الأموال الموجهة لمد المشروعات برأس المال العامل إذا كانت تهدف إلى التوسع في نشاطها أو لسد عجز أو خسارة ضاقت بها. أما النشاط غير الإنتاجي فيشمل الإنفاق على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والدفاع والتأمين... الخ؛

- ترتب على قيام النشاط الاقتصادي على جهاز التخطيط والعلاقات الاقتصادية على الدولة لجوء هذه الأخيرة إلى تأميم كل عناصر الإنتاج والقضاء على كل الدخل سوى دخل العامل، حيث أصبحت الأداة المالية الرئيسية لهذا النظام التأميم؛

- فقدت الضريبة أهميتها كوسيلة للتمويل وأصبح القرض العام يستخدم كأداة للتمويل فقط، مما أدى إلى إحداث عجز في الموازنة من أجل تحقيق التوازن على مستوى المجتمع؛

- إيرادات الدولة من ممارسة النشاطات الاقتصادية (أرباح المشروعات العامة) أصبحت تمثل مصدر مهم للإيرادات.

وعليه، فإن السياسة المالية في ظل النظام الاشتراكي كانت خاضعة للخطة الوطنية، لذلك لم تستطيع الصمود طويلا لاسيما في أواخر الثمانينيات أين عجز التخطيط المركزي على تحديد النتائج المقدرة بشكل دقيق، خاصة بعد انعدام المرونة فيه وارتفاع تكاليفه، مما أدى إلى فشل النظام المالي بأكمله ومن ثم انهياره.

¹ فوزي عبد المنعم، مرجع سابق، ص 28.

² محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 26، 27.

خلاصة الفصل

عرفت السياستان النقدية والمالية تطورا واضحا وملحوظا في الفكر الاقتصادي، فكانت البداية بالمدرسة الكلاسيكية التي أكدت على حيادية السياسة النقدية والمالية، والتي فندتها المدرسة الكينزية بعد أن أخرجت هاتين السياستين من حيادهما وأبرزت مدى قدرتهما في التأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة الهزات والصدمات الاقتصادية. وقد وقفت المدرسة النقدوية المعاصرة موقفا وسطا بين المدرستين السابقتين وأعدت الحياة مجددا للفكر الكلاسيكي بإبرازها لأهمية النقود (السياسة النقدية) في معالجة الاختلالات الاقتصادية، وذلك من خلال توفيقها بين أطروحات الكينزيين واستنتاجات الكلاسيكيين.

إن الأهداف التي تصبو إليها السياسة النقدية والمالية تتماشى إلى حد بعيد مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، استقرار المستوى العام للأسعار... الخ)، مما جعل كلا السياستين تحتلان صدارة الأدوات التي تستعملها هذه الأخيرة في رسم معالمها الكبرى. كما تستمد السياستان المالية والنقدية أهدافهما من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تميز كل دولة على الأخرى، حيث تهدف داخل الدول النامية إلى بعث سبل التنمية الاقتصادية، في حين توجه في البلدان المتقدمة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الأزمات الاقتصادية.

الفصل الثاني

أدوات السياستين النقدية

والمالية المستعملة في ضبط

التوازن الاقتصادي

تمهيد

تعد أدوات السياستين النقدية والمالية من أهم الآليات التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية العامة للدولة في توجيهها للمسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له الاقتصاد من هزات وأزمات اقتصادية (كساد، تضخم). وتستخدم السياسة النقدية في سبيل تأثيرها على المعروض النقدي مجموعتين من الأدوات (كمية ونوعية) بالإضافة إلى أدوات أخرى. أما السياسة المالية فهي تعتمد على أدواتها الثلاث المتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة لتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية وعلى التوازن الاقتصادي.

وقد أثار موضوع التوازن الاقتصادي جدلاً كبيراً في الفكر الاقتصادي، لاسيما بين المدرستين الكلاسيكية والكينزية. حيث كانت المدرسة الكلاسيكية تنظر إليه على أنه مشتق من التحليل الجزئي. أما المدرسة الكينزية فقد اهتمت بالتحليل الكلي دون أن تولي اهتمامها للجزئيات وبالتالي رفضت فكرة تقسيم الاقتصاد إلى اقتصاد نقدي وحقيقي، وإنما وجهت كل اهتمامها للتوازن الاقتصادي الكلي، الأمر الذي أدى إلى تنوع وتعدد أدوات كل من السياستين النقدية والمالية المعتمدة في ضبط التوازن الاقتصادي.

وعليه سنحاول تبسيط هذه الأدوات لمعرفة مدى تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الرامية إلى ضبط التوازن الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار العام للتوازن الاقتصادي؛
- المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية؛
- المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية؛
- المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لأدوات السياسة النقدية والمالية.

المبحث الأول: الإطار العام للتوازن الاقتصادي

ينطوي مفهوم التوازن الاقتصادي على تحقيق الاستقرار العام في الاقتصاد الوطني من خلال التأثير على الدورات الاقتصادية التي قد تؤدي بالاقتصاد إلى أزمات. ولإحاطة بجوانب هذا المبحث سنتناول مفهوم التوازن الاقتصادي، أشكاله ونماذجه.

المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي وأشكاله

لقد أثار التوازن الاقتصادي خلافا كبيرا بين الاقتصاديين خاصة فيما يتعلق بمفهومه وطبيعته، إذ كانت المدرسة الكلاسيكية تنظر إليه على أنه التساوي الجزئي الذي يحدث في مختلف الأسواق، ليأخذ هذا المفهوم مجرى آخر بعد ظهور المدرسة الكينزية التي لم تعد تهتم بالتوازن الجزئي فحسب، بل تحول نطاقها ليشمل التوازن الاقتصادي الكلي.

1- مفهوم التوازن الاقتصادي

قبل تعريف التوازن الاقتصادي، نستعرض مجموعة من التعاريف للتوازن، والتي من أهمها:

1-1- التعريف الأول

يقصد بالتوازن "وضع مستقر يتحقق نتيجة تكافؤ القوى المتعارضة، ويقال أن الدخل الوطني في حالة توازن عندما لا توجد أية اتجاهات تعمل على زيادته أو أي اتجاهات تعمل على تخفيضه".¹

1-2- التعريف الثاني

يعرف التوازن بأنه حالة من التعادل بين القوى المؤثرة، فهو لا يعني حالة من السكون التام أو عدم التغير في قيمة المتغيرات التي تؤثر فيه، وإنما غالبا ما تتغير قيمة هذه المتغيرات التي تكون في حركة دائمة.²

1-3- التعريف الثالث

هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، في ظل توفر شروط وظروف محددة التي يترتب عنها في حالة نقصها أو زيادتها أو عدم استمرارها اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى.³

وعليه فإن التوازن يشكل الحالة التي تتساوى عندها مجموعة من المتغيرات، والتي تحافظ على وضعيتها في حالة عدم تغير العوامل المؤدية إليها.

¹ حسام داود وآخرون، مرجع سابق، ص 171.

² محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في علم الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص 31.

³ مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 102.

بعد استعراضنا لمفهوم التوازن، يمكننا تعريف التوازن الاقتصادي على أنه تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي.

2- أشكال التوازن الاقتصادي

توجد عدة أشكال للتوازن الاقتصادي منها:

2-1- التوازن الجزئي والتوازن الكلي

التوازن الجزئي هو الذي يدرس التوازن على مستوى الوحدات الفردية (الفرد، المؤسسة)، والذي يعد أمراً مهماً لدراسة المتغيرات الكلية. وتهتم النظرية الجزئية بتوازن أحد الأسواق أو مجموعة من الأسواق المرتبطة ببعضها البعض وذلك في استقلال تام عن باقي الاقتصاد ككل. أما التوازن الكلي فيهتم بدراسة التوازن الاقتصادي العام أي التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي.¹ ويتحقق التوازن الاقتصادي الكلي عندما يتساوى الطلب الذي يأخذ شكل كمية من النقود التي يرغب الأعوان الاقتصاديون في إنفاقها خلال فترة زمنية معينة مع الناتج من السلع والخدمات في نفس الفترة، وهذا ما يؤدي إلى تساوي الادخار والاستثمار.²

2-2- التوازن الساكن والتوازن الحركي

التوازن الساكن هو التوازن الذي لا يأخذ في الحسبان العنصر الزمني للانتقال من وضعية توازن إلى أخرى³، فهو لا يصف العملية التي تتحرك بمقتضاها المتغيرات من وضع توازني إلى وضع توازني آخر، كما أنه لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد، ذلك لأن المتغيرات قد تتحرف عن الوضع التوازني الجديد، مما قد يؤدي إلى نتائج غير صحيحة. أما التوازن الحركي فهو التوازن الذي يعتمد في دراسته على الحيز الزمني للمتغيرات بصرف النظر عما إذا كان التوازن مستقر أو غير مستقر⁴، أي أنه يأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير العامل الزمني.

2-3- التوازن الناقص والتوازن الكامل

التوازن الناقص هو التوازن الذي يتحقق عند كل مستوى من مستويات التشغيل طالما أن الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل. وفي كل الحالات تكون فيه الطاقات المتاحة غير مستغلة بأكملها مما قد يقلل من هامش المنتجين، وهذا التوازن أهتم به كينز في نظريته الراضة للفكر الكلاسيكي القائل بأن الاقتصاد دائماً في وضعية التوازن الكامل. ويقصد بالتوازن الكامل التوازن الذي يتحقق عند وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، بحيث تكون كل الطاقات مستغلة استغلالاً كاملاً.

¹ أحمد رمضان نعمت الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 12.

² أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مبادئ علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص 239.

³ السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 32.

⁴ مايكل أبديمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص ص 29، 30.

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكلاسيكي

إن النموذج الكلاسيكي المستعمل في تحديد التوازن الاقتصادي الكلي مشتق من النظرية الاقتصادية الجزئية وبالضبط من تحليل الأسواق. فيهتم هذا التحليل بدراسة كل الأسواق على حدى ليتم جمعها في الأخير في نموذج واحد يصطلح عليه "بالتوازن الكلي الكلاسيكي". وقد أقام الكلاسيك تحليلهم على أساس الفصل بين الجانبين النقدي والحقيقي في الاقتصاد. ويتناول النموذج الكلاسيكي التوازن في سوق العمل، التوازن في سوق السلع والخدمات، وأخيرا التوازن في سوق النقود.

1- التوازن في سوق العمل

التوازن في سوق العمل هو نتاج تقابل عرض العمل بالطلب على العمل.

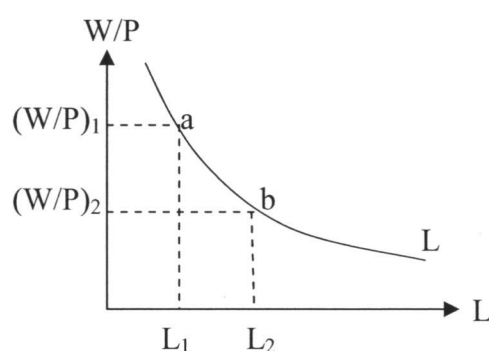
1-1- الطلب على العمل

يرتبط الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي عكسيا بمعدل الأجر الحقيقي،[♦] لذا فإن أصحاب المؤسسات لا يطلبون عمالا جدد إلا في ظل انخفاض الأجور الحقيقية.¹ ويصدر الطلب على العمل وفقا لهذا النموذج من المنتجين. وتتمثل دالة الطلب على العمل فيما يلي:

$$L_d = L_d(W) = L_d(W/P), \quad L_d = dL_d/dw < 0$$

بحيث: L_d تعبر عن الطلب على العمل، W/P تمثل الأجر الحقيقي. ونوضح ذلك بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم 09: الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي



المصدر: محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 98.

[♦] الأجر الحقيقي هو القوة الشرائية للنقود التي يحصل عليها العامل، حيث تؤخذ حسابات نسب التضخم في تحديد القوة الشرائية لهذه النقود. ويربط بعض الاقتصاديين النمو في الأجر الحقيقي بالنمو في الإنتاجية والإنفاق الحكومي بالإضافة إلى التضخم. فبشكل عام كلما انخفضت نسب التضخم انخفض الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الوطني، وبارتفاع نسبة الإنتاجية ستزيد نسب نمو الأجر الحقيقي.
¹ السعيد بريش، مرجع سابق، ص 73.

يتضح من الشكل (09) أن منحنى الطلب على اليد العاملة يعبر عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من العمل (Ld) وسعرها (W/P) أي معدل الأجر الحقيقي للعامل.

لقد أهتم الكلاسيكيون بالأجر الحقيقي بدلا من الأجر الاسمي كون أن فرضيتهم ترى أن العمال والرأسماليين لا يتعرضون للوهم (الخداع) النقدي، بمعنى أنهم لا يتأثرون بمعدل الأجر الاسمي (عدد الوحدات النقدية التي يتقاضونها خلال ساعة واحدة من العمل) ولكنهم يتأثرون بالقوة الشرائية للأجر الاسمي.

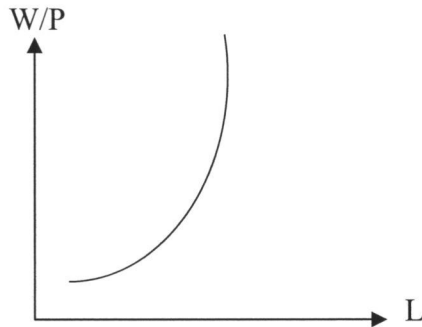
1-2- عرض العمل

يصدر عرض العمل عن العمال (أو عن قطاع العائلات les ménages)، فهو يرتبط ايجابيا بمعدل الأجر الحقيقي¹. وتتمثل دالة عرض العمل فيما يلي:

$$L_s = L_s(W) = L_s(W/P), \quad L_s = dL_s/dW > 0$$

ويتم توضيح ذلك بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم 10: عرض العمل في النموذج الكلاسيكي



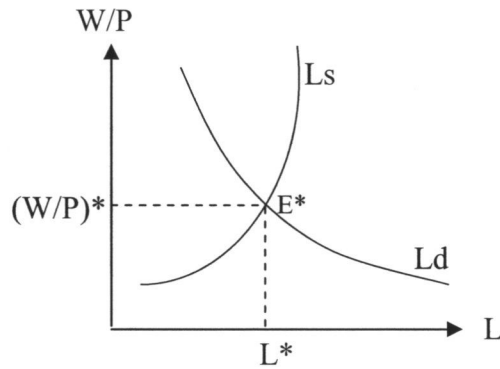
المصدر: أشرف أحمد العدلي، الاقتصاد الكلي النظرية والتطبيق، بدون دار النشر، عمان، 2006، ص 45.

يتضح من الشكل (10) أن عرض العمل يعبر عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من العمل (Ls) وسعرها (W/P).

¹ نفس المرجع السابق، ص 93.

وعليه يتحقق التوازن في سوق العمل عندما يتساوى عرض العمل (Ls) والطلب عليه (Ld)، ويتحدد في ذات الوقت معدل الأجر الحقيقي (W/P) الذي يقبله كل من العمال والمنتجين، وذلك كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 11: التوازن في سوق العمل في النموذج الكلاسيكي



المصدر: السعيد بريش، مرجع سابق، ص 76.

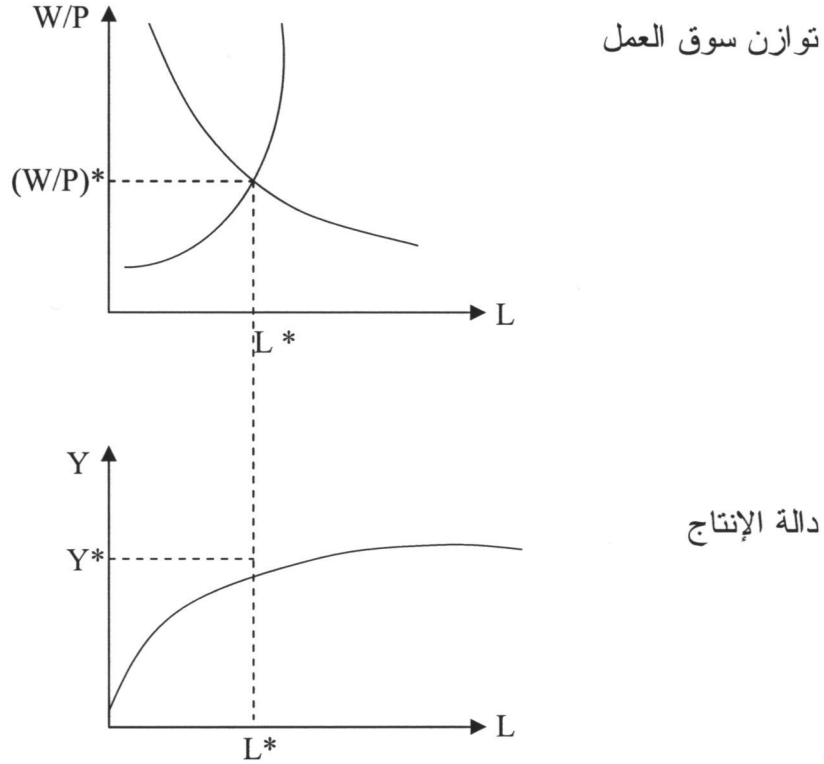
يوضح الشكل رقم (11)، أنه عند نقطة تقاطع المنحنيين Ls و Ld يتحدد كل من معدل الأجر الحقيقي للتوازن ومستوى التشغيل للتوازن، وذلك عند مستوى التشغيل الكامل، ففي حالة حدوث اختلال بين العرض والطلب على العمل فإن آلية السوق القائمة على قابلية معدل الأجر الحقيقي للتغير هي التي تعيد التوازن. وفي ظل هذا النموذج، أي شخص يقدر ويرغب في العمل يمكنه الحصول على وظيفة عند معدل الأجر السائد، بينما الشخص الذي لا يرغب في العمل عند ذلك المعدل يعد عاطل عن العمل بمحض إرادته، ويصطلح على هذه البطالة "بالبطالة الإبرادية". وبناء على المستوى التوازني للتشغيل (L*) يمكن تحديد المستوى التوازني للنتاج (Y*) طبقاً لدالة الإنتاج (يفترض النموذج الكينزي بأن حجم الإنتاج (Y) يعتمد فقط على عنصر العمل (L) باعتبار أن عنصر رأس المال ثابت (K)).

$$Y = f(L) : f'(L) > 0,$$

أي أن الإنتاجية الحدية للعمل موجبة لكنها متناقصة $f'(L) < 0$

ويتضح ذلك بيانياً في الشكل التالي

الشكل رقم 12: التوازن في سوق العمل والإنتاج في النموذج الكلاسيكي



المصدر: أشرف أحمد العدلي، مرجع سابق، ص 59.

2- التوازن في سوق السلع والخدمات

يتحدد التوازن في سوق السلع والخدمات عند تساوي الادخار والاستثمار الحقيقي. فالادخار عند الكلاسيكيين تابع لمعدل الفائدة (i)، فهو يمثل شكلا من أشكال الإنفاق على مشتريات السلع الرأسمالية، أي أن كل ادخار لابد أن يتحول إلى استثمار وبصورة آلية، وبذلك لا يمكن أن ينتج حالة نقص في الطلب الكلي. أما الاستثمار هو تابع متناقص لمعدل الفائدة.¹ فقد أشار الكلاسيك أن سعر الفائدة يؤثر في تحول الادخار إلى استثمار ويضمن بذلك تعادل خطط الادخار والاستثمار عند مستوى العمالة الكاملة. وهكذا فإن تابعي الاستثمار والادخار في الفترة القصيرة يقاسان بوحدات حقيقية ويعبر عنهما:

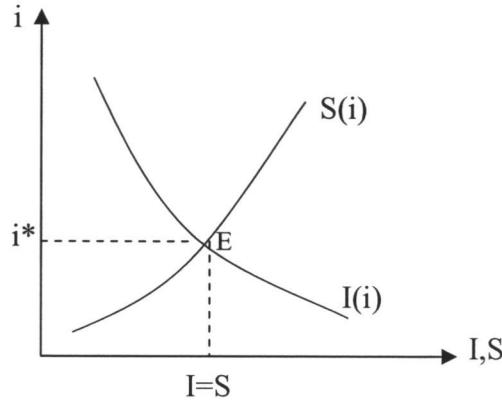
$$I = I(i): I'(i) < 0. \quad S = S(i): S'(i) > 0.$$

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات حسب هذا النموذج عند تساوي الادخار والاستثمار

الحقيقي أي: $I(i) = S(i)$. ويظهر ذلك بيانيا في الشكل الموالي:

¹ السعيد بريش، مرجع سابق، ص 81.

الشكل رقم 13: التوازن في سوق السلع والخدمات في النموذج الكلاسيكي



المصدر: صالح الخصاونة، مرجع سابق، ص 99.

يوضح الشكل (13) أن نقطة تقاطع منحنى الطلب على الاستثمار ومنحنى عرض الادخار تحدد معدل الفائدة الوحيد للتوازن، الذي يضمن التساوي بين الادخار والاستثمار.

3- التوازن في السوق النقدي

لقد رأينا سابقا أن كلا من صيغتي كامبردج وفيشر حاولت تفسير العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، ورغم اختلاف شكلهما إلا أنهما يؤديان إلى نفس النتيجة. ولمعرفة كيفية تحديد التوازن النقدي في النموذج الكلاسيكي، نأخذ صيغة كامبردج كنموذج لنظرية كمية النقود:

$$(1) \dots\dots\dots M.V = P.Y$$

فقد صيغت هذه المعادلة في شكل دالة للطلب على النقد كالتالي: $(2) \dots\dots\dots Md = K.P.Y$

حيث (K) هو مقلوب سرعة دوران النقود ويساوي $(1/V)$ ، وهو ثابت في المدى القصير نظرا لكونه يتحدد بمتغيرات خارجية، (P) يعبر عن المستوى العام للأسعار، (Y) حجم الدخل.

وقد اعتبر الكلاسيك أن عرض النقود متغير خارجي يتحدد بواسطة السلطات النقدية. أما الطلب على النقود فإنه يعتمد على النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية سائلة K، كما يعتمد على مستوى الدخل الاسمي أي الدخل الحقيقي مقوما بالمستوى العام للأسعار p.y، أي أن: $Md = K.PY$.

وعليه يتحدد التوازن في سوق النقود عند تساوي عرض النقود (Ms) والطلب عليها (Md)

أي: ¹

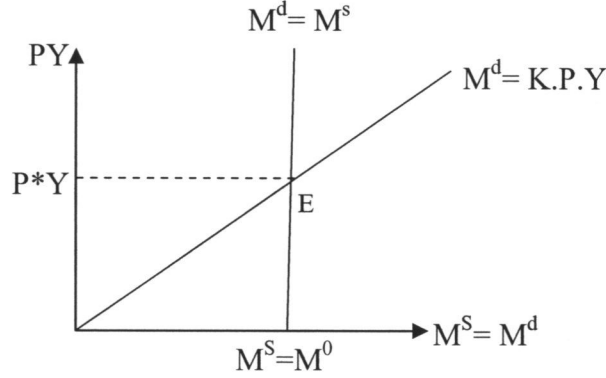
¹ نفس المرجع السابق، ص 127.

وذلك بالقيمة الاسمية. $M_d = K.P*.Y = 1/V.P*.Y = M_s = M^0$

أما بالقيمة الحقيقية: $M_d/P* = K.Y = 1/V.Y = M_s/p* = M^0/P*$

ويمكن تمثيل ذلك بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم 14: التوازن في السوق النقدي في النموذج الكلاسيكي



المصدر: محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص 128.

إن الفكرة الأساسية في النموذج الكلاسيكي هي أن المستوى العام للأسعار يعتبر دالة في

عرض النقود أي: $P = P(M)$ بحيث: $PM = dp/dM > 0$

وباستعمال معادلة كامبردج تصبح الدالة: $P = M/K.Y$

وفي ظل ثبات جميع العناصر التي تتضمنها نظرية كمية النقود، فإن المستوى العام للأسعار يتغير بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه مع عرض النقود (M_s). ونتيجة لذلك فإن النقود لا يمكن أن تمارس أي أثر على الظواهر الاقتصادية العينية، لوجود انفصال بين القطاع النقدي والقطاع العيني في الاقتصاد. وأن بلوغ التوازن النقدي يفترض أن كل زيادة في الدخل الحقيقي (Y) يرافقه انخفاض بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار (P)، أي أن العلاقة بين الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار هي علاقة عكسية.¹

بعد عرضنا للتوازنات في سوق العمل، سوق السلع والخدمات والسوق النقدي، نتناول التوازن الاقتصادي الكلي بقطاعيه النقدي والحقيقي، حيث يصبح النموذج الكلاسيكي بعد تقديم نظرية كمية النقود كالتالي:²

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص 431.

² عمر صخري، مرجع سابق، ص 49.

$$(1) \dots\dots\dots L_d = L_d(W/P)$$

$$(2) \dots\dots\dots L_s = L_s(W/P)$$

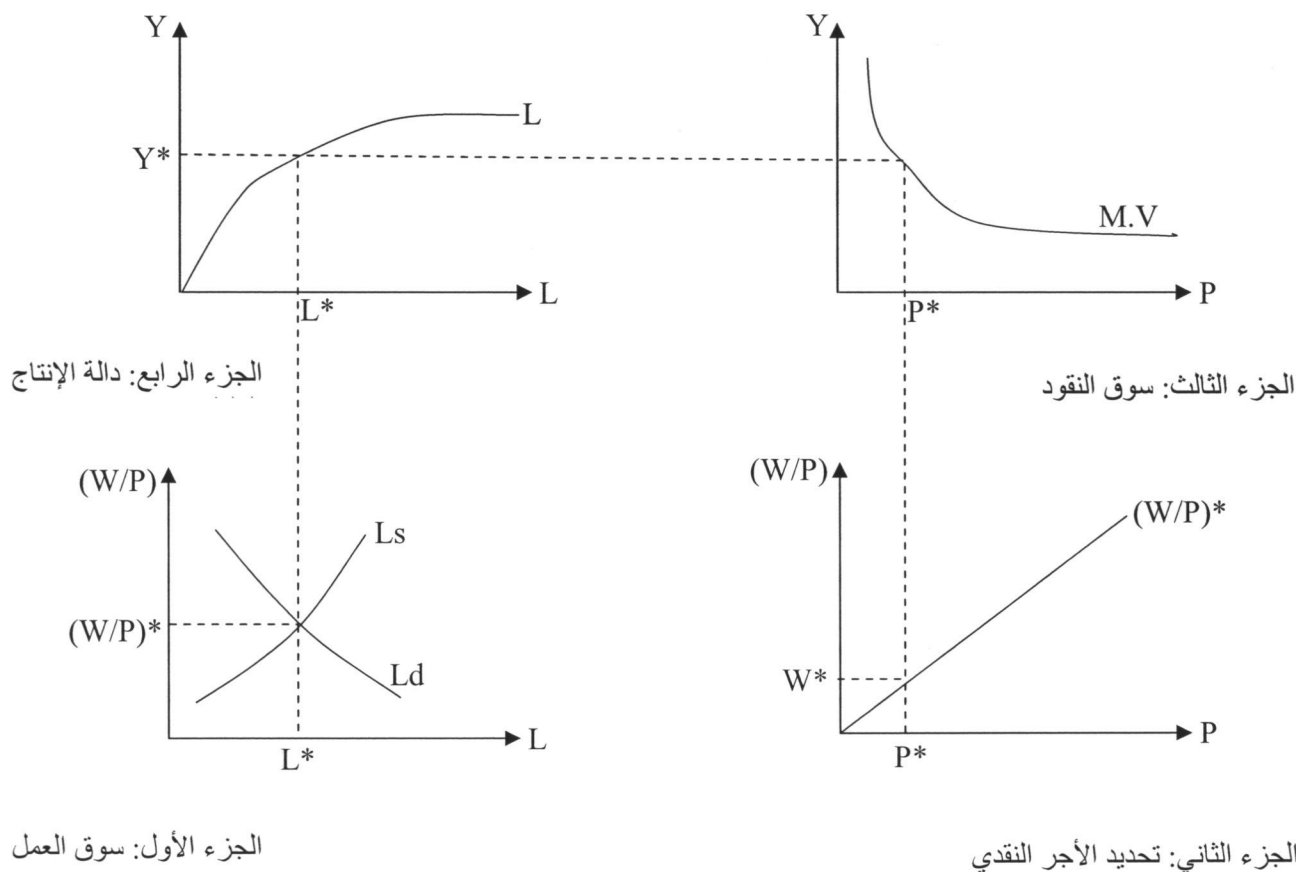
$$(3) \dots\dots\dots Y = Y(L)$$

$$(4) \dots\dots\dots M.V = P.Y$$

من المعادلتين (1) و(2) يتحدد كل من حجم العمل (L) ومعدل الأجر الحقيقي (W/P)، وبتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج في المعادلة (3) نحصل على حجم الإنتاج، وكذلك بتعويض هذا الأخير في المعادلة (4)، وفي ظل فرضية ثبات سرعة دوران النقود وأن كمية النقود (Ms) متغير خارجي يتحدد بواسطة السلطات النقدي، فإنه يمكن تحديد مستوى السعر (P)، وبتعويض السعر في إحدى المعادلتين (1) أو (2) فإنه يمكن تحديد معدل الأجر الاسمي (W).

وعليه يكون النموذج الكلاسيكي كاملا ومتناسقا كالتالي:

الشكل رقم 15: نموذج التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيكي



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 97.

نستخلص من الشكل (15)، تسلسل النموذج الكلاسيكي الذي يرتكز على تطور منطقي ابتداء من مستوى العمالة إلى الدخل الحقيقي ثم الاستهلاك والاستثمار ثم إلى معدل الفائدة، وفي النهاية يصل إلى المستوى العام للأسعار، حيث أن جميع القيم التوازنية للمتغيرات الاقتصادية تتحدد في آن واحد. وأن هذا التوازن دائماً محقق لافتراضه حالة التشغيل الكامل.

المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكينزي

يتميز التحليل الكينزي بأنه تحليل في الفترة القصيرة، وأهم ما يميزه أنه تحليل نقدي بالدرجة الأولى لا يمكن الفصل فيه بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي. إذ ينطلق هذا التحليل من التوازن في سوق السلع والخدمات ثم السوق النقود وفي الأخير سوق العمل.

1- التوازن في سوق السلع والخدمات

إن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات يتطلب المساواة بين الادخار والاستثمار المتوقع. ففي الفترة القصيرة يعتبر الادخار (S) دالة متزايدة للدخل (Y)، والاستثمار (I) دالة متناقصة في معدل الفائدة (i)، ويمكن كتابة ذلك:¹

$$(1) \dots S = S(Y) : S'(Y) > 0$$

$$(2) \dots I = I(i) : I'(i) < 0$$

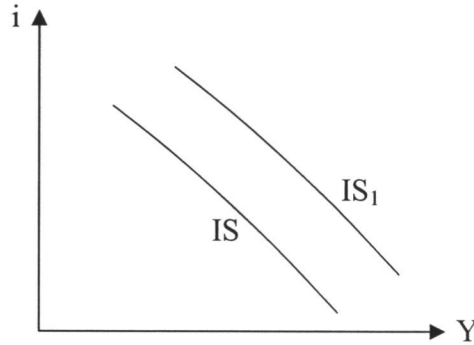
وعليه فإن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات يكون:

$$(3) \dots I(i) = S(Y)$$

توضح المعادلة (3) أنه عند كل معدل فائدة معطى توجد قيمة وحيدة فقط للدخل يتساوى عندها الادخار (S) والاستثمار المتوقع (I). فالدخل (Y) ينخفض مع زيادة معدل الفائدة (i)، حيث أن ارتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى تناقص الاستثمار والادخار المساوي له. وبالتالي فإن انخفاض الاستثمار سيؤدي حتماً إلى انخفاض الدخل (Y)، وعليه فإن الدخل (Y) هو دالة متناقصة لمعدل الفائدة (i). ويتضح ذلك بيانياً في الشكل التالي:

¹ السعيد بريش، مرجع سابق، ص 186.

الشكل رقم 16: التوازن بين سعر الفائدة ومستوى الدخل



المصدر: طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي الكلي نظرة معاصرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 73.

يتضح من خلال الشكل أن العلاقة بين معدل الفائدة والدخل تظهر في شكل منحنى سالب (IS) الذي يتساوى عنده الادخار والاستثمار. وعند كل سعر فائدة معين فإن كل نقطة على هذا المنحنى تمثل نقطة توازن بين الادخار والاستثمار، وكلما انخفض معدل الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل، وبالتالي يتجه منحنى (IS) من اليسار إلى اليمين.

2- التوازن في السوق النقدي

يفترض التوازن النقدي المساواة بين عرض النقود (M) والطلب عليها (L)، فعرض النقود عند كينز هو مقدار خارجي تحدده السلطات النقدية. أما الطلب على النقود فيتكون من ثلاث دوافع هي: دافع المعاملات، دافع الاحتياط ودافع المضاربة. فالطلب على النقود للغرضين الأول والثاني يعتبر دالة لمستوى الدخل، بينما الطلب على النقود لأغراض المضاربة هو دالة لمعدل الفائدة¹ ويمكن التعبير على ذلك كما يلي:

$$(1).....L_1(Y)= L_1(Y), L'_1(Y)>0, \quad (2).....L_2(i)= L_2(i), L'_2(i)<0.,$$

وتتحقق المساواة عند:

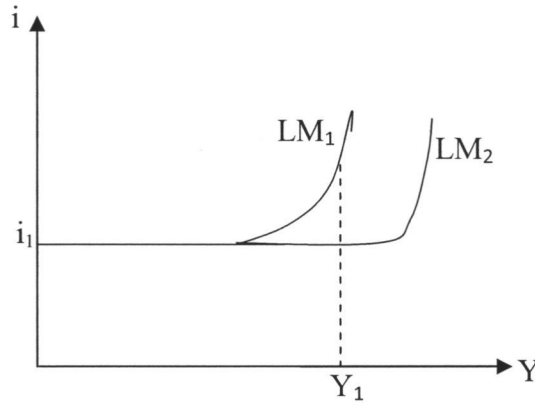
$$M= L_1(Y)+ L_2(i)$$

وإذا افترضنا أن المستوى العام للأسعار وعرض النقود من المعطيات، فإن سعر الفائدة والدخل يتغيران في نفس الاتجاه، وهذا ما يمكن تفسيره بأن الدخل دالة متزايدة في سعر الفائدة. فكلما

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 226.

ارتفع معدل الفائدة كلما انخفض الطلب على النقود من أجل المضاربة وازدادت بذلك كمية النقود الموجهة للاستخدام في مجال المبادلات والاحتياط. وحتى يمكن استخدام هذه النقود المتاحة دون الإخلال بالتوازن النقدي فإنه يجب بالضرورة أن يزداد الدخل.¹ فالعلاقة التي تكون في نفس الاتجاه بين معدل الفائدة والدخل الحقيقي يصورها المنحنى الذي تمثل كل نقطة عليه وضع توازن نقدي ($L=M$)، حيث يرتفع هذا المنحنى من اليسار إلى اليمين، كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم 17: العلاقة بين الدخل الكلي وسعر الفائدة في النظرية الكينزية



المصدر: أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مبادئ علم الاقتصاد تحليل جزئي وكلي، مرجع سابق، ص 444.

عندما يكون الدخل ضعيفا فإن الطلب على النقود بغرض المعاملات يكون هو الآخر ضعيفا. وبما أن عرض النقود يكون ثابتا فإن كمية كبيرة من النقود تصبح متاحة للاستخدام في مجال المضاربة. وكلما اتجهت هذه الكمية نحو الزيادة كلما كان سعر الفائدة ضعيفا، ولكن يوجد حد معين لا يتصور أن ينخفض دونه معدل الفائدة (i_1). وعندما يتم بلوغ هذا الحد فإن الطلب على النقود بغرض المضاربة (L_2) يصبح لا نهائي المرونة في علاقته بسعر الفائدة، ويسقط الاقتصاد في هذه الحالة فيما يسمى "بمصيصة السيولة". وعلى عكس ذلك، عندما يرتفع الدخل فإن الطلب على النقود بدافع المضاربة يقل وفي نفس الوقت يرتفع الطلب على النقود بغرض المبادلة وكذلك معدل الفائدة، وهكذا فإن كل من الدخل ومعدل الفائدة يرتفعان في آن واحد بينما المنحنى (LM_1) يتجه ليصبح رأسيا عند مستوى الدخل (Y_1)، وفي حالة اتحاد المنحنى مع هذا الخط تصبح الأرصدة النقدية من أجل المضاربة غير موجودة

¹ طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص 75.

(الفرض الكلاسيكي)، أما إذا حدثت زيادة في عرض النقود، فإن المنحنى (LM_1) ينتقل إلى اليمين (LM_2) مما يسمح بتحقيق التوازن النقدي عند كل مستوى معطى من الدخل الحقيقي، وعند سعر فائدة أكثر انخفاضاً من السابق.¹

3- التوازن في سوق العمل

لم يختلف كينز عن الكلاسيكيين فيما يتعلق بالطلب على العمل، حيث تبنى نفس الفكرة المستخدمة في النموذج الكلاسيكي وهي أن الطلب على العمل تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي (W/P)، وينتج ذلك عن طبيعة دالة الإنتاج في الفترة القصيرة التي تفرض على المنتج من أجل تحقيق أقصى ربح أن يقوم بتحديد كمية الإنتاج التي يتساوى عندها الناتج الحدي الطبيعي للعمل $f'(L)$ مع الأجر الحقيقي (W/P)، أي أن الناتج الحدي للعمل $f'(L)$ يساوي التكلفة الحدية (W/P)، وبما أن الناتج الحدي للعمل يكون متناقصاً $f''(L)$ فإن العامل الوحيد الذي يسبب زيادة في الطلب على العمل هو تحقيق معدل الأجر الحقيقي.²

أما فيما يتعلق بعرض العمل فإن هناك اختلافاً كبيراً بين التحليل الكينزي والتحليل الكلاسيكي، إذ يقوم عرض العمل في التحليل الكينزي على نقطتين أساسيتين هما:³

- يعتمد عرض العمل عند كينز على معدل الأجر الاسمي (W) وليس على معدل الأجر الحقيقي (W/P)، ذلك أن العمال معرضون للخداع النقدي بسبب أن سلوكياتهم في عرض خدماتهم موجهة نحو معدل الأجر الاسمي الأفضل بغض النظر عن تغيرات المستوى العام للأسعار، ويدعم كينز حجته بأن العامل يعرف بكل دقة معدل الأجر الاسمي، عكس ما هو عليه الأمر بالنسبة للمستوى العام للأسعار الذي يصعب معرفته؛

- يرى كينز أن معدل الأجر الاسمي غير مرّن نحو الانخفاض، بسبب وجود حد أدنى من الأجر لا يمكن تجاوزها لأي سبب من الأسباب.

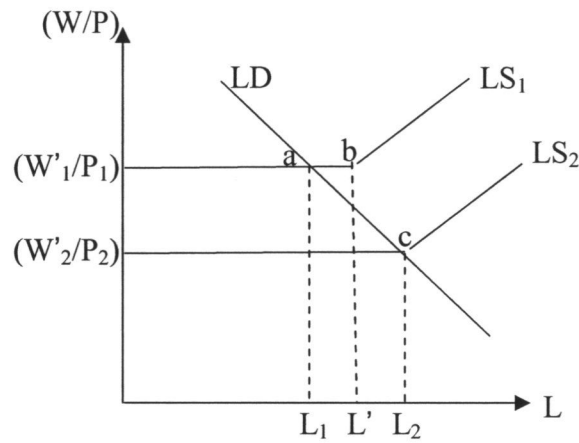
يتحدد التوازن في سوق العمل، حسب كينز، عند المساواة بين عرض العمل والطلب عليه، كما يوضحه الشكل الآتي:

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 444، 445.

² السعيد بريش، مرجع سابق، ص 197.

³ محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص ص 270، 271.

الشكل رقم 18: التوازن في سوق العمل في النظرية الكينزية



المصدر: طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص 70.

تمثل: (W') الحد الأدنى للأجور.

يوضح الشكل أن عند مستوى الأجر الحقيقي (W'_1/P_1) ، فإن منحنى عرض العمل يأخذ شكل خط أفقي معبرا عن المستوى الذي لا يمكن أن تتخفف دونه الأجور، وعندما هذا الحد تكون (L_1) عند مستوى التشغيل الناقص. لكن بعد استخدام جميع العمال الذين يقبلون العمل عند مستوى الأجر الأدنى (W'_1) يتم رفع معدل الأجور الاسمية إلى مستوى أعلى من (W'_1) ، وعند وصول مستوى التشغيل إلى (L') فإن منحنى عرض العمل يبدأ في الارتفاع من (b) نتيجة زيادة الأجور الاسمية عن الحد الأدنى من (W'_1) . كما يوضح الشكل أيضا، أن عدد العمال الذين يرغبون في العمل بمعدل أجر (W'_1/P_1) يساوي (L') ، لذلك فإن المسافة التي تفصل بين (L_1) و (L') تقيس حجم البطالة الإجبارية الناتجة عن عدم وجود فرص العمل، ويعبر هذا التوازن عند النقطة (a) عن توازن التشغيل الناقص. ولكي يتحقق التشغيل الكامل يتطلب على أصحاب المشروعات زيادة الطلب الكلي على اليد العاملة وفي نفس الوقت يرفعوا نسبيا في الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض معدل الأجر الحقيقي من (W'_1/P_1) إلى (W'_2/P_2) ، وانخفاض منحنى عرض العمل من (LS_1) إلى (LS_2) الذي تنشأ عنه نقطة تقاطع أخرى هي (c) التي تقابل مستوى استخدام (L_2) أكبر من (L') وبالتالي تخفيض مستوى البطالة الإجبارية، وكل شخص يرغب في العمل عند مستوى (W'_2/P_2) سوف يجد عملا ولا يتصور وجود بطالة إجبارية.

وقد عرف النموذج الكينزي تطورا جديدا ظهر في شكل نموذج للتوازن الاقتصادي العام "نموذج IS-LM"، والذي جاء به كل من هيكس وهانسن.

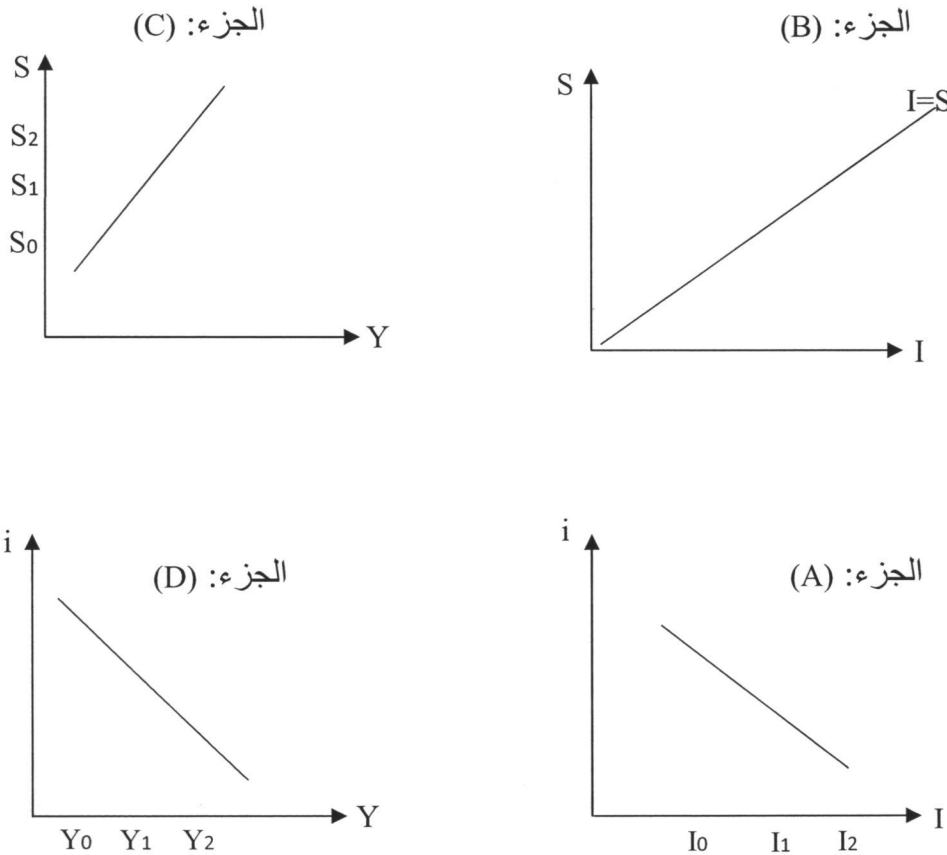
المطلب الرابع: نموذج هيكس وهانسن للتوازن الاقتصادي الكلي (نموذج IS-LM)

جاء هيكس وهانسن بنموذج اقتصادي عام للتوازن الاقتصادي، أثبتا من خلاله إمكانية تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي في آن واحد. وقد حاول هذا النموذج اختصار النموذج الكينزي للتوازن الاقتصادي الكلي من جهة، ومن جهة أخرى تطوير نموذج التوازن الاقتصادي الكلاسيكي. ويهدف نموذج هيكس وهانسن إلى تحديد مستوى التوازن الكلي عن طريق ربط متغيري الدخل وسعر الفائدة بعرض وطلب النقود من جانب، وبينهما وبين الادخار والاستثمار من جانب آخر، وذلك من خلال تقاطع منحنى IS مع منحنى LM.

1- اشتقاق منحنى (IS)¹

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات كما سبق وأن رأينا عند تساوي الادخار والاستثمار. ولاشتقاق منحنى (IS) نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم 19: اشتقاق منحنى (IS)



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 211.

¹ أنظر:

- ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص ص 208، 209.
- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص ص 209، 210.

يتضمن هذا الشكل أربعة أجزاء أساسية:

- الجزء (A): يبين منحنى الكفاية الحدية لرأس المال الذي يوضح أن الاستثمار دالة عكسية لسعر الفائدة.
- الجزء (B): يبين شرط تساوي الاستثمار (I) مع الادخار (S) حيث يظهر الاستثمار على المحور الأفقي والادخار على المحور العمودي، وتساويهما يظهر من خلال الخط الاسترشادي 45° .
- الجزء (C): يبين أن الادخار دالة طردية في الدخل، فهي دالة موجبة الميل، وتقل عن الواحد.
- الجزء (D): يوضح العلاقة بين مستويات الدخل وأسعار الفائدة، والتي يعبر عنها بمنحنى (IS) الذي يشير إلى علاقة الدخل الوطني بسعر الفائدة والتي من خلالها يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار.

2- اشتقاق منحنى (LM)¹

- يتحقق التوازن في سوق النقود كما سبق وأن رأينا عند تساوى عرض النقود والطلب عليها.
- ويمكن اشتقاق منحنى (LM) من خلال الشكل التالي:

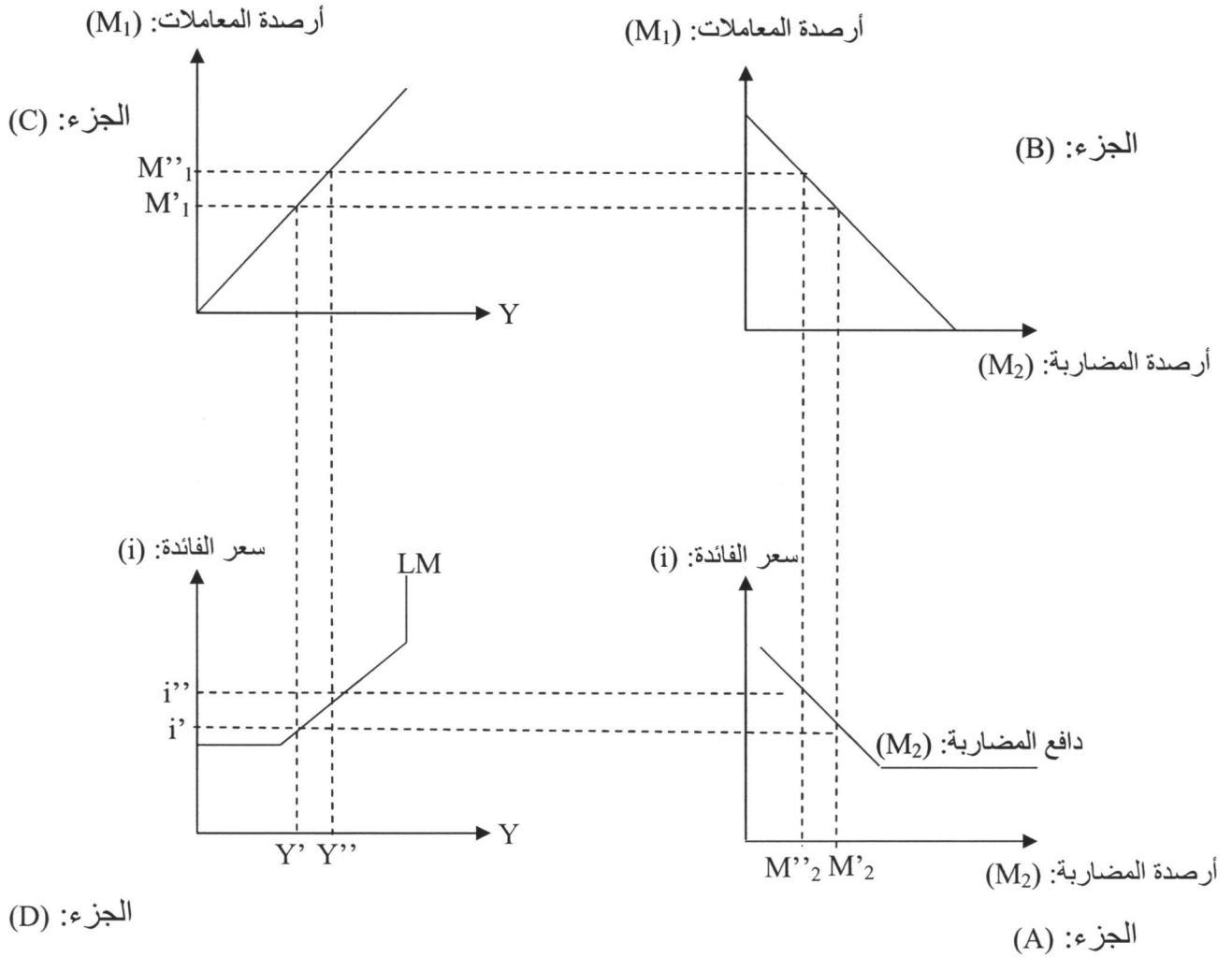
¹ أنظر:

- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 93-95.

- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 270.

- أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 132.

الشكل رقم 20: اشتقاق منحنى (LM)



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 311.

ينقسم هذا الشكل إلى أربعة أجزاء:

- الجزء (A): يقيس العلاقة العكسية بين الطلب على النقود من أجل المضاربة وسعر الفائدة.
- الجزء (B): يبين الطريقة التي يتم بها تقسيم كتلة النقود المعروضة بين الأرصدة النقدية بدافع المضاربة وحجم الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، حيث يتساوى عند هذا المستوى عرض النقود والطلب عليها لأغراض المعاملات والمضاربة على حد سواء.
- الجزء (C): يوضح العلاقة الطردية بين الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، والدخل.

- الجزء (D): يبين كيفية اشتقاق منحنى (LM) الذي يوضح العلاقة بين الدخل الحقيقي (Y) وسعر الفائدة (i) والتي تحقق شرط التوازن في سوق النقود.
- ويتضح من منحنى (LM) ما يلي:
- منحنى (LM) موجب يعبر عن العلاقة الطردية بين الدخل وسعر الفائدة في سوق النقود. فعند زيادة الدخل الوطني الحقيقي، ينجم عنه زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط وفي نفس الوقت ينخفض الطلب على النقود بدافع المضاربة مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة.
- يعتمد الرسم البياني (LM) على شكل كل من منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة والطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، لذلك يتمتع المنحنى بمرونة لا نهائية فيكون موازيا للمحور الأفقي عند مستويات منخفضة للدخل. ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، واتجاه دافع المضاربة نحو الارتفاع مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة إلى غاية الوصول إلى "مصيدة السيولة" والتي لا ينخفض عندها سعر الفائدة أكثر من ذلك.
- عند مستويات مرتفعة للدخل الوطني، يصبح منحنى (LM) خطا عموديا، بسبب عدم قدرة عرض النقود تلبية طلب النقود لغرض المعاملات والاحتياط، ويواصل سعر الفائدة ارتفاعه حتى يتم التخلص من الأرصدة النقدية المخصصة للمضاربة بأكملها، ويطلق على هذه المساحة اسم المنطقة الكلاسيكية التي تفترض أن الطلب على النقود يكون من أجل المعاملات والاحتياط ولا علاقة له بدافع المضاربة.
- انطلاقا من العلاقة التناسبية بين معدل الفائدة والدخل فإن زيادة العرض النقدي من شأنه أن يعمل على نقل منحنى (LM) إلى جهة اليمين.

3- التوازن في السوقين معا وتحديد منحنى (IS-LM)¹

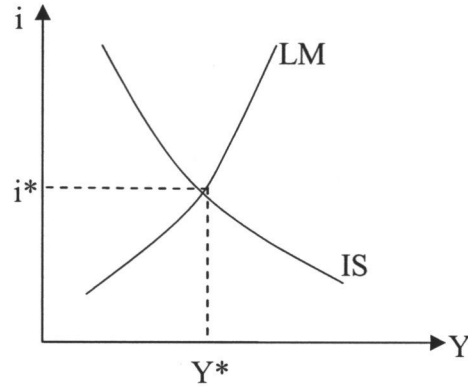
يتحدد التوازن في سوق السلع والخدمات والنقود معا بالجمع بين القطاع النقدي (LM) والقطاع الحقيقي (IS)، واللذان يحددان المستوى التوازني للدخل وسعر الفائدة المقابل له. ويعبر هذا التداخل عن التفاعل المتبادل بين متغيرات السوق النقدي وسوق السلع والخدمات. فالتغيرات التي تحدث في سوق النقد تؤثر على سوق السلع والخدمات، وكذلك فإن التغيرات التي تحدث في سوق السلع والخدمات هي الأخرى تؤثر على سوق النقد. وتحدد نقطة التوازن بين المنحنيين (IS) و (LM) قيمة الدخل (Y^*) ومعدل الفائدة (i^*) اللذين يتطلبهما التوازن العام في جميع الأسواق. فالقيمة المزدوجة من

¹ أنظر:

- نفس المرجع السابق، ص ص 133-135.
- أحمد رمضان نعمت الله وآخرون، مرجع سابق، ص 185.

(Y^*, i^*) هي الشرط الضروري والكافي لتحقيق التوازن آتيا بين الادخار والاستثمار من جهة، وبين الطلب على النقود والعرض منها من ناحية أخرى. ويتضح ذلك جليا في الشكل التالي:

الشكل رقم 21: نموذج هكس وهانسن للتوازن الاقتصادي العام



المصدر: أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص 134.

يثير نموذج هيكس وهانسن مسألة مهمة، من خلال توسطه بين فروض النظرية الكلاسيكية بشأن معدل الفائدة الذي اعتبرته "ظاهرة حقيقية" والنظرية الكينزية التي ترى فيه "ظاهرة نقدية"، وطالما أن التغير في منحنى (IS) ومنحنى (LM) يؤدي إلى تغير معدل الفائدة، فإن هذا المعدل في ظل هذا النموذج يعد "ظاهرة حقيقية وظاهرة نقدية" في آن واحد، فهو يمثل "ظاهرة حقيقية" كونه يتحدد بتفاعل منحنى الادخار و الاستثمار في سوق السلع والخدمات (IS)، و"ظاهرة نقدية" بحكم أنه يعكس التفاعل بين قوى عرض النقود والطلب عليها في السوق النقدي (LM).

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

تعتمد آلية عمل السياسة النقدية على استخدام السلطات النقدية لمجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة، التي تستطيع بواسطتها التأثير على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان، بهدف تحقيق أهداف السياسة النقدية ومعالجة الاختلالات المالية والنقدية.

المطلب الأول: الأدوات غير المباشرة (الكمية) للسياسة النقدية

يقصد بالأدوات غير المباشرة تلك الإجراءات والتنظيمات التي يعتمدها البنك المركزي في علاقته مع المؤسسات النقدية والمالية.¹ وتستهدف هذه الأدوات الحجم الكلي للائتمان المتاح دون محاولة التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستعمالات، وتتمثل في:

¹ حسين رحيم، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 188.

1- سياسة معدل إعادة الخصم

يعتبر معدل إعادة الخصم من أقدم الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية الذي استعملته البنوك المركزية للتأثير على كمية القروض المخصومة.

1-1- تعريف سياسة معدل إعادة الخصم

يقصد بمعدل إعادة الخصم سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي من البنوك التجارية عند منحها القروض أو إعادة خصم الأوراق التجارية والسندات التي تقدمها له.¹ والهدف من هذا المعدل هو التأثير على حجم القروض المخصومة التي تؤثر هي الأخرى على القاعدة النقدية المقترضة.

1-2- آثار سياسة معدل إعادة الخصم

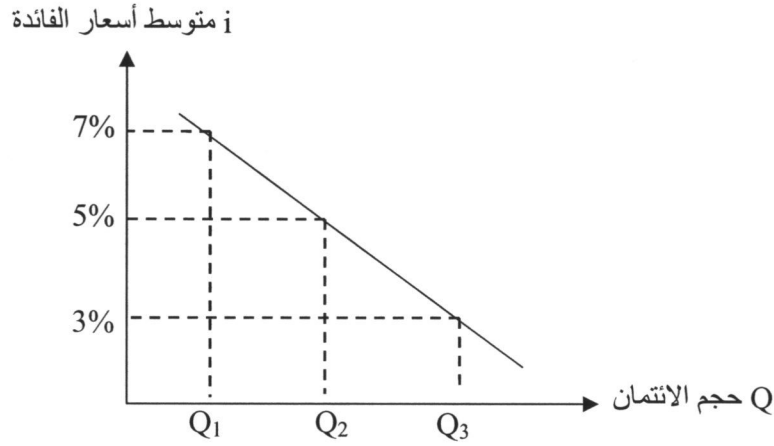
يؤثر التغير في معدل إعادة الخصم على حجم الائتمان، طبقاً للتأثيرات التي يحدثها على أسعار الفائدة من جهة، وكمية وسائل الدفع من جهة أخرى. ففيما يتعلق بأسعار الفائدة، فإن البنك المركزي عندما يقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية، فإنه يطلب مقابلاً لذلك يتمثل في سعر الفائدة الذي يحدده بإرادته الخاصة تبعاً للدورة الاقتصادية. وكنيجة لذلك فإن البنوك التجارية تحدد أسعار الفائدة الخاصة بها لمنح القروض على أساس سعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي، لذلك يجب أن تكون أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية موازية لسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي. فارتفاع معدل إعادة الخصم لدى البنك المركزي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والمشروعات، وبالتالي انخفاض حجم الائتمان ومن ثم انخفاض مستويات الاستثمار والتشغيل. أما في حالة انخفاض معدل إعادة الخصم فإنه يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة في السوق النقدية، مما يشجع الأفراد والمشروعات على الاقتراض ومن ثم زيادة حجم الائتمان الذي يترتب عليه التوسع في النشاط الاقتصادي وزيادة مستويات الإنتاج والتشغيل.

أما بالنسبة للتأثير الثاني المرتبط بكمية وسائل الدفع تظهر أهميته عند قيام البنوك التجارية بتحويل جزء من أصولها من نقود ودائع إلى نقود قانونية. فعندما يخفض البنك المركزي من هذا المعدل فإنه يحفز البنوك التجارية على تحويل جزء من أصولها إلى نقود قانونية، مما يؤدي إلى زيادة إمكانيات البنوك التجارية في خلق نقود وداائع، وبالتالي زيادة حجم الائتمان. والعكس صحيح في حالة ارتفاع معدل إعادة الخصم.² ويتم توضيح آلية عمل هذه السياسة في الشكل التالي:

¹ محمد دياب الشاعر، أثر التغير في قيمة النقود على الالتزامات في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 104.

² مصطفى رشدي شبيحة، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، الطبعة السادسة، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1996، ص ص 221، 222.

الشكل رقم 22: التغير في كمية الائتمان



المصدر: جمال خريس، أيمن أبو خضير، مرجع سابق، ص 114.

يوضح الشكل أنه في حالة رفع البنوك التجارية لأسعار الفائدة من 5% إلى 7% نتيجة لرفع البنك المركزي لمعدل إعادة الخصم، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان من Q₁ إلى Q₂. أما في حالة تخفيض البنوك التجارية لأسعار الفائدة من 5% إلى 3% نتيجة لانخفاض معدل إعادة الخصم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان من Q₂ إلى Q₃.

ويتم تلخيص أثر التغير في معدل إعادة الخصم على عدة مستويات هي:¹

- على مستوى القروض، يؤدي ارتفاع معدل إعادة الخصم إلى التقليل من القروض؛
 - على المستوى النقدي، يؤدي ارتفاع معدل إعادة الخصم إلى التقليل من حجم النقود؛
 - على المستوى الإنتاجي، يترتب على ارتفاع معدل إعادة الخصم توقف زيادة الإنتاج ونقص المخزونات والتقليل من عمليات المبادلة وتعطيل عوامل الإنتاج؛
 - على مستوى البورصة، يؤدي ارتفاع معدل إعادة الخصم إلى ارتفاع معدل الفائدة بالنسبة لعمليات الأجل الطويلة؛
 - على صعيد المعاملات الخارجية، يترتب على ارتفاع معدل إعادة الخصم جلب رؤوس الأموال الخارجية، نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة لدى البنوك التجارية.
- وتحدث عكس النتائج السابقة في حالة تخفيض معدل إعادة الخصم.

¹ فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي توزيع المداخل النقود والائتمان، دار الحداثة، 1981، ص 414.

1-3- فعالية سياسة معدل إعادة الخصم

تضاعفت فعالية سياسة معدل إعادة الخصم في ظل نظام قاعدة الذهب، لقدرتها على معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات. ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات يرفع البنك المركزي من معدل إعادة الخصم الذي ينتج عنه ارتفاع في معدلات الفائدة، والتي تؤدي بدورها إلى انخفاض الأسعار الداخلية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات وانخفاض الطلب على الواردات ومن ثم يتحقق التوازن في الميزان التجاري. ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع معدلات الفائدة يزيد من دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة وانخفاض التدفقات منها إلى الخارج، وهذا من شأنه أن يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات.¹

وتزداد فعالية سياسة معدل إعادة الخصم بتوفر مجموعة من الشروط، من أهمها:²

- أن تكون البنوك التجارية مجبرة على طلب مساعدات البنك المركزي ويتطلب ذلك محدودية سيولتها؛

- أن لا تتوفر البنوك على مصادر تمويلية أخرى مثل أموال الاستثمار الذاتي ورؤوس الأموال الداخلة من البلدان الخارجية؛

- عدم وجود إمكانيات للمضاربة تمكن رجال الأعمال من الاقتراض ولو بأسعار مرتفعة؛

- أن لا تكون هناك ظروف تساعد المشروعات على رفع أسعارها نتيجة الزيادة في معدل الفائدة دون أن ينقص الطلب إليهم؛

- زيادة حجم التعامل بالأوراق التجارية.

إذن معدل إعادة الخصم هو وسيلة توجيه للتأثير على أسعار الفائدة وحجم الائتمان واتجاهات السوق النقدية. وغالبا ما تحاول البنوك التجارية مراعاة الأهداف التي دفعت البنك المركزي إلى تحديد معدل معين للخصم، إلا أن ذلك يبقى من هذه الوسيلة مجرد محاولات تحتاج إلى عدة أساليب مكملة لتحقيق فعالية أكثر.³

وبعد اختفاء نظام قاعدة الذهب، أصبحت هذه الوسيلة غير مجدية لتحقيق أهداف السياسة النقدية، فترجع بذلك استخدامها بعد ظهور أداة أخرى ألا وهي "سياسة السوق المفتوحة".

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 88.

² فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص 415، 416.

³ مصطفى رشدي شبيحة، مرجع سابق، ص 225.

2- سياسة السوق المفتوحة

إن تطور الأسواق المالية دفع بصناع السياسة النقدية إلى التراجع عن استخدام معدل إعادة الخصم كأداة من أدوات السياسة النقدية، وذلك بإدخال تقنية جديدة من شأنها احتواء نقائص سياسة معدل إعادة الخصم، اصطلاح عليها "بسياسة السوق المفتوحة".

2-1- تعريف سياسة السوق المفتوحة

يقصد بسياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي إلى السوق المالي لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة،¹ بهدف التأثير على عرض النقود وفقا لمتطلبات الظروف الاقتصادية. وتعد هذه الأداة من أهم أدوات السياسة النقدية لاسيما في الدول المتقدمة لتوفرها على أسواق مالية متطورة، وبفضلها يستطيع البنك المركزي أن يؤثر تأثيرا مباشرا على كمية وسائل الدفع المتاحة، من خلال دخوله إلى السوق المالي للتعامل في الأوراق المالية، خاصة مع البنوك التجارية التي تعتبر طرفا فعال في هذا السوق.

وتختلف سياسة السوق المفتوحة أساسا عن سياسة سعر الخصم على مستوى الأهداف وكذا على مستوى الإجراءات. فمن حيث الهدف لا يلزم البنك المركزي بشراء الديون من البنوك أما من حيث الإجراءات فلا يتعامل البنك المركزي مباشرة مع هذا البنك أو ذاك، وإنما يتعامل خصيصا مع السوق النقدي، توسيعا أو تضيقا في منسوب السيولة النقدية.²

2-2- آثار سياسة السوق المفتوحة

تؤثر سياسة السوق المفتوحة تأثيرا مباشرا على سعر الفائدة وكمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية. ففي حالة الكساد يدخل البنك المركزي إلى السوق المالي مشتريا للأوراق المالية، فتصبح لدى البنوك التجارية سيولة هائلة تسمح لها بتخفيض سعر الفائدة الذي يشجعها على زيادة عمليات الإقراض، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار والدخل والعمالة. أما في حالة التضخم يتبع البنك المركزي سياسة معاكسة للأولى، إذ يدخل إلى السوق المالي كبائعا للأوراق المالية، فتقلص بذلك الاحتياطات النقدية المتواجدة لدى البنوك التجارية، وتقل قدرتها على منح القروض، مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة.³

إن يمكن لسياسة السوق المفتوحة التأثير على حجم الائتمان عن طريق التغيير في كمية وسائل الدفع وسعر الفائدة، فيعمل البنك المركزي على زيادة السيولة التي تقابلها انخفاض في سعر الفائدة في حالة الكساد الاقتصادي ويقلل من حجم السيولة برفع معدلات الفائدة في حالة التضخم.

¹ Jacques- Henri David et Philippe jaffré, **la monnaie et la politique monétaire**, 3 édition, economica, Paris, 1990, p 109.

² عبد الطيف بلغرسة ورضا جاوحدو، **آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسات الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، العدد 01، الجزائر، 2002، ص 179.

³ صالح مفتاح، **مرجع سابق**، ص 151.

2-3- فعالية سياسة السوق المفتوحة

تتوقف فعالية سياسة السوق المفتوحة على مدى قدرتها على التحكم في السيولة النقدية، لذا فإن نجاحها لا يقتصر فقط على البنك المركزي، بل يتوقف إلى حد بعيد على حجم وطبيعة السوق النقدية، التي يجب أن تتميز بالانتساع والشمولية، إضافة إلى توفرها على كميات كافية من الأوراق المالية والتجارية وأذونات الخزنة... الخ. وتتحقق فعالية هذه السياسة بتلاقي إرادتين، البنك المركزي من جانب والبنوك التجارية والمشروعات الأخرى من جانب آخر.¹

ولضمان فعالية سياسة السوق المفتوحة يقتضي توفر بعض الشروط، نذكر منها:²

- مدى توفر السندات الحكومية كما ونوعاً؛
- مدى توفر سوق نقدية نشيطة لتداول هذه الأوراق؛
- مدى توفر استجابة البنوك التجارية لرغبات البنك المركزي.

وتتميز سياسة السوق المفتوحة بفعالية أكبر من غيرها، لتمتعها بالخصائص التالية:³

- تكون هذه السياسة بيد البنك المركزي للسيطرة على الائتمان، والدخول إلى السوق المالي كطرف بائع أو مشتري للأوراق المالية؛
- تتميز هذه السياسة بمرونة كبيرة للتحكم في الائتمان خاصة عند قيام البنك المركزي بشراء وبيع للأوراق المالية خلال فترة قصيرة؛
- إن الاستعمال المستمر لهذه الأداة ليس له تأثير على التوقعات.

3- سياسة الاحتياطي الإجمالي (القانوني)

طبقت هذه السياسة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933، لينتشر بعد ذلك استخدامها في باقي دول العالم، حيث تكمن أهميتها من خلال قيام البنك المركزي بوظيفة بنك البنوك.

3-1- تعريف سياسة الاحتياطي الإجمالي

يقصد بسياسة الاحتياطي الإجمالي إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها الحاضرة في شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي،⁴ دون أن تتقاضى عن ذلك أي سعر فائدة.⁵ ويحدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإجمالي وفقاً للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة، والهدف منها

¹ مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص 228.

² أكرم حداد، مشهور هنلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 189.

³ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 151، 152.

⁴ Gilles jacoud, **la monnaie dans l'économie**, 3 édition, édition Nathan, France, 1998, p 92.

⁵ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 58.

هو حماية أموال المودعين من الأخطار التي تتعرض لها البنوك، والتأثير على السيولة النقدية،¹ وبالتالي على المقدرة الإقراضية للبنوك التجارية.

3-2- أثر سياسة الاحتياطي الإجمالي

يستخدم البنك المركزي هذه السياسة للتحكم في العرض النقدي والتأثير على حجم الائتمان. ففي حالة التضخم يلجأ البنك المركزي إلى رفع معدل الاحتياطي الإجمالي للتقليل من الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية، مما يحد من قدرتها على منح الائتمان، فينخفض بذلك حجم الكتلة النقدية المتداولة ويقل حجم المعاملات، ومن ثم الطلب الكلي الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من حدة التضخم. ويحدث العكس في حالة الكساد، حيث يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإجمالي للرفع من مقدرة البنوك التجارية على الإقراض، فيزداد حجم الكتلة النقدية في التداول ومن ثم حجم المعاملات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، فترتفع بذلك الأسعار التي تشجع أصحاب المشاريع على زيادة استثماراتهم، فيزداد حجم التشغيل والدخل.² وتعد هذه السياسة أفضل وسيلة للتأثير على حجم الائتمان في حالة جمود وتخلف الأجهزة المالية والمصرفية.³

3-3- فعالية سياسة الاحتياطي الإجمالي

تظهر فعالية سياسة الاحتياطي الإجمالي فيما يلي:

- تتجلى فعالية هذه السياسة في أوقات التضخم أكثر منها في أوقات الكساد، ذلك أن رفع نسبة الاحتياطي الإجمالي يقيد من مقدرة البنوك التجارية على زيادة حجم الائتمان والودائع. أما في حالة الكساد فإن تخفيض هذه النسبة لا يكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض، لأن زيادة قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ومنح القروض لا يقابلها طلب من قبل الأفراد والمؤسسات لانتشار حالة الكساد؛

- تكون هذه السياسة فعالة في البلدان النامية لافتقارها إلى أسواق مالية ونقدية كفاة ومتطورة،

وعلى العكس تقل فعاليتها في الدول المتقدمة التي تتميز أسواقها النقدية والمالية بالاتساع؛⁴

- تعتبر هذه الأداة غير مرنة لأنها تعامل البنوك الكبيرة والصغيرة على حد سواء؛

- إن التغيرات المستمرة في نسب هذه السياسة لها تأثير على وضع البنوك التجارية، إذ يجعلها محل ارتباك نتيجة لعدم التأكد من وجهة هذه التغيرات ودرجتها، لذلك يرى فريدمان ضرورة تثبيت الاحتياطي النقدي ثباتاً دائماً عند مستوى معين، حتى تكون البنوك التجارية على علم بها منذ البداية

¹ أكرم حداد، مشهور هنلول، مرجع سابق، ص 188.

² ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص 270.

³ حسين عناية غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 133.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 133.

لأخذ احتياطها وحذرها، ومن ثم سيادة التعاون بينها وبين البنك المركزي لضمان نجاح السياسة النقدية المسطرة.¹

إن سياسة الاحتياطي الإجباري هي السياسة المثلى لاقتصاديات الدول النامية، لانخفاض تكاليفها مقارنة بسياسة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة.

المطلب الثاني: الأدوات المباشرة (الكيفية) للسياسة النقدية

يقصد بالأدوات المباشرة الأدوات والأساليب النوعية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة،² حيث تستهدف هذه الأدوات أنواعا محددة من الائتمان وتكون موجهة لقطاعات معينة. وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا،³ من أهمها:

1- سياسة تأطير القروض

استخدمت هذه السياسة لأول مرة في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان. فعند ظهور البوادر الأولى للتضخم تضع الدولة سياسة تأطيرية توجيهية تسعى من خلالها السلطات النقدية إلى إعطاء الإرشادات والتوجيهات للبنوك تتعلق بمقدار القروض وطريقة منحها ونوعية القطاعات التي يجب توقيف القروض لها. أما في الفترات التي ينتشر فيها التضخم بحددة، فإن الدولة تضع سياسة تأطيرية إجبارية مفادها قيام البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لمقادير القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض طوال مدة معينة. وعادة ما تكون هذه السياسة مصاحبة ببرنامج استقراري يشمل كذلك التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخارات وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الراجعة.⁴ ونتيجة لصعوبة تطبيق هذا الأسلوب تم الاستغناء عنه في الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

2- السياسة الانتقائية للقروض

هي تلك السياسة التي تجعل قرارات السلطات النقدية متعلقة فقط بالقروض الموجهة نحو القطاعات الاقتصادية المسؤولة عن توليد التضخم، وهي تهدف إلى توجيه القروض إلى القطاعات الأكثر نفعاً للاقتصاد بإعطائها لبعض التسهيلات.⁵ وتأخذ هذه السياسة عدة أشكال هي:⁶

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 154.

² أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص 190.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 80.

⁴ فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص ص 421، 422.

⁵ نفس المرجع السابق، ص 422.

⁶ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص 157، 158.

- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف: إذا أراد البنك المركزي أن يشجع بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الأوراق المرتبطة بهذه القروض حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي مثل قروض الصادرات.
- فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم: تقوم السلطات النقدية بفرض معدل إعادة خصم مفضل على القطاعات الإنتاجية التي تريد الدولة تشجيعها على حساب القطاعات الأخرى.
- سياسة التمييز في أسعار الفائدة: تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة للمجالات التي تزيد الدولة تشجيعها؛
- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي للتقليل من ظاهرة التضخم في الاقتصاد.

3- النسبة الدنيا للسيولة

تتمثل هذه الأداة في إلزام البنك المركزي البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وذلك بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، للحد من قدرتها على الإفراط في إقراض القطاع الاقتصادي.¹

4- تحديد شروط تسهيلات البنك المركزي

تزيد البنوك التجارية من سيولتها كلما زادت التسهيلات التي تمنحها لها البنوك المركزية عن طريق السلفات وإعادة الخصم وغيرها. وتتمتع السلطات النقدية بكامل الصلاحيات في تغيير هذه التسهيلات وذلك باستعمال تقنيتين هما:²

4-1- أرضية السندات العمومية

هي نسبة ودائع البنوك التجارية المجرى استعمالها في سندات الخزينة العامة، ويتوقف تحديدها تبعاً لإستراتيجية البنوك المركزية الهادفة إلى التحكم في السيولة النقدية.

4-2- سقف إعادة الخصم

تعمل البنوك المركزية للحد من توسع قروض البنوك التجارية بتحديد سقف إعادة الخصم، وذلك بإقرار الحد الأعلى للمقادير التي يمكن لكل بنك أن يعيد خصمها.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 81.

² فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص 419، 420.

5- تنظيم معدلات الفائدة

تتلاعب السلطات النقدية بمعدلات الفائدة للتأثير على السيولة النقدية المتداولة، بوضع أسعار فائدة قصوى على بعض أنواع القروض تشجيعاً لنوع آخر منها،¹ إذ ينجم عن المنافسة الشرسية بين البنوك التجارية للحصول على المزيد من الودائع، ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها، مما يؤدي إلى زيادة الادخار وحجم الودائع لديها ومن ثم التأثير السلبي على الطلب الكلي نتيجة لانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الادخار.² فمعدل الفائدة إذن، هو وسيلة في يد السلطات النقدية للضغط على نشاط البنوك التجارية.

6- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد

تستخدم هذه الأداة " لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة. وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات".³

7- هامش الضمان المطلوب

وهو مقدار النقود التي يمكن أن يحصل عليها العملاء من البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة في كل بلد. ففي حالة الكساد يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية تخفيض هذه النسبة،⁴ والعكس صحيح في حالة الانتعاش.

المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية "التعليمات المباشرة"

إلى جانب الأدوات المباشرة وغير المباشرة للسياسة النقدية، يستعمل البنك المركزي أدوات أخرى تعرف بالتعليمات المباشرة، والتي تتمثل في الإقناع الأدبي والإعلام.

1- الإقناع الأدبي

تسمى أيضاً بسياسة المصارحة، وتعتمد عليها السلطات النقدية للتأثير على البنوك والمؤسسات المالية من خلال المقالات التي تنشرها في الصحف والمجلات، والخطب في المناسبات المختلفة، التي

¹ حسين عناية غازي، مرجع سابق، ص 145.

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 375.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 82.

⁴ ضياء مجيد المسوي، مرجع سابق، ص 271.

تستطيع بفضلها تغيير سلوك المؤسسات النقدية إلى الاتجاه المرغوب فيه. وهذه السياسة لا يكون لها تأثير إلا إذا دعمتها وسائل أخرى مثل معدل إعادة الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني.¹ ويتوقف نجاحها على المركز الأدبي للبنك المركزي ومدى سيادة روح التعاون بينه وبين البنوك التجارية،² ويحدث العكس عندما تضعف العلاقة بين المؤسساتين.

2- الإعلام

وهو تلك الأداة التي تقوم بموجبها السلطات النقدية بنشر السياسات التي ترغب في تطبيقها، والإعلان عن البنوك التي لا تنفذها لإضعاف الثقة بينها وبين المتعاملين معها.³ وصفوة القول أنه بالرغم من اختلاف أدوات السياسة النقدية (مباشرة وغير مباشرة)، إلا أن جميعها تستخدمها السياسة النقدية لتنظيم درجة سيولة السوق النقدية وتحقيق أهدافها المنشودة، وتعد البنوك المركزية المسؤول الأول عن تصميم هذه الأدوات والإشراف على تنفيذها.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النشاط الاقتصادي باستخدام أدواتها الثلاث المتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة. وتختلف طبيعة هذه الأدوات من بلد إلى آخر تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفيما يلي سنحاول دراسة كل أداة على حدى.

المطلب الأول: النفقات العامة

لقد تطور مفهوم النفقات العامة بتطور علم المالية وتطور مفهوم الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، حيث ازداد حجمها وتعددت تقسيماتها إلى أن أصبحت تمثل أداة رئيسية للسياسة المالية.

1- تعريف النفقات العامة وأركانها

تعرف النفقات العامة على أنها "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة".⁴

¹ باري سيجل، مرجع سابق، ص ص 274، 275.

² جمال خريس وآخرون، مرجع سابق، ص 116.

³ محمد دياب الشاعر، مرجع سابق، ص 105.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 173.

ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد ثلاثة أركان للنفقات العامة يشترط توافرها، وهي:¹

- النفقة العامة مبلغ نقدي؛
- القائم بالإنفاق العام شخص عام؛
- هدف الإنفاق العام إشباع الحاجات العامة.

2- تقسيمات النفقات العامة

يمكن تقسيم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات منها ما هي إدارية، اقتصادية، سياسة ومالية. وسنقتصر في دراستنا على التقسيم الاقتصادي الذي يقسم النفقات العامة على النحو التالي:²

- تقسيم النفقات العامة تبعاً لأثارها في الإنتاج الوطني؛
- تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها في الموازنة العامة؛
- تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها؛
- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة.

2-1- تقسيم النفقات العامة تبعاً لأثارها في الإنتاج الوطني

تنقسم النفقات العامة حسب تأثيرها على الإنتاج الوطني إلى قسمين:³

أ- **النفقات الحقيقية:** هي تلك النفقات المنتجة التي تحصل الدولة على مقابل لها، حيث يؤدي استخدامها إلى زيادة الإنتاج الوطني. فهي عمليات إنفاق بغرض الشراء، ويشترط أن يكون الشراء بغرض تشغيل أجهزة ومرافق الدولة. وتشمل هذه النفقات كل أنواع الأجور والمكافآت التي تدفعها الدولة مقابل حصولها على خدمة عمل، وكذلك مختلف المدفوعات مقابل الحصول على خدمات متنوعة مثل النقل والمواصلات، الدفاع، العلاج والتعليم... الخ.

ب- **النفقات التحويلية:** هي تلك النفقات التي تقتضي عدم استهلاك أي جانب من موارد المجتمع بواسطة أجهزة الدولة، فهي مجرد تحويل جزء من الموارد من فئة إلى أخرى أو من قطاع إلى آخر. وتتم هذه النفقات دون أن يكون لها تأثير مباشر على زيادة الإنتاج الوطني، وكمثال على ذلك الإعانات ومدفوعات الدعم وغيرها.

وتنقسم النفقات التحويلية بدورها إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:⁴

- **النفقات التحويلية الاقتصادية:** يقصد بها تلك الإعانات الحكومية الموجهة لبعض الفروع الإنتاجية بهدف زيادة إنتاجها وتخفيض تكاليفها.

¹ محمود شهاب مجدي، مرجع سابق، ص 39.

² محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 134.

³ يونس أحمد البطريق، رمزي علي سلامة، المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص ص 108، 109.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 189، 190.

- **النفقات التحويلية الاجتماعية:** هي تلك النفقات التي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق ما يسمى بالبعد الاجتماعي مثل إعانات البطالة، الإعانات المقدمة لكبار السن والعجزة... الخ.

- **النفقات التحويلية المالية:** هي تلك النفقات التي تهدف إلى مواجهة عبء الإقراض العام والتي تتمثل في فوائد الدين العام واستهلاكه.

ويمكن التفرقة بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية بالاستناد إلى ثلاثة معايير هي:¹

- معيار المقابل المباشر؛

- معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج الوطني؛

- معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع.

ومن خلال ما تقدم، فإن جوهر الاختلاف بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية يكمن في أن الأولى تقوم بها الدولة مقابل حصولها على سلع وخدمات، أما الثانية تتم دون أن تحصل الدولة على أي مقابل من سلع وخدمات.

2-2- تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها في الموازنة العامة

نميز في هذا التقسيم ما بين النفقات العامة العادية والنفقات العامة غير العادية واللذان سنوضحهما فيما يلي:²

أ- **النفقات العامة العادية:** هي تلك النفقات التي تتكرر سنويا بصورة دورية منتظمة، ومن أمثلتها الرواتب والأجور والنفقات الإدارية العامة... الخ. ووصفها بالانتظام هذا لا يعني ثبات مقدار النفقة فحسب وإنما تكرارها السنوي في موازنة الدولة بالرغم من اختلاف مقدارها من سنة لأخرى. وتغطي النفقات العامة العادية بموارد عادية كالضرائب والرسوم.

ب- **النفقات العامة غير العادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر سنويا بصورة منتظمة بل تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، مثل نفقات الحروب و نفقات مواجهة الكوارث الطبيعية... الخ. وهي تغطي بموارد غير عادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد.

2-3- تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها

يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمولية النفقات العامة، والتي يقسمها إلى: نفقات عامة مركزية، و نفقات عامة محلية.

أ- **نفقات عامة مركزية:** هي تلك النفقات التي ترد في موازنة الدولة وتتولى الحكومة المركزية إنفاقها، فتكون موجهة لكافة أفراد مجتمع الدولة الذين يتحملون أعباءها.³

¹ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 141، 142.

² نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 36.

³ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 71.

ب- نفقات عامة محلية: هي تلك النفقات التي تقوم بها الهيئات المحلية العامة كالمبليات والولايات، والتي ترد في ميزانياتها، فتكون موجهة لصالح فئة معينة داخل الدولة والذين يتحملون أعباءها.¹

2-4- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

تنقسم النفقات العامة تبعا لاختلاف وظائف الدولة على النحو التالي:²

أ- النفقات الإدارية: هي تلك النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة. وتتكون هذه النفقات من نفقات الإدارة العامة، والدفاع، والأمن والعدالة... الخ.

ب- النفقات الاجتماعية: هي تلك النفقات الموجهة لتحقيق الأغراض الاجتماعية العامة للدولة، والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد. ومن أمثلتها النفقات الموجهة لمرافق التعليم، الصحة، والثقافة العامة... الخ.

ج- النفقات الاقتصادية: هي تلك النفقات التي تخصصها الدولة للقيام بخدمات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية، مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية، الإعانات التي تعطيها الدولة للمشروعات العامة والخاصة... الخ.

3- حدود وضوابط الإنفاق العام

يقصد بضوابط النفقات العامة "تلك القواعد التي تحكم الوحدات الحكومية و القطاع العام عند قيامها بالإنفاق العام".³ وتتمثل فيما يلي:

3-1- ضابط المنفعة

يقصد بضابط المنفعة أن يكون الهدف من النفقات العامة تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة الاجتماعية، لأن غياب هذه الأخيرة سوف يجعل النفقات العامة غير مجدية ويفقدها أحد أركانها الشرعية. وهناك عدة اتجاهات اهتمت بقياس المنفعة في الإنفاق العام أهمها: الاتجاه الشخصي الذي يرى أن قياس المنفعة في الإنفاق العام يتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الاجتماعي الناتج عن ممارسة الحكومة لهذه النفقات والناتج المتولد عندما يترك هذا الإنفاق بيد الأفراد. أما الاتجاه الثاني، الذي يتمثل في الاتجاه الموضوعي، فيؤكد أنصاره على أن قياس منفعة الإنفاق العام تتم من خلال متابعة معدلات النمو الاقتصادية والزيادة المحققة في الدخل الوطني.⁴

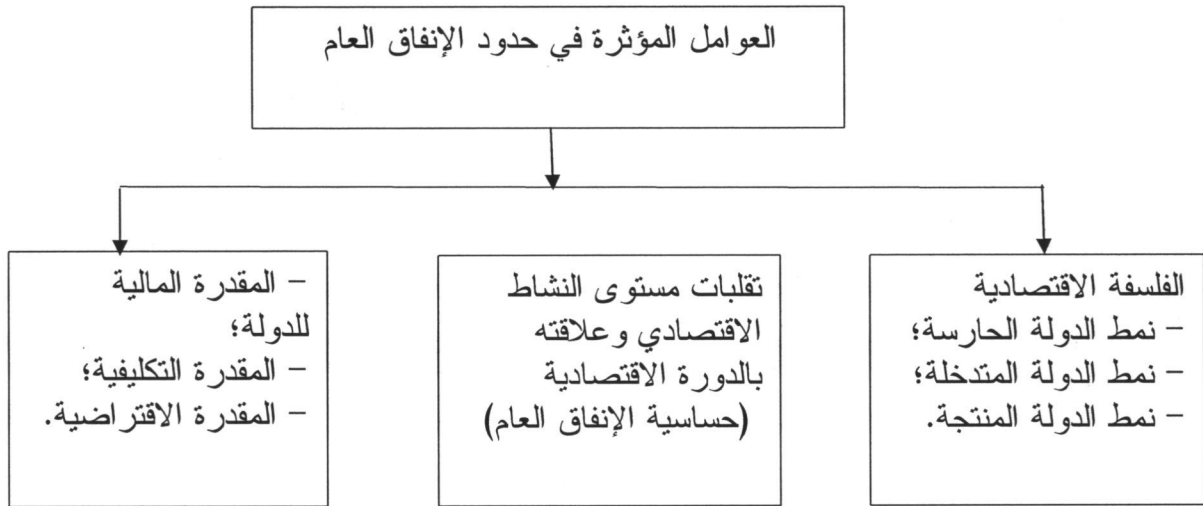
¹ علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 26.
² زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998، ص 37، 38.
³ يونس أحمد البطريق، رمزي علي سلامة، مرجع سابق، ص 102.
⁴ نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 40.

3-2- ضابط الاقتصاد في النفقات

المقصود بضابط الاقتصاد في النفقات استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة، ويكون ذلك بالابتعاد عن مظاهر التبذير وإسراف المال العام.¹ إذن، فالقاعدة العامة التي تحكم النفقات العامة تتطلب تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة وذلك بأقل تكلفة ممكنة.

أما بالنسبة للعوامل التي تحدد حجم و حدود النفقات العامة للدولة نوجزها في المخطط التالي:

الشكل رقم 23: العوامل المحددة لحجم وحدود النفقات العامة للدولة



المصدر: نفس المرجع السابق، ص 43.

تعكس النفقات العامة الواقع الاقتصادي والسياسي الذي تعيشه كل دولة، فهي تحدد تبعاً لوظائفها، فإذا تنوعت هذه الوظائف أزداد حجم الإنفاق العام، والعكس صحيح. كما أن لمستوى النشاط الاقتصادي تأثيراً بالغاً على حدود النفقات العامة ويظهر ذلك خلال فترات الكساد والتضخم، التي تتعاقب على الاقتصاديات الرأسمالية، فتزداد النفقات العامة في فترات الكساد وتخفض في فترات الرواج.

إن المقدرة المالية للدولة هي الأخرى تؤثر في حجم النفقات العامة، إذ تحدد الإيرادات العامة التي تتوقع الدولة الحصول عليها الحد الأقصى لحجم النفقات العامة.

¹ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 53.

4- ظاهرة تزايد النفقات العامة

مع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عرفت نفقاتها العامة تزيادا و تنوعا كبيرا، وذلك لأسباب عديدة منها ما هو ظاهري ومنها ما هو حقيقي.

4-1- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

يقصد بالأسباب الظاهرية لزيادة حجم النفقات العامة "الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الأنفاق العام عدديا دون أن يقابله زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين أو تحسين مستواها".¹

وترجع الأسباب الظاهرية المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى ثلاث عوامل رئيسية هي:²

أ- تدهور قيمة النقود: وتتمثل في انخفاض القوة الشرائية للوحدات النقدية، والتي يترتب عنها ارتفاع أسعار السلع والخدمات. فإذا أرادت الدولة أن تحافظ على نفس المقدار من السلع والخدمات عليها أن تزيد من حجم نفقاتها العامة أكثر مما كانت تدفعه قبل انخفاض قيمة النقود، إذ أن هناك علاقة عكسية بين قيمة النقود وحجم النفقات العامة، فكلما فقدت النقود قيمتها زادت الدولة من حجم النفقات العامة للمحافظة على نفس منفعة المجتمع، فالزيادة في حجم النفقات العامة هنا هي زيادة ظاهرية لا يقابلها زيادة في المنفعة الحقيقية.

ب- اختلاف طرق المحاسبة المالية: قبل اتباع الدولة لمبدأ عمومية الموازنة العامة كانت النفقات العامة الواردة فيها أقل من حقيقتها، لتخصيص إيرادات بعض الإدارات لتغطية نفقاتها المباشرة. لكن بعد التخلي عن هذا الأسلوب أصبحت نفقات الدولة وإيراداتها تظهر كلها في الموازنة العامة، حيث ترتب عن ذلك ظهور نفقات عامة كانت تتفق من قبل إلا أنها لم تكن تظهر في الموازنة العامة. فهذه الزيادة في الأصل هي زيادة ظاهرية تجسدت بتغيير طرق المحاسبة المالية.

ج- زيادة مساحة إقليم الدول وعدد سكانها: إن اتساع مساحة إقليم الدول وزيادة عدد سكانها يؤدي إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة. فعلى سبيل المثال عند قيام دولة باحتلال دولة أخرى يدفعها إلى زيادة حجم نفقاتها العامة دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة النفع العام للسكان الأصليين.

4-2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

يقصد بالأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة "مجموع العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام مع زيادة الحاجات العامة، وبقاء عدد السكان والمساحة كما هي".³ ومن بين هذه الأسباب نذكر:⁴

¹ محمود شهاب مجدي، مرجع سابق، ص 64.

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ص 63، 64.

³ طارق الحاج، مرجع سابق، ص 132.

⁴ محمود شهاب مجدي، مرجع سابق، ص ص، 67- 70.

أ- الأسباب الاقتصادية: وتتمثل في زيادة الدخل الوطني، التوسع في المشروعات العامة، وزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ب- الأسباب الاجتماعية: وتكمن هذه الأسباب في زيادة عدد السكان وتركزهم في المدن والمناطق الصناعية ونمو الوعي الاجتماعي.

ج- الأسباب الإدارية: وتتمثل في زيادة الأعمال الإدارية التي تتطلب إنفاقاً أكثر من قبل الدولة. وكلما كانت الإدارة الحكومية رشيدة كلما كانت الزيادة في حجم النفقات العامة مقبولة، والعكس صحيح.

د- الأسباب المالية: وتتمثل في سهولة الاقتراض ووجود فائض في الإيرادات العامة.

هـ- الأسباب السياسية: من بين العوامل المؤدية لزيادة حجم النفقات العامة، انتشار مبادئ الديمقراطية، وزيادة نفقات التمثيل الخارجي، وازدياد النفقات العسكرية. ورغم اختلاف أسباب تزايد حجم النفقات العامة يقتضي أن تتسم الإيرادات العامة بدرجة عالية من المرونة تسمح بتغطية هذه الزيادة.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

حتى تتمكن الدولة من القيام بوظائفها العامة، يقتضي عليها البحث عن مختلف الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة وإبراز دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

1- تعريف الإيرادات العامة وأركانها

يقصد بالإيرادات العامة مجموع المداخل التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة، لتغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.¹

وتعرف أيضا " بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة".²

وتتكون الإيرادات العامة من ثلاثة عناصر هي:

- الصفة النقدية؛

- الصفة العمومية؛

- الصفة الإجبارية والنهائية.

¹ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة- النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2006، ص 85.

² محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 52.

2- الإيرادات الاقتصادية

يقصد بها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عند ممارستها لأي نشاط اقتصادي ينتج عنه عائدا ذو طابع اقتصادي، مثل الأرباح الناتجة من مشاريعها الاقتصادية، وممتلكاتها من الأسهم والسندات.¹ وتتضمن الإيرادات الاقتصادية إيرادات أملاك الدولة (الدومين) والثلث العام.

2-1- إيرادات أملاك الدولة (الدومين)

يقصد بالدومين " كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، وسواء كانت أموالا عقارية أو منقولة ".² وينقسم الدومين إلى قسمين هما:³

أ- **الدومين العام:** يطلق لفظ الدومين العام على الأموال التي تمتلكها الدولة وتخضع لأحكام القانون العام، وتكون مخصصة للنفع العام.* ومن أمثلة ذلك الطرق الكبرى والمتاحف والملاعب والمطارات... الخ. فالدولة لا تتقاضى ثمنا من الأفراد مقابل استعمالهم لهذه الأموال ومع ذلك فقد تفرض الدولة في حالات معينة رسوما على الانتفاع بهذه الأموال، ومثال ذلك الرسوم التي تفرض على زيارة الحدائق والمتاحف العامة... الخ. والأصل العام، أن فرض هذه الرسوم لا يعني اعتبار الدومين العام مصدرا للإيرادات العامة وإنما هو مال عام معد للاستخدام العام. فالغرض منه تقديم خدمات عامة وليس الحصول على أموال للخرينة العامة.

ب- **الدومين الخاص:** ويقصد بالدومين الخاص الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص، وتحقق نفعاً خاصاً للفئة التي تستخدمها، ومن ثم تخضع لأحكام القانون الخاص. فاستخدام هذه الأموال يكون بمقابل ويحقق دخلاً يمثل مصدراً من مصادر الإيرادات العامة. ومن أمثلته الأراضي الزراعية التي تمتلكها الدولة وغيرها من العقارات، المشروعات التجارية والصناعية والأوراق المالية التي تمتلكها الدولة. ويتميز الدومين الخاص بأن الغاية منه هو الحصول على إيرادات للخرينة العامة. وينقسم الدومين الخاص إلى عدة أقسام هي:⁴

- **الدومين الزراعي:** ويشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والغابات. ويطلق بعض كتاب المالية العامة على تسمية هذا النوع من الدومين "الدومين العقاري".

- **الدومين الصناعي والتجاري:** ويشمل مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تعود ملكيتها للقطاع العام.

¹ نفس المرجع السابق، ص 83.

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 91.

³ عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص 129، 130.

* ويقصد بذلك أنه مخصص للنفع العام فلا يجوز بيعه أو التصرف فيه، كما لا يمكن أن يكون محل التملك من جانب الأفراد ولو بطريق التقادم.

⁴ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص 98-100.

- **الدومين المالي:** وهو مجموع الإيرادات التي تحصل عليها الدولة نتيجة امتلاكها لمحفظلة الأوراق المالية، كالفوائد على القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات، ومداخليل الأسهم والسندات الحكومية... الخ.

2-2- الثمن العام

يتمثل في المقابل الذي تحصل عليه الدولة عند قيامها بنشاط صناعي أو تجاري، فهو يحقق للدولة إيرادا عاما يتمثل في الأرباح المحققة من إنتاج وبيع السلع والخدمات للأفراد.¹ ويدفع الثمن العام اختيارا أي أنه لا يدفع إلا بعد حصول الأفراد على خدمة عامة كمقابل. ويتم تحديد الثمن العام ليس لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وإنما لتحقيق المصلحة العامة التي تتمثل في إشباع الحاجات العامة.

3- الإيرادات السيادية

هي " تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد، لما لها من حق السيادة".² وتشمل الضرائب، الرسوم، الغرامات والإتاوات.

3-1- الرسوم

يقصد بالرسوم "مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة وذلك للحصول على خدمة خاصة ذات مقابل مزدوج، فهي تحقق في آن واحد نفعا خاصا لمن يستمتع بها بالإضافة لنفع آخر عام يعود على المجتمع من جراء أدائها".³ فالرسوم هو مقابل مالي يدفعه الفرد إلى الدولة نظير حصوله على خدمة معينة تقدمها إحدى مصالحها العامة.

ويتضح من التعريف السابق أن للرسوم ثلاث خصائص هي:⁴

- الصفة النقدية للرسم؛
- الصفة الإجبارية؛
- المقابل المزدوج للرسم.

3-2- الضرائب

الضريبة " هي اقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحدده الدولة ودون مقابل بهدف تحقيق أهداف عامة".⁵

¹ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، مرجع سابق، ص 96.

² زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 212.

³ محمود شهاب مجدي، مرجع سابق، ص 136.

⁴ نفس المرجع السابق، ص ص 136-138.

⁵ حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 08.

ومن خلال هذا التعريف نستخلص خمس خصائص للضريبة هي:

- تفرض بصورة نقدية؛

- تدفع جبرا؛

- تدفع بصفة نهائية؛

- تدفع دون مقابل مباشر؛

- تسمح للدولة بتحقيق أهدافها المختلفة.

وتحتل الضرائب مقدمة مصادر إيرادات الدولة في معظم الدول، لقدرتها على بلوغ أهداف السياسة المالية والتأثير على النشاط الاقتصادي.

3-3- الإتاوات

تعرف الإتاوة بأنها مبلغ من المال يدفعه ملاك العقارات للدولة نظير قيام هذه الأخيرة بعمل ينتج عنه ارتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم.¹ ومثال ذلك قيام الدولة بشق طريق أو بناء جامعة في منطقة نائية، ينتج عنها ارتفاع قيمة الأراضي بها، مما يدفع بالدولة إلى فرض إتاوة على المنفعين.

3-4- الغرامات

تعرف الغرامة بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية.² مثل مخالفة بناء أو مخالفة إشارة المرور... الخ.

4- إيرادات الدولة الإئتمانية - القروض-

تعتبر القروض العامة أحد أهم مصادر الإيرادات العامة التي تلجأ إليها الدولة في بعض الحالات الاستثنائية لتغطية نفقاتها العامة ومعالجة الاختلال في جانبي ميزانياتها. ومع تطور دور الدولة لم تعد القروض العامة كأداة للتمويل فقط وإنما أصبحت وسيلة في يد الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي.

4-1 تعريف القرض العام وخصائصه

يعرف القرض العام بأنه مبلغ من المال تستدينه الدولة من الغير، مع التعهد برده عند حلول تاريخ الاستحقاق، ودفع الفوائد عنه.³ وللقرض العام مجموعة من الخصائص هي:⁴

- يبرم القرض بصورة اختيارية، عدا القروض الداخلية التي لا تخضع أحيانا لهذه القاعدة، حيث تجبر الدولة لاسيما في وقت الحروب الأفراد على الاكتتاب في بعض القروض الخاصة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 228.

² طارق الحاج، مرجع سابق، ص 103.

³ عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 221.

⁴ طارق الحاج، مرجع سابق، ص ص 104، 105.

- يدفع القرض في شكل مبلغ نقدي، ويستثنى في ذلك أنه يدفع أحيانا في شكل عيني، حيث يعقد القرض لتمويل مشروع معين من خلال منتجات الجهة المقرضة.
- تتعهد الدولة بإعادة القرض إلى الدائن مع الفوائد السنوية المترتبة عليه ضمن الشروط المتفق عليها؛
- يستند القرض إلى التشريع، إذ تقوم الحكومة بإبرامه استنادا إلى إذن مسبق يصدر من قبل السلطة التشريعية.

4-2- تقسيمات القروض العامة

- يمكن تقسيم القروض العامة استنادا إلى عدة معايير هي:¹
- من حيث حرية الاكتتاب في القرض، نميز بين قروض اختيارية وقروض إجبارية؛
 - من حيث نطاقها، تنقسم إلى قروض داخلية وقروض خارجية؛
 - من حيث مدتها، تنقسم إلى قروض مؤبدة وقروض مؤقتة.
- أ- القروض الاختيارية والقروض الإجبارية: يقصد بالقروض الاختيارية تلك القروض التي تترك الحرية للأفراد والمؤسسات المالية الاكتتاب فيها أو عدم الاكتتاب، مراعيين في ذلك الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بهم، ومقارنة الفائدة التي يحصلون عليها من هذه القروض وفائدة القروض الاستثمارية.² أما القروض الإجبارية فهي القروض التي تتسم بالطابع الإلزامي، حيث تجبر الدولة كل الأفراد والمؤسسات المالية الاكتتاب فيها، وفقا للأحكام التي يقرها القانون.³ وغالبا ما تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب التمويلي في أوقات التضخم والحروب.
- ب- قروض داخلية وقروض خارجية: القروض الداخلية هي تلك القروض التي يكتب فيها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون المقيمون داخل إقليم الدولة المقترضة، وتشترط هذه القروض ضرورة توافر المدخرات الوطنية الكافية لتغطيتها.⁴ أما القروض الخارجية فهي القروض التي يكتب فيها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون غير المقيمين داخل إقليم الدولة المقترضة. وتلجأ الدولة إلى هذه القروض عند عدم كفاية المدخرات الوطنية، أو للحصول على عملات أجنبية لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها.⁵

- ج- القروض المؤبدة والقروض المؤقتة: يقصد بالقروض المؤبدة تلك القروض التي لا تحدد الدولة فيها ميعادا معيناً للوفاء بها، مع التزامها بدفع الفوائد المستحقة عليها طوال فترة القرض إلى أن

¹ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، مرجع سابق، ص 241.

² زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 220.

³ عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 226.

⁴ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، مرجع سابق، ص 245.

⁵ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، مرجع سابق، ص 244.

يتم الوفاء به. أما القروض المؤقتة تلتزم الدولة فيها بتحديد ميعادا معيناً للوفاء بها، ووفقاً للقواعد المتفق عليها في قانون الإصدار.¹

وبالرغم من اختلاف هذه التقسيمات، إلا أنها في مجملها تمثل مصدراً هاماً من مصادر الإيرادات العامة التي تلجأ إليها الدولة أثناء الحاجة، لاسيما عند حدوث اختلال في موازنتها العامة.

المطلب الثالث: الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة الوثيقة الأساسية التي تدون فيها الدولة مصادر إيراداتها العامة اللازمة لتمويل نفقاتها العامة، فهي تمثل المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وللإحاطة بكامل جوانبها سنتطرق إلى مفهومها، المبادئ الأساسية التي تحكمها، وفي الأخير مراحل إعدادها.

1- تعريف الموازنة العامة وخصائصها

تعرف الموازنة العامة بأنها توقع وإجازة للنفقات العامة والإيرادات العامة، خلال فترة زمنية مقبلة، عادة ما تكون سنة.² ويمكن تلخيص خصائص الموازنة العامة فيما يلي:³

- الموازنة هي تقدير مفصل لإيرادات الدولة ونفقاتها؛
 - اعتمادها من قبل السلطة التشريعية؛
 - تعبير مالي عن أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية؛
 - خطة مالية تنفيذية لسنة مقبلة تتفق مع الخطة الاقتصادية؛
 - وسيلة للتنسيق بين أنشطة الدولة المختلفة؛
 - وسيلة وأداة للرقابة المالية العامة.
- إن، فالموازنة العامة تعبر عن خطة عمل الحكومة لمدة محددة غالباً ما تكون سنة.

2- القواعد التي تحكم إعداد الموازنة العامة

عندما تكون السلطة التنفيذية بصدد تحضير الموازنة العامة للدولة فإنها تستند إلى خمس قواعد التي يتطلب استحضارها، وهي:⁴

- قاعدة وحدة الموازنة العامة؛
- قاعدة سنوية الموازنة العامة؛

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 109، 110.

² محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 157، 158.

³ نفس المرجع السابق، ص 158.

⁴ نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 148.

- قاعدة عدم التخصيص؛

- قاعدة الشمولية؛

- قاعدة توازن الموازنة العامة.

2-1- قاعدة وحدة الموازنة العامة

يقصد بقاعدة وحدة الموازنة العامة، إدراج جميع النفقات العامة والإيرادات العامة في وثيقة واحدة،¹ هي الموازنة العامة. ويستند هذا المبدأ إلى اعتبارين أحدهما مالي، والآخر سياسي. فالاعتبار الأول هو أن وحدة الموازنة العامة تسمح بمعرفة المركز المالي بوضوح، ويسهل من مهمة المالىين معرفة ما إذا كانت الموازنة متوازنة أم لا. أما الاعتبار الثاني هو أن وحدة الموازنة تساعد المجلس النيابي في مراقبته للنفقات العامة والإيرادات العامة.²

ورغم أهمية هذه القاعدة إلا أن الواقع العملي أدى إلى الخروج عنها، بالاعتماد على بعض الموازونات الاستثنائية، وهي:³

أ- الحسابات الخاصة بالـخزينة: تسجل هذه الحسابات دخول أموال إلى خزينة الدولة، بمناسبة بعض العمليات الخاصة التي تقوم بها، لا تعتبر إيرادا صحيحا، وتسجل خروج أموال منها لا تعتبر إنفاقا صحيحا. مثال ذلك، التأمين الذي يلتزم بدفعه المقاولون المتعاقدون مع الحكومة ضمنا لتنفيذ مشروع ما لا يعتبر إيرادا صحيحا رغم أنه يدخل خزينة الدولة، ذلك لأن هذه الأخيرة ستقوم برده إليهم عندما ينتهون من تنفيذ أعمالهم على النحو المتفق عليه. وعندما يتم رد هذه الأموال إليهم فإن ذلك لا يعتبر إنفاقا صحيحا رغم أن هناك خروجا للأموال من خزينة الدولة.

ب- الموازونات غير العادية: هي تلك الموازونات التي تخصصها الدولة للنفقات الاستثنائية، والتي تغطي بموارد استثنائية، مثل الموازنة غير العادية الموجهة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب والتي تغطي بإيرادات الضرائب الاستثنائية والقروض العامة.

ج- الموازونات الملحقة: هي موازونات بعض المرافق والهيئات العامة ذات الطبيعة التجارية والثقافية والاجتماعية، التي تتمتع بالشخصية المالية دون أن تكون لها شخصية معنوية منفصلة عن شخصية الدولة، ويتطلب تسيرها تسجيل الفائض أو العجز في موازاناتها، ليضاف فيما بعد إلى الموازنة العامة للدولة.

د- الموازونات المستقلة: هي تلك الموازونات الخاصة بالمرافق العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة، التي لها موازنة خاصة. مثال ذلك، موازونات الهيئات العمومية ذات الطابع الإداري والاستقلال المالي التي توضع من المجالس المحلية، كالمجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي

¹ علي زغود، مرجع سابق، ص 87.

² زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 424.

³ علي زغود، مرجع سابق، ص ص 89-92.

ومجلس إدارة المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري. حيث أن الاستقلال الإداري لهذه الهيئات لا فائدة منه إذا لم يتوج باستقلال مالي بإعداد موازنتها دون إشراف من قبل وزير المالية، كما أن المصادقة على تقديرات نفقاتها وإيراداتها لا يتم من قبل البرلمان وإنما من قبل الأجهزة المحددة في القانون المنظم لهذه الهيئات، وأن هذه الهيئات تتحمل العجز في موازنتها دون أن يؤثر ذلك على موازنة الدولة.

2-2- قاعدة السنوية للموازنة العامة

إن قاعدة السنوية هي أن تكون مدة سريان الموازنة العامة للدولة سنة واحدة، ولا يشترط أن تتفق مع السنة الميلادية وإنما تحدد تبعاً للظروف التي تميز كل دولة على الأخرى. وقد تم تحديد هذه المدة لعدة اعتبارات هي:¹

- صعوبة تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها إذا كانت الفترة أكثر من سنة؛
- صعوبة الرقابة على الموازنة العامة إذا كانت الفترة أكثر من سنة؛
- ضرورة احتواء الفترة الزمنية القياسية لكافة المواسم والمحاصيل.

وتعد المدة سنة الفترة الزمنية التي توفر هذا الشرط، ذلك أنه إذا كانت المدة أقل من سنة فإنها لم تشمل كافة المواسم والمحاصيل، مما قد يضعف من مقارنتها بالموازنات السابقة، أما إذا كانت المدة أكثر من سنة فإنها تقود إلى نفس النتيجة، لصعوبة تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة في المدى الطويل، بسبب التقلبات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بها.

2-3- قاعدة الشمولية

يقصد بقاعدة شمولية الموازنة العامة عدم إجراء المقاصة بين النفقات العامة والإيرادات العامة، وذلك بإدراج جميع تقديرات النفقات العامة والإيرادات العامة في وثيقة الموازنة العامة.² فلا يجوز تخصيص أي إيراد لنفقة معينة، فعلى سبيل المثال لا يجوز تخصيص مبلغ حصيلة ضريبة المبيعات لإقامة نفق في منطقة ما. ويجب التمييز بين عدم تخصيص إيراد لنفقة وبين تخصيص الاعتمادات. فعدم تخصيص إيراد لنفقة هو نفسه مبدأ شمولية الموازنة العامة. أما تخصيص الاعتمادات فيعني تخصيص مبالغ مالية معينة لصرفها على كل وجه من وجوه النفقات العامة، وذلك بموافقة السلطة التشريعية والتي تقر النفقات العامة بشكل منفصل، وعلى السلطة التنفيذية أن تلتزم بذلك.³

¹ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 164.

² يونس أحمد البطريق، رمزي على سلامة، مرجع سابق، ص 183.

³ طارق الحاج، مرجع سابق، ص 167.

2-4- قاعدة عدم التخصيص

ويقصد بهذه القاعدة عدم تخصيص إيراد معين لتمويل إنفاق معين، وذلك بتوجيه كل الإيرادات العامة لمقابلة جميع النفقات العامة دون تخصيص.¹ ويترتب على عدم الالتزام بهذه القاعدة الإسراف في حالة ارتفاع حصيلة هذا النوع من الإيراد، ويحدث العكس في حالة ما إذا انخفضت حصيلة هذه الإيرادات، أي تعذر تنفيذ بعض البرامج الحكومية.

2-5- قاعدة توازن الموازنة العامة

يقصد بقاعدة توازن الموازنة العامة أن تتعادل النفقات العامة للدولة مع إيراداتها العامة. فإذا كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة هذا يعني أن الموازنة في حالة عجز. أما إذا زادت الإيرادات العامة عن النفقات العامة تكون الموازنة في حالة فائض.

3- المراحل المختلفة للموازنة العامة للدولة "دورة الموازنة"

تمر الموازنة العامة للدولة بأربع مراحل متصلة ببعضها البعض، نستعرضها فيما يلي:

3-1- إعداد الموازنة العامة

تتولى السلطة التنفيذية مسؤولية إعداد الموازنة العامة للدولة، وذلك لعدة اعتبارات، نذكر منها:²

- تعتبر السلطة التنفيذية المسؤولة عن تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإنه من الطبيعي أن تسند لها جميع الوسائل اللازمة لتحقيقها، وأهمها الحق في إعداد الموازنة؛
- إن السلطة التنفيذية أقدر من السلطة التشريعية على تحضير وإعداد الموازنة لامتلاكها مجموعة من الأجهزة الإدارية والفنية القادرة على إعداد الموازنة بشكل قريب من الواقع؛
- تعد السلطة التنفيذية الأكثر قدرة من معرفة حاجات ومشاكل المجتمع، وذلك لما لها من خبرة واسعة في تنفيذ موازنات السنوات السابقة.

وتقوم السلطة التنفيذية في هذه الحالة بتقدير النفقات العامة وما يلزمها من إيرادات عامة.

3-2- اعتماد الموازنة العامة

بعد إعداد الموازنة العامة من طرف السلطة التنفيذية يتم إحالتها على السلطة التشريعية لاعتمادها قبل الشروع في تنفيذ بنودها، وذلك استنادا للقاعدة المشهورة "أسبقية الاعتماد قبل التنفيذ". وتختلف عملية اعتماد الموازنة العامة من دولة لأخرى تبعا لاختلاف دستورها وقانونها المالي واللوائح الداخلية لمجالسها التشريعية. وعلى العموم تمر عملية اعتماد الموازنة العامة بثلاث خطوات هي:³

¹ نفس المرجع السابق، ص، ص 183، 184.

² يونس منصور ميلاد، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1991، ص 198.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 130.

- المناقشة العامة: وفيها تناقش الموازنة مناقشة عامة، تتناول من خلالها الكليات أو الإجماليات للموازنة العامة؛
- المناقشة التفصيلية المختصة: وفيها تقوم لجنة مختصة تختلف تسميتها من دولة لأخرى بمناقشة أبواب الموازنة العامة بابا بابا؛
- المناقشة النهائية: وفي هذه الحالة تقوم السلطة التشريعية بإصدار تعديلات وتوصيات، ليتم في النهاية التصويت على الموازنة العامة بأبوابها وفروعها ووفقا للسناتور والقوانين المعمول بها في كل دولة.

وبعد اعتماد الموازنة العامة من جانب السلطة التشريعية تصبح جاهزة لتنفيذ أبوابها.

3-3- تنفيذ الموازنة العامة

- تتولى السلطة التنفيذية بمصالحها المختلفة مهمة تنفيذ الموازنة العامة، حيث تقوم بتحصيل المبالغ الواردة في جانب الإيرادات وإنفاق المبالغ الواردة في جانب النفقات. ويتطلب من السلطة التنفيذية عند تنفيذ الموازنة العامة الأخذ بعين الاعتبار الأمرين التاليين:¹
- ترشيد الإنفاق العام على النحو الذي يحقق الأهداف التي حددتها الأولويات المقررة وفقا للسياسة المالية للدولة؛
- ضرورة تحقيق عدالة توزيع الأعباء العامة وخاصة الضرائب، ويتحقق ذلك بمكافحة التهرب الضريبي ورفع مستوى الكفاءة في تحصيل الإيرادات العامة.
- ولتحقيق التنفيذ الجيد للموازنة العامة يتطلب وجود نظام رقابي مالي فعال قادر على محاربة التبذير أو الإسراف في صرف المال العام.

3-4- الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

- تهدف هذه المرحلة إلى معرفة ما إذا تم تنفيذ الموازنة العامة على الطريقة التي وضعتها السلطة التنفيذية وأجازتها السلطة التشريعية. وتأخذ الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة عدة أنواع هي:²
- أ- الرقابة الإدارية: وهي الرقابة الذاتية التي تقوم بها السلطة التنفيذية على نفسها، للتأكد من مطابقة أوامر الصرف للتشريعات والقواعد المالية المقررة في الموازنة العامة.
- ب- الرقابة التشريعية: وهي تلك الرقابة التي تشرف عليها السلطة التشريعية، للتأكد من احترام السلطة التنفيذية للإجازة التي منحتها لها السلطة التشريعية في جباية الإيرادات وصرف النفقات. وتتمثل هذه الرقابة في مطالبة السلطة التشريعية للحكومة بتقديم المعلومات المتعلقة بسير النفقات العامة والإيرادات العامة من جهة، وإلزامها بتقديم حساب ختامي لها في نهاية السنة المالية يوضح ما تم

¹ يونس منصور ميلاد، مرجع سابق، ص 201.

² حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 85، 86.

جبايته فعلا من إيرادات وما تم صرفه من نفقات ومدى مطابقتها لما ورد في الموازنة العامة من جهة أخرى.

ج- الرقابة المستقلة: تشرف على هذه الرقابة أجهزة مستقلة عن كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويقصر نشاطها في الرقابة على تنفيذ الموازنة والحفاظ على المال العام، وتقوم هذه الأجهزة التي تختلف تسميتها من دولة إلى أخرى بتقديم تقرير سنوي مفصل لرئيس الدولة توضح فيه جميع العمليات والمخالفات التي أحصتها لتلافي دون حدوث أي أخطاء مستقبلا.

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لأدوات السياسة النقدية والمالية

سعيًا وراء تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة، تقوم السياسة المالية باستعمال أدواتها الثلاث المتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة، والتي تترك أثرا كبيرا على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لأدوات السياسة النقدية

تتوفر لدى السلطات النقدية عدة تقنيات تستعملها كأداة للتأثير على النشاط الاقتصادي، ومن أهم هذه التقنيات التغير في كمية النقود بواسطة معدل الفائدة، والذي يعد القاسم المشترك للتأثير على النشاط الاقتصادي. ولإبراز أهم آثار السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي سنوضح تأثيرها على كل من الاستهلاك، الاستثمار، الادخار، والسوق النقدية والسوق المالية.

1- أثر السياسة النقدية على الاستهلاك

تؤثر السياسة النقدية على الاستهلاك من خلال التأثير المباشر لتغيرات معدل الفائدة على الادخار. فارتفاع معدل الفائدة يشجع الأعوان الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم على حساب الاستهلاك مما يؤدي إلى تخفيض طلب هؤلاء على السلع والخدمات الاستهلاكية. لكن هذه المرونة الايجابية للادخار ليست محققة في جميع الحالات بالنسبة للتغير في كمية النقد، ذلك لأن الارتفاع في معدلات الفائدة قد يدفع الأعوان الاقتصاديون خاصة الذين يعتمدون بشكل أساسي على مداخيل رؤوس أموالهم إلى تخفيض مدخراتهم. كما تؤثر معدلات الفائدة على الثروة المالية للوكلاء حيث أن ارتفاعها يحمل حائزي الأصول المالية خسارة في رأسمالهم مما قد يدفع بهم إلى تقليص إنفاقهم الاستهلاكي لإعادة تكوين رأسمالهم، غير أنه إذا كان التغير في قيمة الأصول المالية على قدر كبير من الأهمية فإنه من الصعب تقدير مرونة الاستهلاك بالنسبة لهذا التغير، هذا ما أكدته الدراسة التي أجريت في الولايات

المتحدة الأمريكية والتي أثبتت أن تأثير التغيرات في قيمة الأوراق المالية على الاستهلاك تتراوح ما بين 35% و45% من أثر السياسة النقدية.¹

2- أثر السياسة النقدية على جذب الادخار وتشجيع الاستثمار

نتيجة للعلاقة الموجودة بين الادخار والاستثمار فإن السياسة النقدية تسعى جاهدة لتوفير المدخرات اللازمة لتنشيط الاستثمار، ويتم ذلك عن طريق تشجيع الادخارات الوطنية وتوجيهها نحو المشاريع التي تتماشى والتنمية المحلية. فقد كان الاعتماد في الستينيات وبداية السبعينيات على رؤوس الأموال الأجنبية لعملية التنمية، ليتغير فيما بعد هذا الأسلوب بتشجيع التنمية من الداخل والاعتماد على جذب المدخرات الوطنية، حيث تنقسم الادخارات إلى عدة أنواع، فهي إما ادخارات إجبارية (ضرائب، تضخم) ومن العقود (التأمينات، اشتراكات التأمين الاجتماعي)، أو ادخارات اختيارية من المؤسسات أو الأفراد، وغالبا ما تكون الادخارات الاختيارية محل عمل السياسة النقدية. ونظرا لارتباط الاستثمار بالادخار فإن هذا الأخير يحتاج إلى توفر مؤسسات متطورة لاسيما البنوك، لذلك يجب على البنك المركزي أن يوفر كامل التسهيلات والشروط القانونية والتنظيمية لهياكل البنوك حتى تكون مستعدة لمنح قروض للاستثمار،² وذلك من خلال أحكام الرقابة بواسطة أدوات السياسة النقدية، والعمل على إنشاء بنوك متخصصة في جميع المجالات الاقتصادية التي تخدم عملية التنمية.

كما يمكن للسياسة النقدية باستعمال أدواتها أن توجه هذه القروض نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة وتجنب المشاريع الأخرى غير المشجعة للتنمية.

3- أثر السياسة النقدية على السوق النقدية والسوق المالية

لكي تحقق السياسة النقدية غاياتها لابد من وجود أسواق نقدية ومالية، والعمل على تطويرها من خلال الحد من تسرب الموارد المالية المحلية نحو الخارج، وتجنب المؤسسات الاقتصادية المحلية للموارد الأجنبية وخاصة القروض الأجنبية. وما يلاحظ في هذا الصدد أن السياسة النقدية تكون ذات كفاءة وفعالية داخل الدول التي عملت على تطوير أسواقها النقدية والمالية، أما بالنسبة للدول التي لم تفعل ذلك، فعلى سلطتها النقدية أن تراعي الجوانب التالية:³

- ربط الإصدارات؛

- سياسة الدين العام وعجز الخزانة العامة؛

¹ وسام ملاك، مرجع سابق، ص 424، 425.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 183، 184.

³ نفس المرجع السابق، ص 185.

- تحفيز الاستثمار في الأوراق المالية ومراعاة تفضيلات البنوك والمستثمرين لنوع معين من الأوراق المالية على حساب النوع الآخر؛
- رفع كفاءة السوق النقدية والمالية بتشديد البنك المركزي للرقابة عليها؛
- تشجيع المؤسسات المالية والمصرفية التي ترفع من مستوى الادخار والاستثمار معا؛
- ضرورة التحول من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي المحفز لنمو البنوك وتنوع الأصول المالية والمشجع على نمو الادخار والاستثمار.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

لقد صاحب تطور الفكر المالي التوسع في حجم النفقات العامة، التي أصبح لها تأثيرا بارزا على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وسنقتصر في دراستنا هذه على الآثار الاقتصادية التي قد تكون مباشرة وغير مباشرة.

1- آثار النفقات العامة على الاستهلاك الوطني

تظهر تأثيرات النفقات العامة المباشرة على الاستهلاك الوطني من خلال الزيادة الأولية في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، والتي تتم بطريقتين: الأولى عند قيام الدولة بشراء سلع وخدمات استهلاكية كالمدافع، والأمن والتعليم... الخ، والثانية عند قيامها بتوزيع دخول في شكل رواتب وأجور،¹ حيث ينتج عن كلا الطريقتين زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك الوطني، فعلى سبيل المثال عندما تزيد الدولة في مرتبات ومعاشات الأفراد يميل هؤلاء إلى تخصيص الجزء الأكبر منها للاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي والذي يقابله زيادة في نفقات الأفراد على السلع والخدمات.

أما الآثار غير المباشرة، فتظهر من خلال ما يعرف بأثر مضاعف الاستهلاك والذي يقصد به أن أي زيادة أولية في الإنفاق يترتب عنها زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل.²

2- آثار النفقات العامة على الادخار الوطني

يتوقف تأثير الإنفاق العام على الادخار الوطني على مدى قدرة تأثيره على مستوى الدخل. فقد يتولد عن الإنفاق العام المنتج زيادة الدخل الوطني الذي يعزز من القدرة الادخارية للأفراد مما يؤدي

¹ محمد طاقة، هدى الغزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 66.
² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مرجع سابق، ص 257.

إلى زيادة الميل الحدي لادخار. ومن جهة أخرى ينجم عن الإنفاق العام الموجه لدعم أسعار السلع الاستهلاكية انخفاض تكاليف شراءها مما يعزز القدرة الادخارية للفرد والمجتمع.¹

3- آثار النفقات العامة على الاستثمار الوطني

تؤثر النفقات العامة في قدرة الأفراد على الاستثمار، وذلك بتوجيه المدخرات القابلة للاستثمار نحو المشاريع والمؤسسات التي تعمل في ميدان الاستثمار،² مثل إنشاء مشاريع إنتاجية، إنشاء مصانع توليد الطاقة... الخ. كما أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يحفز على زيادة الإنتاج والذي هو حافز جديد لاستثمار جديد. وبالتالي فإن أي نفقة استثمارية ينتج عنها زيادة الطلب الاستثماري الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والذي هو الآخر يشجع على خلق فرص استثمارية أخرى.

4- آثار النفقات العامة على الناتج الوطني

يمكن تلخيص الآثار المباشرة للنفقات العامة على الناتج الوطني فيما يلي:³

- زيادة القدرة أو الطاقة الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري يكون له أثر إيجابي على الناتج الوطني؛
- قد تكون النفقات الجارية سببا في زيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم والصحة... الخ، والتي تزيد من الناتج الوطني؛
- تؤدي النفقات العامة إلى زيادة الطلب الفعال، من خلال تأثيرها على الاستهلاك والادخار والاستثمار وفي الأخير على الناتج الوطني؛

أما التأثير غير المباشر فيظهر من خلال أثر معجل الاستثمار والذي يقصد به أن أي زيادة أولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادات غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

لم تعد الإيرادات العامة مجرد وسيلة تلجأ إليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة فقط، وإنما أصبحت تمثل أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تستعين بها الدولة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية. وأكثر أنواع الإيرادات العامة تأثيرا على النشاط الاقتصادي القروض العامة والضرائب، واللذان سنتناول تأثيرهما معا فيما يلي:

¹ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص ص 64، 65.

² خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 92.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 256، 257.

1- الآثار الاقتصادية للقروض العامة

تعد القروض العامة أحد أنواع الإيرادات العامة التي تؤثر بها الدولة على النشاط الاقتصادي، وذلك بفضل تأثيرها الهام على بعض المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك، الادخار والاستثمار... الخ.

1-1- آثار القروض العامة على الاستهلاك والادخار

تؤثر القروض العامة الداخلية على الاستهلاك والادخار من خلال ما تؤدي إليه من إعادة توزيع الدخل الوطني. فالقروض الادخارية تحفز على زيادة الادخار والتقليل من الاستهلاك، بسحب قوة شرائية من قطاع الأعمال غير المصرفي والقطاع العائلي. أما القروض التضخمية بالرغم من كونها نوعاً من الادخار الإجباري إلا أنها قد تضعف من الميل للادخار في المدى الطويل مما يؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك العام والخاص.¹

لكن فيما يتعلق بالتأثير الاقتصادي للقروض الخارجية، فإنها تشجع على زيادة الاستهلاك والادخار خاصة إذا استخدمت لتمويل المشاريع الاستثمارية. أما إذا وجهت لتمويل واردات السلع الاستهلاكية فإنها تتطوي على تدهور المدخرات المحلية وزيادة الاستهلاك.²

1-2- آثار القروض العامة على الاستثمار الوطني

يترتب على تسديد المقترضين لأصل الدين والفوائد المحتسبة انخفاض قيمة الكفاية الحدية لرأس المال بتراجع قيمة الأرباح المتوقعة، وبالتالي انخفاض الميل للاستثمار. كما أن التوسع في القروض العامة يدفع بالدولة إلى رفع سعر الفائدة كوسيلة لامتصاص السيولة الزائدة مما يؤدي إلى التأثير السلبي على الاستثمار الخاص.³ لذلك فإن التمويل بالقروض العامة يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الدورات الاقتصادية حتى لا ينعكس بالسلب على الاستثمار.

1-3- آثار القروض العامة على الإنتاج الوطني

إن للقروض العامة، وبغض النظر عن مصدرها، أثراً تجميعية على مستوى الإنتاج الوطني. ويتوقف تأثيرها على كيفية وأسلوب إنفاق حصيلتها. فإذا كانت هذه الحصيلة موجهة لتمويل مشروعات ذات طبيعة استهلاكية أو خدمات لا تدر إيرادا ولا تزيد من إنتاجية العمل ورأس المال، فإنها لا تفيد سوى طبقات معينة،⁴ أما إذا كانت هذه الحصيلة موجهة لتمويل مشروعات تعمل في مجالات استثمارية، فإن ذلك يحفز على زيادة إنتاجية العمل ورأس المال وزيادة الموارد المالية للدولة، وكذلك التخفيف من عبء خدمة الدين مستقبلاً بالنظر إلى أن المشروعات المتقدمة تدر دخلاً سواء كان

¹ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، مرجع سابق، ص 262، 263.

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 313.

³ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 263.

⁴ مصطفى رشدي شيحة، عادل أحمد حشيش، مقدمة في الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 247، 248.

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، تدفع منه الفوائد وأصل الدين،¹ مما يؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل الوطني.

إن للقروض العامة أثارا إيجابية وسلبية على الاقتصاد. فالآثار الإيجابية تكمن في الموارد المالية الهائلة التي توفرها القروض العامة لخزينة الدولة، كما أنها تساهم في جلب رؤوس الأموال الأجنبية التي تعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات وتشجيع معدلات النمو. أما الآثار السلبية الأكثر شيوعا فتتمثل في التبعية السياسية والاقتصادية، إذ تجد معظم الدول المقترضة نفسها ملزمة بتنفيذ الخطة التي تملئها عليها الدولة المقرضة. كما قد تسبب القروض الداخلية حدوث حالات من الانكماش الاقتصادي، وذلك بتقليل الأفراد للإنفاق الاستهلاكي والاستثماري لفائدة الادخار مما قد يتسبب في خفض حجم الإنتاج.

2- الآثار الاقتصادية للضرائب

تعتبر الضرائب على اختلاف أنواعها المكون الأكبر للإيرادات العامة، خاصة بعد أن تأكد دور الدولة الفعال في الاقتصاد، حيث لم يعد دورها يقتصر فقط على إمداد الخزينة العامة بإيرادات وإنما أصبح لها أثارا بعيدة المدى من الناحية الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال تأثيرها على كل من الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، والإنتاج. وهذا ما سنوضحه على النحو التالي:²

2-1- أثر الضرائب على الاستهلاك والإنتاج

يختلف أثر فرض الضرائب على الاستهلاك والإنتاج باختلاف الطبقة التي ينتمي إليها الأفراد، وذلك كما يلي:

- إن فرض الضريبة يؤدي إلى استقطاع جزء من الدخل مما يؤدي إلى الحد من الاستهلاك وبالتالي انخفاض الطلب على السلع والخدمات. فيقل تأثير فرض الضرائب على السلع الضرورية لانخفاض مرونة الطلب عليها، في حين يبرز تأثيرها بالنسبة للسلع غير الضرورية (كمالية) بسبب ارتفاع مرونة الطلب عليها؛

- إن فرض الضرائب على ذوي المداخل المنخفضة الذين لا يكاد دخلهم يكفي حاجاتهم الضرورية يقلل من مقدرتهم على الاستهلاك وكذلك على الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل الوطني وبالتالي انخفاض حجم الإيرادات العامة. أما إذا كان الفرد من الطبقة ذات الدخل

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 255.

² أنظر:

- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 270-273.

- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 93.

- حامد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي - النظرية العامة في مالية الدولة، السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي -، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 215.

- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص ص 123-125.

المرتفع، فإنه يدفع الضريبة من الجزء الذي كان موجه للادخار دون المساس بالاستهلاك. وبذلك فإن تأثير الضريبة في الحد من الاستهلاك بالنسبة للدخول الكبيرة أقل من تأثيرها على الدخل الصغيرة التي تخصص معظمها للاستهلاك؛

- إن فرض الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات الضرورية ينتج عنها نفس الآثار السلبية على الاستهلاك والإنتاج، أي انخفاض مستوى الدخل الوطني؛
- أما في حالة فرض نفس الضريبة على السلع والخدمات الكمالية فإن ذلك يقلل من استهلاك تلك السلع والخدمات إلا أنه لا يؤثر على مقدرة الأفراد على الإنتاج؛
- إن تأثير الضرائب على حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج يسمح للدولة بتوجيهها بما يتفق مع احتياجات وظروف الاقتصاد الوطني؛

- إن الضرائب المفروضة على المواد المنتجة ستقلل من استهلاكها أي من الطلب عليها مما يؤدي إلى تراكمها في الأسواق وعليه ستقلل إنتاجها. كما أن اقتطاع الضريبة لجزء من الدخل سيقلل من الادخارات وبالتالي يقلل من رؤوس الأموال مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الاستثمار ومن ثم في مستوى الإنتاج. إضافة إلى أن ارتفاع الضرائب على دخول العاملين سيخفض من دخولهم الحقيقية مما يؤدي إلى انخفاض حافز العمل لديهم وبالتالي انخفاض إنتاجيتهم، ويحدث العكس في حالة خفض معدلات الضرائب.

2-2- أثر الضريبة على الادخار والاستثمار

يمكن رصد أهم الآثار التي تخلفها الضرائب على الادخار والاستثمار فيما يلي:
- إن ارتفاع الضرائب على الدخل الرأسمالية، أي دخول الاستثمارات، وهي الربح والفوائد والأرباح يؤدي إلى انخفاض الميل للادخار، كما أن انخفاضها يؤدي إلى عكس ذلك؛
- إن فرض ضريبة مباشرة بأسعار تصاعديّة ينتج عنها اقتطاع جزء هام من دخول الأغنياء المرتفعة وهو ما يحد من مقدرتهم على الادخار؛
- إن فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ومن ثم التقليل من استهلاكها، حيث يترتب على هذا الأسلوب زيادة حجم الادخار النابع من الجزء الفائض الذي كان مخصصاً لاستهلاك تلك السلع. أما إذا فرضت نفس الضرائب على السلع الضرورية فإن حجم الاستهلاك لن ينخفض لعدم مرونة الطلب عليها مما يؤدي إلى زيادة الدخل المخصص لشرائها وبالتالي انخفاض حجم الادخار؛
- يترتب على فرض الضرائب على الأموال المودعة في الحسابات الجارية بالبنوك توجيه هذه الأموال نحو الاستثمار المباشر أو الاكتناز.

إن أي أثر سلبي على الادخار يؤدي إلى أثر سلبي على الاستثمار، ويستند هذا إلى القاعدة التي تشير أنه لا استثمار بلا ادخار، فإذا أنخفض الادخار أنخفض الاستثمار والعكس صحيح.

2-3- أثر الضرائب على إعادة توزيع الدخل

تظهر الآثار التي تخلفها الضرائب على إعادة توزيع الدخل في:

- إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة، لاسيما إذا خصصت حصيلة هذه الضرائب لتمويل الخدمات العامة التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة المحدودة الدخل بدرجة أكبر من الطبقات الغنية المرتفعة الدخل؛

- إن فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب للعدالة، خاصة إذا تم تحويل حصيلتها لصالح الفقراء في شكل خدمات ومدفوعات تحويلية؛

- أما إذا فرضت الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية فإن ذلك يؤدي إلى سوء توزيع الدخل بزيادة الفوارق والتفاوت بين دخول الأفراد؛

- يترتب على فرض الضرائب المباشرة على تداول الأوراق المالية ورسوم تسجيل العقارات إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة، ذلك لأن أصحابها هم عادة من الفئات الغنية ذات الدخل المرتفعة.

المطلب الرابع: دور النفقات العامة في تحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية

إن تطور الفكر المالي دفع بعدد كبير من الدول إلى الاعتماد على أدوات السياسة المالية لتحقيق أهم الأهداف التي تصبو إليها السياسة الاقتصادية. ونظرا للآثار المتشابهة لهذه الأدوات سنقتصر فقط على دور النفقات العامة في تحقيق أهم أغراض هذه السياسة.

1- النفقات العامة والنمو الاقتصادي

تساهم النفقات العامة بدور كبير في تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تخصيص كم هائل منها لتحقيق معدل مرتفع من التراكم الرأسمالي. ويتجسد ذلك إما عن طريق زيادة الاستثمار العام أو دعم الإعانات الاقتصادية للمشروعات الخاصة بهدف زيادة استثماراتها. كذلك فإن النفقات العامة المخصصة لأغراض البحث العلمي ولتكوين رأس المال البشري هي الأخرى تعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية التي تزيد من حجم الاستثمارات المحلية وبالتالي ارتفاع معدلات النمو.¹

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 82.

2- النفقات العامة ومستوى التشغيل

إذا كانت تقلبات الدورة الاقتصادية بين حالة الانتعاش والركود تؤثر في مستوى الاستخدام، فإن الإنفاق العام بدوره يعد أداة مؤثرة لإعادة التوازن في هذا المتغير. ففي حالة الكساد تبادر الدولة لزيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي من أجل رفع مستوى التشغيل وزيادة الدخل لتحريك النشاط الاقتصادي.¹ بينما في حالة الانتعاش تطبق الدولة سياسة معاكسة للأولى للتقليل من مستوى التشغيل وضبط معدلات التضخم. وبهذا يتضح أن النفقات العامة تعد سياسة هامة في يد الدولة لتحقيق التشغيل الكامل من عدمه.

3- النفقات العامة والمستوى العام للأسعار

يختلف تأثير النفقات العامة على مستوى الأسعار حسب تركيزها على كل من الاستثمار والاستهلاك. فإذا كانت موجهة إلى المشروعات الإنتاجية فإنها تزيد من كميات السلع المنتجة فتقل أثمانها، أما إذا وجهت إلى تشجيع الاستهلاك كتقديم إعانات وزيادة أجور بعض الطوائف فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع نتيجة لزيادة الطلب عليها.² كما يختلف تأثير النفقات العامة على الأسعار باختلاف فترات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الركود الاقتصادي يكون أثر الزيادة في النفقات العامة على الأسعار قليلا، بينما يكون الأثر كبيرا في حالة الانتعاش الاقتصادي. أضف إلى ذلك إذا كان النشاط الاقتصادي دون مستوى التشغيل الكامل فإن الزيادة في النفقات العامة يصاحبها انخفاض في مستوى الأسعار، لكن عند وصول الاقتصاد إلى مستوى العمالة الكاملة، يصبح تأثير النفقات العامة مقتصرًا على ارتفاع مستوى الأسعار.

4- النفقات العامة وإعادة توزيع الدخل

يختلف تأثير النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل باختلاف تقسيماتها، فالنفقات التحويلية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة مباشرة، أما النفقات الحقيقية وكما أسلفنا الذكر فهي تؤثر بصفة مباشرة على حجم الإنتاج والتشغيل، وفي نفس الوقت تؤثر، ولكن بطريقة غير مباشرة، على إعادة توزيع الدخل الوطني.

يترتب على النفقات التحويلية الاجتماعية إحداث تحويلات مباشرة للمستفيدين منها في صورة نقدية، فتزداد دخول الأفراد ذوي المداخل المنخفضة على حساب الأفراد ذوي المداخل المرتفعة، أما النفقات التحويلية الاقتصادية فتؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في صورة عينية وذلك بزيادة دخول بعض

¹ نوزاد عبد الرحمان الهيبي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 65.

² محمود إبراهيم الوالي، علم المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 36.

فروع الإنتاج على حساب البعض الآخر، بينما النفقات التحويلية المالية ينجم عنها إعادة توزيع الدخل في صورة فوائد وفي شكل رأسي من ذوي الدخل المنخفضة إلى ذوي الدخل المرتفعة.¹

أما فيما يتعلق بتأثير النفقات الحقيقية على إعادة توزيع الدخل فإنه يظهر في ثلاث طرق هي:²
- تهدف النفقات الحقيقية ذات الأغراض الاجتماعية مثل النفقات التعليمية والصحية إلى إعادة توزيع الدخل الوطني، وذلك عند قيام الدولة بتوزيع الخدمات المترتبة عليها مجاناً وبأثمان منخفضة جداً؛

- قد تشمل النفقات الحقيقية على الأجور والمرتبات التي تمنحها الدولة على نفقة تحويلية في جزء منها، وذلك إذا ما تعدت قيمة الخدمات المدفوعة مقابلها؛

- يترتب على النفقات العامة الحقيقية والتحويلية ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الدخل الجديدة على حساب الدخل الثابتة.

وخلاصة القول أن للنفقات العامة أثراً كبيراً في رسم أهداف ومعالم السياسة الاقتصادية الكلية. وتتوقف هذه الآثار بصفة عامة على طبيعة النفقات والهدف الذي ترمي إلى تحقيقه وكذا الحالة الاقتصادية السائدة في كل دولة. وعلاوة على ذلك فإن الإيرادات العامة هي الأخرى تؤثر في بناء أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، لا بد أن لا نغفل عنها، لاسيما ما تخلفه القروض العامة والضرائب من آثار على الاقتصاد.

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 88، 89.
² محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 153.

خلاصة الفصل

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن لأدوات السياسة النقدية والمالية أهمية بالغة في التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية. وتتوزع أدوات السياسة النقدية بين أدوات مباشرة (كمية) وأدوات غير مباشرة (كيفية) إلى جانب أدوات أخرى، حيث تستهدف الأولى أنواعا محددة من الائتمان وتكون موجهة لقطاعات معينة، أما الثانية فهي تستهدف الحجم الكلي للائتمان المتاح. وبالرغم من اختلافها إلا أن جميعها تستخدم من طرف السياسة النقدية لتنظيم درجة سيولة السوق النقدية والتأثير على المعروض النقدي اللذان من شأنهما رسم أهدافها المنشودة. وعلى غرار هذه الأدوات، فإن السياسة المالية هي الأخرى تستعمل أدواتها الثلاث المتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة لبلوغ أهدافها المسطرة.

ويختلف التأثير الاقتصادي لهذه الأدوات تبعا للأهداف المسطرة. فزيادة أو تخفيض حجم الاستهلاك يقتضي توجيه أدوات السياستين النقدية والمالية نحو رفع أو خفض حجم الطلب الكلي إلى مستوى معين، في حين يتوقف التأثير على حجم الادخار على مدى قدرة السلطات النقدية والمالية في التأثير على مستوى الدخل الذي له ارتباط مباشر بزيادة حجم الادخار من عدمه. أما التأثير على حجم الاستثمار فهو يتطلب توجيه المدخرات نحو المشاريع الاستثمارية التي يتولد عنها زيادة في الإنتاج والذي هو حافز جديد لاستثمار جديد. ويترتب على هذه الآثار الاقتصادية التي تخلفها أدوات السياستين النقدية والمالية على كل من الاستهلاك، الادخار والاستثمار التأثير في الأخير على حجم الناتج الداخلي الخام.

الفصل الثالث

التنسيق بين السياستين النقدية

والمالية في ضبط التوازن

الاقتصادي

تمهيد

سعيًا لتحقيق أهدافها العامة، تعتمد السياسة النقدية على أدواتها للتأثير على السوق النقدي الذي يعد نقطة بداية لإرساء الاستقرار والتوازن الاقتصادي، وفي مقابل ذلك تستعمل السياسة المالية أدواتها الثلاث للتأثير على سوق الإنتاج (السلع والخدمات) الذي يمثل المجال الأساسي لتنفيذها وبلوغ أهدافها المنشودة. لكن إذا كان لكل سياسة مجال تأثير يختلف عن الآخر فإن التنسيق بينهما أصبح أمرًا إلزاميًا لتفادي الآثار غير المرغوب فيها التي قد تخلفها كل سياسة على الأخرى أثناء أداء مهامها. وقد شكل موضوع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية نقاشًا حادًا بين الماليين والنقديين حول أي سياسة الأكثر فاعلية في تأثيرها على النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى ظهور فريق آخر بزعمامة الاقتصادي الأمريكي "والتر هيلر" Walter Heller الذي دعا إلى ضرورة المزج بين السياستين لتحقيق الأهداف المرغوبة وتجنب الأهداف غير المرغوب فيها.

وللإمام بجوانب هذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى خمسة مباحث، هي كالتالي:

- المبحث الأول: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية؛
- المبحث الثاني: إجراءات ومتطلبات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية؛
- المبحث الثالث: التناغم بين السياسة النقدية والسياسة المالية؛
- المبحث الرابع: السياسة النقدية والسياسة المالية كأليتين لضبط التوازن الاقتصادي الكلي؛
- المبحث الخامس: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي

الكلي.

المبحث الأول: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية

إذا كانت السياستان النقدية والمالية تدرجان تحت غطاء السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فإن لكل واحدة منها مجال تأثير يختلف عن الآخر. فمجال تأثير السياسة النقدية يظهر في السوق النقدي، أما تأثير السياسة المالية فيتجلى في سوق الإنتاج (السلع والخدمات). وبالرغم من هذا التباين إلا أن هناك علاقة تبادل وتعاون بينهما تظهر من خلال اعتماد كل سياسة على الأخرى في سبيل تحقيق أهدافها بصفة خاصة وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية بصفة عامة.

المطلب الأول: علاقة السياستين النقدية والمالية بالسياسة الاقتصادية

قبل توضيح علاقة السياستين النقدية والمالية بالسياسة الاقتصادية، يأتي الحديث عن مفهوم السياسة الاقتصادية والتي هي: "تصرف عام للسلطات العمومية واع، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال".¹ أما علاقة السياستين النقدية والمالية بالسياسة الاقتصادية فهي تظهر من خلال الارتباط الوثيق للنشاط النقدي والمالي بالنشاط الاقتصادي، وكذا من خلال ارتباط مختلف المشاكل الاقتصادية (بطالة، تضخم) بالحلول النقدية والمالية، علاوة على ذلك، مساهمة كلا السياستين النقدية والمالية في رسم المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية العامة (النمو، التشغيل الكامل، التوازن في ميزان المدفوعات، ضبط المستوى العام للأسعار... الخ).

ويكمن هذا الترابط في عمل كلا السياستين النقدية والمالية مع السياسة الاقتصادية العامة بهدف تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي.

يمكن للسياسة النقدية بواسطة أدواتها التأثير على سوق السلع والخدمات بامتصاص فائض القدرة الشرائية في صورة أوعية ادخارية مغرية، كما يمكنها أيضا التأثير على قيمة العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات.²

وتكمن العلاقة أيضا بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية العامة في تأثير كمية النقود المعروضة على النشاط الاقتصادي. فالتغير الحاصل في كمية النقود له تأثير على المستوى العام للأسعار (حسب النظرية الكلاسيكية)، عكس النظرية الكينزية التي ترى أن هذه الفرضية لا تكون صحيحة إلا في حالة استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل. وعليه فإن التغير في كمية النقود حسب كينز يؤثر على الطلب، فعن طريق التغير في هذا الأخير يمكن للإصدار النقدي أن يؤثر على الأسعار. فإذا

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 29.

² فريد بن طالبي، مرجع سابق، ص 111.

كانت الزيادة في الطلب مدفوعة بزيادة الإصدار النقدي، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة العرض طالما أن الطاقة الإنتاجية لم تستغل بالكامل بعد (حالة عدم التشغيل الكامل).¹

أما أنصار المدرسة النقدية بزعماء ميلتون فريدمان فهم يعترفون بوجود العديد من الآثار للسياسة النقدية بالنسبة للحياة الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل. ويمكن أن تكون هذه التأثيرات في شكل علاقة غير مباشرة بين وسائل الدفع المتاحة ومستوى الإنتاج والأسعار. كما تظهر العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية من خلال تأثير السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي. فإذا كانت أي سياسة اقتصادية في الدولة تسعى إلى تحقيق عدة توازنات (توازن ميزان المدفوعات، استقرار المستوى العام للأسعار... الخ) للوصول إلى التوازن الاقتصادي العام، فإن السياسة النقدية تساهم في ذلك بتغذية الاقتصاد بالسيوليات اللازمة، وتؤثر بصفة مباشرة على عناصر الاقتصاد الحقيقي خاصة الإنتاج والتشغيل.²

إن العلاقة الموجودة بين النقود والدورات الاقتصادية تجعل السياسة النقدية في مقدمة السياسات الأكثر تأثيراً على الأزمات الاقتصادية، إذ يرتبط النمو النقدي بالدورات الاقتصادية، فينخفض قبل أو أثناء الانكماش ويرتفع أيضاً قبل أو أثناء التوسع الاقتصادي.³ وهذا ما يؤكد دور السياسة النقدية في محاربتها لظاهرتي الكساد والتضخم، ومدى ارتباطها بالاستقرار الاقتصادي. وباعتبار أن أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي، فإن هذا يوضح علاقة المشاكل الاقتصادية من كساد وتضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية... الخ بالحلول النقدية. وبذلك تتجلى فعالية السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وتوضح حينئذ العلاقة التعاضدية بين السياستين.

أما بالنسبة للعلاقة الموجودة بين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية، تتضح في كون السياسة المالية تشكل الوجه العملي الأساسي للسياسة الاقتصادية، فهي التي تحكم وضع الموازنات العامة وتتولى مهمة تقدير نفقات الدولة وإيراداتها العادية والاستثنائية. ويتطلب من الدولة أثناء تطبيق سياستها المالية استخدام كل الوسائل المالية المتاحة لها، والتي أصبحت تتباين بتباين الوضع الاقتصادي الذي تمر به كل دولة من سنة لأخرى، ما بين ازدهار اقتصادي وانكماش يعرقل حركتي الإنتاج والاستهلاك ويعطل مسار الدورة الاقتصادية في البلاد.⁴ كما تساهم السياسة المالية إلى حد بعيد في رسم الأهداف الكبرى التي ترمي السياسة الاقتصادية العامة إلى تحقيقها (معدل نمو مرتفع، التشغيل

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص 157.

² صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 104.

³ باري سيجل، مرجع سابق، ص 533.

⁴ فوزي عطوي، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن، دون سنة نشر، ص 304.

الكامل...الخ)، وذلك باستعمال سياستها (السياسة الضريبية، السياسة الإنفاقية). لذلك فهي تمثل أداة هامة تستعملها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية (الاستهلاك، الادخار، الاستثمار...الخ).

المطلب الثاني: المقارنة بين السياستين النقدية والمالية وعوامل تفعيل دورهما

حتى وإن اختلفت السلطات المسؤولة عن إعداد وتنفيذ كل من السياسة النقدية والمالية، ورغم اختلاف الأدوات التي تستعملها كلا السياستين في تأثيرهما على النشاط الاقتصادي، وتباين مجال تأثيرهما، إلا أن هناك عدة نقاط تشابه واختلاف بينهما. كما تتطلب كلا السياستين المالية والنقدية في سبيل بلوغ أهدافهما ضرورة توافر مجموعة من العوامل التي تزيد من تفعيل دورهما.

1- المقارنة بين السياستين النقدية والمالية

مما لا ريب فيه أن التمييز بين السياستين النقدية والمالية يظهر من خلال شمول الأولى على الأدوات التي تصمم للتأثير على عرض النقود سواء تعلق الأمر بتوفير السيولة المناسبة للاقتصاد أو تقليصها للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، وشمول الثانية على الإجراءات التي تضم الضرائب والرسوم وإدارة الدين العام والنفقات العامة. وتتميز السياسة المالية بنطاقها الواسع مقارنة بالسياسة النقدية سواء من حيث الحجم أو المدى.¹

ورغم هذا التمييز القائم بين السياستين إلا أن هناك بعض أنواع الضوابط النقدية التي لها علاقة وطيدة بالسياسة المالية، ولكن بعضها الآخر مستقل نسبياً، نوجزها كالتالي:²

- الإجراءات المتخذة للتأثير في حجم وتكلفة الأموال والتي يقدمها النظام المصرفي للقطاع الخاص في الاقتصاد؛

- الإجراءات المصممة للتأثير في توفير وتكلفة الأموال التي تقدم لتمويل أنواع خاصة من النفقات والتنظيمات المتعلقة بالإئتمان وتقديم التمويلات الخاصة؛

- برامج القروض التي تمارسها الحكومة للتأثير على كمية أو تغيير تكلفة الائتمان المتاح لأنشطة خاصة في القطاع الخاص.

وهناك معيارين كأساس للفرقة بين السياستين النقدية والمالية هما:³

¹ نصر الدين بوعمامة، فعالية السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 43.

² صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 97.

³ نفس المرجع السابق، ص 97.

أ- المعيار الأول: معيار السوق: ووفقا لهذا المعيار فإن السياسة النقدية تشمل كل الإجراءات التي لها علاقة مباشرة بالصفقات الحكومية الأخرى في سوق الائتمان، بينما السياسة المالية تضم الإجراءات المرتبطة بالصفقات الحكومية الأخرى، ويعيب على هذا المعيار أن معظم المدفوعات المحصلة في ميزانيات السلطات المحلية تعتبر بمثابة سياسة نقدية ولكنها في الأصل ليست كذلك.

ب- المعيار الثاني: جهاز واضع السياسة: إذ أن الجهاز الذي يضع السياسة النقدية (السلطات النقدية) ليس نفسه الجهاز المخصص لوضع السياسة المالية، ويتولى البرلمان مسؤولية تحديد موازنة الدولة ونشاطها الاقتصادي والاجتماعي (السلطة المالية).

وعلى العموم يمكن تلخيص بعض أوجه التشابه والاختلاف بين السياستين النقدية والمالية في الجوانب التالية:¹

- تؤثر السياسة المالية على الدخل ثم على الإنفاق (الطلب الكلي) تأثيرا مباشرا يتحدد من خلال تغير الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والضرائب والإعانات الحكومية. بينما تؤثر السياسة النقدية على الدخل بصورة غير مباشرة، فالإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية لتغيير حجم الائتمان وكلفته ستعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي؛

- تتميز السياسة المالية بتأثيرها الفعال في مواجهة الكساد والركود الاقتصادي، في حين تزيد فعالية السياسة النقدية في مواجهة الضغوط التضخمية لقدرتها على امتصاص فائض السيولة؛

- السياسة المالية تتمثل في سياسة الحكومة (السلطة المالية)، أما السياسة النقدية فتتمثل في سياسة البنك المركزي؛

- تتميز السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني اللازم لتحقيق فعاليتها، فهي تحتاج لوقت أطول بالقياس إلى فعالية السياسة النقدية التي تستغرق وقتا أقل، لذلك فإن التدابير المالية تكون بطيئة ومقيدة لأسباب دستورية وقانونية عموما، بينما الإجراءات النقدية تتسم بالسرعة والمرونة نسبيا، ويمكن تعديلها في وقت قصير جدا مثل التغيرات في أسعار الفائدة، معدل إعادة الخصم... الخ.

إن المهم في هذا الصدد ليس الفارق الزمني في تحقيق فعالية كلتا السياستين وإنما الأهم من ذلك ينحصر في تحديد الفترة الزمنية المحصورة بين توقيت تدخل السلطتين النقدية والمالية وبين تحقيق نتائج هذا التدخل نقديا وماليا، والتي نميز فيها ثلاثة أنواع:²

¹ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص ص 464-466.

² خالد عبدو الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2005، ص ص 39، 40.

- النوع الأول: يعرف بفارق الإدراك ويمثل الفترة الواقعة بين ظهور الحاجة إلى التدخل الحكومي من السلطتين النقدية والمالية وبين إدراك الحاجة الفعلية إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير النقدية والمالية للتأثير في النشاط الاقتصادي، وهذا النوع من التدخل يرتبط بتوفر المعلومات والتنبؤات المستقبلية الدقيقة نسبيا وهذا يتوقف على مستوى تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

- النوع الثاني: يعرف بالفارق الإداري، ويمثل الفترة المحصورة بين إدراك الحاجة إلى التدخل الحكومي وبين تنفيذ التدخل فعلا.

- النوع الثالث: يعرف بالفارق العملي، ويعبر عن الفترة بين تنفيذ التدخل الحكومي وبين النتائج الفعلية المتحققة بسبب هذا التدخل. وهذا ما يؤكد ضرورة اختيار التوقيت المناسب للتدخل الحكومي سواء كان هذا التدخل لأغراض مالية أو نقدية.

وعلى ضوء كل هذه الاختلافات يصبح التنسيق بين الإجراءات المالية والإجراءات النقدية أمرا ضروريا لمعالجة آثار أي ظاهرة مالية أو نقدية أو إنتاجية أو ما يتعلق بها بالاستيراد والتصدير وتشجيع الاستثمار والتصنيع وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة.

2- عوامل تفعيل دور السياستين النقدية والمالية

لكي تتمكن السياستان النقدية والمالية من تحقيق أهدافهما على نحو مرغوب، يجب توفر جملة من الشروط منها:¹

2-1- محافظة البنك المركزي على رقابة مستمرة على الاقتصاد

ينبغي للبنك المركزي تشديد رقابته على النشاط الاقتصادي لمعرفة ما إذا كان الاقتصاد يسير نحو هاوية التضخم، أم يسير نحو بؤرة الكساد، أم يسير بصورة مرضية. وتزداد فعالية كل من السياستين النقدية والمالية كلما ضاعفت السلطات النقدية من رقابتهما. ولكي تضمن السياستان النقدية والمالية فعاليتهما يقتضي أن يكون العمل النقدي والمالي قادرا على الرقابة داخل نطاق محدود مثلا 5% بالزيادة أو بالنقصان على مستوى الدخل النقدي وإجمالي الناتج الوطني.

2-2- القدرة الكافية على التحليل والتنبؤ

ويقتضي هذا أن تكون السياسة النقدية والسياسة المالية قادرة على تحليل التطورات الاقتصادية والتنبؤ بالمسار المستقبلي للدخل، التوظيف، و الأسعار بدرجة تكون كافية لتوفير الأساس لصياغة قرارات السياسات المطلوبة.

¹ عبد الواحد عطية، مرجع سابق، ص 54-58.

2-3- معرفة ماذا ينبغي أن تفعله السياستان والمقدار الذي يجب عمله

إن عمل السياستين النقدية والمالية لا يقتصر فقط على اكتشاف التضخم أو الكساد فحسب، وإنما يتطلب الأمر معرفة ما الذي يجب أن تفعله كل سياسة. وما هو المقدار الذي يجب عمله في معالجة التقلبات الاقتصادية من تضخم وكساد. كأن تلجأ السلطات النقدية إلى رفع معدل إعادة الخصم إلى 5% للحد من التضخم، وتقليل الحكومة للنفقات العامة إلى مستوى معين أو رفع الضرائب بنسبة معينة.

2-4- الأهمية المحتملة لفترات التراخي الزمني

لتحقيق الأهداف المرسومة التي ترمي إليها السياستان النقدية والمالية، يتطلب أن تكون الفترة الزمنية بين الحاجة للعمل الاستقراري والآثار الاستقرارية للعمل المنفذ قصيرة حتى لا يختلف الدخل الوطني خارج الحدود المسموح بها. والفترة الزمنية بين الحاجة للعمل والآثار الاستقرارية للعمل المنفذ لها ثلاثة مكونات:

- الفترة الزمنية بين الحاجة للعمل ومعرفة هذه الحاجة؛

- الفترة بين المعرفة والقيام بالعمل؛

- الفترة بين العمل ونتائجه الإستقرارية.

إن العمل في السياسات المالية عمل بطيء، وأن الأثر الاستقراري للسياسة المالية لاسيما تباينات الإنفاق يمكن أن تكون قوية وسريعة، لاعتماده المباشر على مجرى الدخل، والنفقات الاستهلاكية، ونفقات المشروعات، في حين تعتبر الفترة الزمنية بين العمل النقدي وأثره من الأعمال التي تتميز بالغموض.

2-5- ضرورة توافر التفويض الكافي للسلطات المالية والنقدية

لكي تحقق السياستان المالية والنقدية أهدافهما المرغوبة على نحو سليم، يقتضي توفير قدر كاف من السلطة لهما.

2-6- ينبغي أن تعمل السياسات المالية والنقدية بدون مقاومة أو ضغوط من جانب جماعة

الضغط أو أصحاب المصالح الخاصة

ويقتضي أن تعمل السياسة النقدية والمالية دون ضغوط من طرف أصحاب المصالح الخاصة الذين يحاولون تقديم مصالحهم عن المصلحة العامة، وأن لا توجد جماعات غير رسمية معارضة، تكون لها القدرة في التأثير على الدخل والتوظيف والأسعار وفقا لاتجاهات مضادة لاتجاهات السلطة النقدية والمالية.

2-7- إقامة السياسة المالية والنقدية على فروض صالحة

يجب أن تكون الفروض التي تقوم عليها السياسة النقدية والمالية مستمدة من الواقع الاقتصادي المعاش، وأن تتماشى مع الدورات الاقتصادية من كساد وتضخم.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية ومجال الالتقاء بينهما

لقد احتدم الصراع بين أنصار السياسة النقدية والمالية حول أي من السياستين ينبغي استخدامها لبلوغ أهداف السياسة الاقتصادية. فإذا كانت السياسة النقدية تؤثر على السوق النقدي والسياسة المالية تؤثر على سوق الإنتاج، فهذا لا ينفي وجود علاقة بينهما، إذ غالبا ما يكون عمل السياستين متبادلا. فالتعصب لسياسة مالية أو نقدية ما ليس له ما يبرره لأن الاقتصار على إحداها لا يعني بالضرورة عدم استخدام الأخرى في وقت واحد. ولتبسيط ذلك يأتي الحديث عن طبيعة العلاقة بين السياستين ومجال الالتقاء بينهما.

1- طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية

يقصد بالعلاقة بين السياسة النقدية والمالية أن تصبح السلطان النقدية والمالية على قدم المساواة، فلا يمكن لأي سياسة أن تطغى على الأخرى وتمنعها من تحقيق أهدافها. وتختلف طبيعة العلاقة بين السياستين من دولة لأخرى. ففي بعض الدول يتم تنفيذ كلا السياستين بواسطة سلطة مركزية واحدة* ليصبح بذلك تأثيرهما متبادلا، وفي هذه الحالة إذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية برفع معدلات الفائدة، فإن هذه السياسة سوف تعمل على رفع تكلفة الفائدة بالنسبة للدين الحكومي الجديد، في عملية زيادة الإنفاق الحكومي. ومن جهة أخرى يمكن للسياسة المالية أن تخلف عجزا ماليا كبيرا في معدلات الفائدة المرتفعة، وهذا ما يوحى بالاعتماد المتبادل بين السياستين. وفي بعض الدول الأخرى توجه السياسات المالية والنقدية بواسطة السلطة السياسية المركزية، وتكون هنا السياسة النقدية امتدادا للسياسة المالية.¹

يمكن للسياسة المالية أن تفرض موجات تضخمية على السياسة النقدية خاصة إذا عجزت الحكومة على تمويل عجز الموازنة العامة بلجئها إلى الاقتراض، مما يحتم على السلطات النقدية لاحتواء العجز اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد.

* نشير هنا أن في الولايات المتحدة الأمريكية تم إنشاء الاحتياطي الفيدرالي في شكل هيئة مستقلة، حيث كانت السياسة النقدية والسياسة المالية مرتبطتين على الدوام. وبالتالي يكون للإجراءات والسياسات التي يتخذها البنك المركزي تأثير على دور وأهداف السياسة المالية، وكذلك يكون للسياسة المالية تأثير على دور وأهداف السياسة النقدية.

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 62-64.

- يرى صناع السياسة النقدية والمالية أنه من الأحسن أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية، وذلك لعدة اعتبارات هي:¹
- إن الانتقادات الموجهة للسياسة النقدية والمالية توحى بعدم التركيز على سياسة دون الأخرى، إذ يوجه اللوم إلى البنوك عند مبالغتها في تمويل نفقات القطاع العام باقتراضها من الجهاز المصرفي، كما يوجه الانتقاد إلى الحكومة عند تمويل نفقاتها العامة بالاعتماد على النظام الضريبي؛
 - إن استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية غير كاف، لذلك لابد من استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور و الأسعار والدخل. ويشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات أن يكون الأفراد مستعدين لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص، ونفس الشيء ينطبق عند اقتصار السياسة المالية وحدها في تنشيط الاستثمار الخاص بتخفيض الإنفاق العام الذي قد يؤدي إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار بدل من زيادته؛
 - غالباً ما تحدث اضطرابات اقتصادية في حالة عدم سير السياستين المالية والنقدية في اتجاه واحد أو سلوك سياسة طريقاً مخالفاً ومستقلاً للسياسة الأخرى. ويحدث هذا في معظم الأحيان عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة وتطبق كل حكومة سياسة مخالفة للحكومة الأخرى؛
 - لا يمكن للسياسة النقدية أن تحد من التضخم والكساد بمعزل عن السياسة المالية، إذ يتطلب الأمر تكامل وتكافل السياستين معاً للتأثير على جانب العرض والطلب؛
 - يؤكد الواقع العملي أن الكساد الذي عرفته الدول الصناعية في فترة السبعينيات اضطرها إلى استخدام السياستين معاً لاحتواء الأزمة؛
 - بينت التجارب العملية أن السياسة النقدية التوسعية يمكنها بمفردها أن تحقق قدراً وافياً من الانتعاش الاقتصادي، لكن قد تصل إلى مستوى عدم القدرة في الحالات الأخرى، لذلك يتعين على الحكومات ضرورة إتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية.
- ولقد صممت السياسة المالية لكي تكون مكملة للسياسة النقدية من وجهين هما:²
- الوجه الأول: إذا كانت سياسة النقود الرخيصة لا تغري بالاستثمار بمفردها، فإن هذا الهدف قد يتحقق بخلق دخل جديد للمجتمع من خلال عجز الموازنة، وبهذا المعنى تصبح السياسة المالية كبديل لسياسة البنك المركزي.
 - الوجه الثاني: يتمثل في التأكيد على قدرة الإنفاق بالعجز على تشجيع الاستثمار الخاص. وفي الأشكال المتأخرة يركز التأكيد على الحاجة للتعويض بواسطة النفقات العامة للاتجاهات المزمنا نحو زيادة الادخار ونقص الاستثمار.

¹ حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص 356-358

² عبد الواحد عطية، مرجع سابق، ص 65.

إن العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية وثيقة وذلك لأن العمليات المالية والنقدية وسائل فعالة في تحقيق الرقابة الاقتصادية، وعلى ذلك فإن التنسيق بينهما يصبح ضرورة ماسة نظرا للتداخل الموجود بين هذين النوعين، ذلك أنهما قد يتعارضان بصورة تضعفهما معا، وبالتالي تمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة. فالعمليات المالية الحكومية لها مدلولات نقدية مباشرة، لذلك فإن تمويل العجز أو التصرف بالفائض هي عمليات تؤثر في سيولة الاقتصاد. وكذلك عمليات الحكومة مثل أدونات الخزانة أو تمويل العجز عن طريق السندات العامة وهي عمليات ذات أثر فعال في سعر الفائدة وفي سوق السندات.¹

إن بالرغم من اختلاف طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية إلا أن التنسيق بينهما من حيث الاتجاه والتوقيت أصبح أمرا ضروريا لا يمكن للسلطات المالية والنقدية أن تغفل عنه، لأن التغاضي عن ذلك يعني تفويت الفرصة على تلك السلطات لتحقيق ما تتشده من أهداف.

2- مجال الالتقاء بين السياستين النقدية والمالية

تفرز التأثيرات المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية نقطتي التقاء رئيسيتين بينهما:²

2-1- القرض العام

إن تقرير عقد القرض وحجمه وتوقيته وصرف حصيلته، التي تعتبر من الموارد المالية في موازنة الدولة، هي اعتبارات تتحدد كلها بالسياسة المالية. أما شكل القرض أي شكل سندات سواء كانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل فتتعلق بالسياسة النقدية.

2-2- تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي

إن تقرير اللجوء إلى هذا الإصدار وحجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته التي تعتبر هي الأخرى موردا من الموارد المالية في موازنة الدولة، هي اعتبارات تتحدد كلها بالسياسة المالية. أما الطريقة الفنية المتعلقة بالإصدار النقدي ومقابلة حجمه وطريقة سداده تتعلق كلها بالسياسة النقدية.

في واقع الأمر يبدأ التداخل بين السياسة النقدية والسياسة المالية عندما تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وفي هذه الحالة تكون السياسة النقدية مكملة للسياسة المالية بما فيها من القرض العام والإصدار النقدي في مجال تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي. ففي حالة التضخم يمكن تخفيض حجم الطلب الفعلي بإحداث فائض في موازنة الدولة أي زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها، وبواسطة عقد

¹ خالد عبود الزامل، مرجع سابق، ص 40.

² صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 108، 109.

القروض العامة لامتناس فائض السيولة في الاقتصاد. وباللجوء إلى الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية تعمل السلطات النقدية لاحتواء التضخم على رفع معدل الخصم ونسبة الاحتياطي الإلجباري... الخ بهدف رفع سعر الفائدة على القروض.

أما في حالة الانكماش يمكن زيادة حجم الطلب الفعلي بإحداث عجز في موازنة الدولة أي زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها وذلك بالالتجاء إلى الإصدار النقدي. وفي الوقت نفسه يمكن استخدام أدوات السياسة النقدية بإتباع سياسة النقود الرخيصة لزيادة حجم الائتمان المتاح للأفراد والمشروعات بتخفيض تكلفته؛ وتسهيل شروط الحصول عليه بتخفيض معدل إعادة الخصم، ومعدل الاحتياطي الإلجباري... الخ.

وبما أن هناك مجالات للالتقاء بين السياستين النقدية والمالية أصبح التنسيق بينهما أمرا ضروريا في مواجهة التقلبات الاقتصادية. ويختلف هذا التنسيق باختلاف النظم الاقتصادية التي تعيشها كل دولة.

المطلب الرابع: إلزامية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

يؤكد أنصار مزج السياستين النقدية والمالية أن كلا السياستين لهما أهمية قصوى في معالجة التقلبات الاقتصادية، إذ ليس هناك سياسة ثانوية وسياسة غير ثانوية بل كلاهما على درجة واحدة من الأهمية والفعالية.¹

ونظرا لتمييز كل سياسة عن الأخرى فإن التنسيق بينهما أصبح أمرا إلزاميا وذلك لعدة اعتبارات هي:²

- بما أن السياسة النقدية من اختصاص البنوك المركزية والسياسة المالية هي من اختصاص الحكومة، فإن الحاجة إلى التنسيق بين هاتين السياستين سوف يزيد من تعاونهما ويجعل كل سياسة تسير في الطريق الذي تسير فيه السياسة الأخرى؛
- إذا كانت السياسة المالية التي تتميز بعدم مرونتها تتطلب وقتا طويلا لتنفيذها لضرورة تدخل السلطة التشريعية للموافقة عليها، فإنها في حاجة إلى السياسة النقدية التي تكملها لما تتميز به من مرونة. بمعنى يتم البدء فورا بإتباع سياسة نقدية عندما تدعو إلى ذلك الأوضاع الاقتصادية إلى أن تبدأ السياسة المالية في مرحلة التنفيذ؛

¹ حمدي عبد العظيم، مرجع سبق، ص 395.

² عبد الواحد عطية، مرجع سابق، ص 76، 77.

- إن لكل من السياستين النقدية والمالية دورا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن المزج بينهما هو الكفيل بإعطاء أحسن النتائج. ويتوقف هذا المزج في كل وقت من الأوقات على الأوضاع المادية السائدة وعلى الإمكانيات العملية بالتحرك في كل مجال من مجالي هاتين السياستين؛

- إن فعالية كل سياسة بدون الأخرى هي فعالية جزئية في تأثيرها على الاستثمار و الاستهلاك الذي قد يزيد أو ينقص عن طريق تغيرات أسعار الفائدة، كما أن السياسة النقدية لن تكون فعالة في زيادة الدخل الوطني ما لم تدعمها السياسة المالية؛

- إن عدم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، قد تجعل إحدهما تحدث أثارا تنعكس بالسلب على السياسة الأخرى؛

إن التنسيق الكفاء بين السياستين النقدية والمالية هو الذي يضمن لهما تحقيق أهدافهما المنوطة، فلا يمكن لأي سياسة أن تقوى بمعزل عن الأخرى، لذلك فإن إلزامية دمج السياستين معا بات أمرا ضروريا. وتتجلى عملية المزج في إجبار الحكومة على استشارة البنك المركزي في كل القضايا التي تخص الإطار النقدي داخليا وخارجيا، هذا من جانب، ومن جانب آخر، إجبار البنك المركزي بإخبار الحكومة عن كل الأمور التي من شأنها التأثير على الاستقرار النقدي.¹

المبحث الثاني: إجراءات وأهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

نتيجة للصراع الذي كان قائما بين أنصار المدرسة النقدية وأنصار المدرسة المالية حول أي السياستين أكثر فعالية في ضبط التوازن والاستقرار الاقتصادي، ظهر تيار جديد بزعامة الاقتصادي الأمريكي "والتر هيلر" الذي يعتبر أول من نادى إلى ضرورة استخدام السياستين معا، باعتبار أن كل سياسة مكملة للأخرى في معالجتها للازمات الاقتصادية. وتتطلب عملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ضرورة توافر جملة من الشروط والإجراءات التي تفرض على صناع السياسة النقدية والمالية السير عليها لبلوغ أعلى مستويات التنسيق التي تحقق الأهداف المرسومة للسياستين معا.

المطلب الأول: شروط وإجراءات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

تتطلب عملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ضرورة إتباع السلطات النقدية والمالية لمجموعة من الشروط والإجراءات التي من شأنها تعزيز الرابطة بينهما، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

¹ ليلي لكحل، مرجع سابق، ص ص 26، 27.

1- شروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

إذا كان الهدف الأساسي الذي تصبو إليه السياستان المالية والنقدية ينصب تحت غطاء أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فإن التنسيق بين كلا السياستين سيسهل من أداء دورهما ويزيد من فعالتهما. ولتحقيق هذا التنسيق يتطلب توافر شرطين أساسيين هما:¹

1-1- وضوح السياستين النقدية والمالية

حتى تتمكن السلطان المالية والنقدية من التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لابد أن تتسم كل واحدة منهما بالوضوح والدقة، ذلك لأن التنسيق الجيد بين السياستين سيزيد من فعالتهما في معالجة الأزمات الاقتصادية و يسهل من تحقيق أهدافهما، في حين يؤدي سوء التنسيق إلى تضارب أهدافهما ويثقل كاهل كل سياسة على الأخرى.

إضافة إلى أن وضوح السياستين سيدفع بصناع السياسة النقدية والمالية إلى تحديد أهدافهما بكل دقة مما يسهل من عملية التنسيق ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية التي جاءت من أجلها كل سياسة.

1-2- المشاركة الكاملة للسلطات النقدية والمالية في صياغة وتنفيذ السياسات

تتطلب عملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية المشاركة الكاملة لكل من السلطة المالية والسلطة النقدية في صياغة وتنفيذ سياستهما والرقابة على تأثيراتهما.

إن نقص المصادقية لدى الوحدات الاقتصادية تجاه السياسات المالية والنقدية سببه التضارب القائم بين السياستين، لذلك يجب على البنوك المركزية ألا تتخذ سياسات نقدية تتعارض مع السياسات الأخرى. كما يتطلب الأمر إعادة مراجعة السياسة المالية بما تتماشى والسياسة النقدية بهدف مكافحة التضخم والكساد.

إن عدم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية غالبا ما يؤدي إلى العجز عن ضمان استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، في حين يدعم وجود التنسيق بين السياستين النقدية والمالية مصداقية السياسة الاقتصادية الكلية ويجعلها تسير على النحو الذي يجنبها الآثار غير المرغوب فيها ومن ثم تحقيق أهدافها المنشودة.

2- إجراءات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

تتطلب عملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ضرورة توفر ترتيبات دعم مؤسسية وتنفيذية، والتي تعتبر شرطا أساسيا من الشروط المحددة لدور ومسؤولية كل من السلطتين النقدية والمالية، وتتألف هذه الترتيبات مما يلي:²

¹ مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 261.

² نفس المرجع السابق، ص ص 264-266.

2-1- استقلالية البنك المركزي عن الحكومة

إن استقلالية البنك المركزي عن الحكومة تسمح له بممارسة عمله كسلطة نقدية تتولى مهمة إعداد وتنفيذ السياسة النقدية. ويمثل هذا العنصر شرطاً أساسياً لنجاح السياسة النقدية وتطوير وسائل التنسيق بين البنك المركزي والسياسة المالية. واستقلالية البنك المركزي لا تعني بالضرورة الاستقلالية المطلقة وإنما تعني توفر درجة من الاستقلالية التي تؤهله للمحافظة على فعالية السياسة النقدية ومن ثم تحقيق الأهداف المنشودة التي تتلخص في استهداف التضخم (استقرار الأسعار).

إن عدم استقلالية البنك المركزي عن الحكومة قد يصعب من مهمة السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، ويدفع به إلى الاستجابة للضغوطات الحكومية التي تضعف العلاقة بين السياستين النقدية والمالية.

2-2- الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي

يعتبر الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي أحد أهم المصادر الرئيسية للتمويل المحلي لعجز الموازنة العامة، لذلك فإن تكثيف هذه العملية سوف يكون لها نتائج وخيمة على المتغيرات الاقتصادية الكلية مما يتطلب استقلالية أكثر للبنك المركزي، والتي من شأنها العمل على وضع حد للاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي.

وقصد نقادي هذه الآثار السلبية تلجأ بعض الدول إلى تحديد سقف الدين العام الذي يشترط على البنك المركزي والحكومة عدم تجاوزه. وعند تقييم عمليات التنسيق تلجأ معظم الدول في مرحلة النمو إلى تطوير الترتيبات التي تجعل البنك المركزي يرفض إمداد الحكومة بقروض مباشرة وقروض غير مباشرة، ك شراء البنك المركزي للسندات الحكومية من السوق الثانوي من خلال عملية السوق المفتوحة، وهو ما يجعل البنك المركزي يسعى أكثر لإدارة حجم أكبر من السيولة من خلال سوق السندات الحكومية.

2-3- الحد من عجز الموازنة (توازن الموازنة)

عندما يكون البنك المركزي بصدد تأدية وظائفه ذات الطبيعة المالية قد يتحمل خسائر تدفع بالحكومة إلى تعويضه عنها، وفي ظل استقلالية البنك المركزي تكون السلطة المالية ملزمة على ممارسة الترتيبات المؤسسية لتحسين الانضباط المالي قصد تحقيق توازن الموازنة.

2-4- إيجاد لجان التنسيق

يتم إدراك التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بفضل لجان تنسيق رسمية أو غير رسمية لغرض إدارة الدين، وتتألف هذه اللجان من أعضاء من وزارة المالية والبنك المركزي، ويلتقي أعضاء هذه اللجان بطريقة منتظمة لمناقشة عدة قضايا، تتعلق بمناقشة وتحليل الأرصدة النقدية للحكومة،

وموضوع السيولة وتطوير السوق، ومناقشة إستراتيجية انجاز الدين العام، وتطوير سوق المال... الخ. وكل ذلك بهدف توثيق عملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية. إن استقلالية البنك المركزي غير كافية، ما لم تكن السلطان المالية والنقدية تعملان معا في مراحل تصميم وتنفيذ ومراقبة السياسات المالية والنقدية، مما يوحي بحتمية المزج بين السياستين المالية والنقدية للحد من تضارب أهدافهما.

المطلب الثاني: أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

تمثل السياستان النقدية والمالية أحد أهم الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، وغالبا ما تحدد الدولة أهدافا اقتصادية أساسية تمثل أهداف السياسة الاقتصادية العامة وتسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل هاتين السياستين.

وانطلاقا من هذه الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل سياسة على حدى، فإن التنسيق والملاءمة بين أهداف ووسائل كل منهما بات أمرا ضروريا لا مفر منه، بغية تجنب التعارض والتضارب بين أهداف ووسائل هاتين السياستين أو بين وسائل وأهداف كل سياسة لوحدها.¹

تتجلى أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في قدرتهما الفعالة على معالجة الاختلالات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال لنفرض وجود تضخم في دولة ما نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي بسبب بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل للموارد بحيث يتعذر زيادة حجم الإنتاج. في هذه الحالة تقوم السياسة الاقتصادية العامة من خلال السياستين النقدية والمالية باتخاذ إجراءات لتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي. وتتمثل هذه الإجراءات على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:

- تقوم السلطات النقدية بتخفيض حجم السيولة وحجم المعروض النقدي بواسطة الرقابة الائتمانية التي تتطلب استخدام أدوات السياسة النقدية لتقليص حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك إلى قطاعات الاقتصاد الوطني؛

- قيام الحكومة بالاقتراض من الأفراد لتخفيض حجم السيولة المحلية أو المعروض النقدي، مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي؛

- تخفيض مستويات الإنفاق الحكومي بشقية الجاري والاستثماري؛

- زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال رفع مقدار الضرائب بنوعها المباشرة وغير المباشرة وتخفيض حجم الإعانات الحكومية.

¹ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 460.

ويتضح من الإجراءات السابقة أن الجانبين الأول والثاني يتصلان مباشرة بالسياسة النقدية أما الجانبين الثالث والرابع فيتصلان بالسياسة المالية. لذلك لا بد من التكامل والتنسيق بين الإجراءات المذكورة للوصول إلى الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السياسة الاقتصادية العامة للدولة ألا وهو الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحقيق التوازن بين العرض الكلي من السلع والخدمات والطلب الكلي عليها.

أما في الحالة المعاكسة التي يكون فيها الوضع الاقتصادي للدولة يعاني من الركود الاقتصادي، فإن اهتمام السياسة الاقتصادية العامة للدولة ينصب على اتخاذ إجراءات وتدبير معاكسة للإجراءات السابقة المتخذة في حالة التضخم حيث تسعى السياستان المالية والنقدية إلى:

- تقوم السلطات النقدية بتوسيع حجم الائتمان بزيادة حجم القروض المقدمة إلى الأفراد وتخفيض حجم الاقتراض الحكومي من الأفراد بهدف زيادة المعروض النقدي ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي؛
- تشجيع البنوك التجارية على التوسع في منح القروض للأفراد والمؤسسات لزيادة حجم الإنفاق الكلي عن طريق أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطات النقدية مثل نسبة الاحتياطي القانوني، معدل إعادة الخصم وغيرها؛

- زيادة حجم الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري؛

- زيادة المدفوعات الحكومية كإعانات ودعم وتخفيض حجم الضرائب.

وما يمكن ملاحظته أيضا أن الجانبين الأول والثاني من الأساليب يتصلان مباشرة بالسياسة النقدية بينما الجانبين الثالث والرابع يتصلان بالسياسة المالية. في حين أن كل هذه الإجراءات تسعى إلى تحقيق هدف مشترك يتمثل في زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة حجم الإنتاج والتشغيل والدخل الوطني وفي الأخير دفع الاقتصاد نحو الرواج الاقتصادي وبالتالي معالجة أزمة الركود الاقتصادي.

ومن خلال كل ما سبق ذكره، وفي كلتا الحالتين (تضخم، كساد) تظهر أهمية التنسيق والتكامل بين السياستين النقدية والمالية في مواجهة التقلبات والاختلالات الاقتصادية بغية تحقيق الهدف النهائي الذي تسعى إليه السياسة الاقتصادية العامة للدولة ألا وهو شيوخ الاستقرار والتوازن الاقتصادي في ربوع الاقتصاد الوطني.

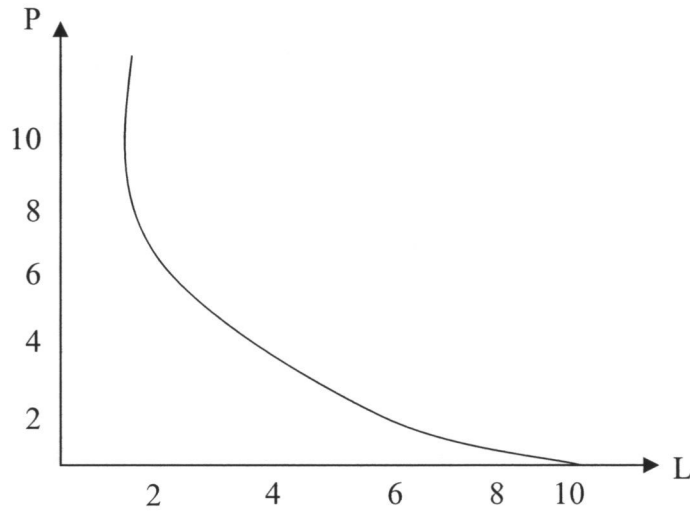
1- منحني فيليبس Philips

في سنة 1958 نشر الاقتصادي الأسترالي A.w. Phillips بحثا ميدانيا أكتشف فيه علاقة عكسية بين البطالة ومعادلات الأجور، ليجد هذا البحث بسرعة مجالا واسعا للمناقشة، حتى أصبح الآن إطارا معترفا به في التحليل الاقتصادي الكلي. ومن أهم التوسعات الأولية في منحني فيليبس هو ما

يعرف بمنحنى فيليبس Philips المعدل وهو الغالب استخدامه الآن.¹ يوضح هذا المنحنى العلاقة الموجودة بين التضخم والبطالة، والقائمة على أساس المفاضلة بينهما.² فإذا أراد صانع السياسة الاقتصادية أن يرفع من مستوى التشغيل ما عليه إلا أن يقبل بمستوى معين من التضخم يتساوى مع الزيادة الحاصلة في مستوى التشغيل (تخفيض البطالة).

عندما تلجأ الحكومة إلى تخفيض نفقاتها العامة بغية الحد من مستوى الإنفاق وحجم الطلب الكلي في فترات التضخم يؤدي ذلك إلى حدوث بطالة في الأيدي العاملة. أما في حالة ما إذا قامت الحكومة بزيادة نفقاتها العامة أثناء الركود الاقتصادي فسيترتب على ذلك عملية معاكسة للأولى، حيث تصبح تعاني من تزايد المستوى العام للأسعار (التضخم). وهنا تواجه الحكومة مشكلة المفاضلة بين زيادة مستوى الاستخدام وقبول الارتفاع في المستوى العام للأسعار.³ بمعنى المفاضلة بين التضخم والبطالة وهذا ما يوضحه منحنى فيليبس.

المشكل رقم 24: منحنى فيليبس



المصدر: سامي خليل، مرجع سابق، ص 866.

يعبر المحور الأفقي (L) عن مستوى البطالة، أما المحور العمودي (P) فهو يعبر عن المستوى العام للأسعار (مستوى التضخم).

¹ نفس المرجع السابق، ص 862.

² Hamid temmar, **les fondements théoriques du libéralisme**, office des publications universitaires, Alger, 2006, p 108.

³ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 463.

يتضح من الشكل أنه إذا رغبت الحكومة في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ما عليها إلا أن تقبل قدر من البطالة يقدر بـ 8% مثلاً. أما إذا كانت تهدف إلى زيادة مستوى الاستخدام والتقليل من معدل البطالة، فعلى سبيل المثال تخفيض معدل البطالة إلى 2% فعليها أن تقبل زيادة في الأسعار قدرها 8%. وهنا يظهر مشكل الاختيار السالف الذكر بين البطالة والتضخم أي المفاضلة بين أفضل المستويات للاستخدام ومستوى الأسعار (التضخم) حتى تتحقق أفضل النتائج التي تؤدي بالمنحنى إلى الانتقال نحو اليسار، حيث يحقق هذا الانتقال أقل مستوى من البطالة مع أقل معدل من التضخم. مما يعني تطور مهارات العمال وتحسين أدائهم الإنتاجي وإزالة العوائق عند انتقالهم من منطقة لأخرى.

المطلب الثالث: مكانة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

أصبح استقرار المستوى العام للأسعار المعيار الأول للحكم على نجاح السياسة النقدية في السنوات الراهنة. ويحظى خيار السياسة النقدية لتحقيق هذا الهدف بشكل مستقل عن السياسات الاقتصادية الحكومية الأخرى كالسياسة المالية بقبول واسع في مختلف أنحاء العالم. ولكن الفلسفة الاقتصادية الراهنة توحى بأن حالة الانفصال بين السياسات الاقتصادية الكلية بات أمراً غير مرغوب فيه. فالسلطات النقدية المسؤولة عن استقرار التضخم تحتاج لأن تتلاءم قراراتها وتتكامل مع خيارات السياسة المالية، والجهات المسؤولة عن السياسة المالية تأخذ بعين الاعتبار أثار إجراءاتها وقراراتها على الاستقرار النقدي.

إن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية أصبح ضعيفاً جداً في الاقتصاديات الصناعية الرئيسية، فالسياسة المالية في هذه الاقتصاديات ضعيفة الأثر على تقديرات التضخم، بينما السياسة النقدية فهي تمارس أثراً طفيفاً على عجز الموازنة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بالنسبة للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية في اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، تؤثر السياسة النقدية على القيمة الحقيقية للديون المستحقة من خلال تأثيراتها على مستوى الأسعار وعلى أسعار السندات وبالتالي على تكلفة خدمة الدين. أما السياسة المالية فتؤثر على الطلب الكلي، وبالتالي فإن وضعياً السياسة المالية تؤثر على فعالية السياسة النقدية حتى ولو لم يكن لقواعد السياسة النقدية تبعية صريحة للمتغيرات المالية.¹ وقد بينت بعض الدراسات أن البنوك المركزية المسؤولة عن الحفاظ على استقرار الأسعار لا تستطيع أن تكون حيادية ولا تكثر لتقديرات السياسة المالية واتجاهاتها.

¹ محمد محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سوريا وأثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2002، ص 37.

المبحث الثالث: التناغم بين السياسة النقدية و السياسة المالية

لا شك أن منطق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يتولد عنه عدة إفرزات اقتصادية، تظهر من خلال التأثيرات المتبادلة لكل سياسة على الأخرى، فتؤثر السياسة النقدية على السياسة المالية فيما يتعلق بموضوع عجز الموازنة العامة، في حين تؤثر السياسة المالية على السياسة النقدية من خلال النظام الضريبي المتبع داخل الدولة. وقبل التطرق إلى هذه التأثيرات المتداخلة بين السياستين يأتي الحديث عن الصراع الفكري بين أنصار السياسة النقدية والمالية.

المطلب الأول: الجدل بين أنصار السياسة النقدية وأنصار السياسة المالية

تعود بداية الجدل النقدي المالي إلى منتصف الخمسينات من القرن الماضي على يد زعيم مدرسة شيكاغو الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان. وقد أنظم إليه عدد كبير من الاقتصاديين الذين تشبثوا بالفكرة القائلة بأن السياسة النقدية وحدها دون غيرها من السياسات قادرة على تحقيق التشغيل الكامل، وعلاج الأزمات، والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي. كما عكفوا على دراسة وبحث مختلف السبل التي حاولوا بها تجريد السياسة المالية كلية من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني والخروج من الأزمات وتحقيق التوازن العام.

وقد وجد هذا الفكر تصدي قوي من طرف أنصار السياسة المالية الذين راحوا يبحثون عن الجوانب الفكرية المالية التي أثارها النقديون في هجومهم على السياسة المالية، فدافعوا عن الفكر المالي وقدرة السياسة المالية على التأثير على النشاط الاقتصادي، والتشغيل، وعلاج الأزمات، إلا أنهم لم يحاولوا في هذا الصدد هدم السياسة النقدية أو تجريدها من أي فعالية كما فعل النقديون،¹ بل طلبوا بضرورة مساندة السياسة المالية ولكنها تجيء في مرتبة ثانوية من حيث الأهمية إذا ما تم مقارنتها بالسياسة المالية.

وأمام هذه التطورات، ومع بروز عدة اتجاهات تنادي بتطبيق سياسة معينة، نشأ جدل كبير الذي شكل موضوع مناظرة بين دعاة السياسة المالية بزعامة Walter Heller ودعاة السياسة النقدية بزعامة Milton Friedman حول أي السياسة الواجب اعتمادها لتأطير الاقتصاد الأمريكي؟. وهذا ما جاء في الكتاب الذي صدر عنونه في شكل سؤال مقارنة "politique monétaire au fiscal" الذي تعرض لحجج كلا الفريقين.

¹ حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 295.

1- حجج أنصار السياسة المالية

لقد جاء W. Heller بجملة من الحجج لنقد السياسة النقدية أهمها:¹

- لم يحدد أنصار السياسة النقدية المتغير النقدي الملائم للتأثير المباشر على النشاط الاقتصادي. فهل يتعلق الأمر بالكتلة النقدية بمفهومها الضيق M_1 ، أم بمفهومها الواسع M_2 ، أو القاعدة النقدية؟ وحسب W. Heller من الصعب إيجاد جمع نقدي أكثر ملاءمة إذا ما ارتبط الأمر بإثبات مدى تأثير النقود على النشاط الاقتصادي، ويعلل ذلك بما وقع في جويلية 1968 عندما انخفض التوسع النقدي إذا ما قدر بالمخزون النقدي، وارتفع إذا ما تم تقديره بالنقود مضافا إليها الودائع لأجل، وبقي ثابت إذا تم تقديره بالقاعدة النقدية؛

- غموض بعض أفكار النقديين خاصة فيما يتعلق بعلاقة الكتلة النقدية بالدخل. ففي بعض الأحيان يصرحون بأن هناك علاقة نسبية ضيقة بين الكتلة النقدية والدخل، غير أنهم في بعض الأحيان الأخرى يصرحون بأن الطلب على النقود يتأثر بتغيرات الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى بروز أهمية المضاعف النقدي في المدى القصير؛

- عدم فصل النقديين في بعض الأطروحات مما يجعل الأمر صعب حول الرأي الذي يجب أخذه من عدمه؛

- صعوبة الأخذ بأفكار النقديين خاصة في المجتمعات الخالية من الأسعار والأجور والمبدلات الخارجية؛

- إن تقييد الكتلة النقدية في إطار قاعدة صارمة لا يترتب عنها سوى الضرر بالمكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك لأن رؤوس الأموال تتأثر تأثرا كبيرا بأسعار الفائدة كما تكون معرضة في حالة وجود مضاربة إلى الهروب من أمريكا، لذلك فإن أسعار الفائدة حسب النقديين تتحدد على مستوى السوق، وبالتالي فلا سلطان للدولة على ضبط هذه الأسعار وفق متطلبات توازن ميزان المدفوعات؛

- عدم اعتراف النقديين بأهمية السياسة المالية في تأثيرها على التوسع الاقتصادي، رغم أهمية السياسة الضريبية في الإنعاش الاقتصادي، وخير دليل على ذلك أن تخفيض الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1964 كان له دورا كبيرا في رفع مستوى التشغيل.

2- حجج أنصار السياسة النقدية

من أجل الدفاع عن حججهم رد أنصار المدرسة النقدوية على W. Heller وأصحابه بجملة من الحجج نذكر منها:

¹ عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1995، ص ص 50-51.

- لم يهمل النقديون دور القدرات الإنتاجية وإرادة الشعوب في رفاهية المجتمعات، حيث أن النقود تبقى العامل المسيطر والأهم باعتبارها المسؤولة عن تقييم هذه العوامل؛
- يرى فريدمان بأن أنصار السياسة المالية يبالغون في استعمالهم للسياسة الضريبية أكثر من السياسة النقدية، في حين أن معدل التغير في الكتلة النقدية حسبه يؤدي إلى تأثير هام على كل من الدخل والأسعار في المدى الطويل، كما أن الدولة عندما ترغب في تغطية عجز الموازنة العامة عادة ما تلجأ إلى الاقتراض من السوق النقدية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على القيم المقترضة وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة؛
- يترتب على زيادة النفقات بروز بعض التأثيرات، فتكون ايجابية خلال السداسي الذي يتم فيه الإنفاق وتكون سلبية في السداسي الموالي له، بينما تكون الضريبة عديمة الفعالية عند فصلها عن النفقات العامة؛¹
- يرى أنصار المدرسة النقدية أنه يتعين على الحكومة عند تطبيقها للسياسة المالية اللجوء إلى إصدار تشريعات مالية وضرائبية تستغرق مناقشتها في المجالس النيابية وقت طويل حتى صدورها وبذلك تنقضي فترة زمنية تحدث خلالها تغيرات محلية وخارجية متعددة مما يفقد السياسة المالية سرعة التحرك لتحقيق التغيرات المطلوبة في التوقيت المناسب؛
- تتميز السياسة المالية بعدم مرونتها حيث يصعب العدول عن استخدام أدواتها عند تغير الظروف دون مرور فترة زمنية، ومثال ذلك عندما تتضمن نفقات الحكومة إنشاء بعض المشروعات، إذ يصعب العدول عن هذا الإنشاء متى بدأ العمل ويتعين الانتهاء من إقامة وتشغيل المشروع؛
- إن استخدام السياسة المالية عادة ما يصاحبها ردود أفعال سياسية قد تكون لها خطورة على السلام الاجتماعي، ومثال ذلك زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات الهامة والمرافق العامة أو نفقات خفض تكاليف المعيشة كالدعم السلعي والمعاشات والإعانات والأجور.. الخ.²
- ورغم هذه الانتقادات، فإن أفضل ما قاله النقديون عن السياسة المالية أنها بإمكانها استيعاب أية صدمة أو ظروف اقتصادية طارئة إلا أنها لا تستطيع منع حدوث الكساد أو التضخم كما لا يمكنها القضاء عليهما، وما تستطيع عمله في ذلك هو تخفيف حدة الدورات الاقتصادية، لا غير.

يتضح مما سبق أن الجدل القائم بين المدرستين لا ينقص من أهمية أي سياسة، إذ ينحصر الخلاف الجوهرى بين النقديين والماليين حول الثقة في كفاءة الدولة أو قدرة السوق. فالماليون ينادون إلى حكمة الحكومات في الإنفاق العام، في حين أن النقديين يستبعدون إلى حد كبير التدخل الحكومي

¹ مسعود دروسي، مرجع سابق، ص ص 269، 270.

² حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 351.

ويركزون على آليات السوق باعتبارها السياسة الوحيدة القادرة على إحداث التوازن الاقتصادي دون تدخل الدولة.

المطلب الثاني: تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية

تتشرك السياستان النقدية والمالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وأثناء تأدية كلا السياستين لعمليهما تنشأ تأثيرات متبادلة بينهما. وسنوضح أهم التأثيرات التي تخلفها السياسة النقدية على السياسة المالية فيما يلي:¹

1- أثر السياسة النقدية على عجز الموازنة

حتى يتسنى معرفة كيفية تأثير السياسة النقدية على عجز الموازنة، نأخذ بعض المتغيرات المختلفة التي تتأثر بالسياسة النقدية، وتؤثر في نفس الوقت على عجز الموازنة. فمعظم هذه المتغيرات (الارتفاع في المستوى العام للأسعار، زيادة الإنفاق العام، نقص الإيرادات الضريبية، زيادة الدين العام) لها تأثير كبير على زيادة عجز الموازنة إذا ما كانت مجتمعة، بينما إذا ما أخذ كل متغير من هذه المتغيرات على حدى يكون تأثيره ضعيف. ويتحقق ذلك إذا ما تم إتباع سياسة نقدية انكماشية بسبب ارتفاع سعر الفائدة.

وعلى ضوء ما سبق يتضح أن التغيير في الوضع المالي ككل (الدين العام، عجز الموازنة) يتعدّد نتيجة السياسة النقدية الانكماشية، مما يتطلب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

2- أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة المالية

في الحالة التي يكون فيها البنك المركزي مستقل عن الحكومة ويتبنى سياسة ضد التضخم تقل توقعات السلطة المالية بقيام البنك المركزي بتدبير التمويل اللازم لعجز الموازنة، وبذلك يحد من قدرة السلطة المالية على إحداث هذا العجز.

وتحاول السلطة المالية في غالب الأحيان العودة من جديد إلى وضعية التوازن، إذا ما استطاعت السلطة النقدية أن تصمم على سياستها بالنجاح ورفضت تمويل الدين الحكومي، ذلك أن تمويل هذا الأخير يعني إذعان السلطة النقدية للسلطة المالية، بينما في حالة الرفض فإن السياسة المالية لن تجد مخرجاً من تقييد هذا العجز. وبهذا يتضح أن استقلالية البنك المركزي الراض لطلب الحكومة لمزيد من الائتمان يؤدي إلى خفض التوسع في العجز المالي مما يعني الحد من التضخم والاستقرار في قيمة العملة.

¹ مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص ص 273، 274.

المطلب الثالث: تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية

نتيجة للتداخل الموجود بين السياستين النقدية والمالية، فإن هذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر على السياسة النقدية وذلك من خلال النظام الضريبي المسطر داخل الدولة، ومستوى الانضباط المالي للحكومة، وكذا الهيمنة المالية للسياسة المالية. وفيما يلي نستعرض هذه التأثيرات التي تخلفها السياسة المالية على السياسة النقدية:¹

1- أثر النظام الضريبي على السياسة النقدية

إن النظام الضريبي المتبع داخل كل دولة له تأثير على التوازن الاقتصادي الكلي، وذلك من خلال الآثار التي تخلفها الضرائب على الدخل. فزيادة الضرائب ينجم عنها انخفاض جزء من الدخل المخصص للإنفاق الاستهلاكي من جهة، ومن جهة أخرى، انخفاض الادخار الذي يوجه فيما بعد للإنفاق على الاستثمار، أي أن زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض بعض عناصر الإنفاق الكلي لأنها تؤثر على الاستهلاك تأثيراً مباشراً وعلى الاستثمار تأثيراً غير مباشراً. ويؤثر النظام الضريبي على أدوات السياسة النقدية، في المدى القصير، فعلى سبيل المثال نجد أن تخفيض معدل الفائدة لا يؤدي إلى زيادة في الاستثمار نتيجة للانخفاض الذي حدث على مستوى الادخار بسبب زيادة الضرائب على الدخل.

2- الانضباط المالي للإنفاق الحكومي

يلزم البنك المركزي المستقل الحكومة أن تفرض انضباطاً مالياً على أنفاقها وذلك باستعماله لآلية التدخل في السوق. ففي الحالة التي تزيد فيها متطلبات إقراض القطاع العام يلجأ البنك المركزي إلى بيع سندات الحكومة التي ينتج عنها انخفاض المعروض النقدي وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة التي تدفع تكلفة الإقراض نحو الأعلى، فتراجع بذلك السلطة المالية عن خطة الإنفاق التي قررتها. وكل ذلك في ظل الاقتصاد المغلق.

بينما في حالة اقتصاد مفتوح فإن ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة تدخل البنك المركزي في السوق ببيع الأوراق المالية ينتج عنها دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية التي تساهم في تمويل الزيادة في العجز الحكومي، أما إذا قام البنك المركزي بشراء الأوراق الحكومية فإن أسعار الفائدة ستنجح نحو الانخفاض مما يؤدي إلى خروج التدفقات الرأسمالية.

وهكذا يتضح أنه في ظل عدم وجود تنسيق بين السياستين المالية والنقدية يكون الانضباط المالي مكلفاً، لاسيما في حالة انخفاض مصداقية السياسات النقدية والمالية لدى العناصر الاقتصادية،

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 274-276.

والتي يترتب عنها وجود توقعات لدى العناصر الاقتصادية بزيادة متطلبات الحكومة والقطاع العام من القروض. وقد تعجل هذه التوقعات من حدوث تضخم وانخفاض قيمة الصرف الأجنبي، لذلك ففي مثل هذه الظروف يتطلب رفع أسعار الفائدة المحلية لتجنب هروب رؤوس الأموال وعندها يكون الانضباط المالي مكلفا جدا.

3- الهيمنة المالية مقابل النقدية

يقصد بالهيمنة المالية أن تخطط الحكومة لنفقاتها بمعزل عن السياسة النقدية، وذلك بوضع موازنتها العامة دون اهتمامها بمقدار العجز الوارد فيها. فإذا كان البنك المركزي غير مستقل عن الحكومة فإنه في معظم الأحيان يتم تدبير هذا العجز بواسطة أو بواسطة سوق المال، لذلك فإن الحكومة لن تولي اهتمامها لنمو عجز موازنتها طالما أنها لا تتوقع زيادة في تكلفة الدين، ويتولى البنك المركزي مسؤولية توفير أغلب التمويلات لهذا العجز سواء من مصادر حقيقية أو بالإصدار النقدي الجديد مما يؤدي إلى انخفاض كبير في قدرة السلطة النقدية، وزيادة نمو عجز الموازنة وبالتالي زيادة معدلات التضخم ومن ثم انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية.

أما في ظل الهيمنة النقدية فإن البنك المركزي يسطر أهدافه ويقوم بتنفيذ سياسته النقدية بعيدا عن متطلبات الحكومة لتمويل عجز موازنتها، ومن ثم انخفاض قدرة السلطة المالية في بلوغ أهدافها. ويحاول البنك المركزي من خلال ذلك تحقيق هدف التحكم في التضخم واستقرار معدل الصرف الأجنبي. ولهذا فإنه في ظل الهيمنة الكاملة للسلطة النقدية تكون السلطة المالية غير حرة بشكل مطلق في تحديد عجز موازنتها وتكون بذلك ملزمة بضبط الإنفاق العام.

عندما ترغب الحكومات في الاقتراض في ظل الهيمنة النقدية تجد نفسها غير حرة لخضوعها لبعض القيود الداخلية، إذ يتطلب من الأحسن عدم الاقتراض إلا إذا تساوت القيمة الجارية لصافي الالتزامات الحكومية نحو الغير مع القيمة الحالية للفوائض (عائدات الضريبة ناقص الإنفاق) التي من المتوقع تحقيقها في المستقبل. وغالبا ما تقوى السياسة المالية إذا كان هذا القيد كافيا دون حدوث أي تغيير في السياسة النقدية أو في مستوى الأسعار، وإذا كان البنك المركزي غير مجبر على تمويل الدين بالتضخم، والحكومة بصدد تعديل العجز لتحديد دينها، فإن أحد الأنظمة والمسمى بالهيمنة النقدية يكون هو السائد، وعلى العكس تحت نظام الهيمنة المالية فإن تحديد الحكومة لرصيدا الأولي للعجز يكون ذلك مستقلا عن قيمة التزاماتها الحقيقية للغير.

أما فيما يتعلق بالآثار النقدية للسياسة المالية، فإنها تظهر من خلال الأسلوب الذي تستخدمه الحكومة في تمويل العجز في موازنتها، فوجود هذا العجز سيجبر الحكومة على الاقتراض لتمويله. وتعتمد الآثار النقدية على الطريقة التي ستستخدمها في تمويل العجز، فقد تلجأ الحكومة إلى الاقتراض

من البنك المركزي أو من البنوك التجارية أو قد تلجأ إلى الجمهور والقطاع الخاص غير المصرفي، وأن اختيار الحكومة لأي من هذه الأساليب سيتوقف على درجة استقلالية البنك المركزي. لذلك فإننا سوف نميز بين الحالتين التاليتين:¹

أ- إذا كانت سلطة البنك المركزي ضعيفة أو تابعة للسياسة المالية، فهي لا تستطيع رفض طلب الحكومة، بطلب القروض من البنك المركزي، وإذا اقترضت الحكومة من البنك المركزي وزادت إنفاقها فإن هذه الزيادة في الإنفاق ستؤدي إلى زيادة دخول الأفراد أي أنها ستؤدي إلى خلق نقود عالية القوة وبالتالي تؤدي إلى زيادة ودائع هؤلاء الأفراد لدى البنوك التجارية فيزيد احتياطي البنوك التجارية وتتوسع قدرتها على منح الائتمان وبذلك يزداد عرض النقد. ولا تختلف هذه الوسيلة عن وسيلة طبع النقود أو الإصدار النقدي الجديد لأن قروض الحكومة من البنك المركزي هي مجرد قيود دفترية بين مؤسستين حكوميتين ولا يترتب عليها نقل القوة الشرائية من جهة إلى أخرى. وباختصار فإن كلا من السياستين تعملان على زيادة عرض النقد من خلال زيادة سيولة الجمهور وسيولة البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي.

ب- إذا كانت سلطة البنك المركزي مستقلة وقوية فستلجأ الحكومة إلى الاقتراض من مصادر أخرى وهي:

- **البنوك التجارية:** إذا اقترضت الحكومة من البنوك التجارية لتمويل العجز في موازنتها فإن هناك وضعان محتملان:

- **الحالة الأولى:** فإذا أن يكون لدى البنوك التجارية فائض في الاحتياطي النقدي بشكل يغطي حاجة الحكومة من الأموال ودون أن يؤثر أو يؤدي إلى تقليص القروض الموجهة للقطاع الخاص. في هذه الحالة فإن الاستثمار الخاص سوف لن يتأثر بالاقتراض الحكومي. أما عرض النقود فسوف يزداد نتيجة لحصول توسع في الائتمان المصرفي. وسيترتب على الإنفاق الحكومي الممول من البنوك التجارية زيادة الدخل ثم زيادة الودائع وتوسع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان المصرفي مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود وإجمالي السيولة المحلية فيزداد حجم الإنفاق والطلب الكلي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي.

- **الحالة الثانية:** إذا لم يكن لدى البنوك التجارية فائض في الاحتياطي النقدي فإنها ستلبي طلب الحكومة من القروض بإحدى هاتين الطريقتين:

- **الطريقة الأولى:** هي قيام البنك المركزي بتخفيض متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية أو يقوم بتسييل كمية كبيرة من الأوراق المخصومة أو شراء الأوراق التجارية والسندات

¹ <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137435>، تاريخ الاطلاع 25-04-2009.

الحكومية الموجودة لديها وذلك من أجل زيادة حجم الاحتياطي النقدي لدى تلك البنوك وبشكل يسمح لها بزيادة قروضها إلى الحكومة وستؤدي هذه العملية بالتالي إلى زيادة عرض النقود.

- **الطريقة الثانية:** هي أن تقوم البنوك التجارية بتقليص حجم قروضها إلى القطاع الخاص والأفراد من أجل توفير السيولة الكافية لتغطية ما تحتاجه الحكومة من قروض؛ أي أن البنوك التجارية في هذه الحالة ستستبدل القروض الخاصة بالقروض العامة وبموجب هذه الطريقة سوف لن يزداد عرض النقود ونتيجة لذلك سترتفع تكلفة القروض الموجهة للأفراد والقطاع الخاص.

- **الجمهور أو القطاع الخاص غير المصرفي:** إذا اقترضت الحكومة من الجمهور أو القطاع الخاص غير المصرفي باستخدام السندات الحكومية وأذونات الخزينة، لن تؤدي هذه العملية إلى زيادة عرض النقد لأنها تقوم فقط بنقل القوة الشرائية من الأفراد إلى الحكومة.

بينما إذا افترضنا أن الحكومة حققت فائضا في موازنتها نتيجة زيادة إيراداتها العامة عن نفقاتها العامة، فإنها سوف تكون أمام عدة فرص لإنفاق هذا الفائض. وعلى العموم فإن هناك أربعة مجالات لاستخدام فائض الموازنة نحصرها فيما يلي:¹

- يمكن استخدام فائض الموازنة بصورة إيداعات حكومية لدى البنك المركزي أو كاحتياطات لدى وزارة المالية أو لتسوية ديون الخزينة للبنك المركزي. ويترتب عن هذا الاستخدام انخفاض حجم المعروض النقدي المتاح أمام الأفراد بسبب تقلص حجم الاحتياطات النقدية القابلة للإقراض لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى تقلص حجم الائتمان وارتفاع كلفته؛

- يمكن استخدام فائض الموازنة في شكل إيداعات حكومية لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة قدرتها على التوسع في منح الائتمان المصرفي. لكن إذا صاحب الإيداع الحكومي تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بزيادة هذه النسبة، فإن ذلك سينجم عنه انخفاض نسبي في حجم الاحتياطات المعدة للإقراض وبالتالي سينخفض حجم الائتمان المصرفي؛

- يمكن للحكومة استخدام فائض الموازنة في إطفاء ديونها الخاصة بالبنوك التجارية، مما يؤدي إلى زيادة احتياطات البنوك التجارية القابلة للإقراض ومن ثم زيادة قدرتها على منح الائتمان؛

- يمكن للحكومة استخدام فائض الموازنة في إطفاء ديونها الخاصة بالأفراد عن طريق شراء السندات التي سبق وأن تم بيعها لهم. ويؤثر هذا الإجراء على حجم الاحتياطات النقدية المتاحة لدى البنوك التجارية باعتبار أن ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية تتزايد بسبب تزايد الأرصدة النقدية التي بحوزتهم والتي مصدرها بيع الأفراد للسندات الحكومية، ومن جهة أخرى، فلن يؤثر هذا الاستخدام في الفائض على عرض النقود لأنه سيعود في شكل مدفوعات لإطفاء الدين الحكومي العام الذي يحتفظ به

¹ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص ص 468، 469.

الأفراد. وبذلك يتضح أن بعض هذه الاستخدامات تؤثر بالزيادة على عرض النقود والأخرى لا تؤثر عليه.

إن تظهر أهمية التعاون والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية وتلافي الآثار النقدية والاقتصادية التي قد تنشأ عن السياسة المالية والتي يمكنها التأثير على الأوضاع الاقتصادية تأثيراً غير مرغوب فيه والمتمثل في تزايد المستوى العام للأسعار.

المبحث الرابع: السياسة النقدية والسياسة المالية كآليتين لضبط التوازن الاقتصادي الكلي

تعد السياستان النقدية والمالية من أهم الآليات التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية العامة للدولة لتأثيرها على النشاط الاقتصادي وتحقيق أهدافها الاقتصادية (النمو، التشغيل الكامل، استقرار المستوى العام للأسعار... الخ)، وذلك لما تتسم به من مرونة في استجابتهما للتقلبات الاقتصادية (كساد، تضخم) وتأثيرهما الفعال على بعض المتغيرات الاقتصادية التي تساهم بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في ضبط التوازن والاستقرار الاقتصادي. وسوف نتناول في هذا المبحث آلية عمل السياسة النقدية والسياسة المالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية، ثم أثرهما على التوازن الاقتصادي الكلي، وفي الأخير فعاليتهما في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

المطلب الأول: آلية عمل السياستين النقدية والمالية في معالجة الاختلال الاقتصادي

تعتبر السياستان النقدية والمالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية فاعلية، لما لهما من دور في معالجة الدورات الاقتصادية (تضخم وانكماش). وتستخدم كلا السياستين لبلوغ أهدافهما المسطرة إما سياسة تقييدية (انكماشية) أو توسعية وذلك وفقاً للوضع الاقتصادي السائدة.*

1-1- آلية عمل السياسة النقدية في معالجة الاختلال الاقتصادي

لقد أصبح من الواضح الآن أنه يمكن استخدام السياسة النقدية لمواجهة ما تفرزه الدورات الاقتصادية من تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي. ففي حالة الانكماش الاقتصادي تعتمد السلطات النقدية إلى إتباع سياسة نقدية توسعية، أما في حالة التضخم فإنها تنتهج سياسة نقدية انكماشية أو تقييدية.

1-1- حالة الانكماش الاقتصادي

تستخدم السلطات النقدية للخروج من بؤرة الكساد سياسة نقدية توسعية، مفادها تخفيض معدل إعادة الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني، إضافة إلى دخول البنك المركزي إلى السوق المالي

* للإشارة فقط أن هذه الدراسة تكون في ظل اقتصاد مغلق على أن نتحدث عن حالة الاقتصاد المفتوح لاحقاً.

كمشتري للأوراق المالية، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود، التي يترتب عنها انخفاض أسعار الفائدة والتي تعتبر بمثابة انخفاض في كلفة المستثمرين مما يحفزهم إلى التوسع في استثماراتهم وبالتالي تزيد نفقاتهم الاستثمارية والاستهلاكية،¹ التي ينجم عنها زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ثم الدخل وفي الأخير التخلص من الانكماش الاقتصادي، بزيادة مستوى التشغيل داخل الاقتصاد الوطني. إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية تجاه الانكماش هو زيادة الاتجاه نحو خفض أدوات نقدية أي خلق النقود وزيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات. وفي نفس الوقت الذي يتم فيه زيادة كمية النقود بتشجيع الائتمان، تتجه أسعار الفائدة إلى الانخفاض مما يؤدي إلى خفض القوى الانكماشية داخل الاقتصاد بالمحافظة على استمرار ارتفاع مستوى الناتج الوطني.

1-2- حالة التضخم

تعتمد السلطات النقدية في معالجتها للتضخم على سياسة نقدية انكماشية تعمل في مجملها على تقييد حجم الائتمان برفع كلفة الاقتراض التي تقلل من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. وعلى العموم يمكن للسياسة النقدية أن تواجه الفجوات التضخمية بتجديد أدواتها وذلك كما يلي:²

- يقوم البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم الذي يصاحبه ارتفاع سعر الفائدة في السوق النقدية ومن ثم ارتفاع ثمن الاقتراض، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار نتيجة لتراجع مستوى الإنفاق الذي من شأنه أن يساعد على تخفيض الضغوط المسببة للتضخم؛
- نفس الإجراء ينطبق عند رفع البنك المركزي لمعدل الإحتياطي الإجباري، الذي يحد هو الأخر من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، مما يسبب في انخفاض كمية النقود في الاقتصاد وبالتالي يميل مستوى الأسعار أو معدل التضخم إلى الانخفاض؛
- يتدخل البنك المركزي إلى السوق المالي كبائع للأوراق المالية للبنوك و الأفراد، فتقل قدرة البنوك التجارية على خلق النقود فينخفض عرضها، وبالتالي يميل مستوى الأسعار أو معدل التضخم إلى الانخفاض.

إن السياسة النقدية الناجحة هي السياسة التي تعمل على الحفاظ على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي، لأن ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار باعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج الوطني والعمالة. في هذا الإطار،

¹ محمد عوض طالب، مدخل للاقتصاد الكلي، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 2004، ص 232.
² محمد يحيى عواس، محاضرات في النقود والبنوك، بدون دار نشر، الإسكندرية، 1979، ص ص 267، 268.

يعتقد النقديون أن الانخفاض المنتظم في معدل نمو عرض النقود سوف يخفض معدل التضخم ويحقق الحد الأدنى للتكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم.¹ إن، إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ضغوطات تضخمية فعلى السلطات النقدية أن تقوم برفع كلفة الائتمان المصرفي وتقليص قدرة البنوك التجارية على منحه بهدف تخفيض الطلب الكلي، والعكس تماما في حالة الانكماش الاقتصادي.

2- آلية عمل السياسة المالية في معالجة الاختلال الاقتصادي

تستخدم السياسة المالية إما لمعالجة وجود فجوة ركودية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد. وفيما يلي سنوضح آلية عمل السياسة المالية في معالجتها للدورات الاقتصادية من كساد وتضخم.

2-1- حالة الانكماش الاقتصادي

تظهر الفجوة الانكماشية في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي عن العرض الكلي حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الناتج. ولمعالجة هذا الوضع تعتمد الحكومة إلى إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة مستوى الطلب الكلي الذي من شأنه أن يعمل على زيادة تشغيل الموارد العاطلة وزيادة مستوى التوظيف مما يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج ومن ثم الدخل.

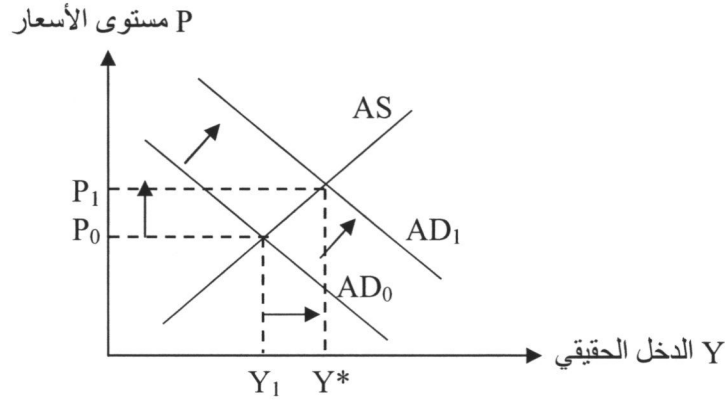
ويمكن للسياسة المالية بلوغ هذا الهدف بتجديد أدواتها التي تستخدم على النحو التالي:²

- زيادة الإنفاق الحكومي العام، حيث يعد إنفاق الدولة بمثابة زيادة دخول الأفراد الذي ينتج عنه ارتفاع مستوى الطلب الكلي إلى مستوى يحفز المؤسسات على زيادة إنتاجها بتوظيفها لعمال جدد مما يؤدي إلى زيادة دخل الأفراد من جديد، وبالتالي تحريك العجلة الاقتصادية؛
- تقوم الدولة بتخفيض الضرائب التي تزيد من دخول الأفراد من جهة وزيادة الميل نحو الاستثمار من جهة أخرى، وكلا الأمرين يعني حقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وتوفير فرص العمل وبالتالي تحريك العجلة الاقتصادية وحل مشكلة البطالة والتخلص من أزمة الكساد؛
- المزج بين الأدوات معاً، بزيادة الإنفاق الحكومي العام وتخفيض الضرائب بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

ولإبراز آلية عمل السياسة المالية في معالجة الفجوات الانكماشية نستعين بالشكل التالي:

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مرجع سابق، ص 310.
² خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص ص 246، 247.

الشكل رقم 25: السياسة المالية في مواجهة الفجوات الانكماشية



المصدر: طالب محمد عوض، مرجع سابق، ص 228.

حيث: (AS) يمثل العرض الكلي، و (AD) يمثل الطلب الكلي.

يوضح الشكل رقم (25) أنه عند زيادة الإنفاق العام أو تقليل الضرائب سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من AD_0 إلى AD_1 وكذلك الدخل الحقيقي إلى أن يصل إلى مستوى التوازن (Y^*).

2-2- حالة التضخم

عند ظهور بوادر التضخم في الاقتصاد تنتهج الحكومة سياسة مالية انكماشية تقوم على كبح مستوى الإنفاق العام وضبط مستوى الأسعار. وتستعين السياسة المالية لبلوغ هدفها بأدواتها، والتي سنوضح آلية عملها فيما يلي:¹

- تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار؛

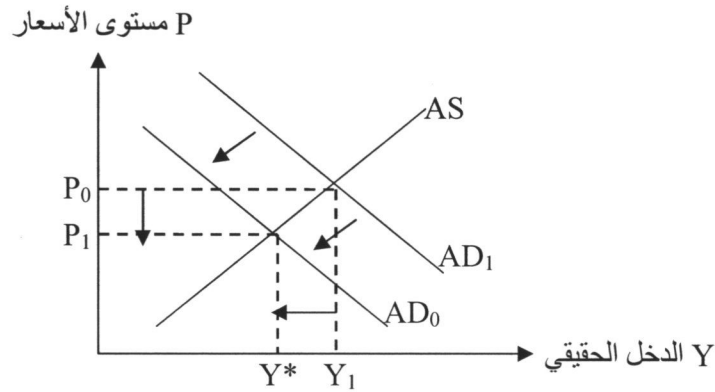
- رفع مستويات الضرائب، مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي في نفس الوقت إلى تخفيض الأنفاق الكلي بنسبة مضاعفة، فينخفض بذلك حجم الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي وفي الأخير كبح مستوى الزيادة في الأسعار؛

- المزج بين الأداتين معاً، بزيادة الضرائب وخفض الإنفاق العام.

ونوضح آلية عمل السياسة المالية الانكماشية بيانياً في الشكل التالي:

¹ خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 248.

الشكل رقم 26: السياسة المالية في مواجهة الفجوات التضخمية



المصدر: طالب محمد عوض، مرجع سابق، ص 228.

يوضح الشكل رقم (26) أنه عند تخفيض الإنفاق العام ورفع الضرائب سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي من AD_0 إلى AD_1 والدخل الحقيقي من Y_1 إلى Y^* والذي يتساوى عنده الطلب الكلي والعرض الكلي.

وخلاصة القول، قد تكون السياسة المالية توسعية أو انكماشية. فتكون السياسة المالية توسعية إذا كانت الدولة تعاني من وجود فجوة انكماشية، ويمكنها مواجهة ذلك بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما معاً. وتكون السياسة المالية انكماشية إذا كانت الدولة تعاني من وجود فجوة تضخمية، والتي يمكن التخلص منها بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كليهما معاً.

المطلب الثاني: أثر السياستين النقدية والمالية على التوازن الاقتصادي الكلي " نموذج (IS-LM) "
تؤثر السياسة النقدية والمالية على التوازن الاقتصادي الكلي " نموذج (IS-LM) " من خلال إتباع الدولة أو السلطات النقدية لسياسة مالية أو نقدية (توسعية أو انكماشية) للتأثير على مستوى الدخل وسعر الفائدة، بهدف إحداث آثار مرغوب فيها أو تجنب آثار غير مرغوبة على مستوى النشاط الاقتصادي.

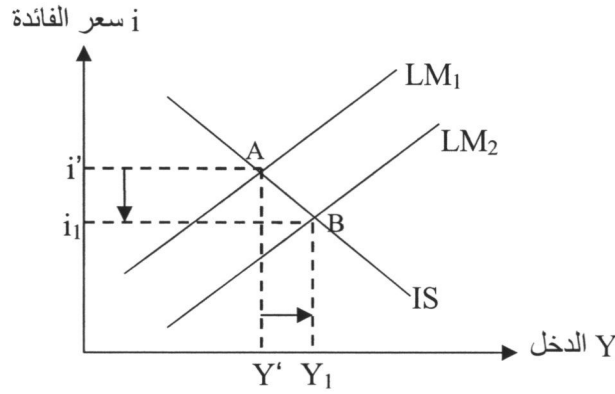
1- أثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي الكلي " نموذج (IS-LM) "

يترتب على إتباع السلطات النقدية لسياسة نقدية معينة تغيير وضع منحنى LM دون التأثير على وضع منحنى IS (وذلك في ظل اقتصاد مغلق). أما في ظل اقتصاد مفتوح فإن للسياسة النقدية تأثير على وضع منحنى IS (سنوضح ذلك لاحقاً).

1-1- أثر السياسة النقدية التوسعية على التوازن الاقتصادي الكلي " نموذج (IS-LM) "

عند إتباع السلطات النقدية لسياسة نقدية توسعية فإن منحنى LM سوف ينزاح إلى اليمين معبرا عن زيادة كل من الدخل التوازني وانخفاض سعر الفائدة التوازني، مع بقاء وضع منحنى IS ثابت. وهذا ما سنوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم 27: أثر السياسة النقدية التوسعية على توازن سوقي الإنتاج والنقود



المصدر:

Xavier Debonneuil et Robert ophéle, la politique monétaire et son contexte économiques, la revue banque éditeur, Paris, p 417.

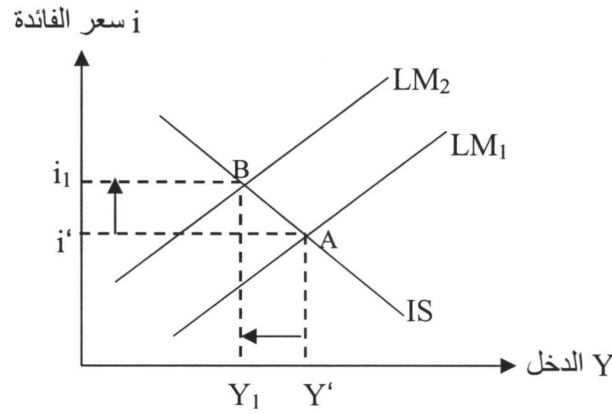
يتضح من الشكل أنه عند انتقال منحنى LM من LM_1 إلى LM_2 نتيجة دخول البنك المركزي إلى السوق المالي كمشتري للأوراق المالية (استبدال الأوراق المالية بالسيولة النقدية)، فإن سعر الفائدة سوف ينخفض من i_1 إلى i' ، ويزيد بذلك الدخل من Y_1 إلى Y' ، مما يؤدي إلى انتقال نقطة التوازن من A إلى B، ويعني ذلك أن انخفاض سعر الفائدة إلى مستوى i_1 أدى إلى زيادة الطلب الاستثماري الذي صاحبه ارتفاع مستوى الدخل إلى Y_1 .

1-2- أثر السياسة النقدية الانكماشية على التوازن الاقتصادي الكلي " نموذج (IS-LM) "

يترتب على إتباع السلطات النقدية لسياسة نقدية انكماشية انتقال منحنى LM إلى اليسار مع بقاء وضع منحنى IS ثابت. إذ ينتج عن ذلك انخفاض كل من الدخل التوازني وارتفاع سعر الفائدة التوازني. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

¹ Ibid, p 416.

الشكل رقم 28: أثر السياسة النقدية الانكماشية على توازن سوق الإنتاج والنقود



المصدر: أحمد رمضان نعمت الله وآخرون، مرجع سابق، ص 211.

يتضح من الشكل أنه عند انتقال منحنى LM من LM_1 إلى LM_2 ، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة من i' إلى i_1 وانخفاض الدخل من Y' إلى Y_1 ، نتيجة لانخفاض الطلب الاستثماري، وبالتالي تنتقل نقطة التوازن من A إلى B.

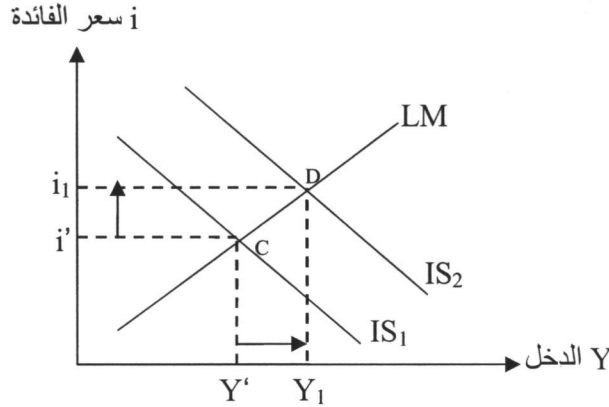
2- أثر السياسة المالية على التوازن الاقتصادي الكلي " نموذج (IS-LM) "

إذا كان تأثير السياسة النقدية يقتصر على منحنى LM فإن للسياسة المالية تأثير بالغا على وضع منحنى IS، دون التأثير على وضع منحنى LM (في ظل اقتصاد مغلق). وهذا ما سنوضحه من خلال إتباع الحكومة لسياسة مالية انكماشية أو توسعية.

2-1- أثر السياسة المالية التوسعية على التوازن الاقتصادي الكلي " نموذج (IS-LM) "

يترتب على إتباع الدولة لسياسة مالية توسعية انتقال منحنى IS إلى اليمين مع بقاء وضع منحنى LM ثابت، مما يؤدي إلى زيادة كل من الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 29: أثر السياسة المالية التوسعية على توازن سوقى الإنتاج والنقود



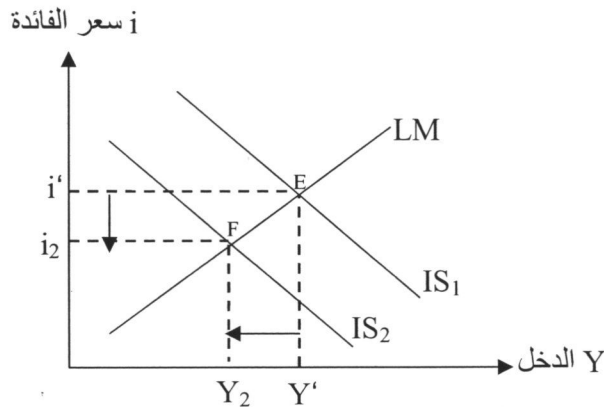
المصدر: Xavier Debonneuil et Robert ophele, op-cit, p 416

يوضح الشكل أنه في حالة إتباع الدولة لسياسة مالية توسعية بزيادة النفقات العمومية فإن منحنى IS سوف ينتقل إلى اليمين من IS_1 إلى IS_2 ، ويترتب على ذلك انتقال نقطة التوازن من النقطة C إلى النقطة D، نتيجة ارتفاع كل من سعر الفائدة من i' إلى i_1 والدخل من Y_1 إلى Y' .¹

2-2- أثر السياسة المالية الانكماشية على التوازن الاقتصادي الكلي " نموذج (IS-LM) "

على عكس السياسة المالية التوسعية، عند إتباع الدولة لسياسة مالية انكماشية فإن منحنى IS سوف ينزاح إلى اليسار مع بقاء وضع منحنى LM كما هو، إذ تخلف هذه السياسة انخفاض كل من الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 30: أثر السياسة المالية الانكماشية على توازن سوقى الإنتاج والنقود



المصدر: أشرف أحمد العدلي، مرجع سابق، ص 196.

¹ Ibid, p 416.

يوضح الشكل، أنه عند إتباع الدولة لسياسة مالية انكماشية فإن منحنى IS سوف ينتقل من IS_1 إلى IS_2 ، ويترتب على ذلك انتقال نقطة التوازن من E إلى F نتيجة انخفاض كل من سعر الفائدة التوازني من i' إلى i_2 والدخل التوازني من Y' إلى Y_2 .

وخلاصة القول أن لكل من السياستين المالية والنقدية أثارا بالغة على التوازن الاقتصادي الكلي. فالسياسة النقدية تؤثر على منحنى LM، بينما تؤثر السياسة المالية على منحنى IS، ليبقى التساؤل قائم عن السياسة الأكثر فعالية في التأثير على التوازن الاقتصادي الكلي.

المطلب الثالث: فعالية السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي

لقد شكل موضوع السياسة النقدية والمالية جدلا واسعا في الفكر الاقتصادي، لاسيما فيما يتعلق بالسياسة الأكثر فعالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي. فقد كان في اعتقاد المدرسة الكلاسيكية أن السياسة النقدية هي السياسة الأكثر فعالية في معالجة الدورات الاقتصادية، وبقي هذا المفهوم سائدا إلى غاية أزمة الكساد العالمي سنة 1929، ليظهر بعد ذلك التحليل الكينزي الذي أهتم بفعالية السياسة المالية. ولإبراز السياسة الأكثر فعالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، سنتطرق إلى دراسة فعالية كل سياسة على حدى.

1- فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي¹

لقد سبق وأن أشرنا أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين، بينما يترتب عن السياسة النقدية الانكماشية اتجاه منحنى LM إلى اليسار. ولمعرفة فعالية هذه السياسة على التوازن الاقتصادي الكلي، نفترض أن الاقتصاد يعاني من حالة انكماش، ولمعالجة ذلك قامت السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي بانتهاجها لسياسة نقدية توسعية كما يوضحه الشكل التالي:

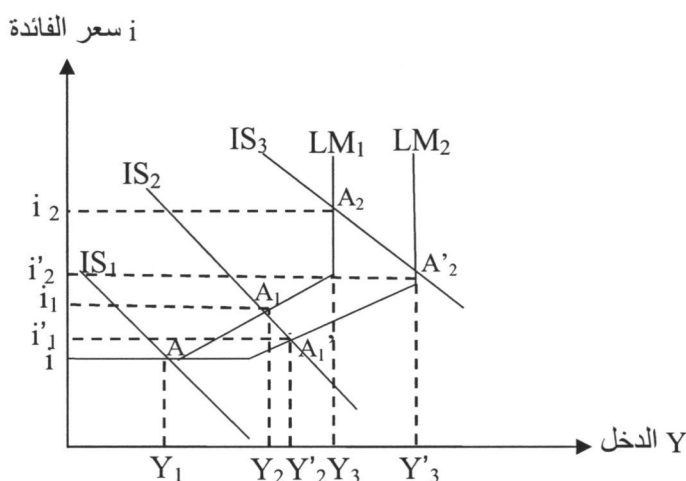
¹ أنظر:

- نجيب نعمت الله وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 364-366.

- محمد محمود عطوة يوسف، عصام الدين البدر اوي البرغي، اقتصاديات النقود والبنوك، النظريات، السياسات، بدون سنة نشر، الإسكندرية، 2007، ص ص 99-101.

- نصر الدين بوعامة، مرجع سابق، ص ص 69، 70.

الشكل رقم 31: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي



المصدر: محمد محمود عطوة يوسف، عصام الدين البدر اوي البرغي، مرجع سابق، ص 99.

يتضح من خلال الشكل، أن في المنطقة الكلاسيكية التي يكون فيها منحنى LM موازيا لمحور الترتيب، فإن السياسة النقدية التوسعية ينجم عنها زيادة أكبر في الدخل مع انخفاض سعر الفائدة، حيث تنتقل نقطة التوازن الأصلية من A_2 التي توضح القيم التوازنية (Y_3, i_2) إلى A'_2 التي تحمل القيم التوازنية (Y'_3, i'_2) . ففي هذه الحالة التي لا يوجد فيها الطلب على النقود لغرض المضاربة، فإن أي زيادة في العرض النقدي تذهب بكاملها للوفاء بحاجة المعاملات، فينخفض بذلك سعر الفائدة الذي يشجع ويغري المستثمرين على زيادة استثماراتهم الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل، وتكون بذلك السياسة النقدية كاملة الفعالية في هذه المنطقة.

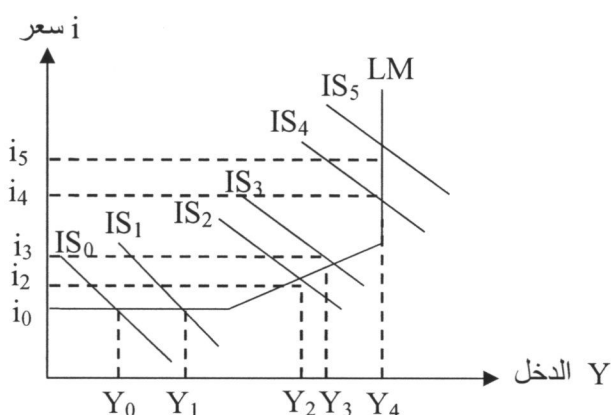
أما في المنطقة الوسطى، فإن السياسة النقدية التوسعية يترتب عنها كذلك انتقال منحنى LM إلى اليمين، فيزداد بذلك الدخل لكن بقدر أقل من الزيادة التي حدثت في المنطقة الكلاسيكية وذلك بسبب ميل الأفراد للاحتفاظ بجزء من الزيادة في النقود في شكل أرصدة نقدية لغرض المضاربة، حيث تنتقل نقطة التوازن من A_1 التي توضح القيم التوازنية (Y_2, i_1) إلى A'_1 التي تحمل القيم التوازنية (Y'_2, i'_1) . وتكون بذلك السياسة النقدية أقل فعالية من المنطقة الكلاسيكية.

أما في المنطقة الكينزية التي يكون فيها منحنى LM لا نهائي المرونة لانخفاض سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له، فإن السياسة النقدية التوسعية تصبح فاشلة في تحقيق أي زيادة في الدخل، حيث يتم امتصاص أي زيادة في العرض النقدي بالكامل لأغراض المضاربة، فيظل بذلك كل من الدخل وسعر الفائدة ثابتين. مما يوحي بعدم فعالية السياسة النقدية في هذه المنطقة.

2- فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي

لإدراك فعالية السياسة المالية على التوازن الاقتصادي الكلي نفترض أن الاقتصاد في حالة كساد، وأن الدولة بصدد تطبيق سياسة مالية توسعية بزيادتها للإنفاق العام أو تخفيض الضرائب، مما يؤدي إلى اتجاه منحنى IS إلى اليمين، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 32: فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي



المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص 263.

يوضح الشكل أنه عند تطبيق سياسة مالية توسعية على المنطقة الكينزية فإن السياسة المالية تكون فعالة أكثر بزيادة مستوى الدخل، حيث ينتقل منحنى IS من IS_0 إلى IS_1 وبالتالي يرتفع مستوى الدخل من Y_0 إلى Y_1 .

أما إذا طبقت نفس السياسة على المنطقة الوسطى، فإن السياسة المالية تكون فعالة في زيادة مستوى الدخل لكن فعاليتها تكون أقل مما هي عليه في المجال الكينزي، فيترتب على ذلك انتقال منحنى IS من IS_2 إلى IS_3 ومن ثم مستوى الدخل من Y_2 إلى Y_3 وكذلك سعر الفائدة من i_2 إلى i_3 . أما في المنطقة الكلاسيكية فإن السياسة المالية تكون عديمة الفعالية¹ ذلك أن تطبيق سياسة مالية توسعية يؤدي إلى انتقال منحنى IS من IS_4 إلى IS_5 دون تأثيرها على مستوى الدخل.

وصفوة القول أن السياسة النقدية تكون فعالة في المنطقة الكلاسيكية لتأثيرها على مستوى الدخل وسعر الفائدة، بينما تنعدم فعاليتها في المنطقة الكينزية لوجود دافع المضاربة الذي يحفز الأفراد

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 263، 264.

على الاحتفاظ بالنقود بدل من توظيفها. أما السياسة المالية فهي تختلف تماما عن سابقتها، حيث تكون فعالة في المنطقة الكينزية وتتعدم فعاليتها في المنطقة الكلاسيكية لبقاء مستوى الدخل ثابت رغم تغير سعر الفائدة.

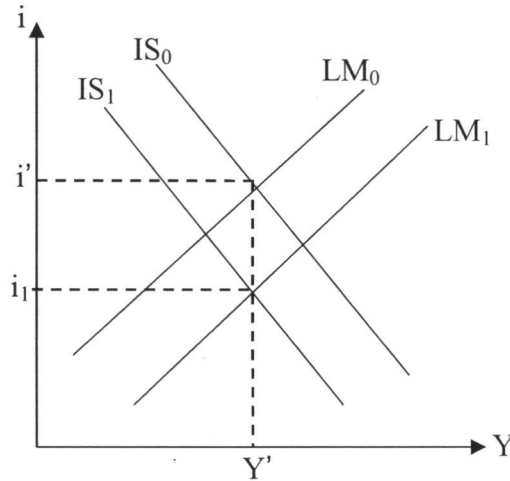
المبحث الخامس: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي

لقد بات من الضروري المزج بين السياستين النقدية والمالية لتفادي الآثار غير المرغوب فيها في الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك نتيجة للقصور الواردة عند الاعتماد على كل سياسة على حدى، ورغم الدور الذي تساهم به كل سياسة في تأثيرها على النشاط الاقتصادي إلا أن فعالية كل واحدة منهما في حاجة للأخرى لتكملها وتجنبها من التعارض والتضارب عند القيام بمهامها. ولتوضيح ذلك سوف نتناول دور التنسيق بين السياستين في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، وكذا دوره في معالجة الأزمات الاقتصادية، وفي الأخير نبرز فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل اقتصاد مفتوح.

المطلب الأول: دور التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي

يمكن استخدام كل من أدوات السياستين المالية والنقدية لإجراء تغييرات في معدلات الفائدة وحجم الإنتاج دون أن يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى الطلب، أي دون تغير مستوى توازن الدخل في جانب الطلب عند مستوى سعر معين¹، وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 33: المزج بين السياسة النقدية والسياسة المالية في أن واحد



المصدر: سامي خليل، مرجع سابق، ص 539.

¹ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 310.

يتضح من الشكل رقم (33) أن مستوى الاستخدام الكامل يتحقق عند مستوى إنتاج Y' ، وذلك عند مستوى مرتفع لسعر الفائدة i' الذي قد يسبب في انخفاض حجم الاستثمار إلى أدنى مستوى له. وفي هذه الحالة تعتمد الدولة إلى تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب التي تدفع منحى IS إلى الانتقال من IS_0 إلى IS_1 مسببا في ذلك تقليص حجم الطلب الاستهلاكي. ويتم التوازن في مثل هذه الحالة بإتباع " سياسة نقدية توسعية ومالية انكماشية " بزيادة المعروض النقدي الذي يخفض من معدل الفائدة ويحفز الطلب الاستثماري للعودة بالاقتصاد إلى مستوى Y' عند مستوى سعر فائدة منخفض i_1 . أما في الحالة العكسية التي تكون فيها أسعار الفائدة منخفضة، فإن الدولة تعتمد إلى تطبيق " سياسة نقدية انكماشية ومالية توسعية " بتخفيض حجم المعروض النقدي في الاقتصاد، ومن ثم ارتفاع أسعار الفائدة.¹

وهكذا أدى تغير المزج بين السياستين المالية والنقدية المتمثل في تقليص حجم الموازنة واستخدام سياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود إلى تغير تركيبة مستوى الدخل عند التوازن Y' ، إذ مع ثبات حجم الإنفاق العام انخفض مستوى الإنفاق الاستهلاكي وازداد مستوى الاستثمار. وعلى ذلك يمكن أن تتغير أدوات السياسة بالاتجاه المعاكس لتغير تركيبة الطلب دون انتقال منحى الطلب داخل الاقتصاد.²

إن استخدام أدوات السياستين النقدية والمالية بالاتجاه المعاكس بعضها لبعض يؤدي إلى حالة من عدم التيقن كبيرة حول النتائج المتوقعة، لاسيما وأن مقدار التغير في كل من هذه الأدوات سيعتمد على حالة الاقتصاد السائدة قبل استخدام هذه السياسات.³ فعلى سبيل المثال عندما فرضت ضريبة دخل إضافية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1968، مع التحول نحو إتباع سياسة نقدية توسعية، عندما كان الاقتصاد الأمريكي يعاني من الانخفاض في مستوى البطالة مع أسعار فائدة مرتفعة، فإنه في مثل هذه الظروف فإن الاقتصاد الأمريكي كان يعمل عند الجزء العمودي من منحى LM بإتباعه لمزيج من أدوات السياستين المالية والنقدية. وعليه فإن الأخذ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة كان لينقل منحى IS نحو الأسفل قليلا، في حين الأخذ بالسياسة النقدية التوسعية يترتب عنها تحويل منحى LM إلى اليمين بمسافة كبيرة، وبذلك فإن النتيجة المتوصل إليها انتقال منحى طلب الاقتصاد إلى اليمين، مسببا في ذلك رفع مستوى الإنتاج ومعدل التضخم وتخفيض أكبر في مستوى البطالة.

¹ سامي خليل، مرجع سابق، ص 541.

² ضياء مجيد الموسوي، إقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 201.

³ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 311.

إن عندما يتم استخدام أدوات السياسة بالاتجاه المعاكس لبعضها البعض بهدف تغيير تركيبة الدخل فإن مقدار التغيير في الأدوات يجب أن يعتمد على حالة الاقتصاد، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة الاقتصاد قبل الشروع في تنفيذ هذا المزيج من السياستين.¹

إن استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية في ظل حالات عدم التأكد تتطلب معرفة الهدف المنشود من استخدامها، فإذا كان الهدف يرمي إلى تحويل منحى الطلب، فمن الأفضل استخدام جميع الأدوات بنفس الاتجاه بينما إذا كان الهدف المنشود يتمثل في ثبات منحى الطلب فإنه من الأحسن استخدام هذه الأدوات في الاتجاه المعاكس لبعضها البعض. وبذلك تكون السياسة الأولى أحسن من الثانية لقدرتها على تحقيق نجاح أكبر في تغيير مستوى الدخل Y.

وخلاصة القول، أنه يجب على السلطتين المالية والنقدية قبل الشروع في المزج بين السياستين النقدية والمالية تحديد الأهداف المسطرة. ففي الحالة التي ترغب فيها السلطتان تغيير الطلب الكلي يستحسن تطبيق السياستين في نفس الاتجاه، بينما في الحالة الأخرى (ثبات الطلب الكلي) فإنه من الأفضل تنفيذ كلا السياستين في اتجاه يعكس الواحد منهما الآخر.

المطلب الثاني: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ودوره في معالجة الاضطرابات الدورية

يرى أنصار مزج السياسات النقدية والمالية أن أدوات كل سياسة تستطيع التأثير على القوة الكامنة في الاقتصاد والمغذية لأزمات التضخم والكساد والركود التضخمي. وفيما يلي نوضح كيفية استخدام مزيج السياسات المالية والنقدية لمحاربة كل نوع من أنواع الأزمات الاقتصادية:²

1- استخدام مزيج السياستين النقدية والمالية لمواجهة التضخم

بما أن ظروف التضخم تتسم بارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة النفقات العامة بشكل كبير عن الناتج المحلي، وبافتراض أن الاقتصاد موجود في حالة تشغيل كامل، فإن اعتماد كل من السلطتين المالية والنقدية على المزج بين السياستين ينتج عنه ليس فقط احتواء الأزمة وإنما تحقيق توازن اقتصادي أيضا عند مستوى التشغيل الكامل والقضاء على الفجوة بين الناتج المحلي والإنفاق العام.

¹ نفس المرجع السابق، ص 311.

² أنظر:

- حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 364-368.

- سمير سحنون، الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص ص

.111، 110.

فباستخدام سياسة مالية نقدية انكماشية التي تعمل على زيادة الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي من جهة، وخفض المعروض النقدي برفع معدلات الفائدة من جهة أخرى، يمكن إحباط مستوى الإنفاق الكلي إلى مستوى الناتج المحلي ومن ثم تحقيق التوازن العام من جديد.

يتوافق هذا المزج بين السياستين المالية والنقدية إلى حد بعيد مع معتقدات كل من النقديين والماليين بشأن طبيعة وكيفية محاربة التضخم، إذ يؤمن النقديون بأن التضخم ظاهرة نقدية تعود إلى أسباب نقدية، ولا يتم معالجتها سوى بالأدوات النقدية، وخاصة ضبط المعروض النقدي. أما أنصار السياسة المالية فهم يركزون على أهمية تغير كل من الأنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على حجم الطلب الكلي الذي هو أحد أسباب التضخم عندهم.

وللإشارة فقط هناك من يرفض استخدام مزيج السياستين لكبح التضخم، خوفا من حدوث توقعات لدى الأفراد بانخفاض الأسعار مستقبلا والالتجاء إلى حدوث بطالة مما يؤدي إلى العزوف عن خفض الأجور وبالتالي صعوبة مكافحة التضخم.

2- استخدام مزيج السياستين النقدية والمالية لمواجهة الكساد

يمكن استخدام كلا من السياستين النقدية والمالية معا لمعالجة أزمة الكساد، إذ يؤدي زيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب (أدوات مالية) وزيادة المعروض النقدي وخفض سعر الفائدة الحقيقي إلى مستوى معين (أدوات نقدية) أي إتباع سياسة النقد الرخيص؛ إلى زيادة الطلب الكلي وتنشيط الاقتصاد الوطني (وجهة نظر الماليين)، وإلى زيادة كمية النقود المتداولة وزيادة الإنفاق الكلي (وجهة نظر النقديين).

إن ما يلاحظ على النقديين في معالجتهم للبطالة أنهم لا يعترفون سوى بالبطالة الاختيارية لذلك فإن معظم مقترحاتهم تنصب على الحد الأدنى للأجور ودور نقبات العمال وإعانات البطالة التي تؤدي إلى تفضيل الراحة على العمل. وبالرغم من ذلك فإن هذا التحليل لا يتعارض مع ما يؤمن به أنصار مزج السياسة النقدية والمالية، إذ يعترف هؤلاء في معالجتهم للأزمات بوجود نوعين من البطالة (الإجبارية والاختيارية) وعلى خلاف كل من النقديين والماليين، ويرجع ذلك لإيمانهم بازدواجية سوق العمل، حيث نميز بين سوق عمل أساسي وهو السوق الذي يتميز بارتفاع الأجور وجودة العمل... الخ، وسوق عمل ثانوي الذي يتصف بانخفاض الأجور وسوء ظروف العمل ونوعيته.

وعلى هذا يرى أنصار السياسة المالية أن البطالة الإجبارية يقتصر وجودها على سوق العمل الأساسي في حين يرى أنصار مزج السياستين إمكانية وجود بطالة اختيارية جنبا إلى جنب مع البطالة الإجبارية في هذا السوق نتيجة تفضيل بعض العمال الراحة على العمل بعد تحقيق قدر معين من الإشباع. ومع تسليم أنصار مزج السياستين بفكرة إمكانية حدوث نوع من البطالة الإجبارية أيضا في

سوق العمل الثانوي، فإن كل من سوق العمل الرئيسي وسوق العمل الثانوي يكمل كل منهما الآخر. وقد توصل دعاة المزج بين السياستين النقدية والمالية في النهاية إلى ضرورة تعامل السياسات المالية والنقدية مع كل من البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية في سوق عمل واحد وهو سوق العمل الرئيسي.

3- استخدام مزيج السياستين النقدية والمالية لمواجهة الكساد التضخمي

وهو معاشة الكساد مع التضخم جنباً إلى جنب في اقتصاد ما على النحو الذي عاشته معظم الدول الصناعية خلال السبعينيات. إذ ترتب على ارتفاع المستوى العام للأسعار زيادة الأجور والتكاليف، وعليه انخفاض الطلب على المنتجات والخدمات وزيادة معدل البطالة في الوقت الذي ما يزال فيه معدل التضخم مرتفعاً. وبواسطة المزج بين السياستين المالية والنقدية يمكن التعامل مع هذه الظاهرة بنجاح، إذ يؤدي خفض معدلات الضرائب وأسعار الفائدة إلى اتساع نطاق الاستثمار الذي يدفع معدلات البطالة نحو الانخفاض دون تغذية القوى التي تؤدي إلى زيادة معدل التضخم، وفي الوقت نفسه فإن تقليل حجم المعروض النقدي وربط زيادة الإنفاق العام بزيادة الدين العام الداخلي وامتصاص جانب من القوة الشرائية من شأنه أن يؤدي إلى الخروج من شبح التضخم.

وللخروج من هذه الأزمة فإن مزيج السياستين المالية والنقدية يتطلب المرور بمرحلتين تبدأ أولهما بتحويل الأزمة إلى تضخم فقط أو بطالة فقط. ولما كانت البطالة أقل تفضيلاً من التضخم فإنه يتم توجيه أدوات السياسة النقدية والمالية لمحاربتها وإلى غاية نهايتها تماماً. أما المرحلة الثانية فيتم تشكيل خليط بين الأدوات المالية والنقدية للتعامل مع التضخم كما أوردناه سابقاً.

يرى بعض الاقتصاديين أن أدوات الاقتصاد الكلي المالية والنقدية غير كافية لوحدها لمعالجة أزمة الركود الاقتصادي ما لم تدعمها أدوات الاقتصاد الجزئي للتأثير على أسباب حدوث الأزمات التي أهمها زيادة الأرباح بسبب السياسة السعرية التي يتبعها كبار المنتجين، التغيرات المفاجئة في المعروض من السلع مثل البترول... الخ. فأقصى ما يمكن فعله لخليط السياسات المالية والنقدية في مواجهة الركود التضخمي هو خفض معدل التضخم في حالة إتباع أدوات انكماشية وذلك بالعمل على خفض حجم المعروض النقدي وسرعة تداول النقود. وهذا ما يتفق مع ما سلف ذكره بأن الخروج من أزمة الركود التضخمي لا تكون دفعة واحدة بل على مرحلتين.

وعليه فإن مزيج السياستين النقدية والمالية يمر بمرحلتين أساسيتين لمعالجته لأزمة الكساد التضخمي هما:

- العمل على تخفيض معدلات الضرائب وأسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار وخفض معدلات البطالة؛
- العمل على تقليل كمية النقود المتداولة وربط زيادة الإنفاق بزيادة الدين العام الداخلي لمحاربة التضخم.

المطلب الثالث: السياستان النقدية والمالية في ظل تغير نظام سعر الصرف

تستند فعالية السياستين النقدية والمالية في ظل اقتصاد مفتوح إلى معيارين هما: حركة رؤوس الأموال ونظام سعر الصرف. وسنفترض في دراستنا هذه أن رؤوس الأموال حرة الحركة، وأن أنظمة أسعار الصرف مختلفة (ثابتة، متغيرة).

1- السياستان النقدية والمالية في ظل سعر صرف ثابت

تختلف فعالية السياستين النقدية والمالية في ظل نظام سعر صرف ثابت من سياسة لأخرى. وفيما يلي سنحاول دراسة كل سياسة على حدى:¹

1-1- السياسة المالية

بافتراض أن سعر الصرف ثابت، وأن الحكومة بصدد استخدام سياسة مالية توسعية لإنعاش الاقتصاد، فإن زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو الائتين معا سيؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين وذلك خلال الأجل القصير من IS_0 إلى IS_1 ، مخلفا في ذلك زيادة في الدخل الوطني وارتفاع سعر الفائدة المحلية، حيث يكون الاقتصاد هنا عند نقطة (B) التي يتقاطع عندها IS_1 مع LM_0 . ومع ارتفاع أسعار الفائدة المحلية مقارنة بأسعار الفائدة الدولية، وأملا في تحقيق فوائد أكثر فإن المستثمرين الأجانب سيلجؤون إلى تحويل قدرا كبير من رؤوس أموالهم نحو الداخل للاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات، الذي يتأكد في وجود النقطة (B) أعلى منحنى BP جهة اليسار. ويترتب عن هذا التحرك زيادة حجم المعروض النقدي على المستوى المحلي، الذي يدفع منحنى LM إلى الانتقال نحو اليمين من LM_0 إلى LM_1 معلنا في ذلك عن زيادة الدخل الوطني وانخفاض سعر الفائدة.

وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد أن أثر السياسة المالية التوسعية كان كبيرا حيث لم يتوقف عند زيادة الدخل عند النقطة (B) ولكن استمر أثرها على السوق النقدي أيضا مما أدى في النهاية إلى زيادة مستوى الدخل مرة أخرى عندما وصلنا إلى نقطة (C)، أي أنه في ظل ثبات أسعار الصرف فإن

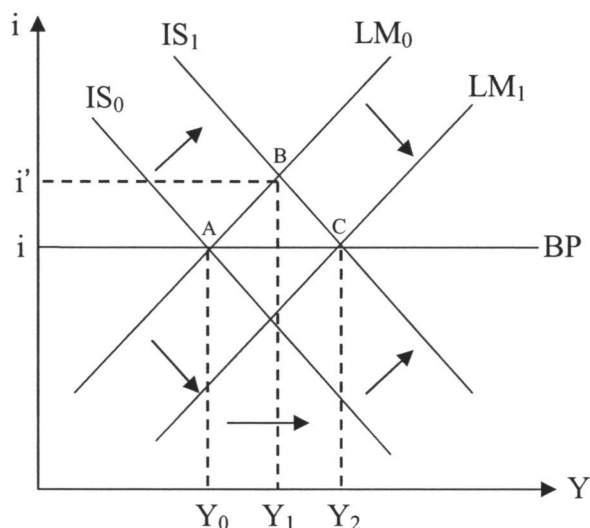
¹ انظر:

- أحمد رمضان نعمت الله وآخرون، مرجع سابق، ص ص 150 - 152.

- سامي خليل، مرجع سابق، ص ص 1454 - 1456.

السياسة المالية التوسعية يكون لها أثر نقدي توسعي يعمل على زيادة مستوى الدخل، وبذلك تتضح فعالية السياسة المالية في ظل سعر صرف ثابت، ويمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم 34: السياسة المالية في ظل سعر الصرف ثابت



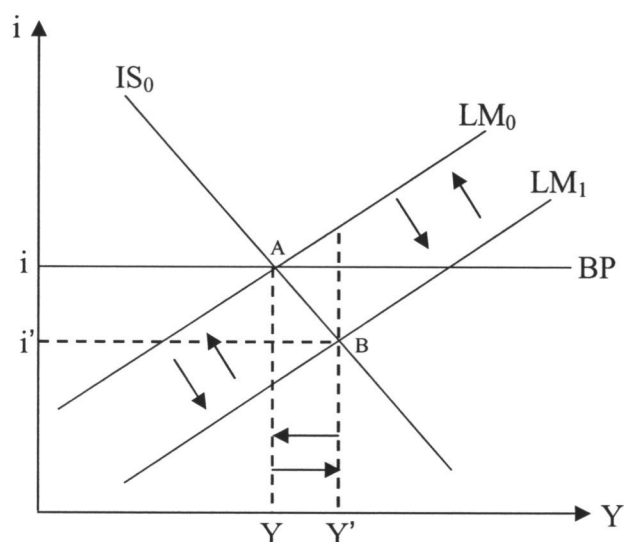
المصدر: أحمد رمضان نعمت الله وآخرون، مرجع سابق، ص 251.

حيث: BP يعبر عن ميزان المدفوعات.

1-2- السياسة النقدية

بافتراض أن سعر الصرف ثابت وأن السلطات النقدية بصدد تطبيق سياسة نقدية توسعية، فإن زيادة مقدار عرض النقود سوف ينقل في الأجل القصير منحنى LM إلى اليمين من LM_0 إلى LM_1 معبراً في ذلك عن زيادة كل من الدخل الوطني وانخفاض سعر الفائدة، ولكن مع انخفاض هذه الأخيرة سيؤدي إلى خروج رؤوس الأموال المحلية نحو دول أخرى سعياً من المستثمرين إلى الحصول على عائد أعلى، حيث يكون الاقتصاد في هذه الحالة عند النقطة B التي يخلت عندها التوازن في ميزان المدفوعات (حالة عجز)، ويتأكد ذلك في وجود النقطة B أسفل منحنى BP جهة اليمين. وبافتراض عدم تدخل السلطات النقدية بواسطة البنك المركزي فإن هذا العجز سوف يؤدي في الأجل الطويل إلى تخفيض العرض النقدي المحلي الذي ينقل منحنى LM إلى جهة اليسار ويستمر هذا الانخفاض حتى نعود مرة أخرى إلى نقطة التوازن الأصلية A. وعليه يتضح أن السياسة النقدية التوسعية في ظل ثبات أسعار الصرف إنما تمارس أثراً مؤقتاً على مستوى الدخل التوازني الذي يتزايد في الأجل القصير ثم يعود مرة أخرى إلى مستواه الأصلي، وبالتالي تتجلى عدم فعالية السياسة النقدية في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، ويتضح ذلك أكثر في الشكل الموالي:

الشكل رقم 35: السياسة النقدية في ظل سعر صرف ثابت



المصدر: سامي خليل، مرجع سابق، ص 1455.

ويتم تلخيص الآثار التي تخلفها السياسة النقدية والمالية في ظل أسعار الصرف الثابتة في

الجدول التالي:

الجدول رقم 01: السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل أسعار الصرف الثابتة

سعر الفائدة	الدخل	منحنى BP	منحنى LM	منحنى IS	السياسة الاقتصادية
يتزايد في الأجل القصير ثم يتناقص في الأجل الطويل	يتزايد في الأجل القصير ثم يتزايد في الأجل الطويل	يظهر فائض في الأجل القصير	ينتقل جهة اليمين في الأجل الطويل	ينتقل جهة اليمين في الأجل القصير	السياسة المالية التوسعية
يتناقص في الأجل القصير ثم يتزايد في الأجل الطويل	يتزايد في الأجل القصير ثم يتناقص في الأجل الطويل	يظهر عجز في الأجل القصير	ينتقل جهة اليمين في الأجل القصير ثم ينتقل إلى اليسار في الأجل الطويل	يظل كما هو في الأجل القصير والطويل	السياسة النقدية التوسعية

المصدر: أحمد رمضان نعمت الله وآخرون، مرجع سابق، ص 253.

وخلاصة القول، أنه في ظل نظام سعر صرف ثابت تكون السياسة المالية فعالة مقارنة بالسياسة النقدية التي تكاد تتعدم فعاليتها، ذلك لأن زيادة عرض النقود سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة التي تشجع على هروب رؤوس الأموال نحو دول أخرى، في حين تظهر فعالية السياسة المالية لعدم تأثير العجز المالي على معدل الصرف.

2- السياستان النقدية والمالية في ظل سعر الصرف المرن:¹

وفي هذه الحالة كذلك سنتناول فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل حرية تامة لحركة رؤوس الأموال، وحرية سعر الصرف.

2-1- السياسة المالية

في ظل نظام حرية سعر الصرف والحرية التامة لحركة رؤوس الأموال، فإن استخدام الحكومة لسياسة مالية توسعية بزيادة حجم الإنفاق العام سيؤدي إلى انتقال منحنى IS في الأجل القصير من IS_0 إلى IS_1 معلنا عن ارتفاع سعر الفائدة وزيادة مستوى الدخل، حيث يكون الاقتصاد هنا عند موضع النقطة B التي يخلت عندها التوازن في ميزان المدفوعات (فائض في ميزان المدفوعات). وفي ظل مرونة أسعار الصرف فإن هذا الفائض في ميزان المدفوعات لن يغير العرض النقدي المحلي وإنما يتسبب في انخفاض سعر الصرف الاسمي أو تحسن القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

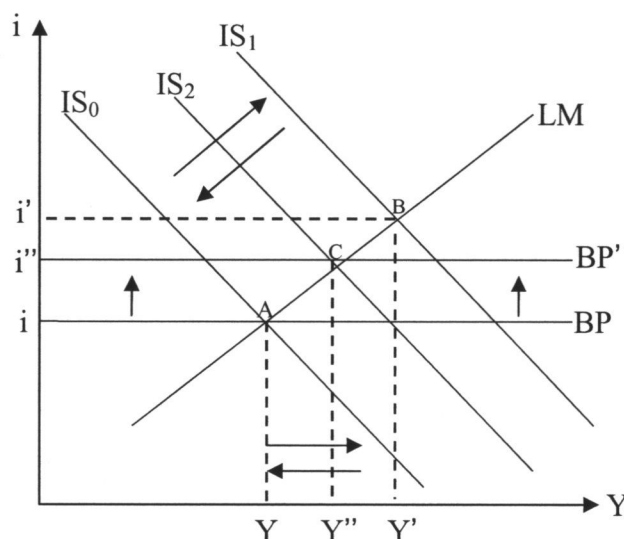
إن لانخفاض سعر الصرف أثرا، الأول يتمثل في انتقال منحنى BP إلى الأعلى عند موضع BP' حيث ينخفض حجم الصادرات ويزيد حجم الواردات بسبب ارتفاع قيمة العملة الوطنية. أما الأثر الثاني هو أن انخفاض سعر الصرف سوف يكون له أثر انكماشى على منحنى IS الذي ينتقل من الوضع IS_1 إلى الوضع IS_2 أين يكون الاقتصاد عند موضع النقطة C التي ينخفض عندها كل من الدخل وسعر الفائدة (انتقال مستوى الدخل من Y' إلى Y'' ، وسعر الفائدة من i' إلى i''). وعليه يتضح أن السياسة المالية في ظل أسعار الصرف المرنة تكون أقل فعالية من حالة أسعار الصرف الثابتة أو حالة الاقتصاد المغلق. ويتم توضيح ذلك في الشكل الموالي:

¹ أنظر:

- نفس المرجع سابق، ص ص 262-264.

- سامي خليل، مرجع سابق، ص ص 1456، 1457.

الشكل رقم 36: السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن



المصدر: أحمد رمضان نعمت الله، مرجع سابق، ص 263.

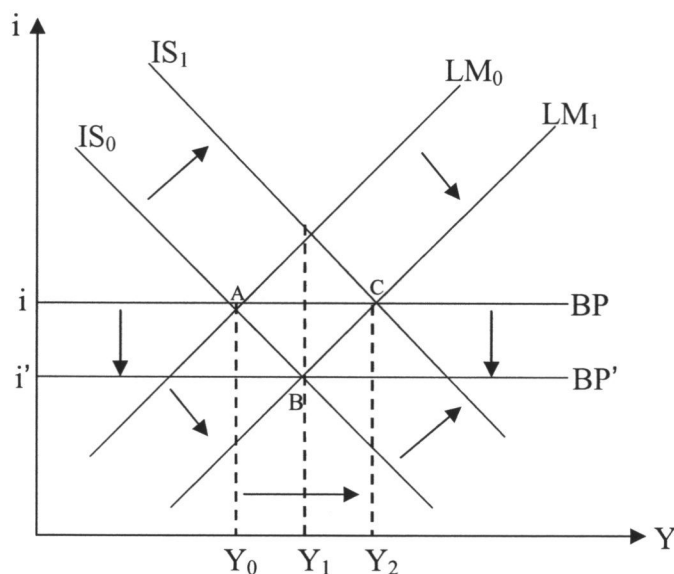
2-2- السياسة النقدية

عندما تتجه السلطات النقدية سياسة نقدية توسعية فإن منحنى LM سينزاح إلى اليمين من LM_0 إلى LM_1 معبرا عن زيادة الدخل وانخفاض سعر الفائدة، ويتسبب ذلك في الأجل القصير انتقال نقطة التوازن من النقطة A إلى النقطة B حيث يتقاطع منحنى LM_1 مع منحنى IS_0 . ويترتب على انخفاض سعر الفائدة المحلي مقارنة بأسعار الفائدة الدولية خروج رؤوس الأموال إلى الخارج؛ وهو ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات (انتقال ميزان المدفوعات من BP إلى BP') بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية، حيث تصبح السلع الوطنية أكثر تنافسية لانخفاض أسعارها على المستوى الدولي، مما يؤدي إلى زيادة في الصادرات ونقص في الواردات وبالتالي زيادة الدخل إلى مستوى Y_2 بعد انتقال منحنى IS من IS_0 إلى IS_1 . وعليه، فإنه في ظل نظام سعر صرف مرن فإن كلا من منحنى IS و LM ينتقلان إلى اليمين مما يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل والناتج بدرجة أكبر وتصبح نقطة التوازن الجديدة عند النقطة C.

إن السياسة النقدية في ظل مرونة سعر الصرف تكون أكثر فعالية في زيادة الدخل، ويرجع ذلك إلى أن التوسع النقدي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي مما يشجع على زيادة الاستثمار المحلي، ومن ناحية أخرى يؤدي التوسع النقدي إلى زيادة سعر الصرف الاسمي مما يشجع على زيادة

الصادرات وتقليل الواردات. وعليه، تكون السياسة النقدية فعالة في ظل نظام سعر الصرف مرن أكثر منها في حالة سعر صرف ثابت. ويتضح ذلك أكثر في الشكل الموالي:

الشكل رقم 37: السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن



المصدر: نفس المرجع السابق، ص 266.

إذن في ظل نظام سعر الصرف المرن تكون السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية، لكن هذا لا يفي من محدوديتها خاصة إذا كانت تتضمن توسعا نقديا الذي قد يؤدي إلى عدم الاستقرار بسبب التضخم المالي وانخفاض قيمة معدل الصرف.

ومن خلال دراستنا لكلا السياستين النقدية والمالية في نموذج IS-LM، نستنتج أنه ليس سليما أن ننظر إلى إحداهما بمعزل عن الأخرى. فعملية المزج بين السياستين هي الأساس، ذلك لأن السياسة النقدية التوسعية مع السياسة المالية التوسعية قد تخفف الضغط على أسعار الفائدة وتزيل إمكانية حدوث أثر المزاحمة. وكقاعدة عامة، فإن معظم الاقتصاديين يفضلون سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية توسعية لقدرتهما على تحقيق مستوى مرتفع من الدخل مع سعر فائدة منخفض، لتبقى هذه السياسة هي السياسة المفضلة لأنها تترك مجالا للتعاون في رسم السياسة الاقتصادية العامة لدولة.

وخلص القول أن فعالية السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد المفتوح تتوقف على أنظمة أسعار الصرف المتبعة، حيث تصبح السياسة النقدية قليلة الفعالية في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة بينما تكون أكثر فعالية في ظل نظام أسعار الصرف المرنة. أما السياسة المالية تكون قليلة الفعالية في ظل نظام أسعار الصرف المرنة، وأكثر فعالية في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة.

خلاصة الفصل

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية يتطلب توفر مجموعة من الشروط والإجراءات التي تزيد من توثيق الرابطة والعمل المتبادل بينهما، وأن للسياستين دورا بالغا في التأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له الاقتصاد من هزات واختلالات اقتصادية. ففي حالة الكساد تعمد السلطات المالية (الحكومة) إلى إتباع سياسة مالية توسعية، في حين تقوم السلطات النقدية ممثلة في البنوك المركزية بإتباع سياسة نقدية توسعية. أما في حالة التضخم، تنتهج السلطتان سياسة معاكسة للأولى مفادها إتباع السلطة المالية لسياسة مالية انكماشية، وانتهاج السلطة النقدية لسياسة نقدية انكماشية. وتزيد فعالية كلتا السياستين في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال المزج بينهما، فالسياسة النقدية في حاجة إلى السياسة المالية لتكملها وتجنبها من التضارب في أهدافها، والسياسة المالية هي الأخرى في حاجة إلى السياسة النقدية التي تساعد على أدراك أهدافها من دون التأثير عليها، لذلك فإن التنسيق بينهما أصبح ضرورة حتمية لا يمكن للسلطات المالية والنقدية أن تغفل عنه، ذلك لأن التعاضدي عنه قد يكلف السلطات تفويت بعض الفرص التي من شأنها الإخلال بالتوازن والاستقرار الاقتصادي.

كما توصلنا إلى أن تأثير السياستين المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي الكلي "تمودج (IS-LM)" يكون عن طريق تأثير السياسة النقدية على منحنى LM (السوق النقدي)، وتأثير السياسة المالية على منحنى IS (سوق السلع والخدمات)، وكل ذلك في ظل الاقتصاد المغلق. أما في حالة الاقتصاد المفتوح، فإن تأثير السياسة النقدية لا يقتصر فقط على منحنى LM بل يتعدى تأثيرها إلى سوق السلع والخدمات (منحنى IS)، وذلك في ظل حرية سعر الصرف وحركة رؤوس الأموال. ونفس المنطق بالنسبة للسياسة المالية التي تؤثر هي الأخرى على منحنى LM خاصة في ظل ثبات سعر الصرف. أضف إلى ذلك، في حالة تعرض الاقتصاد إلى أزمة كساد ينصح الأخذ بالسياسة المالية لتأثيرها على كل من الطلب الكلي والإنتاج والدخل (المنطق الكينزي)، أما في حالة تعرض الاقتصاد إلى أزمة تضخم فإنه من الأحسن الأخذ بالسياسة النقدية لتأثيرها على الدخل ومعدل الفائدة معا (منطق النظرية الكمية التقليدية والمعاصرة). وتختلف فعالية السياستين النقدية والمالية من منطقة لأخرى على التوازن الاقتصادي الكلي، فتكون السياسة النقدية فعالة في المنطقة الكلاسيكية وتتعدم فعاليتها في المنطقة الكينزية. أما السياسة المالية فإنها تكون فعالة في المنطقة الكينزية وتتعدم فعاليتها في المنطقة الكلاسيكية.

الفصل الرابع

السياسات النقدية والمالية

وواقع التنسيق بينهما في ضبط

التوازن الاقتصادي

في الجزائر 1990 أفاق 2009

تمهيد

إن اضطلاع الجزائر بمهمة التنمية الاقتصادية منذ استقلالها في سنة 1962 فرض عليها القيام بإصلاحات جذرية لمنظوماتها الاقتصادية. بعض هذه الإصلاحات كان ذاتيا نابعا من صميم سيادتها والبعض الآخر كان من صنع المؤسسات المالية الدولية. وقد كان للسياستين النقدية والمالية نصيب كبير وواسع من هذه الإصلاحات، خاصة بعد صدور عدة قوانين وأوامر التي سعت في مجملها إلى محاولة إرساء دعائمها كأداتين أساسيتين للسياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ومع بداية تنفيذ هذه الإصلاحات بدخول القوانين الصادرة حيز التنفيذ، وأمام اشتداد الأزمات المتتالية التي زعزعت الاقتصاد الجزائري، كالأزمة البترولية في الثمانينيات، والتي صاحبها تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي كارتفاع نسب التضخم، البطالة، عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة، أصبح لزاما على السياستين النقدية والمالية أكثر من أي وقت مضى أن تضاعفا من دورهما كآليتين أساسيتين لمعالجة هذه الاختلالات، وبالأخص في هذه الفترة التي ميزت انتقال الاقتصاد الجزائري من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

وإذا كانت السياسة الاقتصادية العامة للدولة لا تقوى دون التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتفادي التعارض والتضارب الذي قد تخلفه كل سياسة على الأخرى، فإن هذه الإصلاحات لم تغفل عن توضيح طبيعة العلاقة الموجودة بينهما، والتي أخذت تساهم هي الأخرى في ضبط التوازنات الاقتصادية الكلية.

ولقد تناولنا جوانب هذا الفصل من خلال خمسة مباحث جاءت كالتالي:

- المبحث الأول: معالم الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال (1962-1989)؛
- المبحث الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق؛
- المبحث الثالث: الاتجاهات العامة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 أفاق 2009)؛
- المبحث الرابع: الاتجاهات العامة للسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990 أفاق 2009)؛
- المبحث الخامس: واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ومدى مساهمته في ضبط التوازن الاقتصادي العام في الجزائر خلال الفترة (1990 أفاق 2009).

المبحث الأول: معالم الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال (1962-1989)

غداة الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام اقتصاد متدهور يستمد مبادئه من الخطة الفرنسية التي جعلت من الاقتصاد الجزائري مجالاً لتنفيذ أهدافها، ومنذ ذلك الوقت أخذت الجزائر بخيار الإصلاح الذي مس جميع الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وذلك بانتهاجها للنظام الاشتراكي الذي جعلته وسيلة لتحقيق أهدافها ودفع سبل التنمية. وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على مختلف المراحل التي قطعتها الجزائر في مجال إصلاحاتها الاقتصادية إلى غاية مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال (1962-1966)

غداة الاستقلال واجهت الحكومة الجزائرية الأولى وضعاً اقتصادياً صعباً، كان نتيجة لسبع سنوات من الحرب والتخريب التي دمرت معظم الهياكل الاقتصادية في البلاد، لاسيما خلال الفترة 1961-1962 أين قامت منظمة الجيش السري المنتمية إلى المعمرين المحكوم عليهم بالإرهاب المتطرف بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة. وأمام هذا الوضع بسطت الحكومة الجزائرية الأولى نفوذها على الاقتصاد الوطني لرسم معالم انطلاق المسيرة التنموية، التي من شأنها محو الآثار التي خلفتها الحرب.

وعليه يمكن تلخيص الوضع الاقتصادي العام للجزائر غداة الاستقلال فيما يلي:

- غادر ما يقرب من مليون معمر الجزائر في ظرف بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطهم ووظائفهم (هجرة 50.000 إطار عالي، 35.000 إطار متوسط، 100.000 عامل موظف)، وسد الجزائريون هذا الفراغ بما يمتلكونه من وسائل بسيطة، علماً أن غالبية السكان الجزائريين كانوا يقيمون في الأرياف وأميين بنسبة 90%؛

- رحل المعمرين أثناء هجرتهم كل مدخراتهم ورؤوس أموالهم، حيث قدرت في شهر جوان 1962 بـ 750 مليون فرنك تم تحويلها من الجزائر إلى فرنسا عبر قناة البنوك، إضافة إلى التحويلات غير البنكية التي لم تعد ولم تحصى؛

- ورثت الجزائر منظومة اقتصادية تعمل وفقاً لحاجات الاقتصاد الفرنسي، ففي سنة 1962 قدرت نسبة الصادرات الموجهة إلى فرنسا بـ 85%، بينما نسبة الواردات المتأتية منها قدرت بـ 80%¹.

- ترتب عن رحيل المعمرين تراجع الإنتاج الصناعي بشكل سريع باستثناء القطاع البترولي، فخلال سنتي 1962-1963 تم غلق أكثر من 100 مؤسسة صناعية، وتوقف عن النشاط أكثر من

¹ أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 22.

1400 مؤسسة من مجموع 2000 مؤسسة صناعية بسيطة، ونتيجة لذلك انخفض الإنتاج الصناعي ما بين سنتي 1960-1963 بنسبة 35%، ليلبغ هذا الانخفاض في نهاية سنة 1963 نسبة 55%؛
- أحصي ما بين 11 إلى 12 مليون جزائري مهدد بالمجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، 70% من السكان العاملين في حالة بطالة؛
- صغر حجم الصناعة التي تركها المعمر، حيث أن المؤسسات التي كان يمتلكها الجزائريون إبان تلك الفترة كانت في معظمها تخص الصناعات الحرفية وتفقر لرؤوس الأموال، وواصلت فروع الشركات المتعددة الجنسيات نشاطها إلى غاية التأميمات مثل: CABLAF, SNAF, ALLUMAF, RENAULT؛
- عشية الاستقلال كانت الزراعة والخدمات تمثل 73% من إجمالي الإنتاج، بينما الصناعة الغذائية المعتمدة على التحويل البسيط لمنتجات القطاع الزراعي كانت تستحوذ على 45% من إجمالي الإنتاج للقطاع الثانوي.¹

أمام هذه الوضعية الصعبة كان لابد على السلطات الجزائرية أن تتدخل لإعادة بناء الاقتصاد الجزائري وبعث سبل التنمية، وكان ذلك إثر برنامج طرابلس الذي نص على ضرورة انتهاج التخطيط المركزي كخيار للتنمية، والاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي لما له من أهمية² مقارنة بالقطاعات الأخرى. وبعد تجسيد هذا البرنامج بدأ الاقتصاد الجزائري يتمتع شيئاً فشيئاً بالاستقلال الاقتصادي من خلال التسيير الذاتي للقطاع الفلاحي وتأميم الأراضي الفلاحية.

ومواصلة للإجراءات الرامية إلى تحرير الاقتصاد الجزائري جاء أول مؤتمر بعد الاستقلال وهو ما عرف بـ "ميثاق الجزائر" الذي مافتئى يوصي بضرورة تبني سياسة اقتصادية واجتماعية تركز على مجموعة من المبادئ أهمها:³
- التأكيد على الاختيار الأمثل للتخطيط الاشتراكي، الذي يحمل الطابع الديمقراطي في الإعداد والإلزامي في التنفيذ، من خلال تحديد الأهداف المراد تحقيقها وتوضيح الوسائل التي ينبغي تسخيرها لبلوغ الأهداف؛

¹ عبد الله بالوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 18، 19

² Hamid Temmar, *stratège du développement indépendant, le cas de l'Algérie un bilan*, opu, Alger, 1983, p 23.

³ فريد بن طالب، مرجع سابق، ص 135.

- بناء اقتصاد موجه يعتمد على توسيع القطاع العمومي من خلال زيادة عدد وحدات النشاط فيه سواء كان ذلك في القطاع الأول (القطاع الزراعي)، أو القطاع الثاني (الصناعة والبناء)، أو القطاع الثالث (المال والتجارة)؛

- تحويل الملكية من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي إلى ملكية الدولة عن طريق التأميم؛
- حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية وإعطاء الأولوية للاستثمارات ذات القدرة على استيعاب أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل والقضاء على البطالة؛
- العمل على رفع المستوى الثقافي وتحسين المستوى المعيشي وتوفير التعليم والصحة لجميع أفراد الوطن؛

ورغم أهمية هذه الإجراءات، إلا أن الرؤية حول مستقبل التنمية الاقتصادية في هذه الفترة بقي عالقا، مما دفع بالحكومة الجزائرية وعلى إثر التصحيح الثوري إلى تبني سياسة اقتصادية موجهة تعمل في مجملها على التخطيط في تنفيذ البرامج.

المطلب الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط الاقتصادي المركزي (1967-1979)
أنجر عن استقرار الحكم السياسي بعد 1967، تحديد إستراتيجية اقتصادية على المدى البعيد مرتكزة على تقويم المحروقات وإعادة تنظيم النشاط على شكل مؤسسات وطنية، وعلى احتكار الدولة لمعظم النشاطات، وانطلاق المخططات التنموية.¹ فقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية متبوعة بسنتين انتقاليتين 1978-1979، حيث كانت هذه المخططات تهدف إلى إدخال تغييرات جذرية على الهيكل الاقتصادي، نذكر منها:²
- دفع الاقتصاد الجزائري إلى الانتقال من اقتصاد متخلف وتابع إلى اقتصاد نامي ومستقل في أجال قصيرة؛

- تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي بالدرجة الأولى؛
- ضمان النمو الذاتي القائم على المصادر المحلية دون غيرها إلا في حدود ضيقة.
وعليه سيتم عرض هذه المخططات الثلاثة التي انتهجتها الجزائر إبان فترة التخطيط الاقتصادي المركزي فيما يلي:

1- المخطط الثلاثي (1967-1969)

إن هذا المخطط لا يعتبر خطة اقتصادية حقيقية، لانفتقاره إلى شروط التخطيط (كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة...الخ)، وعدم توفره على مؤشرات قيمية وكمية، بل جاء على شكل مشروع

¹ أحمد هني، مرجع سابق، ص 24.

² عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص 30.

استثماري قطاعي إجمالي، بعض المشاريع منه تعود إلى مشروع قسنطينة والبعض الأخرى حديثة العهد تم إنجازها بواسطة مكاتب دراسات أجنبية. أما الأدوات والتقنيات المستعملة فيه كانت ذات طابع عملي ميداني بناء على احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية.¹ وكان الهدف الأساسي من هذا المخطط هو تحضير الوسائل المادية لإنجاز المخططات المقبلة، حيث أسندت فيه الأفضلية إلى الهياكل القاعدية الصناعية وكذا الهياكل المرتبطة بالمحروقات عوضا من القطاع الفلاحي والمناجم.² كما يهدف المخطط الثلاثي كذلك إلى بناء اقتصاد متطور قائم بذاته يرتكز أساسا على الصناعات الثقيلة كالصناعات الميكانيكية والكهربائية... الخ.³

وفي المجال المالي، تم تأسيس نظام بنكي جديد تتولى الحكومة مسؤولية تسييره، الأمر الذي جعل جميع القرارات المرتبطة بالاستثمار والإنتاج والتمويل والتوزيع تتخذ بطريقة إدارية من المركز. وعليه فإن البنوك الوطنية التي ظهرت بعد اتخاذ قرارات تأميم القطاع البنكي كانت بنوكا عمومية، تعود ملكية رؤوس أموالها كليا إلى الدولة.⁴ وقد ترتب عن هذا المخطط إنشاء العديد من الوحدات الصناعية على غرار مركب المحركات والجرارات بقسنطينة والصناعة الثقيلة بأرزو وعنابة، مما يوحي اهتمام هذا المخطط بالصناعة بدلا من الزراعة التي احتلت المرتبة الثانية.

2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

حدد في هذا المخطط الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على قطاع المحروقات. فقد أدخلت إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين، واحد للاستغلال والأخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما.⁵ وأحتل القطاع الصناعي من مجمل الاستثمارات مقدمة القطاعات الأخرى بتسجيله نسبة 52% خلال فترة 1970-1973. ولقد ركزت الدولة على إنشاء صناعات قاعدية ضمن إستراتيجيتها للتخطيط، حيث تجسد ذلك من خلال حجم هذه الصناعات ضمن استثمارات القطاع الصناعي والتي بلغت 86% إبان هذه الفترة.⁶ وبذلك ظهرت كتابة الدولة للتخطيط وتقرر توظيف 30 مليار دينار، منها 15 مليار لقطاع المحروقات.⁷ ومن بين أهم الخصائص التي ميزت هذا المخطط نذكر:⁸

¹ نفس المرجع السابق، ص 30.

² Hocine Benissad, **Algérie restructuration et reformes économique 1979-1993**, opu, Alger, 1994, p p 22, 23.

³ Tahar Benhouria, **L'économie de l'Algérie**, François Maspéro, Paris, 1980, p p 255, 256.

⁴ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 177.

⁵ صالح مفتاح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، يومي 20، 21 أبريل 2004.

⁶ Hocine Benissad, **op.cit**, p 23.

⁷ أحمد هني، مرجع سابق، ص 26.

⁸ عبد الله بالوناس، مرجع سابق، ص 31.

- يعبر هذا المخطط عن البداية الفعلية للتخطيط على النمط الاشتراكي، فهو يمثل أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر، فالجماعات المحلية، الشركات العمومية والوزارات الوطنية بالتنسيق مع كتابة الدولة للتخطيط تقوم بضبط المشاريع الاستثمارية، في حين تحدد وزارة المالية معدل الاستثمار، ويتم اختيار المشاريع بالاعتماد على عدة معايير مثل القيمة المضافة؛
- إن الهدف الأساسي لهذا المخطط هو توفير الشروط التي تسمح بتأمين العمل الدائم لغالبية العمال الجزائريين في أفق الثمانينيات؛
- قدر حجم الاستثمار الإجمالي تقريبا بثلاث أضعاف حجم استثمار الخطة الثلاثية، بالإضافة إلى اعتماده على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى؛
- حدد معدل نمو سنوي في هذا المخطط بـ 9%.

3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

- يعتبر هذا المخطط استمرارا للمخطط السابق (الرباعي الأول)، فهو يتميز بمبالغة الاستثمارية الكبيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط آنذاك. فقد وجه هذا المخطط استثمارات للصناعات الثقيلة والمحروقات، إذ سجل القطاع الصناعي من مجمل الاستثمارات 43,5%، كما بلغت حجم الصناعات ضمن استثمارات القطاع الصناعي حوالي 88% خلال الفترة (1974-1977).¹
- وفي سنة 1976 تمت المصادقة على "ميثاق وطني" عن طريق الاستفتاء، فالامتياز الذي منحتة التنمية للقطاع الصناعي والمحروقات بهدف الزيادة في تصديرها نتج عنه وبسرعة فائقة ظهور عدة اختلالات، نذكر منها:²
- ظهور زراعة منكمشة وندرة في المواد الغذائية، فمنذ ذلك الوقت بدأت الجزائر تستورد كميات كبيرة من الحبوب والألبان والمواد الدسمة؛
 - صناعات خفيفة جد قليلة وظهور ندرة في المنتوجات الصناعية ذات الاستهلاك الواسع (ظهور اقتصاد تحكمه الندرة والسوق السوداء)؛
 - نقص الهياكل القاعدية (الطرق، السكنات... الخ) حيث دعا حزب جبهة التحرير الوطني في مؤتمره الاستثنائي سنة 1980 إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد تحت شعار "من أجل حياة أفضل".

وعلى العموم، فإن هذه المرحلة تميزت بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي، حيث كانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية

¹ Hocine Benissad, op.cit, p 23.

² أحمد هني، مرجع سابق، ص ص 27، 28.

كبرى محتكرة للسوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.¹

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري خلال فترة التنمية اللامركزية (1980-1989)

لمعالجة الاختلالات التي أفرزتها المخططات السابقة، تبنت الحكومة الجزائرية في هذه الفترة مخططين خماسيين، الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989)، حيث عرفت هذه المرحلة الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول وأحداث 5 أكتوبر 1988 التي أرغمت الحكومة الجزائرية على تبني إصلاحات جديدة التي من شأنها دفع سبل التنمية اللامركزية.

1- المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

يعتبر هذا المخطط أول مخطط تضعه الدولة بعد استكمال بناء هيكل الحزب، وأول تجربة تخطيطية لفترة أطول من سابقتها وهي فترة خمس سنوات، ومن أهم توجهاته البارزة هو جعل التهيئة الإقليمية الركيزة الأساسية للتنمية، وتوخي إستراتيجية تطوير قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية إلى المستويات المفضلة والأكثر فعالية لتحقيق أو توفير شروط تحقيق التهيئة الإقليمية، وكذلك تحديد أهداف اقتصادية طويلة المدى. وتزيد استثمارات هذا المخطط عن مثيلتها في المخطط الرباعي الثاني بشكل واضح، إذ قدرت تكاليف برامجه الاستثمارية بـ 560,6 مليار دج، وحجم ترخيصه المالي بـ 400,6 مليار دج أي بزيادة نسبية على الترتيب 80% وأكثر من 263% عن المخطط الرباعي الثاني.²

وفي هذا المخطط تبدو رغبة المخطط الجزائري واضحة من خلال تدعيمه للتخطيط كأداة لتسيير الاقتصاد مع التوجه نحو اللامركزية، وهذا ما نقرأه في تقرير المخطط: " تنفيذ سياسة وطنية للتنمية في إطار نظام غير مركزي وعن طريق التخطيط، والحد من التدخلات المركزية ووضع آليات مرنة محفزة أكثر على العمل اللامركزي".³

وكان المخطط الخماسي الأول يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكر منها:⁴

¹ كربالي بغداد، الوظيفة التسويقية والإصلاحات الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، يومي 20، 21 أبريل 2004.

² محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ص ص 09-11.

³ عبد الله بالوناس، مرجع سابق، ص 84.

⁴ أنظر:

- محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 104.

- أحمد هني، مرجع سابق، ص 29.

- إعادة التوازنات في الاستثمارات الوطنية بعد الاختلالات الكبيرة التي سببتها المخططات الرباعية عندما أولت اهتمامها لقطاع المحروقات على حساب القطاعات الأخرى، لذا قام هذا المخطط بإعادة النظر في التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات؛
- مواصلة بناء الاقتصاد الوطني؛
- ضمان تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين خلال العشرية الجارية اعتمادا على الإنتاج الوطني بصفة رئيسية؛
- تعبئة الطاقات والكفاءات الوطنية؛
- دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد والتحكم في التوازنات والنسب العامة للاقتصاد؛
- تنمية النشاطات الاقتصادية المتكاملة ونشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر كامل التراب الوطني.

وعليه يتضح أن هذا المخطط حاول في مجمله تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر من خلال اهتمامه بالقطاع الصناعي دون إهماله لباقي القطاعات الأخرى لاسيما القطاع الفلاحي والهيكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا التحكم في التوازنات والنسب العامة للاقتصاد، ومحاولة معالجة عدم التوازن بين القطاعات في إطار ما يعرف بسياسة النمو المتوازن.

2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

جاء هذا المخطط بعد أربعة مخططات إنمائية للدولة الجزائرية منذ دخولها عهد التخطيط سنة 1967. فتميز بميزتين أساسيتين: الأولى أنه تكميل لوظيفة المخطط الخماسي الأول (1980-1984) من حيث الإهتمام القوي بالتسيير، والثانية أنه أعطى أولوية خاصة لتنمية الفلاحة والري. وقد أبدى هذا المخطط حرصه الشديد على احترام توصيات المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني الذي انعقد بين 19 و 22 ديسمبر 1983.¹

تبنّت الحكومة الجزائرية هذا المخطط في ظل تطورات عالمية صعبة ميزتها الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986 والانخفاض الشديد لأسعار البترول، مما أدى إلى نتائج وانعكاسات اجتماعية وخيمة تجسدت من خلال ارتفاع حجم البطالة وارتفاع معدلات التضخم.

بالإضافة إلى أهداف المخطط الخماسي الأول، تمثلت الأهداف الرئيسية للمخطط الخماسي الثاني في:²

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 136.
² نفس المرجع السابق، ص 205، 206.

- استثمار 550 مليار دج بمتوسط سنوي يبلغ 110 مليار دج وبمعدل نمو استثماري هو 7,3% في السنة؛

- تشغيل 946000 عامل جديد بمتوسط سنوي هو 189200 منصب شغل جديد وبنسبة نمو سنوي هي 4,6%؛

- تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للإنتاج الداخلي الإجمالي هو 6,6%؛

- رفع معدل نمو الاستهلاك النهائي المتوسط بنسبة 5,9% سنويا؛

- خصص هذا المخطط 40% من الناتج الداخلي الإجمالي للاستثمار، وتوجيه 56,6% من الاعتمادات الاستثمارية للقطاع الإنتاجي المتمثل في نشاطات الفلاحة والري والصناعة ووسائل الإنجاز والنقل والتخزين والتوزيع والاتصالات السلكية واللاسلكية مقابل 43,4% لقطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.

تميزت فترة الثمانينيات بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تمثلت في عملية التنازل عن الممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 81-84 ثم القانون 19-87 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية. ويهدف ضمان السير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية، قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 80-242 الصادر في 04-10-1980، فقد تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة. واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 كنتيجة مع النظام المالي والمصرفي وإعطاء المكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.¹

وبعد استعراضنا للمخططين الخماسيين الأول والثاني يمكن إيجاز حصيلة التنمية المتبعة خلال الثمانينيات فيما يلي:²

- نفاذ قدرات النموذج المتبع في التنمية الاقتصادية في إحداث الحركة التنموية المرغوبة وتحقيق الأهداف المعلنة منذ انطلاقه؛

- تسيير بيروقراطي مركزي يفتقر لروح المبادرة والإبداع وروح المنافسة والمسؤولية؛

- قطاع صناعي كبير ذو قدرات تكنولوجية عالية يعمل بأقل طاقته الإنتاجية (لا يتعدى 60% من قدراته الإنتاجية)؛

- اقتتار الصادرات الوطنية على المحروقات مما جعل الاقتصاد مرهونا بتغيرات أسعار البترول في الأسواق الدولية؛

¹ كريالي بغداد، مرجع سابق.

² فريد بن طالبي، مرجع سابق، ص ص 149، 150.

- ضعف القطاع الفلاحي والإنتاجي وعدم قدرتهما على تلبية حاجيات الفرد، إذ 87% من المنتجات الغذائية كانت مستوردة من الخارج؛
- ارتفاع حجم الواردات مما جعل الاقتصاد الوطني مرهونا بالتمويل الخارجي؛
- عجز مستمر في ميزان المدفوعات لاسيما خلال الفترة (1986-1989) مما يفسر ارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي؛
- الاختلال الهيكلي للمالية العامة بسبب اللجوء المفرط إلى تغطية عجز الخزينة بالإصدار النقدي خلال الفترة (1983-1989). ففي سنة 1988 بلغ عجز الخزينة المغطى بالإصدار النقدي نسبة 12,7% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يؤدي إلى ظهور بوادر التضخم؛
- زيادة نسبة السيولة PIB/M2 وضعف الوساطة المالية وارتفاع عمليات إعادة تمويل البنوك التجارية من طرف البنك المركزي، وهذا ما يوحي بعدم وجود سياسة نقدية فعالة؛
- تراجع نمو الناتج المحلي الخام ابتداء من سنة 1986 من (-0,3) إلى (-0,14) سنة 1990، وتأثيره السلبي على التشغيل؛
- ضعف الأداء الجبائي خارج المحروقات؛
- التضخم والبطالة برقمين، حيث سجل التضخم في أواخر 1989 نسبة 17%، أما البطالة فقد سجلت نسبة تقدر بـ 18,1% من حجم الأفراد القادرين على العمل؛
- ارتفاع حجم المديونية.

المطلب الرابع: التطورات النقدية والمالية خلال الفترة (1962-1989)

غداة الاستقلال ورثت الجزائر نظاما مصرفيا تابعا للاقتصاد الفرنسي، لذا عملت السلطات كل ما في وسعها لاسترجاع سيادتها النقدية والمالية، بإدخالها لإصلاحات جذرية على منظوماتها النقدية والمالية ومحاولة تكيفها بما يتماشى ومتطلبات التنمية المحلية. وبناء على هذا سنحاول إبراز أهم هذه الإصلاحات التي عرفتها الجزائر من غداة الاستقلال إلى مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق (1962-1989).

1- مرحلة الانطلاق وإنشاء البنك المركزي الجزائري

إن أول خطوة قامت بها الجزائر غداة الاستقلال هي إنشاء البنك المركزي الجزائري من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 بموجب القانون 62-144. هذا البنك يمثل مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وقد حل محل البنك الجزائري الذي أنشأته فرنسا

أثناء المرحلة الاستعمارية بمقتضى قانون أوت 1851¹ ويتمتع البنك المركزي الجزائري في إطار القانون 62-144، بأهم الصلاحيات المخولة تقليدياً للبنوك المركزية، لذلك نجده بنكا للدولة وللبنوك متمتعاً بالسلطة في مراقبة توزيع القروض.²

تميزت الفترة الممتدة بين 1963-1967 بتغير شبه جذري في النظام المالي الموروث عن الاستعمار الفرنسي، فقد شهدت تأسيس مجموعة من البنوك التجارية العمومية، التي قام بعضها على أنقاض البنوك الفرنسية المؤممة، فظهرت البنوك الآتية:³

- البنك الوطني الجزائري BNA سنة 1966؛

- القرض الشعبي الجزائري CPA سنة 1967؛

- بنك الجزائر الخارجي BEA سنة 1967؛

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR سنة 1982؛

- بنك التنمية المحلية BDL سنة 1985.

واصلت الجزائر سلسلة إصلاحاتها المالية والنقدية بإدخال إصلاحات جديدة أهمها: الإصلاح المالي لعام 1971، الإصلاح النقدي لعام 1986 وقانون 1988.

2- الإصلاح المالي لسنة 1971⁴

جاء الإصلاح المالي لسنة 1971 بقواعد جديدة للتمويل أسندت مهمتها للخزينة العمومية التي أضحت تؤدي دور الوسيط المالي. فقد أبعاد البنك المركزي الجزائري عن مهامه الأساسية، ليفقد قبضته على السياسة النقدية وعمليات السوق النقدية وكذا سياسة القرض، وعلى هذا الأساس، فإن وزير المالية هو الذي أصبح يحدد سعر الفائدة ومختلف العمولات المستحقة للبنوك الناجمة عن عملية القرض.

انعكس هذا الإصلاح سلبياً على ضعف مستوى إعادة الخصم الذي استقر عند نسبة 2,75% من سنة 1972 إلى غاية 1986، كما كان له أثر سلبي على البنوك الأولية التي تراجعت قدرتها على جلب الادخار الخاص لسبب أن نسبة فائدة الإقراض كانت أكبر من معدل إعادة الخصم، أضف إلى ذلك، إن الرقابة كان يتقاسمها البنك المركزي مع البنك الجزائري للتنمية الذي كلف بمراقبة تمويل الاستثمارات المخططة التي تطلب البنوك التجارية بشأنها إعادة الخصم.

¹ محفوظ لعشيب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 30.

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 129.

³ سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، مجلة جديد الاقتصاد، الصادرة عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد 00، ديسمبر 2006، ص 70.

⁴ محفوظ لعشيب، مرجع سابق، ص ص 35-37.

وترتب عن هذا الإصلاح عدة اختلالات وظيفية دفعت بوزير المالية لتصحيحها بمناشير أهمها: المنشور المؤرخ في 03 فيفري 1979 الذي منع تمويل بعض القطاعات (مثل قطاعي الصناعة والسياحة) عن طريق القرض المتوسط المدى، والمنشور الصادر بتاريخ 28 فيفري 1987 الذي أدرج مرونة على التسيير المدار بإدخاله مفهوم الاستثمار العمومي غير الممركز.

3- الإصلاح النقدي لسنة 1986

بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، تمت بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة، وبالتالي ضرورة ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات، واتخاذ كل التدابير اللازمة للتقليل من خطر عدم استرداد القرض.¹ وقد جاء هذا القانون ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية. ونلخص أهم الأفكار التي تضمنها هذا القانون في:²

- استعادة البنك المركزي لصلاحياته فيما يتعلق على الأقل بتطبيق السياسة النقدية، حيث أصبح في هذا الإطار المكلف بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية؛
- وضع نظام بنكي على مستويين، وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية؛
- استعادة مؤسسات التمويل لدورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، وأصبح بعد هذا القانون بإمكان البنوك أن تستلم الودائع وتمنح القروض مهما كان شكلها ومدتها؛
- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل؛
- إنشاء هيئات رقابة وهيئات استشارية على النظام المصرفي.

4- قانون 1988 وتكييف الإصلاح

إن ما يلاحظ على قانون 1986 أنه لم يأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، لاسيما بعد صدور قوانين الإصلاحات لعام 1988، لذلك كان من الواجب تكييف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع

¹ محمود حميدات، مرجع سابق، ص 138.

² أنظر:

- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 194، 195.

- محمود حميدات، مرجع سابق، ص 138.

القانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية. وعلى هذا الأساس، جاء القانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 السالف الذكر.

إن مضمون قانون 1988 هو إعطاء استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات. فقد جاء بمجموعة من الأفكار نوجزها فيما يلي:¹

- بمقتضى هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي. بمعنى أن نشاط البنك يخضع إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بعين الاعتبار مبدأ الربحية والمردودية؛

- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛

- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية؛

- تم دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن في الاقتصاد الكلي. وبذلك يمكن القول أن استقلالية البنوك كمؤسسات اقتصادية عمومية قد تم على وجه الخصوص في سنة 1988.

جاءت هذه التطورات المالية والنقدية في ظروف اقتصادية جد صعبة تطلها تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية، ضعف فعالية النظام المصرفي (عدم وجود سياسة نقدية واضحة المعالم)، اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية (انخفاض أسعار البترول) وتفاقم المشاكل الاجتماعية (أحداث أكتوبر 1988)، وهو ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى التخلي عن نظام التخطيط المركزي والتفكير في إصلاحات أخرى تكون فيها الهيئات المالية الدولية طرفا فعالا، فكان ذلك ابتداء من نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات عندما أخذت الجزائر تسلك طريقا نحو اقتصاد السوق. من هنا نتساءل ما هي مختلف الإصلاحات التي مر بها الاقتصاد الجزائري في ظل مرحلة اقتصاد السوق؟.

المبحث الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق

لتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، باشرت الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية التي مست جميع القطاعات، فالبعض منها كانت إصلاحات ذاتية من صميم إرادة السلطات الجزائرية، والبعض الأخرى كانت بالتنسيق مع

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 195.

الهيئات المالية الدولية. وقبل التطرق إلى هذه الإصلاحات سيأتي الحديث أولاً عن الإطار النظري لبرامج الإصلاح الاقتصادي، ثم نتطرق إلى مضمون هذه الإصلاحات إلى غاية مرحلة الألفية الثالثة.*

المطلب الأول: الإطار النظري لبرامج الإصلاح الاقتصادي

إن الحديث عن برامج الإصلاح الاقتصادي سواء الذاتية منها أو المدعومة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، يقتضي التطرق في البداية إلى مفهوم الإصلاح الاقتصادي.

1- مفهوم الإصلاح الاقتصادي

الإصلاح الاقتصادي هو عملية علاج الاختلالات التي تعاني منها معظم الدول النامية والمتقدمة، خاصة المتعلقة منها بعجز ميزان المدفوعات، حيث تتبع إجراءات من شأنها زيادة الصادرات وخفض الواردات وجذب النقد الأجنبي للداخل، وينطوي هذا ضمن ما يسمى "بالإصلاح النقدي"، إلى جانب إجراءات كبح العجز الحكومي (الإصلاح المالي)، الذي يهدف إلى السيطرة على معدلات التضخم، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.¹ كما يعرف أيضاً بأنه مجموع الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الاقتصادية قصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقاً، وتتتبع هذه السياسات تبعاً لعمق المشاكل والاختلالات القائمة في بلد معين.²

ويتضمن الإصلاح الاقتصادي الخصائص التالية:³

- هو برنامج نمطي عام، طبق في الدول النامية والانتقالية والمتقدمة؛
- البعد الدولي له، تشرف عليه منظمات دوليتان (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)؛
- البعد المحلي، إلى جانب البعد الدولي فهو يكتسي أيضاً بعداً محلياً؛
- الجانب الفلسفي، تستند فلسفته على آلية السوق وتقليص تدخل الدولة، حيث يستمد أصوله من النظرية النيوكلاسيكية وخاصة فكر النقديين؛
- الاستمرارية، بمعنى أنه عملية مستمرة، متجددة ومتطورة؛
- يرتبط نجاحه بمدى قدرة وكفاءة الجهاز السياسي للدولة، ومدى تجاوب شرائح المجتمع معه.

* أي إلى غاية سنة 2009.

¹ عبد القادر خليل، سليمان بوفاسة، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة، الموصفات والتقييم، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 05، 04 ديسمبر 2006، ص 04.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 270.

³ أنظر:

- نفس المرجع السابق، ص، ص 270، 271.

- عبد القادر خليل، سليمان بوفاسة، مرجع سابق، ص 05.

تعد برامج التثبيت والتكيف الهيكلي جوهر برامج الإصلاح الاقتصادي، فهي تمثل مجموعة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على حد سواء، باقتراح خبراء في شؤون النقد والمال ومدعومة من قبل هيئات دولية في هذا المجال، وذلك بهدف القضاء أو التقليل من حدة تلك الأزمات وتحقيق نمو قابل للاستمرار.¹

وتتكون برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من: برامج التثبيت وبرامج التعديل الهيكلي.

أ- برامج التثبيت (أو الاستقرار)

ترمي سياسات التثبيت أو الاستقرار بصفة عامة، إلى ضرورة تصحيح الاختلالات المالية الناتجة عن التضخم الداخلي أو عجز القطاع الخارجي، أو كلاهما.² وتتصدى هذه السياسة إلى علاج المشاكل الاقتصادية قصيرة الأجل، مثل مشكلة التضخم ورصيد الاحتياطات النقدية، وكذلك هروب رأس المال الوطني للخارج، علاوة على تزايد معدلات عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة، وذلك بالاعتماد على سياسات جانب الطلب الكلي.³

ب- برامج التعديل الهيكلي

وتسمى أيضا برامج التكيف (أو التصحيح) الهيكلي، فهي تنصرف إلى مواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل، مثل: الانحراف في حوافز الإنتاج (أسعار الصرف المبالغ في تقويمها)، الرقابة والقيود السعرية، الرسوم الجمركية الباهظة، وكذلك القيود المفروضة على التجارة الخارجية. وتتولى سياسات جانب العرض القضاء على هذه الاختلالات.⁴ وبصفة عامة تستهدف عملية التعديل الهيكلي إلى تحقيق توازن مستمر في ميزان المدفوعات، بالعمل على تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي وتحفيز الصادرات، بالاعتماد على تكيف الهياكل الاقتصادية خاصة هيكل الإنتاج، وكذلك حتى لا يتم تحقيق الاستقرار الاقتصادي على حساب ضغط معدلات النمو، أو الإفراط في الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبي.⁵

وتجدر الإشارة إلى أن التكيف الهيكلي بمفهومه الواسع، ينطوي على إحداث تغيرات جذرية في السياسات، وليس مجرد تغيرات جديّة، وهو ما يؤدي إلى اختلاف البعد الزمني لعملية التصحيح

¹ عبد الحق بو عتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 33، 2007. على الموقع: [Http:// www. Ulum.nl/ II 35htm](http://www.Ulum.nl/II35htm)

² مهدي ميلود، مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 04، 05 ديسمبر 2006، ص 04.

³ سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص 14.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 14.

⁵ مهدي ميلود، مرجع سابق، ص 04.

وفقا لظروف كل دولة على حدى، وتتراوح الفترة الزمنية التي يستغرقها في تنفيذ تلك السياسات ما بين 04 إلى 05 سنوات.¹

إن برامج التكيف التي يعقدها الصندوق مع الدول النامية تتطوي على ثلاثة جوانب رئيسية هي:²

- جانب إدارة الطلب: ويتضمن أدوات وإجراءات السياسة المالية والسياسة النقدية، بهدف تحقيق التوازن الداخلي، ويغلب على هذا الجانب الطابع النقشي والانكماشى؛
- جانب العمل على زيادة العرض: ويتضمن جميع إجراءات الإصلاح الهيكلي، والتي تهدف إلى تحسين تخصيص الموارد، ومن ثم زيادة الإنتاج وتطويره؛
- جانب تحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات: ويشمل أدوات السياسة التجارية والتي تهدف أساسا إلى تأمين المزيد من النقد الأجنبي لتسديد الديون.

ولإشارة فإن التدابير المالية والنقدية وغيرها من الإجراءات المرافقة لها؛ والتي تحدث مفعولها على المدى القصير هي من اختصاص صندوق النقد الدولي، بينما تلك التي تحدث مفعولها على المدى الطويل أو تتطلب فترة أطول نسبيا فهي من اختصاص البنك الدولي، وهي تلك المتعلقة بإزالة التشوهات الاقتصادية بشكل عام.

تتصب أهداف برامج التكيف والتعديل الهيكلي بشكل عام على سبعة أهداف تم تحديدها من قبل الحكومات التي انتهجت هذه السياسة بمساعدة المؤسسات الدولية وهي:³

- تصفية بعض وحدات القطاع العام التي لا تستطيع الدولة إدارتها بكفاءة لصالح القاعدة العريضة من السكان؛
- تشجيع القطاع الخاص لكي يأخذ دورا ايجابيا، وتتزايد أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الإنتاج والعمالة؛
- محاولة التوزيع السليم للموارد من خلال آليات السوق الحر؛
- التوسيع في قطاعات التصدير وتشجيع هذا القطاع لدخول المنافسة الدولية؛
- الحد من هجرة رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار الأجنبي؛
- خفض الدين الخارجي والتقليل من ضغوط خدمة الدين على الاقتصاد الوطني؛

¹ سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سبق، ص 15.

² عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق.

³ عزيزة بن سميحة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 04، 05 ديسمبر 2006، ص 05.

- تحسين أداء القطاع المالي والجهاز المصرفي.

المطلب الثاني: الإصلاحات الذاتية

في سنة 1988 سلكت الجزائر طريقا نحو إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة تهدف إلى فتح الأبواب تدريجيا لقواعد اقتصاد السوق، فترتب عن هذه الإصلاحات في جانبها السياسي الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية؛ وقواعد الديمقراطية والتي ترجمت في دستور 1989. أما في جانبها الاقتصادي انصبت هذه الإصلاحات على تنظيم الاقتصاد، وتضمنت الجوانب التالية:

1- الجانب التنظيمي للإصلاحات الذاتية

مست هذه الإصلاحات الجانب المؤسسي عن طريق إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تضمن الإطار التنظيمي والضروري للدخول في اقتصاد السوق، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:¹

- تعويض الاقتصاد المسير إداريا بميكانيزمات اقتصاد السوق الذي ترجم في دستور 1989؛
- إعطاء استقلالية أكبر لمؤسسات القطاع العام، والتي يجب أن تسير بقواعد تجارية، وذلك من خلال تجسيد قانون 88-01* والذي يتضمن منح الاستقلالية القانونية للمؤسسات العمومية مع إعادة تأهيلها ومحو ديونها؛

- تحرير الأسعار من خلال التخلي التدريجي عن الدعم؛

- استقلالية البنوك التجارية والبنك المركزي الجزائري عن الخزينة من خلال وضع قانون النقد والقرض 90-10 حيز التنفيذ، والذي أعطى للبنك المركزي مسؤولية الرقابة على الجهاز المصرفي وتسيير السياسة النقدية؛

- إعادة تعريف مفهوم علاقات العمل من خلال إدخال المفهوم التعاقدى بين المستخدمين والعمال؛

- إصلاح النظام الجبائي المتبع، وذلك من خلال تخفيض الضغط الجبائي وإعادة تصحيح التعريفات الجمركية؛

- إصدار القانون التجاري في سنة 1993 الذي أدخل مبدأ التجارة والتحكم للسوق بالنسبة للمؤسسات، بالإضافة إلى إصدار قانون الاستثمارات في السنة نفسها الذي يحدد الضمانات والإجراءات التحفيزية للمستثمرين في ظل الانفتاح الاقتصادي على الخارج.

¹ ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08 و09 مارس 2005، ص 296.
* تحولت بموجب هذا القانون المؤسسات من مؤسسات اشتراكية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية ذات أشكال قانونية مختلفة مثل: شركات الأسهم، شركات التضامن وشركات ذات المسؤولية المحدودة، والتي تخضع لأحكام القانون التجاري الجزائري الصادر في سنة 1975.

2- الجانب الاقتصادي للإصلاحات الذاتية

هدفت الإجراءات التصحيحية التي تمت في الجانب الاقتصادي إلى تنظيم الاقتصاد الوطني من أجل التحول إلى اقتصاد السوق عن طريق إعداد سياسات اقتصادية تتماشى مع المرحلة المقبلة والمتمثلة في:¹

2-1- السياسة المالية

إن الاعتماد الكبير على الجباية البترولية جعلت وضعية الاقتصاد الوطني مرهون بأسعار البترول التي تتحكم فيها الأسواق الدولية، مما جعل السلطات الوطنية خاصة بعد أزمة 1986 تعيد النظر في السياسة المالية من خلال عدة إجراءات أهمها إنشاء اللجنة الوطنية للإصلاح الضريبي في مارس 1987، والتي كانت تهدف إلى تحسين إدارة الضرائب والاستعمال الأمثل للنفقات العامة.

2-2- السياسة النقدية

أصبح البنك المركزي بموجب قانون النقد والقرض 90-10 المسؤول الوحيد على تسيير السياسة النقدية وفي ظل استقلالية تامة، وكان الهدف من هذا القانون هو فصل السياسة النقدية عن السياسة المالية من جهة، والتحكم في الكتلة النقدية من جهة أخرى، عن طريق محاربة التضخم بالحد من اللجوء إلى الإصدار النقدي.

2-3- تحرير التجارة الخارجية

انطلاقاً من سنة 1989 بدأت السلطات في تنفيذ برنامج لتحرير المبادلات الخارجية، فتم إلغاء القيود على الاستيراد الذي كانت تحتكره المؤسسات العمومية. ولقد ساهم قانون النقد والقرض 90-10 في إلغاء الاحتكارات من خلال فتح المجال للاستيراد أو للاستثمارات الأجنبية.

2-4- سياسة سعر الصرف

ابتداءً من سنة 1988 تم إلغاء نظام الصرف المعمول به سابقاً وتعويضه بنظام يقضي بتخصيص النقد الأجنبي للبنوك التجارية العامة ضمن إطار سقف ائتمانية، وهو ما يتماشى مع أهداف ميزان المدفوعات، على أن تقوم البنوك بتخصيص النقد الأجنبي للمؤسسات العامة التي تتعامل معها. وفي عام 1991 تولى مجلس النقد والقرض مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي والدين الخارجي، وكذلك سلطة اعتماد الاستثمارات الأجنبية والمشاريع المشتركة. وصدر قانون التمويل الإضافي في أبريل 1990 الذي منح للشركات والأفراد حق حيازة حسابات بالعملات الأجنبية. وبين عامي 1989 و1991 خفض الدينار الجزائري بأكثر من 100% إلى 22 دينار لكل دولار أمريكي، واستمر هذا الانخفاض خلال الفترة 1991-1994 ليصل في المتوسط إلى 04% سنوياً، ناهيك عن الإصلاحات

¹ أنظر:

- نفس المرجع السابق، ص 298، 299.

- كريم التاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 114.

الأخرى التي عرفها سعر الصرف عندما باشرت الجزائر إصلاحاتها مع الهيئات والمؤسسات المالية الدولية.

إن عجز برنامج الإصلاح الذاتي على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة التي سطرته الدولة، دفع بالسلطات الجزائرية إلى التفكير في آليات جديدة لتنظيم الاقتصاد الوطني، تكون فيها الهيئات والمؤسسات المالية الدولية طرفا فعالا.

المطلب الثالث: الإصلاحات المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية

مع تصاعد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وعجز الدولة الجزائرية على دفع أعباء ديونها الخارجية، أصبح من الضروري وأكثر من أي وقت مضى اللجوء إلى برامج الإصلاحات الهيكلية والمالية، خاصة مع بداية التحول التدريجي للجزائر من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي. وظهر هذا جليا بعد خطاب الولاء الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1989، والذي جاء فيه: "...المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف"¹، لتبرم الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 مارس 1989 ثم في 3 جوان 1991، إلى جانب الاتفاقيات التي أبرمتها مع البنك العالمي في سبتمبر 1989. وهكذا أصبح لزاما وأمرا حتميا على الجزائر الرضوخ لشروط هاتين المؤسستين والتي من بينها تنفيذ برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي، اللذين يتم عرضهما فيما يلي:

1- برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني (1989-1992)

دخلت الجزائر في مفاوضات مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية للحصول على القروض والمساعدات؛ فوقعت على اتفاقيتين: الأولى في 31 ماي 1989، والثانية في 03 جوان 1991، وكانت الاتفاقيتان تهدفان إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن شروط نوجز أهمها فيما يلي:²

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، وتقليص حجم الموازنة العامة؛
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛

¹ فاتح ساحل، لظفي شعباني، آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 04، 05 ديسمبر 2006، ص 04.

² بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 189، 190.

- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- إلغاء عجز الموازنة وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

وتمكنت الجزائر من خلال تطبيق برنامج الاستعداد الائتماني الأول في 31 ماي 1989 من الاستفادة من سحب غير مشروط من حصتها والمقدرة بـ 623 مليون وحدة سحب خاصة (وحدة سحب خاصة تساوي 1.456234 دولار)، كما استفادت من قرض قيمته 886 مليون دولار.¹ أما البرنامج الثاني الذي كان بتاريخ 03 جوان 1991 واستمر إلى غاية مارس 1992، فقد وافق الصندوق بموجبه على تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة، وهو ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي تقريبا، ويتم استهلاك هذا القرض على أربع دفعات كل دفعة مقدارها 100 مليون دولار أمريكي.²

كما أبرمت الحكومة الجزائرية في نفس الوقت اتفاقا مع البنك العالمي تتحصل بموجبه على قرض تصحيح قيمته 350 مليون دولار، ويخص التطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.³ تضمن البرنامج تنفيذ سياسة صارمة لإدارة الطلب وتخفيضاً معتبرا في قيمة سعر الصرف، مما أدى إلى ضبط الإنفاق الحكومي مع ارتفاع دخل صادرات المحروقات، نتيجة تحسن أسعار النفط وانخفاض أسعار الصرف. كما ساعدت السياسة المالية المتشددة، وسياسة الطلب المحكم وما رافقها من تدابير فعالة لتحرير التجارة وتعديلات سعر الصرف الاسمي على تخفيض القيمة الحقيقية للعملة بنسبة تفوق 60% خلال (1991-1988). وقد أدى الانخفاض في قيمة العملة والتحرير الجزئي للأسعار المحلية إلى ارتفاع معدل التضخم.⁴

ومع فشل كلا البرنامجين اضطرت الجزائر إلى التوقيع مجدداً للمرة الثالثة على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي؛ وذلك من أجل فك الخناق على الديون الخارجية ومحاربة الركود الاقتصادي. وقد تم توقيع هذه الاتفاقية على مرحلتين، الأولى تمثلت في الاتفاقية المعروفة "بستاند باي" في أبريل 1994 والتي امتدت إلى مارس 1995، والثانية تعرف باتفاقية "تسهيل التمويل الموسع" في أبريل 1995 والتي امتدت إلى ماي 1998.⁵ وتمحورت هاتان الاتفاقيتان في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي.

¹ عزيزة بن سميحة، مرجع سابق، ص 06.

² أحمد محمودي، مرجع سابق، ص 206.

³ عزيزة بن سميحة، مرجع سابق، ص 07.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 206.

⁵ عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، ترجمة جريب أم الحسن، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 28.

2- برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994 إلى مارس 1995)

تحصلت الجزائر بموجب هذا البرنامج على قرض بقيمة 457.2 مليون وحدة سحب خاصة. ومن بين الأهداف التي يرمي هذا البرنامج إلى تحقيقها نذكر:¹

- الحد من توسع الكتلة النقدية (M_2) بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، بما يسمح بالتحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة؛

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,17% في أفريل 1994 (1 دولار مقابل 36 دج)، بغية تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء، تطبيقا لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف؛

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 03% سنة 1994، 06% سنة 1995، مع إحداث مناصب شغل لامتناهات البطالة؛

- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، ومن ثم تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة لإحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار بالرفع من إنتاجية رأس المال، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي المراد تحقيقه خلال الفترة؛

- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20%؛

- العمل من أجل الاستقرار المالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%؛

- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي الاندماج في العولمة الاقتصادية؛

- رفع احتياطات الصرف بغية دعم القيمة الخارجية للعملة.

ولقد تضمن هذا البرنامج الشروط البنود التالية:²

أ- على مستوى سعر الصرف: يتضمن الإجراءات التالية:

- تعديل سعر صرف الدينار بتخفيض قدره 71%؛

- إدخال نظام التعويم الموجه للعملة من خلال جلسات لتحديد السعر بين البنك المركزي والبنوك

التجارية.

¹ بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 195.

² موسى رحمان، فلة عاشور، السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع والتزامات الحكومات الدولية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08، 09 مارس 2005، ص ص 64، 65.

ب- على مستوى تحرير التجارة والمدفوعات: يتضمن الإجراءات التالية:

- إلغاء قائمة الواردات الممنوع استيرادها (السالبة)؛

- تحرير الواردات من المعدات الصناعية؛

- إلغاء القيود المفروضة على الصادرات ما عدا السلع والمواد ذات القيمة التاريخية والأثرية؛

- إلغاء الحد الأدنى المقدر بـ 500.000 دج للواردات فيما يتعلق بتحويل العملة؛

- تحرير التجارة الخارجية الخاصة بـ 10 سلع.

ج- على مستوى سياسة الأسعار: يتضمن الإجراءات التالية:

- تعديل الأسعار برفعها بـ 98% خاصة السلع المدعمة؛

- إدخال قانون المنافسة الذي يؤسس حرية تحديد الأسعار وإلغاء إجبار المنتجين على التصريح

بأسعار منتجاتهم؛

- تحويل فئة هامة من السلع ضمن الأسعار المحددة إداريا إلى فئة السلع بهامش ربح مراقب؛

- إلغاء هامش الربح المراقب لـ 08 سلع حساسة؛

- تحرير أسعار المدخلات الزراعية والحد من دعمها.

د- على مستوى السياسة الضريبية: يتضمن الإجراءات التالية:

- تخفيض بـ 50% من الضرائب على السيارات وأسعار الكماليات؛

- تخفيض الضريبة على الدخل الشخصي من 79% إلى 65%؛

- إلغاء الإعفاءات الضريبية على فوائد سندات الخزينة.

هـ- على مستوى النظام المالي وأسعار الفائدة: يتضمن الإجراءات التالية:

- إدخال احتياطي بنسبة 03% على الودائع البنكية بفوائد 11%؛

- إعادة النظر في رسملة البنوك التجارية العمومية؛

- إدخال معدل فائدة 03,5% على قروض البنك المركزي الموجهة للحكومة.

و- على مستوى المؤسسات العامة والخصوصية: يتضمن الإجراءات التالية:

- تحقيق استقلالية 05 من 23 مؤسسة عمومية غير مستقلة؛

- إنشاء وزارة مختصة بإعادة الهيكلة وتهيئة المؤسسات العامة للخصوصية؛

- قانون جديد للإستثمار يسمح بالمشاركة الأجنبية في رأس مال بنوك محلية؛

- إنشاء وكالة وطنية للإستثمار؛

- خلق قواعد قانونية من أجل بيع المؤسسات العمومية.

ي- على مستوى الإنفاق العام: يتضمن الإجراءات التالية:

- عقلنة نفقات التجهيز وتقليصها؛

- تثبيت كتلة الأجور الحكومية؛
- ومن بين نتائج هذا البرنامج نذكر:¹
- تم التوصل إلى تحديد أسعار الكهرباء والحليب كل ثلاثة أشهر؛
- كبح معدل التضخم في حدود 29,05% بدلا من 40% المتوقعة؛
- تخفيض عجز الموازنة؛
- تخفيض قيمة الدينار من 23.4 دج مقابل دولار واحد إلى 35 دج مقابل دولار واحد؛
- ارتفاع مخزون العملة الصعبة بمقدار 1.5 مليار دولار أمريكي في نهاية 1994 ليصبح المخزون الكلي الأجنبي 2.6 مليار دولار أمريكي؛
- استفادة الجزائر من إعادة جدولة ديونها العامة والخاصة.

3- برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)

بعد تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة كاملة، وافق الصندوق على منح قرض للجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي تمتد مدته على ثلاث سنوات، والذي كان من المفروض أن يعمل من خلال بنوده وإجراءاته على تكيف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد تعمل الدولة الجزائرية على إدخاله، وهو بذلك يتضمن إجراءات تتم وتعمق أسس الاستقرار الاقتصادي، وكذا تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمومية، بالإضافة إلى مواصلة تعميق التحرير الاقتصادي والعمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات.²

وكان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي، نذكر منها:³

- تحقيق نمو متواصل بقيمة 05% خارج المحروقات؛
- مواصلة تخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%؛
- تخفيض عجز الموازنة إلى 1,3% مقابل 2,8% خلال 1995-1998؛
- العمل على التحرير الأكثر للتجارة الخارجية؛
- تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات؛
- وضع إطار تشريعي للخصوصية.

¹ عزيزة بن سميحة، مرجع سابق، ص 08.

² موسى رحماني، فلة عاشور، مرجع سابق، ص 65.

³ حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، جانفي 2007،

على الموقع: <http://www.ulum.nl/c11.htm>

وتمثلت المحاور الكبرى للبرنامج لاسيما فيما يتعلق بالإصلاح المالي والنقدي فيما يلي:

أ- إصلاح المنظومة المالية: أدخلت الجزائر عدة تغييرات جذرية على المنظومة المالية، متخذة في ذلك الإجراءات التالية:¹

- إعادة التوازن النسبي للأسعار من خلال تخفيض قيمة الدينار؛
- توسيع وعاء الرسم على القيمة المضافة وخاصة على المنتجات البترولية سنة 1997 مع رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 05% إلى 33% بالنظر إلى توحيد ازدواجية ضريبة الشركات، وإلغاء كل الإعفاءات على الضريبة على الفوائد المحصل عليها من سندات الخزينة؛
- اتباع سياسة نقدية صارمة وإلغاء إعانات الاستهلاك؛
- فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1996، حيث أن تقليص هذه النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 8,7% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 إلى 2,4% لسنة 1997؛

- استبدال علاوة البطالة بنظام ذي منفعة حددت قيمتها بـ 1200 دج؛
 - إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وإلغاء تعويضات التسريح.
- ب- الإصلاح النقدي والمالي: أهتم برنامج التعديل في هذا الجانب على الإجراءات المتعلقة بأسعار الفائدة وتنظيم القطاع المالي، حيث تم تحديد الأهداف التالية:²

- التطهير الكلي للاقتصاد من خلال نظام جديد؛
- الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العامة وحث هذه المؤسسات على رفع رأسمالها من الموارد لدى البنوك؛
- إصلاح النظام البنكي بإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة تستجيب بشكل أفضل للاحتياجات الخاصة لبعض القطاعات. فقد تم إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وإدماجه في النظام البنكي وإنشاء عدد كبير من الهيئات المالية الجديدة، وكذلك شركة الضمان العقاري والتي هدفها جعل البنوك أكثر اطمئنانا في منح قروض السكن، ومشروع إنشاء شركات استثمارية مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وكذلك إنشاء صندوق المشاركة الفلاحية وجمعية البنوك والمؤسسات المالية التي تهتم بالتخطيط من أجل تطوير الوظيفة البنكية، وتم التحضير لإنشاء سوق مالية ابتداء من سنة 1996.

إضافة إلى هذه الأهداف، فإن هناك عدة إجراءات جاءت في سياق هذا البرنامج، نذكر منها:³

¹ مدني بن شهرة، سياسة التعديل الهيكلي في الجزائر، برنامج وأثار، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثانية، العدد 18، فيفري 2005، على الموقع:

<http://www.uluminsania.net>

² نفس المرجع السابق.

³ فاتح ساحل، لطفي شعباني، مرجع سابق، ص ص 07، 08.

- ففي مجال الخوصصة، تم سنة 1995 إصدار قانون يسمح بامتلاك جزء غير محدود من رأس مال أغلب المؤسسات العمومية. فقد صدر أول برنامج للخوصصة المفروض من قبل البنك العالمي سنة 1996، والذي مس حوالي 200 مؤسسة صغيرة عمومية محلية خاصة في قطاع الخدمات، وفي أبريل 1998 تم خوصصة أو حل 800 مؤسسة محلية، وفي سنة 1997 تم تبني برنامج ثاني يتعلق بالمؤسسة الكبيرة والذي تم بموجبه بيع 250 مؤسسة عمومية في 1998 و1999.
- وفي مجال التجارة الخارجية، تم إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتطبيق حرية التجارة الخارجية ابتداء من سنة 1995، وإلغاء الحواجز التي كانت تعيق تحرير التجارة الخارجية تحت شروط تتضمن قواعد تمديد عمليات الاستيراد وتحديد نطاق تدخل المتعاملين الجزائريين الخواص والعموميين بكل حرية. وسعياً وراء تنمية الصادرات خارج المحروقات تم إنشاء عدة مؤسسات، منها:
 - غرفة التجارة والصناعة: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996؛
 - الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-43 الصادر في 03 مارس 1996؛
 - الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-235 الصادر في 02 جويلية 1996؛
 - الصندوق الخاص لترقية الصادرات: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-285 الصادر في 05 جويلية 1996؛
 - الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-327 الصادر في 01 أكتوبر 1996.

وقد أسفر هذا البرنامج على مجموعة من النتائج، نذكر منها:¹

- تحقيق معدل نمو 3,9% و 4% و 4,5% خلال السنوات 1995 و 1996 و 1997 على التوالي؛
- تحقيق فائض في الموازنة بلغ 03% من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996، و 1,3% في سنة 1997، مقابل عجز قدر بـ 1,4% في سنة 1995؛
- انخفاض معدل التضخم من 21.7 و 18.7 و 07% خلال السنوات 1995، 1996، 1997 على الترتيب، ويرجع هذا الانخفاض إلى التعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة وانخفاض قيمة العملة الوطنية؛

¹ كربالي بغداد، مرجع سابق.

- ارتفاع الإيرادات من 27,6% إلى 33% وإلى 34% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1995، 1996، 1997 على الترتيب. أما بالنسبة للنفقات العامة فإنها حققت النسب التالية: 33,6% و 29% و 31% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1995، 1996، 1997 على التوالي؛

- تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة الجدولة لبعض الديون، فقد انخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع والخدمات من 82% في سنة 1993 إلى 24% في سنة 1997. وللإشارة فقط أنه في سنة 1995 كان إجمالي الدين الخارجي 31.573 مليون دولار، 33.561 مليون دولار في سنة 1996، 31.222 مليون دولار في سنة 1997 و 30.473 مليون دولار في سنة 1998.

المطلب الرابع: مستجدات الإصلاحات بعد 1998

يمكن إيجاز أهم مستجدات الإصلاحات التي عرفتها الجزائر بعد نهاية برنامج التعديل الهيكلي (بعد سنة 1998) فيما يلي:

- إعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد، انطلاقا من التعديلات التي تجرى من حين لآخر في تشريعاتها الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية والوطنية، وأهم هذه التعديلات، قانون الاستثمار وقانون الخصخصة المعدلين في أوت 2001 بأمر 03-01 و 04-01 على التوالي؛

- توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في نهاية سنة 2001، والتأهب إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بهدف تأهيل المؤسسات الوطنية بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة للدخول إلى المنافسة الوطنية والأجنبية؛

- إعداد برنامج وطني يمتد من 2000 إلى 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة، فهو يهدف إلى تكييف أنظمة الإنتاج وتحديثها تماشيا مع التطورات الحاصلة في أنظمة الإنتاج في الدول المتطورة. وينقسم هذا البرنامج إلى ثلاثة مراحل، حيث المرحلة الأولى تشمل 150 مؤسسة من 2000 إلى 2002، والثانية 200 مؤسسة من 2003 إلى 2005، والثالثة 300 مؤسسة من 2006 إلى 2008، حيث تتكفل الدولة بتغطية 70% من نفقات التأهيل و 15% من تكلفة التجهيز.¹

- عرفت سنة 2005 إصلاحات مؤسساتية أهمها: تأسيس الوكالة الوطنية للرصد الجيولوجي والمنجمي، ولجنة تنظيم الكهرباء والغاز، والوكالة المعنية بتنظيم المحروقات، بالإضافة إلى مصنع تكرير النفط بأدرار الذي تم انجازه في نهاية سنة 2006؛

¹ نفس المرجع السابق.

- إن تبني الجزائر لسياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مكنها من استقطاب 186 مليون دولار سنة 2005 كتكلفة إنشاء مصنعين لتحلية مياه البحر للجزائر العاصمة ووهران، تمولها الوكالة الدولية الأمريكية للاستثمارات.¹

- قامت الجزائر بإدخال عدة إصلاحات مؤسسية أهمها: تعديل قانون المنافسة مرتين، مرة أولى في 19-07-2003 ومرة أخرى في 25-10-2003، وصدر قانون البريد والاتصالات في 05-08-2000، وقانون المناجم في 03-07-2001، والقانون رقم 01-2000 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز.²

- إطلاق برنامجين طموحين هما: برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي. فبرنامج الإنعاش الاقتصادي يغطي الفترة 2001-2004، ويتمحور حول عدد من الإجراءات الموجهة لدعم النشاطات المنتجة وتدعيم الخدمات العمومية والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية والبشرية، حيث يهدف هذا البرنامج إلى إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي عرف ضعف وتراجع خلال السنوات الأخيرة كما يهدف إلى تدعيم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة للشغل.³ وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ: 7.5 مليار دولار، بالإضافة إلى صندوق الجنوب وبرنامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.⁴

بعد انتهاء هذا البرنامج أطلق برنامج ثاني يغطي الفترة 2005-2009، وهو برنامج دعم النمو الاقتصادي المتنوع ببرنامجين تكميليين لولايات الجنوب والهضاب العليا، حيث خصص له غلاف مالي قدر بأكثر من 100 مليار دولار أي 8000 مليار دج، ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:⁵ حوالي 1200000 مسكن، حوالي 500 ثانوية، أكثر من 1000 إكمالية، أكثر من 2000 مطعم مدرسي داخلي ونصف داخلي، حوالي 500000 مقعد بيداغوجي جامعي، 50000 مقعد للتكوين المهني، 40 مستشفى، 10 سدود وأكثر من 10000 كلم من الطرق أو تلك التي تم تجديدها، وربط أزيد من 600000 بيت ريفي بالكهرباء و 1200000 بيت بالغاز الطبيعي.

¹ فاتح ساحل، لطفي شعباني، مرجع سابق، ص ص 14، 15.

² رمضان غناي، جديد المنظومة القانونية، سلطات الضبط الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 04، 05 ديسمبر 2006، ص 04

³ حاكمي بوحفص، مرجع سابق.

⁴ عبد الرحمان تومي، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1980-2009)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 237.

⁵ منير نوري، عبد الله قلس، أثر الفساد الإداري ومحاولة الإصلاح على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 04، 05 ديسمبر 2006، ص 04.

المبحث الثالث: الاتجاهات العامة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 أفاق 2009)

لم يشهد الاقتصاد الجزائري سياسة نقدية واضحة المعالم قبل سنة 1990، إذ أن البداية التي أخذت تتجسد فيها معالم هذه السياسة كانت بصدور قانون النقد والقرض 90-10 لسنة 1990، وانطلاقاً من هذا التاريخ بدأ تأثير السياسة النقدية على متغيرات الاقتصاد الكلي يظهر شيئاً فشيئاً خاصة بعد الإصلاحات المتتالية التي أدخلت عليها. وسنتناول في هذا المبحث إصلاح السياسة النقدية أدواتها، أهدافها، تطور الكتلة النقدية ومقابلتها وذلك خلال الفترة (1990 أفاق 2009).

المطلب الأول: إصلاح السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2009)

شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة إصلاحات، كانت بدايتها صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990، والذي أدخلت عليه بعض التعديلات بموجب الأمر 01-01 الصادر في سنة 2001 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، لتختتم هذه الإصلاحات بصدور الأمر الساري المفعول إلى يومنا هذا والملغي لقانون النقد والقرض 90-10 وهو الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في سنة 2003.

1- السياسة النقدية في ظل القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض

جاء قانون النقد والقرض 90-10 بإصلاحات جذرية مست النظام المصرفي بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة. فقد تضمن هذا القانون عدة إجراءات التي من شأنها استعادة السياسة النقدية لدورها ضمن إطار أدوات السياسة الاقتصادية.

1-1- مضمون قانون 90-10

أدخلت على النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات أهمها، إصلاحات 1990، التي عرفت إصدار قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990، والذي حاول تكييف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق، تماشياً مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي باشرتها الجزائر بعد تخليها عن النظام الاشتراكي منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي.¹

وقد وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد من خلال المبادئ التي جاء بها

وهي:

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: كانت القرارات النقدية في ظل نظام التخطيط المركزي للاقتصاد تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية؛ أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي

¹ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 70.

في هيئة التخطيط. ووفقا لذلك لم تكن هناك أهدافا نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة.

إن القرارات النقدية حسب هذا القانون لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ بناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة النقدية.¹

إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:²

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي باعتباره المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية؛

- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة؛

- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛

- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة وخاصة؛

- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يؤدي دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: عرف نظام الاقتصاد المخطط الذي تبنته الجزائر منذ الاستقلال حالة تشابك وتداخل في الصلاحيات بين الخزينة العمومية والبنك المركزي. فقد كانت الخزينة تقوم بدور أساسي في تدبير التمويل اللازم بلجوتها إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، مما وفر لها السهولة النسبية في الحصول على الموارد لتمويل عجزها. لكن في إطار الإصلاحات التي تبنتها الجزائر للدخول إلى اقتصاد السوق، وبموجب قانون النقد والقرض، تم الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة بوضع حد للحرية المطلقة التي كانت تتمتع بها الخزينة في ظل النظام السابق من أجل تمويل عجزها، وهذا باللجوء إلى البنك المركزي.³ وفي هذا الإطار فقد منح قانون النقد والقرض استقلالية للبنك المركزي لتمويل عجز الخزينة. ويسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:⁴

- استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة؛

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 196.

² نفس المرجع السابق، ص 196، 197.

³ ناصر المهدي، الإصلاحات المالية في الجزائر، مجلة أفاق، الصادرة عن الجمعية العلمية الثقافية، أفاق اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة البليدة، العدد 04، 2005، ص 58.

⁴ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 197.

- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتركمة عليها؛
- تهيئة الظروف الملائمة حتى تتمكن السياسة النقدية من أداء دورها بشكل فعال؛
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

ج- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: سمح قانون النقد والقرض للنظام البنكي من استعادة مهامه التقليدية خاصة تلك المتمثلة في منح القروض التي سلبتها منه الخزينة العمومية في النظام السابق، والتي كانت تؤدي الدور الأساسي في تمويل الاستثمارات العمومية، الأمر الذي جعل للنظام البنكي دورا هامشيا يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات.¹

وقد سمح الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض التي جاء بها هذا القانون من بلوغ الأهداف التالية:²

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض؛
- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يتركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

د- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: قبل صدور قانون النقد والقرض، كانت السلطة النقدية مشتتة في عدة مستويات، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها وتتصرف وكأنها هي السلطة النقدية، كما كان البنك المركزي يمثل السلطة النقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود.³ هذا ما جعل قانون النقد والقرض يضع حدا لمثل هذا التشتت الذي عرفته السلطة النقدية، و ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة أسندت إلى مجلس النقد والقرض الذي أصبح يتمتع بكامل الصلاحيات كسلطة نقدية.⁴

هـ- وضع نظام بنكي على مستويين: عمل قانون النقد والقرض على تكريس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، وذلك من خلال مواده المختلفة التي سعت إلى التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض. وعلى هذا الأساس أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه توظيف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي.⁵ وبهذا أصبح البنك المركزي باستطاعته أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي وتحكمه في السياسة النقدية.

¹ ناصر المهدي، مرجع سابق، ص 58.

² ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، مرجع سابق، ص 297.

³ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 198.

⁴ المادة 44 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 أبريل 1990.

⁵ ناصر المهدي، مرجع سابق، ص 59.

1-2- تنظيم السلطة النقدية في ظل قانون 10-90

- جاء قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض بإصلاح جذري للسياسة النقدية في الجزائر، وجعل من أولى اهتماماته إعادة الاستقرار المالي الكلي للدولة الجزائرية، وذلك من خلال ما يلي:¹
- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛
 - تكفل البنك المركزي بتسيير النقد والقرض؛
 - تشجيع الاستثمارات الخارجية؛
 - تطهير الحالة المالية للقطاع الحكومي؛
 - تنويع مصادر تمويل الأعوان الاقتصاديين لاسيما المؤسسات عن طريق إنشاء سوق مالية.

وفي ذات الصدد فإن هذا القانون حدد الهيئات التي تقوم بتنظيم السياسة النقدية وهي: مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية.

أ- مجلس النقد والقرض: يتكون مجلس النقد والقرض من:²

- المحافظ رئيسا؛
 - ثلاث نواب للمحافظ كأعضاء؛
 - ثلاث موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة نظرا لقدرتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية، كما يتم تعيين ثلاث مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين عند الاقتضاء.
- يمارس المجلس الصلاحيات التالية:³
- إصدار النقد بناء على مقابلات الإصدار المبينة حسب المادة 04 و05 من القانون 10-90؛
 - وضع شروط عمليات البنك المركزي المتعلقة بالخصم وقبول السندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات العامة والخاصة لقاء معادن ثمينة وعمليات أجنبية؛
 - وضع الأهداف المنشودة من تطور مختلف عناصر الكتلة النقدية وحجم القروض؛
 - إنشاء وإدارة غرفة المقاصة؛
 - وضع شروط إقامة البنوك والمؤسسات المالية وشروط فتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية؛
 - وضع الأسس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية وخاصة فيما يخص تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة؛

¹ محمود فوزي شعوبي، محمد أمين كمامسي، الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة الممتدة 1989-1999، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 22، 23 أبريل 2003، ص ص 76، 75.

² المادة 32 من القانون 10-90، مرجع سابق.

³ المادة 44 من القانون 10-90، مرجع سابق.

- وضع النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية وكيفيات ومهل وتسليم الحسابات والبيانات الحاسبية والإحصائية لكل صاحب علاقة مع المجلس ولاسيما البنك المركزي؛

- وضع الشروط التقنية لممارسة مهن الاستشارة والوساطة في المجالين المالي والمصرفي؛
- مراقبة الصرف وتنظيم سوقه.

كما يمارس المجلس الصلاحيات التالية ويتخذ بشأنها قرارات فردية تتمثل فيما يلي:¹
- الترخيص بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية و الأجنبية وتعديل هذه الترخيصات والرجوع عنها؛

- الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية؛
- تفويض صلاحيات فيما يخص تطبيق نظام الصرف.

ب- اللجنة المصرفية: يتمثل دور اللجنة المصرفية في الدور الرقابي من خلال السهر على تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية؛ والتأكد من أن القرارات المتخذة من طرف البنك لا تعرضه لأخطار كبيرة. كما أنها تفرض احترام البنوك لقواعد الحذر المحددة من طرف البنك المركزي فيما يخص تغطية الأخطار وتصنيف درجة خطر الديون وتشكيل احتياطي لمخاطر القرض.² وتتشكل اللجنة المصرفية من:³

- المحافظ أو نائب المحافظ الذي يحل محله كرئيس؛

- قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا يقترحهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للقضاء؛

- عضوين يتم اختيارهما بالنظر لكفاءتهما في الشؤون المصرفية والمالية وخاصة المحاسبية ويقترحهما الوزير المكلف بالمالية.

من خلال نص المادة 144 من قانون النقد والقرض نجد أن اللجنة المصرفية تتكون من 05 أعضاء وتوزع في تشكيلاتها بين تعيين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية. ويعين الأعضاء الأربعة باستثناء الرئيس بمرسوم يصدر عن رئيس الحكومة لمدة 05 سنوات يمكن تجديدها.

بالنظر إلى المواد من 153 إلى 157 نجد أن:

¹ المادة 45 من القانون 10-90، مرجع سابق.

² قويدر عياش، عبد الله إبراهيمي، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية - بين النظرية والتطبيق - ، مداخلة مقدمة ضمن أشغال ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي 14، 15 ديسمبر 2004، ص 57.

³ المادة 144 من القانون 10-90، مرجع سابق.

- يمكن للجنة المصرفية أن توجه إلى المسؤولين عن المؤسسات المالية والبنوك لوما بعد إنذار بالإخلال بالتزاماتها. كما يمكن للجنة المصرفية أن تدعو أي بنك لاتخاذ جميع التدابير التي من شأنها أن تعيد أو تدعم توازنه المالي أو تصحح تدابير الإدارية؛
- يمكن للجنة المصرفية أن تعين مديرا مؤقتا تخول له الصلاحيات اللازمة لإدارة وتسيير أعمال المؤسسة التي أخلت بالقوانين المسموح بها في مجال النقد والقرض؛
- تصدر اللجنة المصرفية إحدى العقوبات في حق كل بنك أو مؤسسة مالية في حالة مخالفتها لشروط ممارسة العمل المصرفي؛
- منع واحد أو أكثر من القائمين على المؤسسة المعنية من ممارسة صلاحيته لمدة معينة، كما تستطيع أن تنهي أداء مهامه؛
- إلغاء الترخيص الممنوح للبنك أو المؤسسة المالية بممارسة العمل المصرفي؛
- يجوز للجنة المصرفية أن تصدر عقوبة مالية لا تتعدى الرأس المال الأدنى المفروض أن يتوفر لدى المؤسسة المالية، ويمكن لها أن تضع قيد التصفية وتعين مصرفيا للبنوك والمؤسسات المالية التي لم يعد مرخص لها بممارسة العمل المصرفي.

2- السياسة النقدية في ظل الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10

بعد مضي أكثر من عشر سنوات من دخول قانون النقد والقرض 90-10 حيز التنفيذ، وعلى إثر الثغرات الإدارية التي ظهرت عليه، ومن أجل ضمان فعالية البنك المركزي في تحقيق أهدافه المسطرة، فقد تعرض هذا القانون إلى بعض التعديلات، والتي كانت بموجب أمر رئاسي، وهو الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، حيث مس هذا القانون وبصفة مطلقة الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة.¹ وبموجب هذا التعديل تم الفصل بين مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض، حيث أصبح يتولى تسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته، على التوالي، محافظ يساعده ثلاث نواب، محافظ ومجلس الإدارة ومراقبان.² يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاث موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية.³ أما مجلس النقد والقرض وفي إطار هذا التعديل فإنه يتكون من أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر، وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية.⁴ وعليه أصبح عدد أعضائه عشرة بعدما كان سبعة أعضاء.

¹ ناصر المهدي، مرجع سابق، ص 61.

² المادة 19 من الأمر 01/01، المعدل والمتمم للقانون 90-10، والمؤرخ في 27-02-2001.

³ ناصر المهدي، مرجع سابق، ص 61.

⁴ المادة 10 من الأمر 01/01، مرجع سابق.

وتتم عملية تسيير مجلس النقد والقرض كما يلي:¹

- يستدعي المحافظ المجلس ويرأسه، ويعد جدول أعماله، ويكون حضور ستة أعضاء من المجلس على الأقل ضروريا لعقد اجتماعاته؛
- تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات، وفي حالة تعادل عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا؛
- لا يجوز لأي عضو في المجلس أن يفرض من يمثله في اجتماعات المجلس؛
- يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بناء على استدعاء من رئيسه، ويمكن أن يستدعي للاجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك بمبادرة من رئيسه أو أربعة أعضاء.

3- السياسة النقدية في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض

جاء هذا الأمر بعد أن تيقنت السلطات من الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز المصرفي، لاسيما بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري، والذي كشف عن ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف بنك الجزائر باعتباره سلطة نقدية مسؤولة. وحاولت الجزائر ضمن هذا الأمر تكييف نظام أمنها المالي مع المقاييس العالمية، وذلك من خلال الأهداف التي جاء بها.

3-1- أهداف الأمر 03-11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003

يتطلع هذا الأمر الجديد إلى مجموعة من الأهداف، نذكر منها:²

- السماح لبنك الجزائر باستخدام أفضل صلاحياته، من خلال الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض داخل البنك، وتقوية استقلالية اللجنة البنكية بإضافة أمانة عامة وتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض الذي تخول له صلاحيات أكثر في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف؛
- تكثيف التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المسائل المالية، وذلك عن طريق إثراء محتوى وشروط المناقصات للعلاقات الاقتصادية والمالية، وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية، واعتماد إجراءات كفيلة بإتاحة تسيير نشط للمديونية العمومية وتحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية؛

¹ نفس المرجع السابق.

² أنظر:

- قويدر عياش، عبد الله إبراهيمي، مرجع سابق، ص ص 62، 63.

- ناصر المهدي، مرجع سابق، ص 61.

- المواد: 36، 62، 128 من الأمر 11/03، المتعلق بالنقد والقرض، والمؤرخ في 26-08-2003.

- السماح بتوفير حماية أحسن للبنوك فيما يتعلق بتوظيف وادخار الجمهور، وذلك من خلال تقوية شروط ومعايير اعتماد البنوك ومسيري البنوك والجزاءات اللازمة للمخالفين، ومنع تمويل نشاطات المؤسسات العائدة لمؤسسي ومسيري البنك، ومضاعفة الجزاءات بالنسبة للانحرافات المتعلقة بالنشاطات البنكية، وتقوية صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية واعتماد قوانينها الأساسية من طرف بنك الجزائر، بالإضافة إلى تقوية وتوضيح شروط عمل إدارة الخطر.

بالإضافة إلى الأهداف السالفة الذكر، فإن هذا الأمر يهدف كذلك إلى:¹

- إنشاء هيئة مراقبة تسهر على ضمان مركزية المخاطر والمستحقات غير المدفوعة؛ وإشراك الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في عملية المراقبة؛

- تحديد صلاحيات اللجنة المصرفية؛

- تحديد شروط جديدة لإنشاء بنوك خاصة ومنها عدم السماح لمالكي البنوك بتمويل مشاريع اقتصادية من البنوك التي يملكونها.

3-2- تجديرات الأمر 11-03

يتم تلخيص أهم التجديرات التي جاء بها الأمر 11-03 فيما يلي:

- بالنسبة لمجلس النقد والقرض، أصبح يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر، وشخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية يتم تعيينهما بموجب مرسوم من طرف رئيس الجمهورية.² وبموجب هذا الأمر أصبح مجلس النقد والقرض يتمتع بصلاحيات أكثر؛

- أما بالنسبة للجنة المصرفية، فقد أصبحت تتكون من 06 أعضاء بدلا من 05 (القانون 90-10). وهم: المحافظ رئيسا، ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي، وقاضيين ينتدبان من المحكمة العليا يختارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء. وتسعى هذه اللجنة إلى مراقبة ومتابعة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها، وفرض عقوبات على كل الإخلالات التي يتم معابنتها؛³

- يشرف على مراقبة أعمال بنك الجزائر هيئة مراقبة تتألف من مراقبين يعينان بمرسوم من طرف رئيس الجمهورية، ولا بد أن تكون للمراقبين معارف في المجال المالي والمحاسبي المتصل بالبنوك المركزية. ويحدد مجلس إدارة بنك الجزائر تنظيم هيئة المراقبة وكل الوسائل المادية والبشرية الموضوعة تحت تصرفها. وتكمن مهمة هذه الهيئة بمراقبة عامة تشمل جميع مصالح بنك الجزائر

¹ ناصر المهدي، مرجع سابق، ص 62.

² المواد: 18، 58، 59 من الأمر 11/03، مرجع سابق.

³ المادتان، 105، 106 من الأمر 11/03، مرجع سابق.

وجميع العمليات التي يقوم بها، إلى جانب ممارسة مراقبة خاصة على مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة وكذا حراسة تنظيم السوق النقدية؛¹

- جاء الأمر 11-03 ليدعم شروط تأسيس ورقابة البنوك والمؤسسات المالية، حيث وضع لبنك الجزائر آليات جديدة تتسم بدقة كبيرة وتخص الرقابة والسهر والإنذار، الأمر الذي سمح بمواجهة أزمة بنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري خلال سنة 2003.²

إن مع الإصلاحات النقدية التي تبنتها الجزائر مطلع التسعينيات، وبموجب قانون النقد والقرض 10-90 اتضحت الرؤية العامة للسياسة النقدية في الجزائر بظهور سلطة نقدية (مجلس النقد والقرض) التي أسندت لها مسؤولية إدارة السياسة النقدية. وقد جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض بموجب أمر رئاسي وهو الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون 10-90 ليسد الثغرات الإدارية التي ظهرت عليه. ومع تعاضم الفضائح المالية والنقدية لاسيما فضيحة بنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري وما أسفر عنهما من ردود أفعال في الأوساط الاجتماعية، السياسية والاقتصادية بشأن النظام المصرفي الجزائري. وفي إطار تفكير الجزائر في تكييف نظام أمنها المالي والمقاييس العالمية ظهر الأمر 11-03 ليكرس قانون 10-90 ويفتح مجالاً واسعاً للنظام المالي والنقدي الجزائري، حيث أكد هذا الأمر على درجة عالية من الاستقلالية للبنك المركزي في أداء السياسة النقدية.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (1990-2009)

بعد صدور قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض أصبح بنك الجزائر يستعمل خليطاً متجانساً من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للتحكم في السيولة النقدية ومراقبة نمو الاقتصاد، ومن هذه الأدوات ما يأتي:

1- تأطير القروض البنكية

تعد هذه الوسيلة أداة من أدوات السياسة النقدية المستعملة في الجزائر لمحاربة التضخم الذي حدد كهدف نهائي، ومن أجل ذلك عرف منح الائتمان تأطيراً صارماً للتحكم في نمو المجمعات النقدية. وأختلف هذا التأطير تبعاً للجهة التي تمنح لها هذه القروض. وتوجد ثلاث آليات لتطبيق هذه الأداة وهي:³

¹ المادتان، 26، 27 من الأمر 11/03، مرجع سابق.

² التطورات النقدية في الجزائر لسنة 2003، ملف إحصائي، مجلة أفق، مرجع سابق، ص 71.

³ ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، مرجع سبق، ص ص 300، 301.

1-1- تأطير القروض المقدمة للدولة

من خلال قانون النقد والقروض، تم وضع سقف للقروض الممنوحة للدولة؛ حيث يحدد المبلغ الأقصى للكشوفات الممنوحة للخرينة بـ 10% من الإيرادات العادية للدولة المحققة خلال السنة المالية السابقة. كما أن أجل تسديد هذه القروض لا يمكنها أن تتجاوز 240 يوما في مجموعها، ولا يتم منح هذه القروض بسعر فائدة وإنما بعمولة تسيير يتم التفاوض عليها بين بنك الجزائر ووزارة المالية. وقد حدد قانون النقد والقروض حجم السندات العمومية الموجودة في محفظة بنك الجزائر تبعا لعمليات إعادة الخصم أو للعمليات التي تمارسها في السوق النقدية، وحدد المبلغ الإجمالي الأقصى لهذه السندات بـ 20% من الإيرادات العادية للدولة المحققة خلال السنة المالية السابقة، أما استحقاقها فحدد بـ 6 أشهر.

1-2- تأطير القروض المقدمة لـ 23 مؤسسة غير مستقلة

يعد هذا النوع من الأدوات من أهم معايير تنفيذ البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، لكي تستطيع هذه المؤسسات المرور إلى الاستقلالية أثناء فترة إعادة الهيكلة. فقد تم فرض حدود قصوى على القروض الممنوحة من طرف كل بنك لهذه المؤسسات، كما تم فرض حدود قصوى على إعادة خصم الائتمان المقدم لهذه المؤسسات في حدود كمية إعادة الخصم المحددة لكل بنك، إلا أنه في 1992 تم التخلي عن فرض هذه الحدود القصوى وبدأ في الاعتماد تماما على إعادة تمويل الاقتصاد، حيث شرع بنك الجزائر في نهاية 1993 في إعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك التجارية نحو سوق المال.

1-3- تأطير القروض المقدمة للاقتصاد

وضع قانون النقد والقروض حدا أقصى لمستوى إعادة خصم القروض البنكية المقدمة للاقتصاد. فقد تم تحديد وقت إعادة خصم القروض البنكية متوسطة الأجل بـ 03 سنوات على الأكثر، مدة الاستحقاق هذه مقسمة إلى فترات أقصاها 06 أشهر. مع الإشارة أن هذه القروض متوسطة الأجل القابلة لإعادة الخصم تتعلق بتطوير وسائل الإنتاج، تمويل الاستغلال وبناء العمارات السكنية. إلى جانب هذه القروض يقوم بنك الجزائر بإعادة تمويل قروض الخزينة وقروض موسمية لفترات تتراوح بين 06 أشهر و12 شهرا. ويتم تحديد تأثير القروض بالنسبة لكل بنك على حدى تبعا لمعايير معينة هي: جهد كل بنك في تكوين الادخار، مستوى تطهير محفظة كل بنك ومدى تدخل كل بنك في تمويل الاستثمار المنتج.

2- الاحتياطي الإجباري

حتى أوائل عام 1994، كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدى، ومن خلال تسهيل إعادة

الخصم أو اتفاقات إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك، غير أن هاتين الأداتين كانتا موجّهتين أكثر نحو تلبية احتياجات البنوك كل على حدى وكانتا تقدمان بناء على مبادرة من البنوك التجارية. ونتيجة لذلك كان من الصعب على بنك الجزائر أن يتحكم في السيولة بصورة فعالة، بينما أدت الحدود القصوى المفروضة على كل بنك إلى تشوهات شديدة في توزيع المواد.

في أكتوبر 1994، ولمعالجة أوجه الضعف هذه، فإن بنك الجزائر فرض احتياطيا إلزاميا على البنوك التجارية بنسبة 3% من مجموع الودائع المصرفية (مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية) مع تعويضها بنسبة 11,5%، وهو مستوى عال إذا ما قورن بالدول المجاورة التي لا تخضع لأي تعويض على الإطلاق.¹ وارتفع هذا المعدل في عام 2001 إلى 4,25% والذي طبق ابتداء من 15 ديسمبر 2001. ولقد فرضت السلطات النقدية عقوبة على البنوك والمؤسسات المالية التي ينقص احتياطها الإجمالي، تتمثل في غرامة مالية تساوي 01% من المبلغ الناقص.² والهدف الأساسي من هذه الأداة هو تنظيم السيولة البنكية. والجدول الموالي يوضح تطور معدل الاحتياطي الإجمالي للمدروسة.

الجدول رقم 02: تطور معدل الاحتياطي الإجمالي

السنة	معدل الاحتياطي الإجمالي
2001	3%
2002	4.25%
2003	6.25%
2004	6.5%
2005	6.5%
2006	6.5%
2007	6.5%
2008	8.00%
2009	8.00%

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 05، ديسمبر 2008، ص 17.
- عدا سنة 2009، فهي مستخرجة من بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 07، جوان 2009، ص 17.

¹ كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 59.
² ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، مرجع سبق، ص 302.

3- معدل الخصم ومعدل الفائدة

ظل معدل إعادة الخصم ثابتا منذ 1961 إلى 1986 بمعدل 2,75%. وابتداء من هذا التاريخ عرف عدة تغيرات متتالية، حيث كان أصغر من معدل الفائدة الدائن مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص. وبعد صدور قانون النقد والقرض أصبح استعمال معدل إعادة الخصم كأداة هامة من أدوات إدارة السياسة النقدية في الجزائر، وهذا ما يستكشف من استقراء نص القانون.¹

وقد حددت شروط إعادة الخصم لدى بنك الجزائر وفق الصيغ التالية:²

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج؛
- إعادة خصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا؛

- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى 06 أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات ثلاث سنوات. ولكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية هو تمويل إحدى العمليات التالية: تطوير وسائل الإنتاج، أو تمويل الصادرات أو إنجاز السكن؛
- خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي يفصل عن تاريخ استحقاقها ثلاث أشهر على الأكثر.

ولقد تم تعديل معدل إعادة الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة، بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق بنك الجزائر لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد، وقام بنك الجزائر برفع معدل إعادة الخصم من 7,5% عام 1989 إلى 10,5% عام 1990، ثم إلى 11,5% في 1991، والجدول الموالي يبين تطورات معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1990-2009):

¹ المواد: 69، 70، 71 من القانون 10/90، مرجع سابق.
² ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، مرجع سابق، ص 301.

الجدول رقم 03: تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1990-2009)

المعدل	إلى	يحتسب ابتداء من
7.00%	1990/05/21	1989/05/02
10.50%	1991/09/30	1990/05/22
11.50%	1994/04/09	1991/10/01
15.00%	1995/08/01	1994/04/10
14.00%	1996/08/27	1995/08/02
13.00%	1997/04/20	1996/08/28
12.50%	1997/06/28	1997/04/21
12.00%	1997/11/17	1997/06/29
11.00%	1998/02/08	1997/11/18
9.5%	1999/09/08	1998/02/09
8.5%	2000/01/26	1999/09/09
7.50%	2000/10/21	2000/01/27
6.00%	2002/01/19	2000/10/22
5.50%	2003/05/31	2002/01/20
4.50%	2004/03/06	2003/06/01
4.00%	إلى يومنا هذا	2004/03/07

المصدر:

- Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel N05, décembre 2008, P19.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية فقد حررت في ماي 1990، ولكن أسعار الفائدة على الإقراض من البنوك التجارية ظلت خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا. ونتيجة لذلك ظل هذان النوعان من أسعار الفائدة سالبين من حيث القيمة الحقيقية خلال الفترة 1993-1994، لأنهما لم يعكسا الضغوط التضخمية المتزايدة الناشئة عن تراخي سياسات إدارة الطلب بدرجة كبيرة في 1992-1993، واتخذت خطوة مهمة بموجب برنامج الإصلاح لعام 1994 عندما أزيل الحد الأقصى على أسعار الإقراض من البنوك التجارية للجمهور. ورافق ذلك فرض سقف مؤقت بمقدار خمس نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة على الإيداع وعلى الإقراض من البنوك التجارية. وقد ألغي هذا الإجراء في ديسمبر 1995، وفي النهاية أدى تحرير أسعار الفائدة، مع تراجع معدلات التضخم بفضل سياسات إدارة الطلب الأكثر تشددا، إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة منذ بداية

عام 1996¹ كما ارتفعت معدلات السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر إلى 24% منذ 1994 بدلا من 20% في أكتوبر 1991.

4- السوق النقدية:♦

أنشئت السوق النقدية في الجزائر في جوان 1989 كنتيجة للإصلاحات المصرفية لسنتي 1986 و1988، لكن سرعان ما عرفت عدة تطورات في تنظيمها بعد صدور قانون النقد والقرض والتنظيم رقم 91-08 المؤرخ في 14 أوت 1991 والمتضمن تنظيم السوق النقدية. وقد كانت هذه السوق تقتصر فقط على البنوك التجارية، لتتوسع تدريجيا إلى المؤسسات المالية ثم المستثمرين المؤسسين كصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وشركات التأمين والتعاونيات.² وقد سمحت هذه العملية لبنك الجزائر بمراقبة هذه السوق باستعمال أسعار الخصم.³ وبالتالي يتولى بنك الجزائر مسؤولية تنظيم وتسيير السوق النقدية،⁴ وذلك عن طريق تدخله بواسطة أحد الأشكال التالية:⁵

أ- عندما تتوفر السيولة في السوق النقدية فإن عملية إعادة التمويل تتم بطريقتين هما:

- إعادة تمويل مقابل قرض بتقديم سندات مضمونة أو تحت الأمانة؛

- إعادة تمويل مقابل قرض دون تقديم سندات؛ وتسمى بالعمليات على البيضاء.

ب- أما في حالة عدم كفاية الأموال المعروضة في السوق ما بين البنوك، فإن البنك المركزي

يتدخل في السوق النقدية بعدة طرق، نلخصها فيما يلي:

- الشراء النهائي، ويتدخل البنك المركزي بموجب هذه الطريقة ليشتري بعض أنواع السندات العامة والخاصة التي يحددها بنفسه، حيث يكون التنازل عن هذه السندات من طرف البنوك التجارية بشكل نهائي ويحصل البنك المركزي على مبلغ هذه الأوراق في تاريخ الاستحقاق من الأشخاص الذين سحبت عليهم مباشرة؛

- اتفاقية إعادة الشراء لمدة 24 ساعة، وبموجب هذه الطريقة يحدد البنك المركزي مبلغا نمطيا للتدخل اليومي حسب تطورات السوق، ويقوم البنك الذي يطلب إعادة التمويل بالتنازل عن السندات التي بحوزته لمدة معينة هي مدة القرض؛

¹ كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 60.

* هي عبارة عن سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل يتم فيها إقراض واقتراض الأموال من طرف الهيئات المالية.
² مصطفى عبد اللطيف، سليمان بلعور، النظام المصرفي بعد الإصلاحات، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، يومي 20، 21 أبريل 2004، ص 61.

³ محمود حميدات، مرجع سابق، ص 148.

⁴ المادة 02 من النظام رقم 08/91، المؤرخ في 14 أوت 1991.

⁵ ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، مرجع سابق، ص 303.

- اتفاقية إعادة الشراء لمدة 07 أيام، وتجري هذه الاتفاقية على سندات الخزينة التي يتنازل عنها البنك المقرض لمدة 07 أيام مقابل أموال تستعمل لمواجهة الحاجات المالية غير المتوقعة لهذا البنك. ويعلن البنك المركزي عند تدخله اليومي في السوق النقدية عن المعدل المتوسط المرجح، كما يضمن الوساطة بين الطرفين (الطالب والعارض) في مفاوضاتهما حول المعدل ومبلغ ومدة العرض، ويتقاضى مقابل ذلك عمولات على حساب المقرضين، وتتحدد هذه العمولات كما يلي:

- 1/16% سنويا لكل العمليات التي لا تتجاوز 30 يوما؛

- 1/32% سنويا لكل العمليات التي تتجاوز 30 يوما.

ويتدخل البنك المركزي في السوق النقدية كمقرض أخير لضمان سيولة السوق وتنظيم حجمه الإجمالي. وحسب التعليمية رقم 95-28 الصادرة في 22 أبريل 1995 فإن الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لتنظيم السوق هي: عمليات السوق المفتوحة، مزادات القروض، مزادات أدوات الخزينة.

4-1- عمليات السوق المفتوحة

يمكن للبنك المركزي وفق الشروط التي يحددها المجلس أن يتدخل في السوق النقدية لشراء وبيع السندات العمومية تستحق في أقل من ستة أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح قروض، ولا يجوز في أي وقت كان أن يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجريها البنك المركزي على سندات عامة 20% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة في موازنة السنة المالية السابقة.¹ وتتم عملية السوق المفتوحة عن طريق التلكس أو الفاكس، وذلك بإعلان مصالح البنك المركزي بصفة دائمة عن عروض الحصة، ليتم اتخاذ قرار إبرام الصفقة لأحسن العروض المختارة. وأول عملية للسوق المفتوحة في الجزائر كانت بتاريخ 30 ديسمبر 1996 بمبلغ 04 مليار دج وبمعدل فائدة متوسطة يقدر بـ 14,94%.

وتتضمن عروض حصص العناصر الضرورية لإنجاز الصفقة، المبلغ الإجمالي للسندات المباعة وتاريخ العملية وتاريخ القيمة وتاريخ الاستحقاق وعدد الأيام المبرمجة بين تاريخ قيمة العملية وتاريخ استحقاق السند (n) ومعدل الفائدة الاسمي الذي تمت به الصفقة (i). وعليه فإن تحديد سعر السند يكون كما يلي:²

$$\text{السعر} = \frac{\text{مبلغ السندات}}{n \cdot i + 1} \cdot 365$$

¹ المادتان 76، 77 من القانون 10/90، مرجع سابق.
² صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص 292، 293.

ونظرا لضيق السوق النقدية وغياب سوق مالية متطورة، فإنه من الصعب تصور قيام بنك الجزائر بعمليات السوق المفتوحة للتأثير على حجم الائتمان المصرفي، ومع ذلك يبقى دور هذه الأداة قويا وذا أهمية بدلالة الجزء النسبي الهام للسندات العمومية في محافظ البنوك بالنسبة لأصولها.¹

4-2- مزادات القروض²

استخدم هذا النوع من أدوات الرقابة غير المباشرة في ماي 1995 بهدف توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية. وقد كانت هذه المزادات تسعى إلى تقوية دور أسعار الفائدة من خلال السماح بتطبيق ممارسات أكثر تنافسا في الأسواق. ويعلن البنك المركزي وفقا لنظام المزادات سعر فائدة أدنى قبل المزاد، لتتقدم بعد ذلك البنوك أو المؤسسات المالية بطلباتها في شكل أسعار فائدة وأحجام الائتمان، وتتم هذه المناقصات عن طريق التلكس أو الفاكس ليلة العملية على الأكثر. وتنقسم السندات في شكل ضمانات إلى ثلاثة أقسام:

- سندات الفئة الأولى: وتتمثل في سندات الخزينة، سندات التجهيز، سندات تمثل قروضا بنكية ومضمونة من طرف الدولة، سندات تمثل القروض الممنوحة للمؤسسات من الصنف الأول، وهي قابلة للمناقصة؛

- سندات الفئة الثانية: وهي سندات تمثل قروضا ممنوحة لمؤسسات من الصنف الثاني، ولا تقبل إلا إذا حدد ذلك في المناقصة؛

- سندات الفئة الثالثة: وهي سندات تمثل قروضا ممنوحة لمؤسسات من الصنف الثالث، وهي غير مؤهلة للمزايدات.

ووفقا للتعليمية رقم 74-94 المؤرخة في 02 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر لتسيير البنوك تم تصنيف المؤسسات كما يلي: الصنف الأول (حقوق جارية)، الصنف الثاني (حقوق ذات مشاكل محتملة)، الصنف الثالث (حقوق تعرف أخطار كثيرة). وقبل سنة 1996 كانت مزادات القروض تعقد كل ستة أسابيع، ولكن نظرا لتزايد أهميتها كأداة رئيسية لإعادة التمويل وابتداء من 1996 أصبحت تعقد مرة كل ثلاثة أسابيع. وقد عرف معدل مزايدة القروض عدة تغيرات حيث قدر خلال سنة 1995 بـ 19,5%، لينخفض إلى 17,2% في نهاية 1996، ليصل في ديسمبر 1999 إلى 11,07% ثم 8,3% في فيفري 2001.

4-3- مزادات أذونات الخزينة³

بدأ استخدام هذه التقنية لأول مرة في أكتوبر 1995 استكمالا للنظام السابق، حيث تقوم الخزينة بإصدار سندات عمومية تخضع لشروط السوق النقدية في شكل مناقصة سندات ذات استحقاقات

¹ محمد لكصايسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004، ص 14.

² ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، مرجع سابق، ص 304.

³ نفس المرجع السابق، ص 304.

موحدة، كما يمكنها التدخل في السوق النقدية من خلال البنك المركزي باعتباره وكيلها المالي، والذي يقوم بخدمتها بضمان تحقيق عمليات مناقصات بيع سندات القابلة للتداول في السوق النقدية. وبلغت أسعار الفائدة في أكتوبر 1995، 22,5% لتتخفف في نهاية نفس السنة إلى 17,5%، مما سهل بتطبيق عمليات السوق المفتوحة في نهاية 1996، ويتعلق الأمر هنا بأذونات قصيرة الأجل لـ 52،26،13 أسبوعا وأذونات خزينة لسنة وستين وخمس سنوات. وقد بلغت معدلات الفائدة لهذه الأذونات في فيفري 2001 كما يلي: 13 أسبوعا، 5,82%، 26 أسبوعا، 5,96%، 52 أسبوعا، 7,95%، لستين 6%، خمس سنوات 8%. ويتم إصدار هذه الأذونات وفقا لاحتياجات خزينة الدولة التي تؤسس قرار إصدارها طبقا للعروض المقدمة في إطار شروط سعر السوق النقدية من طرف المتدخلين فيه. وتم تدعيم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بإدخال أداة جديدة في أفريل 2002 ارتبطت بحالة فائض السيولة؛ وهي امتصاص السيولة عن طريق إعلان المناقصات، وقد تم امتصاص جزء كبير من فائض السيولة بمبلغ تراوح بين 100 و160 مليار دج.¹

المطلب الثالث: الأهداف العامة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2009)

باستقراء نص المادة 55 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، والتي تنص على ما يلي: "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصراف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جيد للطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد"، نجد أن أهداف السياسة النقدية تتوزع بين تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم وتحقيق التشغيل الكامل في المقام الأول، إلى جانب هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا في المقام الثاني.

وعليه فإن الأهداف المرسومة للسياسة النقدية في ظل هذا القانون تتميز بالخصائص التالية:

- إنها تتعدد وتتنوع في مجموعها؛
- إن هذه الأهداف هي أهداف صعبة التحقيق لأنها تتضارب فيما بينها، فتحقيق هدف النمو الاقتصادي يصعب معه تحقيق هدف التشغيل الكامل واستقرار الأسعار؛
- رغم أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية في المدارس الفكرية هو استقرار الأسعار (التضخم)، فإن المشرع الجزائري في صلب هذا القانون لم يجعله هدفا أساسيا وإنما وضعه في المقام الثاني من جملة الأهداف.

¹ مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 06، 2008، ص 119.

1- هدف النمو الاقتصادي

إذا كان معدل النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، فإنه قد عرف عدة تدبذبات خلال فترة التسعينيات، حيث توجد عدة مبررات تؤكد على عدم إمكانية الوصول إلى معدلات نمو منتظمة في الاقتصاد خلال هذه الفترة، وبذلك لم يتحقق هدف النمو الاقتصادي كهدف أساسي للسياسة النقدية. فإذا كان معدل النمو يتطلب تحريك الطاقات وزيادة الاستثمارات الإنتاجية بشكل مستمر بتفعيل الطلب الكلي، فإن ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة 1994-1995 حال دون بلوغ ذلك، مما استدعى تطبيق سياسة نقدية انكماشية بتقليص حجم الطلب الكلي بدلا من تنشيطه، كما اتسمت هذه الفترة بتحولات جذرية في الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق مما خلق بيئة غير مواتية لتحقيق معدلات نمو اقتصادية ملائمة.

فإذا كانت الزيادة في حجم الاستثمارات لها ارتباط وثيق بالزيادة في حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الإنتاجية والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة النمو الاقتصادي، فإن هذه المعادلة لا تنطبق على الاقتصاد الجزائري، باعتبار أن حجم القروض الممنوحة للاقتصاد قد زاد بنسبة 38,8% سنة 1994، إلا أنه تم تسجيل معدل نمو سالب خلال هذه السنة، ويعود ذلك إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي¹. وما يلاحظ على معدل النمو في الجزائر أنه ينحصر في مجال واحد وهو قطاع المحروقات. ويقاس معدل النمو بدرجة تطور الناتج الداخلي الخام كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم 04: تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-2009) الوحدة: مليون دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
PIB	554.3	862.1	1074.6	1189.7	1487.4	2004.9	2570.0	2780.1	2830.4	3238.1
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
PIB	4123.5	4257.0	4541.8	5266.8	6127.4	7498.6	8390.7	9389.6	11008.2	11717.6

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- معطيات الملحق رقم (08).
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2007، أكتوبر 2008، ص 206.
- سنة 2008، مستخرجة من بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 06، مارس 2009، ص 26.
- سنة 2009، مستخرجة من وزارة المالية، تقرير تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2009، أوت 2008، ص 10.

2- هدف التشغيل

يمثل هدف التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر، والذي يرتبط بشكل مباشر بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير سينعكس بالسلب على هدف التشغيل مما يحمل

¹ بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، يومي 24، 25 أبريل 2006.

السياسة النقدية انتكاسا آخرًا يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة¹ والتي بلغت 27% في 1994 و28% في 1995، لتبلغ مستواها القياسي سنة 2000 بمعدل 29,5%. ولكي تتمكن الجزائر من مواجهة هذه المعضلة لابد عليها أن تخلق ما بين 250 ألف و300 ألف منصب شغل جديد سنويا للحفاظ على مستويات منخفضة، أما إذا أرادت التخلص منها نهائيا فيتعين عليها توفير ما بين 700 ألف و750 ألف منصب شغل جديد سنويا.²

3- استقرار الأسعار (التضخم)

سعت الجزائر في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، ومن خلال قانون النقد والقرض 90-10 إلى مراقبة التضخم والتحكم فيه عن طريق سياستها النقدية الرامية إلى تحفيز البنوك التجارية على تعبئة فائض السيولة لديها والتحكم في توزيع القروض.³ وعلى الرغم من اختلاف أسباب التضخم في الجزائر من أسباب مؤسسية، هيكلية ونقدية، إلا أن السياسة النقدية استطاعت معالجة هذه الأسباب من خلال التأثير على حجم القروض في الاقتصاد، وهذا ما يفسره الانخفاض في معدلات التضخم خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، ولاسيما في ظل الألفية الثالثة التي انخفض فيها معدل التضخم إلى أدنى مستوى له (سنة 2000). لذا يعد هدف استقرار الأسعار الهدف الوحيد الذي حققته السياسة النقدية على خلاف الأهداف الأخرى.⁴ مما يجعلها فعالة في التحكم في معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2009).

4- هدف التوازن الخارجي

تظهر فعالية السياسة النقدية في بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف. فالاختلالات الشديدة في ميزان المدفوعات عقب الأزمة النفطية، وتزايد الصراع المدني ونضوب التمويل الخارجي، دفع بالسلطات الجزائرية إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي الذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي، والذي جعل من أولى اهتماماته استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي. وبموجب ذلك، قامت الجزائر بإعادة جدولة 17 مليار دولار من ديونها الخارجية على مدى السنوات الأربعة للبرنامج،⁵ وذلك بهدف تخفيض الضغوط الخارجية نتيجة ارتفاع أعباء الدين إلى 82,2% سنة 1993، إذ ترتب على هذا الوضع ارتفاع التدفقات الرأسمالية الداخلة سنة 1994 بالإضافة إلى الدعم

¹ نفس المرجع السابق.

² عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص 101، 102.

³ ناصر المهدي، مرجع سابق، ص 57.

⁴ بلعزوز بن علي وعبد العزيز طيبة، مرجع سابق.

⁵ كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 13.

الاستثنائي المقدم لميزان المدفوعات من طرف صندوق النقد الدولي، مما أنجر عنه انخفاض خدمات الدين إلى 47,2% في نفس السنة.¹

أما بالنسبة لسعر الصرف فقد شهد هو الآخر عدة إصلاحات خاصة في ظل البرامج المدعومة من قبل المؤسسات الدولية. ففي إطار الاتفاق الاستعدادي مع صندوق النقد الدولي، أصبحت قابلية العملة للتحويل أمرا ضروريا لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر، حيث أتخذ مجلس النقد والقرض قرارا في نهاية سبتمبر 1991 يهدف إلى تخفيض الدينار إلى 22% بالنسبة للدولار الأمريكي للقضاء على الفرق الموجود بين سعر الصرف الاسمي والموازي ليصل إلى 22,5 دج للدولار الواحد إلى غاية مارس 1994.² وبعد عقد الجزائر لبرنامج جديد مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 شرعت السلطات النقدية في إتباع سياسة نشطة نحو سعر الصرف، فخفضت قيمة العملة بنسبة 50% لمعالجة الارتفاع المفرط في قيمة الدينار الذي تطور خلال سنتي 1992 و 1993 عندما بقي سعر الصرف الاسمي ثابتا بالرغم من تزايد الضغوط التضخمية، ليعرف بذلك نظام سعر الصرف منعرجا حاسما بفضل التحول التدريجي من ربط الدينار بسلة من العملات الرئيسية إلى نظام التعويم الموجه، ومن أجل تعزيز الدور القوي للسوق في تقرير مستوى سعر الصرف تم إدراج نظام سوق النقد الأجنبي بين البنوك في نهاية عام 1995 والذي يعتبر أحد أهداف برنامج التعديل الهيكلي.³ وبعد هذه السنة عرف سعر الصرف تدهورا مستمرا وصل إلى 54.74 دج لكل دولار سنة 1996 ثم 57.70 دج لكل دولار سنة 1997 ليستمر في الانخفاض ليصل إلى 75.26 دج لكل دولار سنة 2000، ليعرف بعد ذلك تحسنا ابتداء من 2003.⁴ والجدول الموالي يوضح تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1990-2009).

الجدول رقم 05: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1990-2009)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر الصرف	8.95	18.47	21.83	23.34	35.04	47.66	54.74	57.70	58.73	66.57
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف	75.26	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.56	72.19

المصدر:

- Ministère Des Finances, le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financières en 2007, Avril 2008, P12.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، 2008، ص 300، 379 على الترتيب.

- سنة 2008، مستخرجة من بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 06، مرجع سابق، ص 20.

- سنة 2009، تحمل قيمة الثلاثي الأول، مستخرجة من بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 07، مرجع سابق، ص 20.

بلعزوز بن علي وعبد العزيز طيبة، مرجع سابق.

* للإشارة فقط أنه سيأتي الحديث عن تطور ميزان المدفوعات، معدلات البطالة والتضخم خلال فترة الدراسة في المبحث الأخير من هذا الفصل.

² ماجدة مدوخ وعتيقة وصاف، مرجع سابق، ص 307.

³ كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 14.

⁴ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، ص 300.

وبعد صدور الأمر 03-11 أصبح الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عن طريق استقرار الأسعار، ومن أجل ضمان استخدام فعال لأدوات السياسة النقدية قام بنك الجزائر في سنة 2003 بتحسين برمجته النقدية بمجالات دورية؛ وقد وضع مجاميع النقود القاعدية في المقدمة كهدف وسيط للسياسة النقدية.¹ في الوقت الذي كان فيه الهدف الوسيط للسياسة النقدية خلال السنوات 1994-1998 ممثلاً بصافي الأصول الداخلية لبنك الجزائر مع تثبيت لأهداف ربع سنوية.²

المطلب الرابع: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر (1990-2009)

لقد مرت الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر بعدة تطورات خاصة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، والتي كانت لها آثار كبيرة على مستوى المجاميع الاقتصادية الكلية. وللوقوف على هذه التطورات نتطرق أولاً إلى الكتلة النقدية ثم مقابلاتها خلال الفترة المدروسة.

1- تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2009)

تتكون الكتلة النقدية من المتاحات النقدية M_1 ، والكتلة النقدية M_2 ، وسيولة الاقتصاد M_3 . وهذا ما سنتناوله فيما يلي:³

1-1 المتاحات (الموجودات) النقدية (M_1)

تشمل الأوراق والقطع النقدية المتداولة خارج نطاق الجهاز المصرفي، مضافاً إليها الودائع تحت الطلب لدى البنوك.

1-2 الكتلة النقدية (M_2)

تعني عرض النقود بالمفهوم الواسع والذي يأخذ به صندوق النقد الدولي. وتشمل بالإضافة إلى M_1 الودائع لأجل، ودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صندوق التوفير.

1-3 سيولة الاقتصاد (M_3)

وتشمل بالإضافة إلى M_2 كل الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية مثل سندات الخزينة، ودائع الادخار السكني والودائع الادخارية، وتعرف بـ M_3 .

وعليه فإن الكتلة النقدية في الجزائر تتكون من ثلاثة أصناف: * النقود القانونية (التداول الائتماني)، الودائع تحت الطلب والودائع لأجل. والجدول الموالي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2009):

¹ مصيطفى عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 119.

² محمد لكصاسي، مرجع سابق، ص 12.

³ أنظر:

- قويدر عياش، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998، ص 117.

- عبد الله الطاهر، علي الخليل موفق، مرجع سابق، ص 61.

* تتكون النقود الائتمانية من الأوراق النقدية المتداولة الصادرة عن البنك المركزي وكذا النقود المساعدة. أما الودائع تحت الطلب فهي تتكون من الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار وودائع الأموال الخاصة في الخزينة. أما الودائع لأجل (أشباه النقود) فهي تتكون من الودائع لأجل لدى البنوك والودائع لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

الجدول رقم 06: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2009)

الوحدة : مليار دج

1999	1998	1997	996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان
905.2	826.4	671.6	595.2	519.1	475.9	446.5	369.7	325.9	270.1	النقود M ₁
440.0	390.4	337.6	290.6	249.8	223.0	211.1	185.4	157.9	138.9	التداول الائتماني
465.2	436.0	333.9	304.6	269.3	252.9	235.4	184.3	168	131.2	الودائع تحت الطلب
884.2	766.1	409.9	324.4	280.5	247.7	180.5	146.2	90.3	72.9	الودائع لأجل (أشباه النقود)
1789.4	1592.5	1081.2	919.6	799.6	723.6	627.0	515.9	416.2	343.0	الكتلة النقدية M ₂
55.1	56.3	38.8	35.8	39.9	48.6	52.7	49.3	47.0	61.6	معدل السيولة PIB/M ₂
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
4823.5	4964.9	4233.6	3177.8	2437.5	2165.6	1643.5	1416.3	1238.5	1048.2	النقود M ₁
1597.9	1540.0	1284.5	1081.4	921.0	874.3	781.4	664.7	577.2	484.5	التداول الائتماني
3225.6	3425	2949.1	2096.4	1516.5	1291.3	862.1	751.6	661.3	563.7	الودائع تحت الطلب
2035.8	1991.0	1761.0	1649.8	1632.9	1478.7	1656.0	1485.2	1235.0	974.3	الودائع لأجل
6859.3	6956.0	5994.6	4827.6	4070.4	3644.3	3299.5	2901.5	2473.5	2022.5	الكتلة النقدية M ₂
-	63.18	63.8	57.0	54.0	59.4	62.9	63.9	58.1	49.0	معدل السيولة PIB/M ₂

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2006، 2007.

- كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 55.

- Banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, rapport 2002, 2003, 2004.

- ONS, Annuaire Statistique De l'Algérie, Résultats 2003-2005, édition 2007, P 391.

- www.gov.dz, consulté le 08/06/2009.

- www.ons.dz, consulté le 12/06/2009.

- سنة 2008، مستخرجة من بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 06، مرجع سابق، ص 11.

- سنة 2009، تحمل قيم الثلاثي الأول مستخرجة من بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 07، مرجع سابق، ص 11.

نلاحظ من الجدول رقم (06) أن الكتلة النقدية في الجزائر عرفت تطورا متسارعا. فبالنسبة للنقود الائتمانية بلغ حجمها سنة 1990 حوالي 138.9 مليار دج أي ما يعادل 40% من مجموع الكتلة النقدية (أنظر الملحق رقم 05)، لتصل إلى 249.8 مليار دج أي ما يعادل 31% من مجموع الكتلة النقدية سنة 1995، واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 440.0 مليار دج سنة 1999 أي ما يعادل 24% من مجموع الكتلة النقدية. ومع بداية الألفية الثالثة بلغت 484.5 مليار دج لتنتقل إلى

921.0 مليار دج سنة 2005 أي ما يعادل 22% من مجموع الكتلة النقدية، لتصل في الثلاثي الأول من سنة 2009 إلى 1597.9 مليار دج أي ما يعادل 23% من مجموع الكتلة النقدية. ويفسر سبب تراجع نسب التداول الائتماني إلى مجموع الكتلة النقدية إلى الإصلاحات المالية والنقدية.

أما الودائع تحت الطلب فقد شهدت هي الأخرى تطورا ملحوظا، عندما انتقلت من 131.2 مليار دج أي ما يعادل 38% من مجموع الكتلة النقدية سنة 1990 إلى 465.2 مليار دج سنة 1999 أي ما يعادل 25% من مجموع الكتلة النقدية، ويعزي ذلك إلى صرامة السياسة النقدية المطبقة أثناء برنامج التعديل الهيكلي وعودة الثقة في العملة المحلية. وقد انعكس هذا على استقرار هيكل الكتلة النقدية، إذ انخفض التداول الائتماني من 40% من مجموع الكتلة النقدية سنة 1990 إلى 31% سنة 1995 و 24% سنة 1998. وتضاعف حجم الودائع تحت الطلب بشكل أكبر مع مطلع الألفية الثالثة، والتي ارتفع فيها من 563.7 مليار دج سنة 2000 أي ما يعادل 27% من مجموع الكتلة النقدية إلى 1516.5 و 2949.1 مليار دج أي ما يقارب 37%، 49% من مجموع الكتلة النقدية خلال سنتي 2005 و 2007 على الترتيب، ليصل في الثلاثي الأول من سنة 2009 إلى 3225.6 مليار دج أي ما يعادل 47% من مجموع الكتلة النقدية.

أما الودائع لأجل (أشباه النقود) فقد ارتفعت نسبتها إلى مجموع الكتلة النقدية من 21% سنة 1990 (72.9 مليار دج) إلى 35% سنة 1995 (280.5 مليار دج) لتبلغ 49% سنة 1999 وهي تعد الأكبر إذا ما قرنت بالنقود الائتمانية والودائع تحت الطلب، ويعود هذا التحسن إلى السياسة النقدية التقشفية المطبقة أثناء برنامج التعديل الهيكلي والتي كانت تهدف إلى الحد من نمو الكتلة النقدية، بالإضافة إلى أن معظم عمليات التبادل أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي.*

إن زيادة تراكم الادخار المالي من طرف مؤسسات قطاع المحروقات مع مطلع الألفية الثالثة التي حققت فيها الجزائر قفزة اقتصادية (نتيجة تحسن أسعار البترول)، دفع بحجم الودائع لأجل إلى الارتفاع من 974.3 مليار دج سنة 2000 أي ما يعادل 48% من مجموع الكتلة النقدية إلى 1632.9 و 1761.0 مليار دج أي ما يعادل 40% و 29% خلال سنتي 2005 و 2007 على التوالي، ليلعب في الثلاثي الأول من سنة 2009 ما يقارب 2035.8 مليار دج أي 29% من مجموع الكتلة النقدية.

إن ارتفاع حجم التداول الائتماني والودائع تحت الطلب جعل المتاحات النقدية M_1 ترتفع إلى 519.1 مليار دج سنة 1995 بعدما كانت 270.1 مليار دج سنة 1990، لتصل إلى 1048.2 مليار دج سنة 2000 ثم 4233.6 مليار دج سنة 2007، لتبلغ 4823 مليار دج في الثلاثي الأول من سنة 2009.

* إن هذا التحسن لا يرجع إلى نجاعة الجهاز المصرفي أو تغير سلوك الأعوان الاقتصاديين بقدر ما هو مرتبط ببرنامج التعديل الهيكلي، الذي صب جل اهتمامه للتحكم في الكتلة النقدية من أجل ضبط معدلات التضخم.

إن زيادة M_1 ستعكس مباشرة على الكتلة النقدية M_2 ، وهذا ما يفسره تطور هذه الخيرة خلال الفترة المدروسة، حيث انتقلت من 343.0 مليار دج سنة 1990 إلى 799.6 مليار دج سنة 1995، لتبلغ 1789.4 مليار دج سنة 1999.

وقد وصلت السيولة النقدية (M_2) مسارها نحو الارتفاع لتحقيق سنة 2001 ما يقارب 2473.5 مليار دج مقابل 2022.5 مليار دج سنة 2000، ويرجع السبب في هذا التحسن إلى زيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية وبداية تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في أبريل 2001، والذي خصص له غلاف مالي قدر بـ 7.5 مليار دولار أي ما يعادل 520 مليار دج. واستمرت السيولة النقدية (M_2) في الارتفاع لتنتقل من 2901.5 مليار دج سنة 2002 إلى 4070.4 مليار دج سنة 2005 لتصل إلى 6859.3 مليار دج في الثلاثي الأول من سنة 2009، ويعود السبب في ذلك إلى إطلاق السلطات لبرنامج ضخم لا يقل أهمية عن البرنامج الأول وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي يمتد من 2005-2009 حيث خصص له غلاف مالي قدر بـ 100 مليار دولار أي ما يعادل 8000 مليار دج، بالإضافة إلى زيادة صافي الأرصدة النقدية الخارجية.

فيما يتعلق بمقارنة الكتلة النقدية بالنتائج الداخلي الإجمالي، فمن خلال الجدول نلاحظ ارتفاع معدلات السيولة المحلية، باستثناء الفترة التي نفذت فيها الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي، مما يوحي باستمرار الإنتاج النقدي حيث تجاوز 50% في أغلب السنوات، ويعني ذلك أن النمو المتزايد للكتلة النقدية يفوق تزايد الناتج الداخلي الإجمالي (PIB)، وهذا ما يوحي بأن هناك سيولة واسعة في الاقتصاد تجعله أكثر عرضة للضغوط التضخمية. وعليه " تبقى سرعة تداول النقود ضعيفة مما يبين وجود ظاهرة الاكتناز للسيولة النقدية من طرف الأفراد وعدم إيداعها في المؤسسات النقدية والمالية".¹ ومن المتوقع أن تواصل الكتلة النقدية زحفها نحو الارتفاع في غضون السنوات الخمس القادمة (2010-2014) مع استمرار الحكومة في برامجها التنموية، برسم المخطط الإنمائي التكميلي الذي سيستمر إلى غاية عام 2014، والذي سيكلف خزانة الدولة أكثر من 150 مليار دولار.

2- تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2009)

تمثل مقابلات الكتلة النقدية "مجموع الذمم التي تحدث كلما وقع إصدار كمية من العملة، أي هي الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي".² والعمليات التي تؤدي إلى طرح الكتلة النقدية هي:

¹ مصيطفى عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 118.
² أحمد هني، العملة والنقود، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 100.

- الذمم على الخارج: وهي تتمثل في الذهب والعملات الأجنبية التي يحجزها البنك المركزي؛¹
- القروض الممنوحة للخزينة العامة: وهي تتمثل في منح قدرة شرائية جديدة للدولة مقابل دين عليها؛
- القروض الممنوحة للاقتصاد: وهي منح قدرة شرائية جديدة للمتعاملين الاقتصاديين مقابل دين عليهم.² ويتم تلخيص تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2009) في الجدول الموالي:

الجدول رقم 07: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990 - 2009)

الوحدة: مليار دج

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الأصول الخارجية	6.5	24.3	22.6	19.6	60.4	26.3	133.9	350.3	280.7	174.5
القروض للخزينة	167.0	159.9	159.1	527.4	468.6	401.5	282.2	423.6	542.3	635.9
القروض للاقتصاد	247.0	325.8	465.2	220.2	305.8	565.6	772.1	741.3	731.1	966.3
عمليات أخرى صافية	775-	93.8 -	131.8-	140.2-	111.1-	193.8-	268.6-	433.7-	266.2-	313.3-
البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	*2009
الأصول الخارجية	775.9	1310.8	1755.7	2342.6	3119.2	4179.4	5515.0	7415.5	10246.9	10277.5
القروض للخزينة	506.6	569.7	578.6	423.4	20.6-	939.3-	1304.1-	2193.1-	3627.3-	3807.0-
القروض للاقتصاد	776.2	1078.4	1266.8	1380.2	1535.0	1778.3	1905.4	2205.2	2615.5	2682.6
عمليات أخرى صافية	351-	485.4-	699.6-	791.8-	895.6	871.5-	1235.9-	1389.4-	2027.5-	2023.3-

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 55.

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2007، مرجع سابق.

- www.ons.dz, consulté le 12/06/2009.

- ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie, op-cit, P 391.

- عدا سنتين 2008، 2009، فهما مستخرجين من الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz/indicateur.htm> بتاريخ، 2009-07-28.

من خلال الجدول رقم (07)، يمكن إبراز تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر كالتالي:

¹ أحمد هني، المرجع السابق، ص 101.

² فريدة بخرز يعدل، مرجع سابق، ص 52.

* إن القيم التي تحملها سنة 2009 هي قيم الثلاثي الأول.

أ- الأصول الخارجية: وتشمل مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي حيث يأتي مصدرها من: صادرات السلع والخدمات، المداخيل الصافية لرؤوس الأموال وتحويلات الأشخاص إلى الخارج.

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات قطاع المحروقات جعل أصولها الخارجية مرتبطة بتقلبات أسعار النفط الدولية، وهذا ما يبينه الجدول رقم (07) الذي يظهر انخفاض في هذا النوع من مقابلات الكتلة النقدية بلغ: 24.3، 22.6، 19.6 مليار دج خلال سنوات: 1991، 1992، 1993 على التوالي، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط وكذا الإصلاحات التي شرعت في تطبيقها السلطات آنذاك. وباستثناء سنة 1995 التي بقي فيها حجم الأصول الخارجية منخفضا عند مستوى 26.3 مليار دج، فإن سنوات: 1994، 1996، 1997 حققت ارتفاعا محسوسا وصل إلى: 60.4، 133.9، 350.3 مليار دج على الترتيب، ويعزي ذلك إلى تحسن أسعار النفط من جهة، وإعادة ترمين أصول بنك الجزائر والبنوك التجارية على إثر خفض قيمة العملة الوطنية من جهة أخرى، لتعود إلى الانخفاض في سنتي 1998 (280.7 مليار دج) و1999 (174.5 مليار دج) بسبب انخفاض أسعار البترول. ومع بداية الألفية الثالثة التي شهدت تحسن أسعار النفط حققت الأصول الخارجية ارتفاعا متواصلا أنتقل من 775.9 مليار دج سنة 2000 إلى 4179.4 مليار دج سنة 2005، لتصل إلى 10277.5 مليار دج في الثلاثي الأول من سنة 2009.

ب- القروض المقدمة إلى الاقتصاد: إن هذا النوع من مقابلات الكتلة النقدية، والذي يمثل القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين في مواجهة احتياجاتهم، عرف ارتفاعا مستمرا منذ مطلع التسعينيات بعد اهتمام الجهاز المصرفي بتمويل التنمية الاقتصادية، إذ انتقل من 247.0 مليار دج سنة 1990 إلى 565.6 مليار دج سنة 1995، عدا سنة 1993 التي انخفض فيها إلى مستوى 220.2 مليار دج، ليواصل ارتفاعه ابتداء من هذه السنة وإلى غاية سنة 1996 أين بلغ 772.1 مليار دج، لكن سرعان ما عاد إلى الانخفاض في سنتي 1997، 1998 (741.3، 731.1 مليار دج على التوالي)، بسبب انخفاض أسعار البترول إلى مستوى 14 دولار للبرميل سنة 1998 (أنظر الملحق رقم 04).

أما بالنسبة لسنوات الألفية الثالثة، فقد عرف فيها هذا النوع من مقابلات الكتلة النقدية تزايدا متسارعا بعد انتقاله من 776.2 مليار دج سنة 2000 إلى 1778.3 مليار دج سنة 2005، ليبلغ في الثلاثي الأول من سنة 2009 مستوى 2682.6 مليار دج، وذلك كنتيجة لزيادة حجم النشاطات الاستثمارية.

ج- القروض المقدمة إلى الخزينة: تتمثل القروض الممنوحة إلى الخزينة في الجزائر في: تسبيقات البنك المركزي للخزينة، الاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية، وودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية.

ويتضح من الجدول رقم (07) انخفاض حجم القروض المقدمة إلى الخزينة من 167.0 مليار دج سنة 1990 إلى 159.1 مليار دج سنة 1992، بسبب تخلي الدولة عن التمويل من خلال الإصدار النقدي عقب صدور قانون النقد والقرض 90-10، لترتفع هذه القروض ابتداء من سنة 1993 إلى 527.4 مليار دج كنتيجة لتحويل الدين المصرفي على المؤسسات العمومية إلى سندات حكومية (أثناء برنامج إعادة الهيكلة). لتتخفف مجددا سنة 1994 فتصل إلى 468.6 مليار دج ثم 282.2 مليار دج سنة 1996، وهذا بسبب الفائض الكبير الذي حققته الخزينة خلال هذه السنة من جهة، والتطهير المالي للمؤسسات العمومية الذي ترتب عنه تقليص الدين العمومي الداخلي تجاه الجهاز المصرفي من جهة أخرى. وابتداء من سنة 1997 عادت القروض المقدمة للخزينة إلى الارتفاع إذ وصلت إلى 423.6 مليار دج ثم 635.9 مليار دج سنة 1999، وذلك بفعل تراجع احتياطات الجزائر من العملة الصعبة عقب انخفاض أسعار النفط إلى 14 دولار سنة 1998.

فيما يتعلق بسنوات الألفية الثالثة، التي حققت فيها الجزائر قفزة اقتصادية عقب تحسن أسعار النفط، فقد تميزت بانخفاض أكثر لهذا النوع من مقابلات الكتلة النقدية، وذلك بانقلاله من 506.6 مليار دج سنة 2000 إلى 423.4 مليار دج سنة 2003 ليصل إلى -3807.0 مليار دج في الثلاثي الأول من سنة 2009، ويفسر ذلك بالوفرة المالية الهائلة التي أصبحت تزخر بها الخزينة العامة.

المبحث الرابع: الاتجاهات العامة للسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990 أفاق 2009)

إن الدور المتعاظم الذي تساهم به السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الجزائري، دفع بالسلطات الوطنية إلى ترتيب هذه السياسة ضمن أولويات أدوات السياسة الاقتصادية المعتمدة في معالجة الاختلالات الاقتصادية، مما جعلها تحظى باهتمام كبير في برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية. وسوف نتناول في هذا المبحث مسار السياسة الإنفاقية العامة ثم السياسة الإيرادية وفي الأخير الموازنة العامة.

المطلب الأول: مسار السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر (1990-2009)

مرت السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر بعدة تطورات، خاصة في فترة التسعينيات التي عرفت فيها الجزائر إصلاحات واسعة مع المؤسسات المالية الدولية، وقد توجت هذه الإصلاحات بإعادة النظر في السياسة الإنفاقية بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية التي أدرجت كهدف أساسي للإصلاحات المدعومة.

1- تصنيف النفقات العامة في الجزائر

تنقسم النفقات العامة في التشريع الجزائري إلى قسمين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

1-1 نفقات التسيير (الجارية)

تمثل نفقات التسيير مجموع النفقات الموجهة لتسيير المصالح العمومية والإدارية للدولة، أي أنها تكون موجهة لضمان الاستمرارية والبقاء للمرافق الإدارية العامة للدولة. وهذه النفقات في العموم هي نفقات غير منتجة. وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب، ومعظم الأبواب تتكون من سبع فقرات، وكل فقرة يمكن أن تضم تسعة وتسعين فصلا، وكل فصل يشمل عددا من المواد غير محددة. وعلى هذا الأساس، سوف نقوم بعرض الأبواب الأربعة لنفقات التسيير فيما يلي:¹

أ- الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: ويشمل هذا الباب مختلف الأعباء المخصصة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذا مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات. ويتكون هذا الباب من خمس فقرات هي: احتياط الدين، الدين الداخلي (فوائد سندات الخزينة) أو الدين العام، الديون الخارجية، الضمانات،* النفقات المحسومة من الإيرادات (تعويضات على منتجات مختلفة).

ب- الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية: وهي تلك الاعتمادات الضرورية لتسيير مصالح الوزارات والمؤسسات العمومية السياسية وغيرها، مثل المجلس الشعبي الوطني والمجلس الدستوري... إلخ، وتوجه هذه الاعتمادات لصالح المستخدمين، الأجهزة والمعدات... إلخ، ويتكون هذا الباب من الفقرات التالية: رواتب العمل، المعاشات والمنح العائلية، المعاشات والأعباء الاجتماعية، المستخدمون والمعدات وتسيير المصالح، المستخدمون وأعمال الصيانة، المستخدمون وإعانات التسيير، المستخدمون النفقات المختلفة.

ج- الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وهي تلك النفقات التي تضم كل الإعتمادات التي توفر لكافة مصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات. ويشمل هذا الباب الفقرات التالية: الموظفون ومرتبات العمل، الموظفون والمعاشات والمنح، الموظفون والتكاليف الاجتماعية، الأدوات وتسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، النفقات المختلفة.

د- الباب الرابع: التدخلات العمومية: وتتعلق بنفقات التحويل، ويضم هذا الباب الفقرات التالية: التدخلات العمومية والإدارية مثل إعانات المجموعات المحلية، الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية، النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح، النشاط الاقتصادي والتشجيعات

¹ أنظر:

- المادة 24 من القانون رقم 17/84، المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقوانين المالية.

- علي زغود، مرجع سابق، ص 32-34.

- جمال لعامرة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 54.

* تعقد نتيجة القروض والتسييلات المبرمة من طرف الجمعيات والمؤسسات العمومية.

والتدخلات مثل الإعانات الاقتصادية والمكافآت، الإسهامات الاقتصادية مثل إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية، الإعانات الاجتماعية مثل المساعدات والتضامن، الإسهامات الاجتماعية مثل مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة.

إن نفقات التسيير المدرجة في الأبواب الأربعة تقسم في قانون المالية في الجدول (ب) * الملحق بقانون المالية، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 08 : توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2009 حسب كل دائرة وزارية الجدول (ب)

المبالغ	الدوائر الوزارية
6077456000	رئاسة الجمهورية.....
1539769000	مصلح الوزير الأول.....
383621101000	الدفاع الوطني.....
368743476000	الداخلية والجماعات المحلية.....
29845570000	الشؤون الخارجية.....
37127071000	العدل.....
46196589000	المالية.....
18516354000	الطاقة والمناجم.....
7748356000	الموارد المائية.....
1504662000	الصناعة وترقية الاستثمارات.....
8492274000	التجارة.....
14171900000	الشؤون الدينية والأوقاف.....
151075449000	المجاهدين.....
5284994000	التهيئة العمرانية والبيئية والسياحة.....
8215955000	النقل.....
374276936000	التربية الوطنية.....
210881313000	الزراعة والتنمية الريفية.....
5155451000	الأشغال العمومية.....
178322829000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
14327280000	الثقافة.....
7795150000	الاتصال.....
1585673000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....
154632798000	التعليم العالي والبحث العلمي.....
1903900000	البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.....
188069000	العلاقات مع البرلمان.....
25937588000	التكوين والتعليم المهنيين.....
9943093000	السكن والعمران.....
63848666000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....
85449347000	التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج.....
1327486000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....
18121872000	الشباب والرياضة.....
2241858427000	المجموع الفرعي
351883058000	التكاليف المشتركة
2593741485000	المجموع العام

المصدر: القانون رقم 08-21 المؤرخ في 30-12-2008 المتضمن قانون المالية لسنة 2009.

* للتذكير فقط، فإن المشرع الجزائري صنف الجداول الملحقة بقانون المالية إلى: الجدول (أ) ويتمثل في الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة ما. الجدول (ب) ويتمثل في توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير حسب كل دائرة وزارية لسنة ما. الجدول (ج) يتمثل في توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني حسب القطاعات لسنة ما. الجدول (د) وهو جدول خاص بتدعيم الأسعار والتصنيف الاقتصادي.

1-2- نفقات التجهيز (ميزانية الاستثمار)

تمثل نفقات التجهيز مجموع النفقات التي يترتب عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي وتوسع الثروة العمومية وتحسين تجهيز الجماعات العمومية. وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات في المنشآت الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية التي لا تعتبر نفقات ذات إنتاجية مباشرة، ويضاف إليها إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية بعنوان البحث ودراسات ما قبل الاستثمار.¹ إذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات والإدارات العمومية، فإن نفقات التجهيز توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي. وعلى هذا الأساس تقسم نفقات التجهيز في التشريع الجزائري حسب المخطط الإنمائي السنوي المتضمن الاعتمادات المخصصة لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، وتوزع هذه النفقات على ثلاثة أبواب هي:²

أ- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

ب- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

ج- النفقات الرأسمالية الأخرى.

إن نفقات التجهيز المدرجة في الأبواب الثلاثة تقسم في قانون المالية في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 09: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2009 حسب القطاعات الجدول (ج)

بالآلاف دج

اعتمادات الدفع	رخص البرامج	القطاعات
1201000	614000	الصناعة.....
393748000	348368000	الفلاحة والري.....
38185000	14160000	دعم الخدمات المنتجة.....
725094000	801776000	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....
241933000	300925000	التربية والتكوين.....
183824000	211060000	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....
230027000	617975000	دعم الحصول على سكن.....
227380000	258556000	مواضيع مختلفة.....
95000000	95000000	المخططات البلدية للتنمية.....
2136392000	2648434000	المجموع الفرعي للاستثمار
		دعم النشاط الاقتصادي(تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة
361325000	-	وخفض نسب الفوائد.....
50000000	-	إعادة رسملة البنوك العمومية.....
20000000	80000000	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....
30000000	60000000	احتياطي لنفقات غير متوقعة.....
461325000	140000000	المجموع الفرعي للعمليات برأس المال.....
2597717000	2788434000	مجموع ميزانية التجهيز.....

المصدر: القانون رقم 08-21، مرجع سابق.

¹ جمال لعمارة، مرجع سابق، ص 35.

² المادة 35 من القانون رقم 17/84، مرجع سابق،

2- تطور السياسة الانفاقية العامة في الجزائر (1990-2009)

إن ما يميز السياسة الانفاقية العامة في الجزائر التزايد الكبير في حجم النفقات العامة، وهذا بالرغم من السياسة المالية المتشددة التي طبقتها الجزائر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية. وقد اعتبرت السنوات التسع من الألفية الثالثة الأكثر تزيادا في حجم النفقات العامة، لاسيما بعد إطلاق الحكومة لبرنامج الإنعاش والنمو الاقتصادي. والجدول الموالي يوضح تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990-2009).

الجدول رقم 10 : تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة (1990 - 2009)

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	نسبة نفقات التسيير (%)	نسبة نفقات التجهيز (%)
1990	90.4	48.2	138.6	65.2	34.7
1991	153.6	58.3	211.9	72.4	27.5
1992	276.1	144.0	420.1	65.7	34.2
1993	291.4	185.2	476.6	61.1	38.8
1994	360.9	247.1	608	59.3	40.6
1995	473.7	285.9	759.6	62.3	37.6
1996	550.5	174.1	724.6	75.9	24
1997	643.5	201.6	845.1	76.1	23.8
1998	664.1	211.9	876.0	75.8	24.1
1999	774.7	187.0	961.7	80.5	19.4
2000	856.2	321.9	1178.1	72.6	27.3
2001	963.6	357.4	1321.0	72.9	27
2002	1097.6	452.9	1550.6	70.7	29.2
2003	1122.8	567.4	1690.2	66.4	33.5
2004	1251.1	640.7	1891.8	66.1	33.8
2005	1245.1	806.9	2052.0	60.6	39.3
2006	1437.9	1015.1	2453.0	58.6	41.3
2007	1672.6	1420.1	3092.7	54	45.9
2008	2227.3	1948.4	4175.7	53.3	46.6
2009	2593.7	2597.7	5191.4	49.9	50

المصدر : من إعداد الطالب بناء على:

- Banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, rapport 2002, 2007, 2008.

-www.mf.gov.dz, consulté le 07/06/2009.

- سنة 2009، مستخرجة من وزارة المالية، تقرير تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2009، مرجع سابق، ص 11.

2-1- السياسة الإنفاقية خلال الفترة (1990-1999)

شهدت الجزائر خلال الفترة (1990-1994) تزايدا واضحا ومستمرًا في حجم نفقات التسيير والتجهيز، ويعود هذا التزايد إلى القفزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حققتها الجزائر خاصة أثناء فترة الإصلاحات المدعومة. وقبل برنامج التعديل الهيكلي كانت سياسة الإنفاق العام في الجزائر تتميز بتدعيم الدولة للعديد من السلع والخدمات بالإضافة إلى منح مساعدات وإعانات لبعض الأفراد، فضلا عن ذلك، توسع الدولة في حجم النفقات العسكرية بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، إلى جانب التوسع في حجم الإنفاق الاستثماري لبعث سبل التنمية. هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى انتقال النفقات العامة من 138.6 مليار دج سنة 1990 إلى 420.1 مليار دج سنة 1992 لتصل إلى 608 مليار دج سنة 1994.

وما يلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن حجم نفقات التسيير أكبر من حجم نفقات التجهيز، إذ بلغت نفقات التسيير 90.4 مليار دج سنة 1990 مقابل 48.2 مليار دج بالنسبة لنفقات التجهيز، وارتفعت نفقات التسيير إلى 360.9 مليار دج سنة 1994 مقابل 247.1 مليار دج بالنسبة لنفقات التجهيز. أما فيما يتعلق بنسب كل من نفقات التجهيز والتسيير إلى مجموع النفقات العامة، نلاحظ أن نفقات التسيير انخفضت إلى 59,3% سنة 1994 بعدما كانت 65,2% سنة 1990، عكس نفقات التجهيز التي حققت ارتفاعا ملحوظا حينما انتقلت نسبتها من 34,7% سنة 1990 إلى 40,6% سنة 1994.

إن الارتفاع المتزايد في حجم النفقات العامة قبل برنامج التعديل الهيكلي يرجع بالدرجة الأولى إلى سببين أساسيين هما:¹

- تزايد تكلفة إعانات دعم السلع الاستهلاكية العامة بسبب الأثر الناتج عن خفض سعر الصرف؛
- الشروع في برنامج رئيسي لإعادة هيكلة المؤسسات العامة بمساعدة من البنك الدولي في صورة قرض لإصلاح المؤسسات العامة والقطاع المالي.*

إن زيادة نفقات التسيير على نفقات التجهيز خلال هذه الفترة يرجع أساسا إلى اعتبارات سياسية واجتماعية خاصة في ظل ظروف الصراع المدني التي أرغمت الحكومة على زيادة نفقاتها العسكرية لمواجهة الأزمة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأجور لدى الحكومة بأكثر من 20% سنويا للتكيف مع الوضع، وضمان استمرار مصالحها الإدارية، الإدارة العمومية، التعليم، الصحة... الخ.

¹ كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 29.

* في إطار هذا البرنامج أنشئ صندوق بموجب قانون الموازنة لعام 1991 مهمته إعادة تأهيل المؤسسات والبنوك من الواجهة المالية، وقد أنفق هذا الصندوق في عام 1991 ما نسبته 2.6٪ من إجمالي الناتج المحلي لإعادة رسملة البنوك والمؤسسات العمومية.

أما بالنسبة للفترة (1995-1999)، فقد عرفت تطبيق سياسة مالية جديدة، يتلخص أهم ما أرتبط منها بالسياسة الانفاقية فيما يلي:

- إتباع سياسة دخول متشددة، حيث تم تقليص رواتب عمال الوظيفة العمومي التي أصبحت تمثل 40% من موازنة التسيير سنة 1998 بعدما كانت تمثل 42% من الموازنة خلال سنة 1993، كما تم تقليص التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية؛
- رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية؛
- الحد من عجز الخزينة؛¹

- فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1996 وإن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 8,7% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 إلى 2,4% لسنة 1997.²

وقد نجم عن هذه الإصلاحات تذبذب واضح في حجم نفقات التجهيز خلال الفترة 1995-1999. فمن خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن نفقات التجهيز أخذت في الانخفاض ابتداء من سنة 1996 أين بلغت 174.1 مليار دج أي بنسبة 24% من مجموع النفقات العامة مقابل 285.9 مليار دج سنة 1995 أي بنسبة 37,6% من إجمالي النفقات العامة. ويعود هذا الانخفاض إلى السياسة الانفاقية الحذرة التي طبقتها الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي. لكن سرعان ما عادت نفقات التجهيز إلى الارتفاع سنة 1997 و1998 بعد أن بلغت 201.6 و211.9 مليار دج وبنسبة 23,8% و24,1% على التوالي، بسبب تشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة، "بالرغم من ارتفاع تكاليف الاستثمار الذي تسبب فيه خفض قيمة الدينار الجزائري والإنفاق اللازم لإعادة إصلاح البنية التحتية التي لحق بها الضرر نتيجة للصراع المدني".³ وفي سنة 1999 انخفضت مرة أخرى نفقات التجهيز حيث بلغت 187 مليار دج أي نسبة 19,4% من مجموع النفقات العامة.

أما بالنسبة لنفقات التسيير فقد حققت ارتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 473.7 مليار دج سنة 1995 أي نسبة 62,3% من مجموع النفقات العامة إلى 774.7 مليار دج سنة 1999 أي بنسبة 80,5% من إجمالي النفقات العامة، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة التحويلات الاجتماعية كمنح المجاهدين، الأجور... الخ.

¹ نعيمة برودي، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، مداخلة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 05، 04 ديسمبر 2006، ص 12.

² مدني بن شهرة، مرجع سابق.

³ كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 40.

2-2- السياسة الانفاقية في الألفية الثالثة (2000-2009)

إن ما يلاحظ على هذه الفترة (من خلال الجدول رقم 10) الارتفاع الهائل لحجم النفقات العامة بشقيها (نفقات التسيير و نفقات التجهيز)، لاسيما نفقات التجهيز التي بلغت مستوى قياسيا في سنة 2008، ويعود السبب في ذلك إلى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي تمحور حول عمليات بعث النشاطات الإنتاجية الفلاحية، وفي مجال البنى التحتية، المياه، النقل، بالإضافة إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان والتنمية المحلية وتحسين الموارد البشرية. وقد نجم عن هذا البرنامج ارتفاع نفقات التسيير من 856.2 مليار دج سنة 2000 إلى 1251.1 مليار دج سنة 2004، أما نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة فقد شهدت انخفاضا ابتداء من سنة 2000، حيث بلغت 72,6% مقابل 70,7% سنة 2002 و 66,1% سنة 2004، وهذا ما يفسره الارتفاع المتزايد في حجم نفقات التجهيز مقارنة بحجم نفقات التسيير خلال هذه الفترة. وعلى غرار هذا الارتفاع في حجم نفقات التسيير، فإن نفقات التجهيز حققت قفزة أكبر من سابقتها، حيث وصلت إلى 452.9 مليار دج سنة 2002 أي بنسبة 29,2% من إجمالي النفقات العامة مقابل 321.9 مليار دج سنة 2000 أي بنسبة 27,3% من مجموع النفقات العامة، لتبلغ سنة 2004 ما يعادل 640.7 مليار دج أي بنسبة 33,8% من إجمالي النفقات العامة.

استمرت النفقات العامة في الارتفاع بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي يغطي الفترة (2005-2009)، حيث ترتب عن هذا البرنامج زيادة مضاعفة في حجم نفقات التجهيز بعد انتقالها من 806.9 مليار دج سنة 2005 أي بنسبة 39,3% من إجمالي النفقات العامة إلى 1948.4 مليار دج سنة 2008 أي بنسبة 46,6% من إجمالي النفقات العامة، ومن المتوقع أن تصل إلى 2597.7 مليار دج في نهاية سنة 2009، وتسعى الحكومة من هذه الزيادة الباهظة في حجم نفقات التجهيز إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية بإعطاء الأولوية للقطاعات التي ترى فيها الطريق الصائب نحو دفع سبل التنمية كقطاع الفلاحة، الري... الخ. فضلا عن محاولة إنهاء المشاريع التي لا تزال عالقة إلى يومنا هذا كالطريق السيار شرق غرب و مترو الجزائر، كذلك " تخص الزيادة في نفقات التجهيز كل من نفقات الهياكل الأساسية الاقتصادية والإدارية، والنفقات المتعلقة بمخططات البلديات و نفقات قطاع الإسكان".¹

أما نفقات التسيير فهي الأخرى عرفت ارتفاعا خلال الفترة (2005-2009)، حيث انتقلت من 1245.1 مليار دج سنة 2005 إلى 2227.3 مليار دج سنة 2008، وقد تصل في نهاية سنة 2009 إلى 2593.7 مليار دج، ويفسر ذلك بارتفاع نفقات المستخدمين التي تمثل ثاني أهم بند في النفقات التسيير بعد التحويلات الجارية، والتي ارتفعت نسبتها من 6,9% سنة 2005 إلى 16,6% سنة 2007،

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2007، مرجع سابق، ص 96.

كما ارتفعت منح المجاهدين من جانبها بـ 13,7% والمصالح الإدارية (مستشفيات ومؤسسات عمومية ذات طابع إداري) بـ 12,9%، أما التحويلات الجارية خارج المصالح الإدارية التي تمثل 39,7% من النفقات الجارية، فقد سجلت أكبر الارتفاعات بواقع 28,4% في سنة 2007، وهي مرشحة للارتفاع إلى حدود 30% في سنة 2009.¹ وبالنسبة لإجمالي نفقات التسيير إلى مجموع النفقات العامة، فقد شهدت انخفاضا من 60,6% سنة 2005 إلى 53,3 سنة 2008، بسبب الارتفاع الكبير في حجم نفقات التجهيز خلال هذه الفترة.

وسترتفع نفقات الموازنة في 2009 إلى 5191.4 مليار دج مقابل 4882.2 مليار دج في قانون المالية التكميلي لسنة 2008، أي بزيادة 6,3%، وذلك تحت تأثير مزدوج لزيادة في موازنة التسيير بـ 9,8% وكذا زيادة في موازنة التجهيز بـ 3,1%. وعليه سنوضح أسباب الزيادة في كل من نفقات التسيير والتجهيز لسنة 2009 فيما يلي:²

سترتفع موازنة التسيير في 2009 إلى 2593.7 مليار دج مقابل 2363.2 مليار دج في قانون المالية التكميلي لسنة 2008، أي بزيادة تقدر بـ 231 مليار دج. وتتوزع أساسا كما يلي:

- تغير في نفقات أجور مستخدمي الوظيفة العمومي: والتي ستزيد بحوالي 15% منتقلة من 764 مليار دج في 2008 إلى 876 مليار دج في 2009، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى مواصلة تطبيق أنظمة الأجور في الوظيفة العمومي، وكذا فتح 65000 منصب شغل؛

- تغير النفقات المرتبطة بتسيير المصالح: حيث سترتفع بـ 28 مليار دج، منتقلة من 125 مليار دج في 2008 إلى 153 مليار دج في 2009، ويرجع السبب في ذلك لمواجهة الأعباء المتجددة (تجهيزات، صيانة) الناتجة عن تسلم هياكل جديدة؛

- تغير في معاشات المجاهدين: حيث سترتفع بـ 4 ملايين دج، منتقلة من 105 مليار دج في 2008 إلى 109 مليار دج في 2009؛

- تغير في فارق معاشات تقاعد المجاهدين: سيرتفع هذا الفارق بـ 5.2 مليار دج، منتقلا من 57.6 مليار دج في 2008 إلى 62.8 مليار دج في 2009؛

- تغير في دعم أسعار الماء: سترتفع الإعانة الموجهة لدعم الماء بـ 10.8 مليار دج؛

- تغير في المبلغ المخصص لدعم أسعار أنواع القمح: سيرتفع الدعم إلى 3 ملايين دج؛ تضاف هذه القيمة المالية إلى مبلغ 9.7 مليار دج للمقاصة بالنسبة للديوان الجزائري ما بين المهني للحبوب (OAIC) على مصاريف التخزين والنقل؛

¹ نفس المرجع السابق، ص 95.

² وزارة المالية، تقرير تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2009، مرجع سابق، ص ص 13، 14.

- تسجيل على مستوى موازنة التسيير مبلغ دعم أسعار مسحوق الحليب: كان هذا الدعم قبل سنة 2009 مقيدا في موازنة التجهيز بعنوان عمليات رأس المال، لترتفع القيمة المالية الموجهة لهذا الدعم في 2009 إلى 32 مليار دج، وتظهر على مستوى موازنة التسيير.

أما بالنسبة لموازنة التجهيز فإنها سترتفع إلى مستوى 3,1%، منتقلة من 2519 مليار دج في 2008 إلى 2597.7 مليار دج في 2009، تحت تأثير التغيرات المختلفة لموازنة الاستثمار وعمليات رأس المال.

أ- موازنة الاستثمار: ستزداد اعتمادات الدفع بعنوان موازنة الاستثمار بـ 12,3%، منتقلة من 1902 مليار دج في 2008 إلى 2136.4 مليار دج في 2009. ويكون التوزيع القطاعي لاعتمادات الدفع في 2009 كما يلي:

- المنشآت الاقتصادية والإدارية: 725.1 مليار دج؛

- الفلاحة والري: 393.7 مليار دج؛

- التربية والتكوين: 241.9 مليار دج؛

- دعم الحصول على السكن: 230 مليار دج؛

- البرامج البلدية للتنمية: 95 مليار دج؛

- دعم المصالح المنتجة: 38.2 مليار دج؛

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف: 1.2 مليار دج؛

- مواضيع مختلفة: 227.4 مليار دج.

ب- عمليات رأس المال: تراجعت التخصيصات الموجهة لعمليات رأس المال بنسبة 20% مقارنة بسنة 2008، ويعود هذا التراجع إلى انخفاض القيمة المالية الموجهة للبرامج التكميلية للولايات حيث ينتقل حجمها المالي من 115 مليار دج سنة 2008 إلى 20 مليار دج في 2009، وسيوجه الجزء الأكبر من هذه التخصيصات والمقدر بـ 78% نحو دعم النشاط الاقتصادي.

وستنقل موازنة التجهيز لسنة 2009 التكلفة الإجمالية للمشاريع المرصودة في البرنامج التكميلي لدعم النمو وفي برامج الجنوب والهضاب العليا عند مستوى 13610 مليار دج.

ومن المتوقع أن تواصل النفقات العامة بشقيها نفقات التسيير والتجهيز ارتفاعها خلال السنوات الخمس القادمة، في إطار برنامج المخطط الإنمائي التكميلي الذي سيستمر إلى سنة 2014، والذي سيشهد زيادة معتبرة في حجم النفقات العامة نتيجة للسياسة المالية التوسعية التي سيتم انتهاجها.

إن زيادة حجم النفقات العامة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2009، يتطلب من الدولة البحث أكثر عن مصادر الإيرادات لتغطيتها، وإلا سوف ينعكس ذلك مباشرة على عجز الموازنة

العامّة وارتفاع معدلات التضخم. وهذا ما يتطلب منا معرفة السياسة الإيرادية المنتهجة طيلة الفترة المدروسة.

المطلب الثاني: مسار السياسة الإيرادية العامّة في الجزائر (1990 أفاق 2009)

صاحب التزايد المطرد في حجم النفقات العامّة خلال الفترة (1990-2009)، قيام الدولة بتنويع مصادر إيراداتها العامّة وزيادة حصيلتها لمواكبة تصاعد نفقاتها العامّة وبما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، حيث تم إدخال عدة إصلاحات ضريبية (الإصلاح الضريبي 1992) بغية زيادة حصيلة إيرادات الجباية العادية بدلا من إيرادات الجباية البترولية التي لا تزال تتحدد بعوامل خارجة عن إرادة الدولة الجزائرية.

1- تصنيف الإيرادات العامّة في الجزائر

تعتبر الإيرادات العامّة أداة هامة في يد الدولة تستعملها لتغطية نفقاتها العامّة ومواجهة ما يجابهها من مشاكل اقتصادية، اجتماعية وسياسية. إذ تنوعت وتعددت مصادر الإيرادات العامّة في الجزائر لاسيما بعد صدور القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، والذي صنف إيرادات الموازنة العامّة إلى:¹

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الموازنة العامّة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الموازنة التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي.

وعليه من خلال هذا التقديم يتبين أنه يمكن تصنيف إيرادات الموازنة العامّة إلى قسمين هما:²

1-1- الإيرادات الإجبارية

وتتكون من مجموع الاقتطاعات المحصلة بصفة إجبارية ودون مقابل، وتضم ما يلي:

¹ المادة 11 من القانون 17/84، مرجع سابق.
² جمال لعامرة، مرجع سابق، ص ص 49-51.

أ- الإيرادات الجبائية: وتتكون من مختلف الضرائب والرسوم التي يتكفل بتبويبها الجدول (أ) للموازنة العامة، حيث تشمل:

- الضرائب المباشرة: وهي الضرائب المفروضة على مختلف أنواع الدخول كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والمرتببات والأجور وفوائد السلف والضمانات...الخ.

- حقوق التسجيل والطابع: وهي تلك الضرائب الموضوعية على بعض العقود القانونية وعلى كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل: حقوق التسجيل، انتقال رأس المال وطوابع جواز السفر ورخص السياقة...الخ.

- الضرائب المختلفة على الأعمال (الرسوم على المبيعات): هي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك؛ تفرض على مجمل المواد الاستهلاكية.

- الضرائب غير المباشرة: وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك التي تمس فقط المواد غير الخاضعة للرسم على رقم الأعمال (الذهب، الكحول، الخمر...الخ).

- الحقوق الجمركية: وتخضع لهذا الرسم المواد الموجهة للاستيراد أو للتصدير.

- الجباية البترولية: وتتكون من مجموع اقتطاعين اثنين هما: ضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي من جهة، وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترول المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات من جهة أخرى.

ب- صناديق المساهمة:♦ إلى جانب الضرائب ذات الطبيعة الجبائية تمول الموازنة العامة للدولة سنويا من خلال المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة.

ج- الغرامات: وهي تلك العقوبات المالية الصادرة عن هيئات قضائية (محاكم، مجالس...الخ) وإدارية (شرطة قضائية، مفتش الجمارك...الخ).

1-2- الإيرادات الاختيارية

يشتمل هذا النوع من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة اختياريا من طرف الأشخاص نظير حصولهم على سلعة أو خدمة تمنحها لهم الدولة، ومنها:

أ- مداخيل الأملاك التابعة للدولة: وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصفيتها لثرواتها أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة. ويشتمل هذا النوع من المداخيل على:

- مداخيل تصفية ثروات الدولة: وهي الموارد التي يتم تدبيرها بشكل اتفاقي من خلال السلع التي تمتلكها الدولة والتي لم تصبح تمثل منفعة بالنسبة لها، مثل: مداخيل التنازل عن الأراضي التابعة للدولة، العقارات، المتاجر...الخ؛

♦ صناديق المساهمة هي مؤسسات عمومية اقتصادية تحدث في شكل شركات لتسيير القيم المنقولة، تخضع للقانون التجاري وتعمل عونا انتمانيا للدولة التي تسند إليها رُوس أموال عامة تتولى تسييرها المالي.

- مداخيل استغلال الأملاك التابعة للدولة: وهي الموارد التي يتم تدبيرها من الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون، الخواص أو العموميون، مثل: مداخيل استغلال المناجم والمحاجر والغابات، مداخيل استخراج المنتجات من الأملاك العمومية... الخ.
- ب- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والآتوى: وهي كل المكافآت المحصلة من طرف الدولة مقابل استعمال خدماتها، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع منها، وهي:
- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية أو تأمينية؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم.
- ج- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات: ما يميز هذا النوع من الموارد أنها تقدم للدولة بدون مقابل، فهي تكمن في المساهمات المالية غير الإجبارية التي يقدمها الأفراد لتمويل نفقة عمومية.

وعليه فإن الإيرادات العامة النهائية المطبقة على الموازنة العامة للدولة والمصنفة في الجدول (أ) الملحق لقانون المالية، تظهر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 11: الإيرادات النهائية المطبقة على موازنة الدولة لسنة 2009 (الجدول أ)

المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1-الموارد العادية:
	1-1 الإيرادات الجبائية:
321800000	201-001- حاصل الضرائب المباشرة.....
31000000	201-002- حاصل التسجيل والطابع.....
417600000	201-003- حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....
208900000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....
1000000	201-004- حاصل الضرائب غير المباشرة.....
149600000	201-005- حاصل الجمارك.....
921000000	المجموع الفرعي (1)
	2-2- الإيرادات العادية:
15000000	201-006- حاصل دخل الأملاك الوطنية.....
71600000	201-007- الحواصل المختلفة للميزانية.....
-	201-008- الإيرادات النظامية.....
86600000	المجموع الفرعي (2)
	3-1- الإيرادات الأخرى:
150500000	الإيرادات الأخرى.....
150500000	المجموع الفرعي (3)
1158100000	مجموع الموارد العادية
	2- الجباية البترولية:
1628500000	201-011- الجباية البترولية.....
2786600000	المجموع العام للإيرادات

المصدر: القانون رقم 21-08، مرجع سابق

2- السياسة الضريبية خلال الفترة (1990-2009)

يتجلى دور السياسة المالية في تحقيق أهدافها وبشكل متعاضد من خلال حصيلته إيرادات الموازنة العامة، والتي تعتبر الضرائب بمختلف أنواعها، أهم مصادرها. والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات من الضرائب للفترة (1990-2009).

الجدول رقم 12: تطور الإيرادات من الضرائب خلال الفترة (1990 - 2009)

الوحدة: (مليار دج)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الضرائب المباشرة	22.0	19.4	27.8	35.2	37.7	57.7	68.5	82.3	92.1	79.4
حقوق التسجيل والطابع	4.2	3.6	4.6	6.6	6.9	6.4	9.1	10.6	11.9	13.5
الرسوم على المبيعات	24.8	30.8	39.9	45.3	61.8	82.3	128.0	147.0	156.7	162.6
الضرائب غير المباشرة	10.1	7.5	9.1	6.8	15.1	16.8	3.8	0.2	0.5	0.6
الرسوم الجمركية	11.2	18.5	27.2	27.3	47.8	78.6	77.3	72.5	77.0	82.4
الجبابة البترولية	76.2	161.5	201.3	185.0	257.7	358.8	519.7	592.5	425.9	588.3
المجموع	148.5	241.3	309.9	306.2	427	600.6	806.4	905.1	764.1	926.8
البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الضرائب المباشرة	82.3	99.2	113.7	125.5	145.2	168.3	240.2	259.4	309.6	321.8
حقوق التسجيل والطابع	16.2	17.0	19.0	19.2	19.5	19.6	23.5	28.1	29.7	31.0
الرسوم على المبيعات	169.9	184.2	218.0	235.6	272.2	312.3	334.3	347.2	402.9	417.6
الضرائب غير المباشرة	0.5	0.4	0.7	0.7	0.6	0.8	0.9	0.8	1.0	1.0
الرسوم الجمركية	86.3	104.2	126.4	143.3	137.0	143.3	113.4	132.6	153.2	149.6
الجبابة البترولية	720	840.6	916.4	836.1	862.2	899	916	973	970.2	628.5
المجموع	1075.2	1245.6	1394.2	1360.4	1436.7	1543.3	1628.3	1741.2	1866.6	549.5

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق (07) والجدول رقم (13)

- سنة 2009، تحمل قيم تقديرية مستخرجة من القانون رقم 21-08، مرجع سابق.

- Banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, rapport 2008, p 195.

2-1- السياسة الضريبية خلال الفترة (1990-1999)

كان النظام الضريبي الجزائري حتى بداية التسعينيات يتميز بالتشوه والتعقد، لقيامه على أسس وتدبير مستمدة من النظام الضريبي الفرنسي. وفي عام 1992 نفذت الجزائر برنامجا إصلاحيا لنظامها الضريبي بغرض تحسينه وتبسيطه، حيث نجم عن هذه الإصلاحات إزالة بعض المشكلات المرتبطة بتصميم النظام الضريبي الجديد وأدخلت ضرائب إضافية وفقا لاحتياجات اقتصاد السوق.¹

¹ كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 36.

ومع تطبيق هذه الإصلاحات الضريبية التي أدت إلى تحسين نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة على حد سواء، أخذت الإيرادات من الضرائب تتزايد في حصيلتها وتتنوع في مصادرها. ويتضح من الجدول رقم (12) أن الجباية البترولية تحتل حصة الأسد من مجمل الإيرادات الضريبية (سيأتي إبراز تطورها لاحقا). وتأتي بعد الجباية البترولية الرسوم على المبيعات التي عرفت ارتفاعا واضحا مباشرة بعد تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، بانقالها من 61.8 مليار دج سنة 1994 إلى 156.7 مليار دج سنة 1998، أي ما يعادل 20,5% من مجموع الإيرادات الضريبية لهذه السنة، ويرجع ذلك إلى التوسع في حجم النشاطات التجارية وزيادة المعاملات الاقتصادية. وانعكست الإصلاحات التي أدخلت على نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة على زيادة حصيلتهما من مجمل الإيرادات العامة، حيث حققت الضرائب المباشرة أكبر قيمة لها سنة 1998 بنسبة 12,05% من مجموع حصيلة الإيرادات الضريبية لهذه السنة، أما الضرائب غير المباشرة فقد حققت هي الأخرى أكبر قيمة لها خلال سنة 1995 بنسبة 2,79%، وهي نسبة منخفضة بمقارنتها مع الضرائب المباشرة. أما الرسوم الجمركية والتي استفادت أيضا من الإصلاحات بعد إدخال تعريف جمركية جديدة بثمانية معدلات تتراوح ما بين 00% و 60%، حققت أكبر قيمة لها من إجمالي الإيرادات الضريبية سنة 1995 بنسبة 13.08%.

وكانت السياسة الضريبية في هذه المرحلة لاسيما في ظل برنامج التعديل الهيكلي؛ تهدف إلى تحقيق التوازن الداخلي من خلال العمل على ضبط معدلات التضخم من جهة، وتحريك العجلة الاقتصادية للحد من البطالة بمنح تسهيلات للمستثمرين خاصة المنتجين منهم (قانون الاستثمار الجديد لسنة 1993) من جهة أخرى (سياسة مالية تقشفية). لكن ما يلاحظ على هذه السياسة وبالرغم من تحقيق أهدافها الاقتصادية كتقليص عجز الموازنة العامة، التي حددت كهدف أول في البرنامج، إلا أنها ضحت بالجانب الاجتماعي على حساب أهدافها الاقتصادية، فبمجرد رفع دولة يدها على دعم الأسعار انخفضت القدرة الشرائية للأفراد، والتي نجم عنها تفاقم ظاهرة الفقر، البطالة... الخ.

2-2- السياسة الضريبية في الألفية الثالثة (2000 - 2009)

استمرت الدولة في إصلاح نظامها الضريبي ليتماشى والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، إذ نلاحظ سنويا صدور تعديلات ضريبية، فقانون المالية لسنة 2001 تضمن 33 إجراء ضريبيا ما بين تعديل وإلغاء وإتمام، قانون المالية لسنة 2002 تضمن 32 إجراء ضريبيا وقانون المالية لسنة 2003 تضمن 68 إجراء ضريبيا.¹ كذلك قانون المالية لسنة 2004 تضمن 24 إجراء ضريبيا ما بين تعديل وإلغاء وإتمام، قانون المالية لسنة 2005 تضمن 36 إجراء ضريبيا، و تضمن

¹ ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 02، 2003، ص 30.

قانون المالية لسنة 2006، 32 إجراء ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2007 تضمن 37 إجراء ضريبيا وقانون المالية لسنة 2008 تضمن 20 إجراء ضريبيا.¹

إن هذه التعديلات مجتمعة تسعى في مجملها إلى زيادة حصيللة الإيرادات العامة لمواجهة الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة؛ خاصة خلال هذه المرحلة التي اتسمت بإطلاق برامج تنمية كبرى. فنلاحظ من الجدول رقم (12) أن الرسوم على المبيعات حققت أكبر نسبة لها من مجموع الإيرادات الضريبية سنة 2006 بـ 20,53%، وذلك لتزايد حجم المعاملات الاقتصادية والتجارية خلال هذه السنة، أما الضرائب المباشرة فقد حققت هي الأخرى أكبر نسبة لها سنة 2007 بـ 14,89% من مجموع الإيرادات الضريبية لهذه السنة، لتبقى مساهمة الضرائب غير المباشرة ضعيفة ضمن إجمالي الإيرادات الضريبية، حيث حققت أكبر نسبة لها سنة 2006 بـ 0,05% من مجموع الإيرادات الضريبية لهذه السنة. أما الرسوم الجمركية فقد حققت أكبر نسبة لها سنة 2003 بـ 10,53% من مجموع الإيرادات الضريبية لهذه السنة.

صحيح أن هذه التعديلات الضريبية كان لها دورا كبيرا في تفعيل دور السياسة الضريبية لزيادة حصيللة الإيرادات العامة ومن ثم تخفيض عجز الموازنة العامة، بدليل تحكم الدولة في معدلات التضخم. لكن ما يلاحظ على هذا الأخير أنه كان على حساب توقف الدولة عن توفير مناصب شغل، بالرغم من الاحتياطات المالية الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر، مما يؤكد حاجة السياسة الضريبية للمزيد من الإصلاحات، بحكم بقاء مصادر الإيرادات العامة للدولة متأثية وإلى حد كبير من الإيرادات البترولية، وبالتالي لابد من البحث عن آليات تشجيع إحلال الإيرادات العادية محل الإيرادات البترولية، والتي تعتبر سياسة في يد الدولة للتأثير على الطلب الكلي بما يتماشى ونمو العرض الكلي، عكس الإيرادات البترولية التي تبقى بعيدة عن تحكم الدولة فيها لارتباطها بمتغيرات خارجية.

وكأفاق مستقبلية للسياسة الضريبية، يتعين على الحكومة في ظل البرنامج الإنمائي التكميلي الذي قد يكلف خزينة الدولة ما يعادل 150 مليار دولار، أن تسعى جاهدة للتحكم في هذا الحجم الكبير من الإنفاق العام، من خلال زيادة حصيللة إيراداتها العامة، وإلا سوف تشهد معدلات التضخم ارتفاعا واضحا أثناء تنفيذ هذا البرنامج.

3- تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2009)

سعت السلطات الجزائرية في إطار إصلاحاتها المدعومة إلى تقليص عجز الموازنة العامة بزيادة حصيللة إيراداتها العامة، والتي شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (1990-2009)، لكن ما

¹ قوانين المالية لسنوات 2004-2008.

يلاحظ على هذه الإيرادات طغيان الجباية البترولية عليها باعتبارها المصدر الرئيسي للإيرادات العامة. والجدول الموالي يوضح تطور حصيلة الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2009).

الجدول رقم 13: تطور إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة (1990-2009)

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	إيرادات الجباية البترولية (الجبائية البترولية)	إيرادات الجباية العادية	إيرادات أخرى (غير جبائية)	مجموع الإيرادات
1990	76.2	78.8	5.2	160.2
1991	161.5	106.2	4.7	272.4
1992	201.3	109.1	6.4	316.8
1993	185.0	126.1	9.0	320.1
1994	257.7	163.2	13.3	434.2
1995	358.8	233.2	8.9	600.9
1996	519.7	290.5	14.6	824.8
1997	592.5	314.0	20.2	926.7
1998	425.9	329.8	18.9	774.6
1999	588.3	314.8	43.6	950.5
2000	720	362.4	56.5	1138.9
2001	840.6	404.2	156.1	1400.9
2002	916.4	478.2	175.7	1570.3
2003	836.1	524.9	159.5	1520.5
2004	862.2	580.4	156.7	1599.3
2005	899	640.4	180.4	1719.8
2006	916	720.8	192.1	1828.9
2007	973	767.3	91	1831.3
2008	-	895.4	-	2763.0
2009	-	-	-	2786.6

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 30.

- www. Mf.gov.dz, consulté le 07/06/2009.

- banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, rapport 2002, 2007.

- سنة 2009، مستخرجة من وزارة المالية، تقرير تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2009، مرجع سابق، ص 11.

من خلال الجدول رقم (13) وكما أسلفنا الذكر، نلاحظ أن الإيرادات البترولية (الجبائية البترولية) تحتل صدارة الإيرادات العامة، فقد شهدت ارتفاعا مستمرا ومتزايدا في حصيلتها بسبب ارتفاع سعر النفط العالمي، إذ انتقلت من 76.2 مليار دج سنة 1990 إلى 201.3 مليار دج سنة 1992 أي بنسبة 63,5% من إجمالي الإيرادات العامة لهذه السنة (أنظر الملحق رقم 01)، وباستثناء ذلك فإن سنة 1993 عرفت انخفاضا محسوسا قدر بـ 185 مليار دج أي بنسبة 57,7% من مجموع

الإيرادات العامة، وذلك بسبب انخفاض سعر البترول في السوق العالمي. لكن سرعان ما عادت الإيرادات البترولية إلى الارتفاع ابتداء من سنة 1994 أين بلغت حصيلتها 257.7 مليار دج أي بنسبة 59,3% من إجمالي الإيرادات العامة، واستمرت كذلك إلى غاية سنة 1998 حيث سجلت انخفاضا واضحا قدر بـ 425.9 مليار دج أي بنسبة 55% من إجمالي الإيرادات العامة، وذلك دائما بسبب انخفاض سعر البترول إلى مستوى 14 دولار للبرميل.

ومع بداية الألفية الثالثة ارتفعت حصيلة الإيرادات البترولية بعد تحسن أسعار النفط العالمية وزيادة الطلب العالمي عليها، فقد ارتفعت من 720 مليار دج سنة 2000 إلى 916.4 مليار دج سنة 2002 أي بنسبة 58.3% من مجموع الإيرادات العامة لهذه السنة، وتراجعت حصيلتها في سنة 2003 أين بلغت 836.1 مليار دج أي بنسبة 55% من مجموع الإيرادات العامة، لتحقيق تحسنا ابتداء من سنة 2004 بعد ارتفاع أسعار المحروقات، حيث انتقلت من 862.2 مليار دج سنة 2004 إلى 916 مليار دج سنة 2006 أي بنسبة 50% من إجمالي الإيرادات العامة. وخلال الفترة 2000-2006 تراجعت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إيرادات الموازنة العامة لارتفاع حصيلة الإيرادات خارج المحروقات (الجباية العادية) نتيجة الإصلاحات التي أدخلت عليها.

انتقلت الإيرادات البترولية إلى 973 مليار دج سنة 2007 وبنسبة 53,1% من إجمالي الإيرادات العامة، وهو ما يعبر عن شبه استقرار، بالرغم من الزيادة في أسعار المحروقات بنسبة 13,8% في 2007 والذي قل مفعوله بسبب تحسن قيمة الدينار بنسبة 4,5% مقارنة بالدولار، وكذلك بفعل الانخفاضات الخفيفة المتراكمة في كميات المحروقات المصدرة في 2006 و2007.¹ وحسب قانون المالية لسنة 2009، قد تصل الإيرادات البترولية إلى 1628.2 مليار دج.

وهكذا تبقى الإيرادات البترولية تمثل المتغير المحدد في إعداد الموازنة العامة للدولة بالرغم من ارتفاع حصيلة الإيرادات غير البترولية نتيجة الإصلاحات الضريبية.

وبالنسبة للإيرادات غير البترولية (إيرادات الجباية العادية زائدا إيرادات أخرى غير جباية) فقد شهدت انتعاشا في حصيلتها، إذ انتقلت من 84 مليار دج سنة 1990 إلى 358.4 مليار دج سنة 1999، ويفسر ذلك بالأداء الجيد لحصيلة الضرائب المتعلقة بالتجارة، زيادة حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات، بالإضافة إلى جملة من التحسينات في النظام الضريبي التي اشتملت على ما يلي:²

- زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%؛
- تغيير النظام الضريبي على المنتجات البترولية المستهلكة محليا؛

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2007، مرجع سابق، ص 91.

² كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 35.

- خفض الإعفاءات على ضريبة القيمة المضافة، وزيادة معدلاتها، وارتفاع حصة الحكومة المركزية من حصيلتها.

ومع مطلع الألفية الثالثة، واصلت الإيرادات غير البترولية ارتفاعها لتبلغ 858.3 مليار دج سنة 2007 مقابل 418.9 مليار دج سنة 2000، ويعود ذلك إلى تحسن إدارة الضرائب ومكافحة الغش والتهرب الضريبي... الخ. وقد تم تحقيق أهم الزيادات بواسطة البند "ضرائب على المداخل والأرباح" متبوعا بالبند "ضرائب على السلع والخدمات"، بالإضافة إلى بند "الرسوم الجمركية".

وللاشارة فقط، فإن الإيرادات غير البترولية تعتبر الأكثر أهمية لضمان استمرارية موارد الدولة، ذلك لأن هذه الإيرادات يمكن التحكم فيها ومن ثم تكيفها بما يتماشى والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، عكس الإيرادات البترولية التي يصعب التحكم فيها لارتباطها بعوامل بعيدة عن إرادة الدولة كالتغيرات الدولية لأسعار البترول، سعر الصرف... الخ.

وبالنسبة لسنة 2009، من المتوقع أن تشهد إيرادات الموازنة استقرارا عند نفس المستوى المسجل في قانون المالية التكميلي لسنة 2008، وذلك تحت تأثير:¹

- تراجع ناتج الجباية البترولية بـ 5,1% حيث يمثل وزنها في إجمالي إيرادات الموازنة نسبة 58,4%. ويفسر هذا التراجع، رغم بقاء السعر المرجعي الجبائي عند 37 دولار للبرميل، مثلما كان عليه الحال في قانون المالية التكميلي لسنة 2008. إلى جانب معدل الصرف الذي تم الاعتماد عليه في تقدير الاقتصاد الكلي حيث 1 دولار يقابله 65 دج، عوض 70 دج لواحد دولار في تقدير الاقتصاد الكلي لقانون المالية التكميلي لسنة 2008.

- زيادة بـ 10% لمنتجات الجباية العادية (إيرادات خارج المحروقات)، وتتجلى أهم هذه الزيادات في ارتفاع ناتج الضريبة على الدخل الإجمالي بعد تطبيق الزيادة في كتلة الأجور بنسبة 15%، المتولدة أساسا عن تطبيق الشبكة الجديدة للأجور في الوظيف العمومي من جهة، والتكفل بالتكوين من جهة أخرى، كذلك ارتفاع منتجات الضريبة على الأعمال، وبالخصوص الرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتجات المستوردة، حيث تقدمت بـ 10% بالقيمة الجارية مقارنة بسنة 2008، بالإضافة إلى ارتفاع مداخل مساهمات الدولة المتأتية أساسا من سونطراك.

المطلب الثالث: الموازنة العامة في الجزائر (1990-2009)

تعتبر الموازنة العامة في الجزائر الوثيقة الأساسية التي تقيد فيها بنود النفقات العامة والإيرادات العامة، فهي تمثل أحد أهم أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹ وزارة المالية، تقرير تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2009، مرجع سابق، ص 12.

1- مفهوم الموازنة العامة في التشريع الجزائري

عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة بأنها تلك الوثيقة التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.¹

وعلى العموم، تخضع الموازنة العامة في التشريع الجزائري إلى القواعد والمبادئ المنصوص عليها في المالية العامة (سبق وأن تطرقنا إليها في الجانب النظري).

2- هيكل الموازنة العامة في التشريع الجزائري

تتكون الموازنة العامة في التشريع الجزائري من جانبين، جانب النفقات العامة، وجانب الإيرادات العامة. وفيما يلي سوف نتناول دراسة المعايير التي تبوب على أساسها كل من النفقات والإيرادات العامة في الجزائر:

2-1- تبويب النفقات العامة في الجزائر

تبوب النفقات العامة في الجزائر وفقا للأصناف التالية:²

أ- التبويب الإداري: تصنف النفقات العامة إداريا وفق معيارين هما:

- التبويب حسب الوزارات: وهو القاعدة التي تصنف على أساسها موازنة التسيير في الجزائر، وفيه يتم وضع اعتمادات نفقات التسيير تحت تصرف الدوائر الوزارية؛
- التبويب بحسب طبيعة الاعتمادات: حيث توزع الاعتمادات حسب الحالات على الفصول أو القطاعات.

ب- التبويب الوظيفي للنفقات العامة في الجزائر: وفي هذا الإطار تقسم الوظائف في الجزائر

إلى أربع مجموعات كبيرة منها واحدة تجمع النفقات غير القابلة للتخصيص، وهي:

- الخدمات العامة: وتضم الإدارة العامة، العدل، الشرطة، الدفاع؛

- الخدمات الاجتماعية والجماعية: وتشمل التعليم، الصحة... الخ؛

- الخدمات الاقتصادية: وتضم الفلاحة، الصناعة... الخ؛

- النفقات غير قابلة للتخصيص: كفاءة الدين العام، رد القروض... الخ.

ج- التبويب الاقتصادي: وهو التبويب الذي يحظى بأهمية كبيرة بالنظر إلى التأثير الكبير

للنفقات العامة على الاقتصاد، ووفقا لذلك تقسم النفقات إلى:

¹ المادة 06 من القانون رقم 17/84، مرجع سابق.
² جمال لعمارة، مرجع سابق، ص ص 35-40.

- نفقات التسيير (النفقات الجارية)، ونفقات التجهيز (نفقات برأس المال)؛

- نفقات المصالح (الإدارية)، ونفقات التحويل (إعادة التوزيع).

د- **التبويب المالي:** ووفقا لهذا التبويب يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النفقات هي:

- النفقات النهائية: وهي تمثل حركة دخول وخروج الأموال بدون مقابل، وتمثل كذلك الحق المشترك في توزيع الأموال العامة؛

- النفقات المؤقتة وعمليات الخزينة: ترتبط بالعمليات المؤقتة المتعلقة بالخزينة أو القطاع المصرفي، فهي تمثل جزء حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة؛

- النفقات الافتراضية أو الضمانات: وهي التي تتعلق بعمليات إنفاق أو قروض تتعهد الدولة بالقيام بها إذا تحققت بعض الظروف.

2-2- تبويب الإيرادات العامة في الجزائر¹

إن الإيرادات العامة لا تبوب وفق الأهداف التي تحققها كما هو الشأن بالنسبة للنفقات العامة، وإنما تبوب وفق طرق تحصيلها، وهو ما ينسجم مع التبويب القانوني إلى جانب التبويب ذات الطابع الاقتصادي.

أ- **التبويب القانوني:** يستند هذا المعيار على أساس استخدام الجماعات العمومية للقوة العمومية من عدمها أثناء تحصيل الإيرادات العامة، إذ يمكن لهذه الجماعات في سبيل تحصيل إيراداتها اللجوء إلى التدابير الآمرة والناهية التي تحتكرها.

ب- **التبويب المالي:** وفيه يمكن التمييز بين نوعين من الإيرادات:

- الإيرادات العامة النهائية: هي الأموال التي تدخل خزينة الدولة بصفة نهائية، دون أن تتبعها تكلفة أو تعويض؛

- الإيرادات العامة المؤقتة: هي تلك الأموال ذات الطبيعة المؤقتة الواجب ردها أو تعويضها، والتي ينتج عنها تكاليف مثل دفع فوائد القروض، سندات الدولة... الخ.

ج- **التبويب الاقتصادي:** يرتبط هذا التبويب بطبيعة الثروات التي تم الاقتطاع منها. فقبل إصلاح 1991 كان التبويب يعتمد على الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال والضرائب على الاستهلاك (النفقة). أما بعد إصلاح 1991 أصبح تبويب الضرائب يعتمد على: الضرائب المباشرة (ضرائب على الدخل الإجمالي، الضرائب على أرباح الشركات)، التسجيل والطابع، الرسوم المختلفة على الأعمال (الرسم على القيمة المضافة، الرسم الداخلي على الاستهلاك... الخ)، والضرائب غير المباشرة.

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 42-45.

3- تطور الموازنة العامة خلال الفترة (1990-2009)

تتدرج السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية تحت غطاء الموازنة العامة للدولة، والتي تستعملها للتدخل والتأثير على النشاط الاقتصادي. فقد مرت الموازنة العامة في الجزائر بعدة تطورات غلب عليها العجز المستمر، لعدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة التزايد المستمر في حجم النفقات العامة. والجدول الموالي يوضح مراحل تطور الموازنة العامة خلال الفترة (1990-2009):

الجدول رقم 14: تطور الموازنة العامة خلال الفترة (1990-2009)

الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات الموازنة	نفقات الموازنة	الرصيد	نسبة الصيد إلى PIB (%)	نوع الموازنة
1990	160.2	138.6	21.6	3.8	فائض
1991	272.4	211.9	60.5	7.01	فائض
1992	316.8	420.1	103.3-	9.61-	عجز
1993	320.1	476.6	156.5-	13.15-	عجز
1994	434.2	608	173.8-	11.68-	عجز
1995	600.9	759.6	158.7-	7.91-	عجز
1996	824.8	724.6	100.2	3.89	فائض
1997	926.7	845.1	81.6	2.93	فائض
1998	774.6	876.0	101.4-	3.58-	عجز
1999	950.5	961.7	11.2-	0.34-	عجز
2000	1138.9	1178.1	39.2-	0.95-	عجز
2001	1400.9	1321.0	79.9	1.87	فائض
2002	1570.3	1550.6	19.7	0.43	فائض
2003	1520.5	1690.2	169.7-	3.22-	عجز
2004	1599.3	1891.8	292.5-	4.77-	عجز
2005	1719.8	2052.0	332.2-	4.43-	عجز
2006	1828.9	2453.0	624.1-	7.43-	عجز
2007	1831.3	3092.7	1261.4-	13.43-	عجز
2008	2763.0	4882.2	2119.2-	18.47-	عجز
2009*	2786.6	5191.4	2404.8-	20.52-	عجز

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (10) و(13).

* مستخرجة من وزارة المالية، تقرير تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2009.

باعتبار أن الإيرادات البترولية (الجباية البترولية) تشكل الجزء الأكبر لإيرادات الموازنة العامة، فإن عجز أو فائض الموازنة العامة يكون مرهون وإلى درجة كبيرة بالارتفاع أو الانخفاض في أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهذا ما يؤكد الجدول رقم (14) الذي يظهر فيه فائض في الموازنة العامة خلال سنتي 1990 (+21.6 مليار دج)، 1991 (+60.5 مليار دج)، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث وصل سعر البرميل سنة 1990 إلى 22.26 دولار (أنظر الملحق رقم 04)، إلى جانب نتائج الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تحت إشراف المؤسسات الدولية. لكن سرعان ما عاد رصيد الموازنة العامة إلى الانخفاض ليسجل عجزا خلال السنوات 1992-1995، وصل سنة 1995 إلى ما يقارب -158.7 مليار دج، وهذا بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى مستوى 16.86 دولار للبرميل في نفس السنة. وعاد رصيد الموازنة ليحقق فائضا من جديد خلال سنتي 1996، 1997، أين وصل إلى 100.2، 81.6 مليار دج على التوالي، بفضل تحسن سعر البترول الذي بلغ مستوى 20.29، 20 دولار للبرميل على الترتيب، بالإضافة إلى نتائج برنامج التعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات الدولية، والذي كان يهدف إلى تقليص عجز الموازنة العامة، بتقييد حجم النفقات العامة، وزيادة حجم الإيرادات التي استفادت كثيرا من انخفاض قيمة الدينار.

وعقب انخفاض أسعار النفط سنة 1998 إلى مستوى 14 دولار للبرميل، انتقل رصيد الموازنة العامة من فائض إلى عجز بلغ -101.4 مليار دج، ليستمر هذا العجز إلى غاية سنة 2001 التي حققت فيها الموازنة العامة رصيدا إيجابيا بلغ 79.9 مليار دج، بعد انتعاش أسعار النفط الدولية (24.90 دولار للبرميل). وفي سنة 2003 عاد رصيد الموازنة العامة من جديد ليسجل عجزا وصل إلى -169.7 مليار دج، واستمر كذلك إلى غاية نهاية سنة 2009 التي سجلت -2404.8 مليار دج، ويعزى ذلك إلى تزايد حجم النفقات العامة بعد إطلاق برنامجي الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

ومن المتوقع أن يستمر عجز الموازنة العامة للدولة خلال السنوات القليلة القادمة (2010-2014)، بعد مواصلة الحكومة في برامجها التنموية التي تتطلب منها مضاعفة حجم نفقاتها العامة أكثر.

المبحث الخامس: واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ومدى مساهمته في ضبط التوازن الاقتصادي العام في الجزائر (1990 أفاق 2009).

لم تهمل الإصلاحات المالية والنقدية التي تبنتها الجزائر (قانون 90-10، الأمر 03-11) توضيح طبيعة العلاقة الموجودة بين السياستين النقدية والمالية، وذلك بغية تفادي التضارب القائم بين

أهدافهما وتحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية التي عرفت تدهورا كبيرا في فترة الإصلاحات الاقتصادية. وسنتناول في هذا المبحث التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ثم نحاول معرفة مدى مساهمة السياستين النقدية والمالية وكذا التنسيق بينهما في ضبط التوازن الاقتصادي العام خلال الفترة (1990-2009).

المطلب الأول: التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر (1990-2009)

سبق وأن توصلنا في المبحث الثاني من الفصل الثالث إلى أن إجراءات ومتطلبات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية تتطلب ضرورة توافر جملة من الشروط والأساليب المتمثلة في استقلالية البنك المركزي، الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي... الخ، وهذا ما لمسناه أثناء الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في بداية التسعينيات بصدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي منح الاستقلالية لبنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية، ووضع حدا للحرية المطلقة التي كانت تتمتع بها الخزينة العمومية في اقتراضها من بنك الجزائر من خلال تحديده مبلغ التسيقات للخزينة من حيث الكمية والزمن.

وابتداء من هذا التاريخ بدأت تتضح العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية، وأخذ العمل المتبادل في تسيير الشؤون النقدية والمالية يتضح أكثر فأكثر، الأمر الذي أكدته المادة 56 من قانون النقد والقرض 90-10 التي ألزمت الحكومة على استشارة بنك الجزائر في كل الأمور المالية والنقدية، مع إمكانية هذا الأخير أن يقترح على الحكومة اتخاذ أي تدابير يرى المحافظ أو المجلس أن من شأنها أن تؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات، حركة الأسعار وأحوال المالية العامة وبشكل عام إنماء الاقتصاد الوطني، وإخبار الحكومة بكل ما له تأثير على الاستقرار النقدي. كما يمكن لبنك الجزائر أن "يمثل الحكومة في التجمعات والمؤتمرات الدولية من خلال عقد الاتفاقات الدولية المتعلقة بالدفع والصرف والمقاصة"¹.

وكما أسلفنا الذكر، فإن الجزائر واصلت مسيرتها الإصلاحية لتكييف نظامها المالي والمصرفي والمعايير الدولية، فأصدرت الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون 90-10، والأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، والذي عزز العلاقة أكثر بين السياستين النقدية والمالية من خلال منحه الاستقلالية أكثر لبنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية، والتي تعتبر جوهر التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

¹ المادة 57 من القانون 90-10، مرجع سابق.

وعلى هذا الأساس، فإن معرفة مدى استقلالية بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية، وفقا لمعايير الاستقلالية، يتطلب منا تناول معايير استقلالية البنوك المركزية أولا، ثم إسقاط هذه المعايير على بنك الجزائر ثانيا.

1- معايير استقلالية البنك المركزي

- يمكن إيجاز أهم المعايير التي تقاس بها مدى استقلالية البنك المركزي من عدمه فيما يلي:¹
- سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى التدخل الحكومي في ذلك والهيئة الفاصلة بين الطرفين في حال الاختلاف بشأن هذه السياسة؛
 - مدى التزام البنك المركزي في تمويل العجز في الموازنة؛
 - مدى التزام البنك المركزي بشراء أدوات الدين الحكومية المباشرة؛
 - مدى التزام البنك المركزي بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة ومؤسساتها؛
 - سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجلس إدارتها ومؤسساتها ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم؛
 - سلطة الحكومة بشأن موازنة البنك المركزي؛
 - مدى تمثيل الحكومة في المجالس وما إذا كان التمثيل للحضور والاستماع أم يمتد إلى حق التصويت والمشاركة والاعتراض عن اتخاذ القرارات؛
 - مدى أهمية هدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف أساسي؛
 - مدى مساءلة البنك المركزي أمام الهيئات الأخرى.

2- واقع استقلالية بنك الجزائر على ضوء الأمر 11-03

سنحاول هنا إسقاط كل المعايير التي تقاس بها مدى استقلالية البنوك المركزية من عدمها على بنك الجزائر، على ضوء الأمر 11-03 الساري المفعول إلى يومنا هذا.

- 2-1- من حيث سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي بنك الجزائر وأعضاء مجلس إدارته سبق وأن أشرنا أن إدارة بنك الجزائر يرأسها محافظ يساعده ثلاث نواب يعينون جميعهم بموجب مرسوم رئاسي. ويتولى تنفيذ المهام التالية:²
- يوقع باسم بنك الجزائر جميع الاتفاقيات والمحاضر المتعلقة بالسنوات المالية والحصائل وحسابات النتائج؛

¹ قويدر عياش، عبد الله إبراهيمي، مرجع سابق، ص 58.
² المادتان 16، 17 من الأمر 11/03، مرجع سابق.

- يمثل بنك الجزائر لدى السلطات العمومية في الجزائر ولدى البنوك المركزية الأجنبية ولدى الهيئات المالية الدولية ولدى الغير بشكل عام؛
- ينظم مصالح بنك الجزائر ويحدد مهامها؛
- يعين ممثلي بنك الجزائر لدى المجالس التابعة لمؤسسات أخرى، عندما يكون مثل هذا التمثيل مقروا؛
- يحدد صلاحيات نوابه ويوضح سلطاتهم.

2-2- من حيث سلطة وحرية بنك الجزائر في وضع وتنفيذ السياسة النقدية

منح القانون لبنك الجزائر كامل الصلاحيات في إدارته للسياسة النقدية، حيث نصت المادة 35 على أن "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصراف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. ولهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض، السهر على التسيير الحسن للتعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصراف". وهذا ما يوضح لنا السلطة التي أعطاها الأمر لبنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية.

2-3- من حيث درجة تدخل الحكومة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية¹

تستشير الحكومة بنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية، كما يمكن لبنك الجزائر أن يقترح على الحكومة كل تدبير من شأنه أن يحسن ميزان المدفوعات، حركة الأسعار، وضعية المالية العامة وكل ما يراه مناسبا لتطويع الاقتصاد، كما يمكنه أن يطلع الحكومة بكل ما يخل بالاستقرار النقدي، وكذلك يحق له أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية وكذا الإدارات المالية أن تمدد بكل الإحصاءات والمعلومات التي يراها مهمة لمعرفة تطور الأوضاع الاقتصادية للنقد، القرض، ميزان المدفوعات والاستدانة الخارجية. ويقوم بنك الجزائر بتحديد كفاءات عمليات الاقتراض من الخارج ويرخص بها، عدا إذا ما تعلق الأمر بقروض قامت بها الدولة أو لحسابها. كما يعمل على جمع كل المعلومات الضرورية لمراقبة ومتابعة الالتزامات المالية نحو الخارج ويبلغها إلى وزارة المالية. كذلك يساعد بنك الجزائر الحكومة في علاقتها مع المؤسسات المالية الدولية، وعند الحاجة يمثلها أمام هذه المؤسسات أو في المؤتمرات الدولية، بالإضافة إلى مشاركته في المفاوضات الدولية المتعلقة بالمدفوعات والصراف والمقاصة ويتولى مسؤولية تنفيذها.

¹ أنظر:

- المادتان 36، 37 من الأمر 11/03، مرجع سابق.
- زين منصور، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي 14، 15 ديسمبر 2004، ص 432.

وعليه فإن السلطة النقدية في الجزائر التي تدير السياسة النقدية؛ تنحصر في هيئتين هما: وزارة المالية، وبنك الجزائر. فمهام وزارة المالية تتمثل في وضع سياسة نقدية على مستوى الحكومة وبالتحديد الوزارة المكلفة بالمالية الوصية على النظام البنكي والمالي. وعلى مستوى الوزارة توجد مديرية الخزينة التي تعد الإدارة المكلفة بشؤون البنوك والشؤون المالية. أما بنك الجزائر فهو يتلقى من طرف الدولة الإشراف على العملة والقرض وعلى هذا الأساس يعد المسؤول عن السير الحسن للسياسة النقدية.

رغم هذه الصلاحيات الواسعة التي أصبح يتمتع بها بنك الجزائر، فإن الحكومة ممثلة في وزير المالية يمكنها أن تطرح تعديلات على ما يصدر عن مجلس النقد والقرض من قرارات مرة واحدة، وهذا ما تؤكد المادة 63 من الأمر 03-11 التي تنص على أن "يبلغ المحافظ مشاريع الأنظمة إلى الوزير المكلف بالمالية الذي يتاح له أجل عشرة أيام لطلب تعديلها، قبل إصدارها خلال اليومين اللذين يليان موافقة المجلس عليها. ويجب على المحافظ أن يستدعي حينئذ المجلس للاجتماع في أجل خمسة أيام ويعرض عليه التعديل المقترح، ويكون القرار الجديد الذي يتخذه المجلس نافذا مهما يكن مضمونه". وإن دل هذا على شيء إنما يدل على أن الحكومة ممثلة في وزير المالية تساهم بشكل كبير في صناعة قرارات مجلس النقد والقرض، مما يوحي بالاستقلالية النسبية لبنك الجزائر.

2-4- من حيث هدف السياسة النقدية

يخول الأمر لمجلس النقد والقرض صلاحيات بصفته سلطة نقدية في الميادين المتعلقة:¹

- إصدار النقد كما هو منصوص عليه في المادتين 4 و5 من هذا الأمر وكذا تغطيته؛
- تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها؛
- يحدد الأهداف النقدية لاسيما فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية والقرضية؛
- يحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في سوق النقد؛
- تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبطه؛
- التنظيم القانوني للصرف وتنظيم سوق الصرف، وكذا تسيير احتياطات الصرف بالإضافة إلى أعمال أخرى.

2-5- من حيث مساءلة البنك

حدد الأمر 03-11 نقاطا عديدة، منها ما تعلق بالسفر المهني أو حال ارتكاب أخطاء جزائية.²

¹ المادة 62 من الأمر 11/03، مرجع سابق.

² قويدر عياش، عبد الله إبراهيمي، مرجع سابق، ص 64.

أما بالنسبة للمعايير الأخرى، ولاسيما معيار سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي، فإن هذا الأمر نص على: "أن يرسل بنك الجزائر إلى الوزير المكلف بالمالية وضعية حساباته المقفلة في نهاية كل شهر، على أن تنشر هذه الوضعية في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"¹.

كذلك في مجال الصرف وحركات رؤوس الأموال، نص الأمر على: "أن تكلف لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزراء المالية بالإشراف على تنفيذ إستراتيجية الاستدانة الخارجية وسياسة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية. وتتكون اللجنة من عضوين يعينهما على التوالي، المحافظ والوزير المكلف بالمالية"²، مما يؤكد على وجود لجان التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، والتي تتألف من أعضاء من وزارة المالية وبنك الجزائر.

وصفوة القول، أن معالم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بدأت تتجسد في الأفق بعد صدور القانون 90-10، وتطورت أكثر بصدور الأمر 03-11 الذي أكد على درجة عالية من الاستقلالية لبنك الجزائر في أداء سياسته النقدية ومن ثم تعزيز صلة التعاون والتشاور بين السلطتين المالية والنقدية، والتي أخذت تتضاعف أكثر فأكثر كلما زادت درجة استقلالية بنك الجزائر على الضغوطات السياسية والاجتماعية التي تفرضها السلطة المالية (الحكومة). لكن كل هذا لا يمنعنا من القول أن استقلالية بنك الجزائر هي استقلالية نسبية وليست مطلقة، بحكم درجة تدخل الحكومة في قرارات مجلس النقد والقرض (المادة 63 من الأمر 03-11)، و سلطتها في تعيين نواب المحافظ.

إن على ضوء كل ما تقدم، تبقى إشكالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية قائمة بالرغم من أن الأمر 03-11 قد حدد مختلف العلاقات بين الطرفين، وهذا ما يدفعنا إلى العمل على إضفاء التوازن بين السياسة الحكومية (المالية) والسياسة النقدية المستقلة البعيدة عن الضغوطات الظرفية التي قد تسبب اختلالات كبيرة على التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: مدى مساهمة السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام في الجزائر (1990-2009)

مع العراقيل والقيود التي وقفت أمام التوازن الداخلي والخارجي لفترة طويلة، واستعدادا لانتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، عقب أزمة 1986 التي تركت بصماتها واضحة على مختلف التوازنات الكلية (تفاقم البطالة، تراجع معدلات النمو... الخ)، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات؛ مست كل الميادين المعنية باسترجاع التوازنات الكلية وبعث الإنعاش

¹ المادة 31 من الأمر 11/03، مرجع سابق.

² المادة 128 من الأمر 11/03، مرجع سابق.

الاقتصادي، وبالأخص الميادين النقدية والمالية التي شهدت إصلاحات جذرية انصبت في مجملها تحت عنوان "استرجاع التوازن الاقتصادي العام". وللوقوف عند مختلف هذه التوازنات ومعرفة دور السياستين المالية والنقدية في بلوغها خلال الفترة 1990-2009، سنتناول مدى مساهمة كلا السياستين في ضبط التوازن الداخلي والخارجي على حد سواء ثم بالتنسيق مع بعضهما البعض.

1- مدى مساهمة السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن الداخلي

مما لا ريب فيه أن التوازن الداخلي يتحقق طالما تتمكن السلطات من تحقيق التوظيف الكامل دون تضخم، وسنحاول من خلال هذا العرض معرفة مدى مساهمة السياستين النقدية والمالية في بلوغ ذلك في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2009.

1-1- مدى مساهمة السياستين النقدية والمالية في ضبط التضخم

أمام تدهور أداء الاقتصاد الكلي لجأت الجزائر إلى تطبيق برامج تصحيحية شاملة في بداية التسعينيات؛ منها الإصلاحات المالية والنقدية، والتي تمحورت حول "ضبط معدلات التضخم"، وكان ذلك بإتباع سياسة مالية تقشفية صارمة بتخفيض عجز الموازنة للحد من التزايد المستمر في حجم النفقات العامة والبحث عن مصادر أخرى للإيرادات العامة. وكذلك إتباع سياسة نقدية صارمة تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي بواسطة ضبط نسب الفائدة المطبقة على إعادة تمويل البنوك، ونسب إعادة الخصم والنسب المطبقة على المكشوفات... الخ. أي إتباع سياسة متشددة في إدارة الطلب.

وقد كان لهاتين السياستين الفضل في تراجع معدلات التضخم بنسب كبيرة مباشرة بعد تنفيذهما في ظل برامج التعديل الهيكلي، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات التضخم للفترة (1990-2009):

الجدول رقم 15: تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2009)

الوحدة (النسبة المئوية %)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	17.6	25.5	32.0	20.5	29.0	29.8	18.5	5.7	4.95	2.64
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	0.34	4.23	1.42	2.59	3.56	1.64	2.53	3.51	4.46	4.78

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- منشورات وزارة المالية لسنة 2008 www.mf.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 07-06-2009

- Abdelmadjid Bouzidi, les années 90 de l'économie Algérien, édition EMAG, Alger, 1999, P 54.

- سنة 2008، مستخرجة من بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 06، مرجع سابق، ص 29.

- سنة 2009، تحمل قيمة الثلاثي الأول مستخرجة من بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 07، مرجع سابق، ص 29.

يتضح من خلال الجدول رقم (15) أن معدلات التضخم مرت بثلاث مراحل خلال الفترة (1990-2009) وهي:

- المرحلة الأولى: (1990-1994): وهي المرحلة التي شهدت ارتفاعا قياسيّا في معدلات التضخم (التضخم برقمين). فبعد أن كان معدل التضخم يقدر بـ 9,3% سنة 1989 انتقل إلى 17,6% سنة 1990، ليصل إلى 29% سنة 1994، ويفسر ذلك بالإصلاحات الاقتصادية ومرحلة التحول إلى اقتصاد السوق التي تطلبت من الدولة رفع يدها عن دعم الأسعار (تحرير الأسعار) والذي كان سنة 1989 ليعرف تحريراً واسعاً خلال الفترة 1994-1998، بالإضافة إلى "النمو المتزايد للكتلة النقدية التي كانت كنتيجة لنفقات الدولة الهامة والمتمثلة خاصة في التكفل بالعجز المالي المزمّن للمؤسسات العمومية"¹. كما تميزت هذه الفترة بوجود اختلالات هيكلية تعد بمثابة مقومات أساسية لوجود قوى تضخمية ذاتية، تمثلت في النمو المتواصل للطلب الكلي مقابل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

- المرحلة الثانية: (1995-1999): وهي المرحلة التي نفذت فيها الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي الذي صب جل اهتمامه إلى تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%، وكنتيجة لذلك انخفض معدل التضخم من 18,5% سنة 1996 بعدما كان 29,8% سنة 1995 إلى 5,7% سنة 1997، ليصل إلى 2,64% سنة 1999، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتعديل معدلات الفائدة برفعها إلى مستويات قياسية، الصرامة في تسير الكتلة النقدية... الخ. (سبق وأن أشرنا إليها في المبحث الثاني)

- المرحلة الثالثة: (2000-2009): انخفض معدل التضخم في بداية الألفية الثالثة إلى مستوى قياسي وصل إلى 0,34% سنة 2000، ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 أين بلغ 4,23%. إن تفسير عودة ارتفاع معدل التضخم سنة 2001 إنما يرجع إلى ارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 24,9%، بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في أبريل 2001، مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم إلى مستوى 4,23%، ليسجل انخفاضاً سنة 2002 بلغ 1,42%، ليرتفع إلى 2,59% سنة 2003 ثم 3,56% سنة 2004، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1,64%، ويعزي هذا التحسن إلى الانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي.

وابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالاً للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة، كما تميزت هذه السنة بالنمو القوي

¹ عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص 40.

في الكتلة النقدية، لكن مع ذلك فإن ادخار الخزينة لجزء من الموارد المتأتية من الجباية البترولية قد ساهم في التخفيف من التوسع النقدي في 2006¹. وهذا ما يتماشى والسياسة المسطرة من طرف بنك الجزائر والتي تسمح بشكل دائم بامتصاص فائض السيولة في السوق النقدية. واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل في الثلاثي الأول من سنة 2009 ما يقارب 4,78%.

وكأفاق مستقبلية، برسم المخطط الإنمائي التكميلي الذي سيغطي الفترة (2010-2014)، والذي من المتوقع أن يزيد من عجز الموازنة العامة والنمو الأكثر في الكتلة النقدية، ومع وشك الحكومة على رفع أجور الوظيف العمومي، يجب على بنك الجزائر أن يكتف من رقابته تجاه فائض السيولة في السوق النقدية، وإلا سترتفع معدلات التضخم أكثر مما عليها الآن مستقبلا.

1-2- مدى مساهمة السياستين المالية والنقدية في تخفيض البطالة

لم تساهم السياستان المالية والنقدية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية وإلى غاية بداية الألفية الثالثة (1990-2000) في تخفيض معدلات البطالة وخلق مناصب شغل. وهذا ما تبرره السياسة النقدية والمالية الانكماشية المطبقة إلى غاية نهاية برنامج التعديل الهيكلي، والتي كانت تبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسة خفض الطلب والتحكم في معدلات التضخم، مما انعكس بالسلب على الاستثمار، العمالة، ومعدل النمو الاقتصادي. وقد ظلت معدلات البطالة مرتفعة طيلة فترة الإصلاح الاقتصادي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 16: تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1990-2008)

الوحدة: (النسبة المئوية %)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
م. البطالة	19.8	21.0	21.3	29.25	24.36	26.99	27.99	29.2	28.0	29.25
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
م. البطالة	29.50	28.44	26.0	23.7	17.6	15.2	12.2	13.8	11.3	-

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- ONS, Quelques indicateurs socio-économiques de 2000 à 2006, www.ons.dz, consulté le 12/06/2009.

- فاتح ساحل، لطفي شعباني، آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص 12.

يؤكد الجدول رقم (16) ارتفاع معدلات البطالة طيلة فترة التسعينيات، حيث ارتفعت من 19,8% سنة 1990 إلى 26,99% سنة 1995 لتصل إلى 29,25% سنة 1999، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل نذكر منها:²

¹ محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2006، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 06 نوفمبر 2007، ص 25.

² فاتح ساحل، لطفي شعباني، مرجع سابق، ص 13.

- زيادة الكثافة السكانية التي قدرت سنة 1995 بـ 29.6 مليون نسمة، 50% منها يقل سنهم عن 20 سنة، 25% من المجموع الإجمالي للسكان أي أكثر من 7.1 مليون نسمة يمثلون السكان القادرين عن العمل، عدد العمال العاملين منهم هو 5.3 مليون أغلبهم في قطاع الخدمات؛

- التسريح الكبير للعمال نظر لغلق وخصوصة العديد من المؤسسات التي يعملون بها، خاصة تلك التي مستها عملية إعادة الهيكلة للقطاعات الصناعية والخدمية؛

- ارتفاع تكاليف المعيشة بعد انخفاض القدرة الشرائية للمواطن نتيجة تحرير الأسعار وإلغاء دعم الدولة لأسعار السلع والخدمات، مما أدى إلى تزايد الفوارق الاجتماعية، والتي صاحبها تدهور الأوضاع الأمنية، عدم الاستقرار السياسي وتزايد حدة الفقر والبؤس.

ومع بداية الألفية الثالثة بدأت معدلات البطالة في الانخفاض، إذ انتقلت من 29,5% سنة 2000 إلى 28,44% سنة 2001 ثم 15,2% سنة 2005 لتصل إلى 11,3% سنة 2008، وذلك بعد إطلاق برنامجي الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، اللذان تمثل فيهما النظرية الكينزية (السياسة المالية) المرجع الأساسي لاحتواء البطالة من خلال تنشيط العجلة الاقتصادية بزيادة حجم المشاريع الاستثمارية، مما تؤكد الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة طيلة فترة تنفيذ البرنامجين (2001-2009).

وكأفاق مستقبلية، قد تتخفض معدلات البطالة أكثر خلال السنوات الخمس القادمة في ظل البرامج التنموية للحكومة، والتي تقابلها احتياطات صرف ضخمة وصلت في الثلاثي الأول من سنة 2009 إلى ما يقارب 139.97 مليار دولار.

2- مدى مساهمة السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي

تتجلى مساهمة السياستين المالية والنقدية في تحقيق التوازن الخارجي من خلال قدرتهما على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والتحكم في سياسة سعر الصرف. وسنحاول معرفة مدى مساهمة كلا السياستين في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2009).

2-1- مدى مساهمة السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

باعتبار أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر يخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الدولي كارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وتقلبات أسعار الصرف، فإن السياسة النقدية تبقى غير قادرة نسبيا على الحفاظ على استقراره.¹ والجدول الموالي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2009):

¹ بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، مرجع سابق.

الجدول رقم 17: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2009)

الوحدة: (مليار دولار)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان
0.02	0.91-	3.45	1.25	2.24-	1.84-	0.8	1.3	2.4	1.35	رصيد الحساب الجاري
3.36	1.51	5.69	4.13	0.16	0.26-	2.42	3.21	3.33	1.92	الميزان التجاري
12.32	10.14	13.82	13.22	10.26	8.89	10.41	11.51	12.87	13.4	الصادرات (fob)
11.91	9.77	13.18	12.65	9.73	8.61	9.88	10.98	11.97	12.34	المحروقات
0.41	0.37	0.64	0.57	0.53	0.28	0.53	0.53	0.9	1.06	أخرى
8.96-	8.63-	8.13-	9.09-	10.1-	9.15-	7.99-	8.3-	9.54-	11.48-	الواردات (fob)
2.40-	0.83-	2.29-	3.34-	4.09-	2.54-	0.81-	1.07-	1.87-	1.44-	ميزان حساب رأس المال
2.38-	1.74 -	1.16	2.09 -	6.33 -	4.38 -	0.01 -	0.23	0.53	0.9-	ميزان المدفوعات
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
0.06	35.18	30.6	28.95	21.72	11.12	8.84	4.37	7.06	8.93	رصيد الحساب الجاري
1.39	41.24	34.24	34.06	26.81	14.27	11.14	6.7	9.61	12.3	الميزان التجاري
10.27	78.63	60.59	54.74	46.38	32.22	24.47	18.71	19.09	21.65	الصادرات (fob)
10.1	77.19	59.61	53.61	45.59	31.55	23.99	18.11	18.53	21.06	المحروقات
0.17	1.44	0.98	1.13	0.79	0.67	0.47	0.61	0.56	0.59	أخرى
8.87-	37.39-	26.35-	20.68-	19.57-	17.95-	13.32-	12.01-	9.48-	9.35-	الواردات (fob)
0.04	1.85	1.05-	11.22-	4.78-	1.87-	1.37-	0.71-	0.87-	1.36-	ميزان حساب رأس المال
0.11	37.04	29.55	17.73	16.94	9.25	7.47	3.66	6.19	7.57	رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الطالب بناء على :

-Banque d'Algérie, bulletin statistique, série rétrospectives, statistique monétaire 1964-2005, statistique de la balance des paiements 1992.2005, juin 2006, P P 72-73.

- Banque d'Algérie, rapport 2007 op-cit, P 204.

- سنة 2008، مستخرجة من بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 06، مرجع سابق، ص 15.
- القيم التي تحملها سنة 2009 هي قيم الثلاثي الأول مستخرجة من:

- Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel N07, juin 2009, p 15.

يوضح الجدول رقم (17) أن ميزان المدفوعات غلب عليه العجز خلال سنوات التسعينيات

والفائض خلال السنوات التسع من الألفية الثالثة، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين مرحلتين:

- المرحلة الأولى: (1990-1999): بعد ما كان ميزان المدفوعات يعاني من عجز بـ 0.9-

مليار دولار سنة 1990، أصبح ابتداء من سنة 1991 يحقق فائض بـ 0.53 مليار دولار و0.23

مليار دولار سنة 1992، ليتحول هذا الفائض إلى عجز ابتداء من سنة 1993 أين بلغ -0.01 مليار دولار واستمر كذلك إلى غاية سنة 1996 حيث بلغ -2.09 مليار دولار، وترجع أهم أسباب التذبذب لإعادة الجدولة الخارجية، انهيار أسعار المحروقات وخفض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للدولار.

كما تعود العجوزات في ميزان المدفوعات إلى عجز الميزان التجاري الذي بلغ -0.26 مليار دولار سنة 1994، والرصيد السالب لميزان العمليات الجارية الذي انتقل من -1.8 مليار دولار سنة 1994 إلى -2.2 مليار دولار سنة 1995، بالإضافة إلى العجز المسجل في ميزان حساب رأس المال طيلة سنوات هذه المرحلة، والذي يؤكد تسديد أصل الديون.

وقد انعكس برنامج الاستقرار الاقتصادي الشامل بالإيجاب على وضع ميزان المدفوعات، الذي حقق فائضا سنة 1997 قدر بـ 1.16 مليار دولار، ويعزى السبب في ذلك إلى:¹

- الفائض في الميزان التجاري بفضل ارتفاع أسعار البترول الخام في السوق العالمية من جهة، وكذا الحد من حجم الواردات وزيادة الصادرات من جهة أخرى؛

- ارتفاع احتياطي الصرف الذي بلغ 08 ملايين دولار سنة 1997 و 6.8 ملايين دولار سنة 1998 مقابل 1.5 مليار دولار سنة 1993 (أنظر الملحق رقم 03).

وفي سنة 1998 عاد العجز لميزان المدفوعات وصل إلى -1.74 مليار دولار لينتقل إلى -2.38 مليار دولار سنة 1999، ويفسر ذلك بانخفاض حصيلة إيرادات الصادرات التي انتقلت من 13.82 مليار دولار سنة 1997 إلى 10.14 مليار دولار سنة 1998. مما انعكس بالسلب على رصيد الميزان التجاري الذي انخفض من 5.69 مليار دولار سنة 1997 إلى 1.51 مليار دولار سنة 1998. وكل ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية، أمام عدم قدرة الجزائر على تشجيع صادراتها خارج المحروقات التي تبقى مساهمتها ضعيفة في الناتج الداخلي الخام.

- المرحلة الثانية: (2000-2009): حقق ميزان المدفوعات خلال الألفية الثالثة فائضا مستمرا ومتزايدا بلغ 7.57 و 6.19 مليار دولار خلال سنتي 2000 و 2001 على التوالي، لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، والتي ترتب عنها زيادة حصيلة إيرادات الصادرات التي بلغت 21.65 مليار دولار سنة 2000 مقابل 9.35 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما دعم الرصيد الإيجابي للميزان التجاري الذي قدر بـ 12.3 مليار دولار خلال نفس السنة.

واستمر الفائض في ميزان المدفوعات ليصل إلى 16.94 و 17.73 مليار دولار خلال سنتي 2005 و 2006 على التوالي، بسبب تحسن أسعار البترول في السوق الدولية. فقد ارتفع متوسط أسعار برميل البترول الخام بـ 20,5% في 2006، إذ بلغ في المتوسط 65.85 دولار للبرميل مقابل سعر

¹ عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 37، 38.

متوسط قدر بـ 54.64 دولار للبرميل في 2005¹ ونتيجة لذلك وصلت حصيلة الصادرات إلى 54.74 مليار دولار سنة 2006 مقابل 20.68 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما انعكس بالإيجاب على الميزان التجاري (34.06 مليار دولار سنة 2006).

أما العجز في حساب رأس المال الذي ما فتئ يتوسع باستمرار منذ 2001، والذي وصل إلى -4.78 مليار دولار سنة 2005 إثر التسديد المسبق لجزء من الدين الخارجي، فقد زاد بقوة في 2006 (-11.22 مليار دولار) تحت تأثير التسديد المسبق للدين الخارجي بمبلغ 10.93 مليار دولار² وعلى هذا الأساس، تعززت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر بشكل خاص في 2007 برصيد إجمالي لميزان المدفوعات يمثل تقريبا ضعف المستوى المحقق في 2005 و 2006 (29.55 مليار دولار)، ويعزى ذلك إلى التزايد القوي في مستوى الاحتياطيات الرسمية للصرف التي "انتقلت من 77.78 مليار دولار سنة 2006 إلى 110.18 مليار دولار سنة 2007"³، إلى جانب استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار. وواصل رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل سنة 2008 إلى 37.04 مليار دولار.

وهكذا تمكنت الجزائر خاصة في الألفية الثالثة من تحقيق استقرارا في توازاناتها الخارجية بفضل الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات، والذي تحكمه على العموم ثلاثة معايير أساسية هي: حجم احتياطي الصرف، تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي، التحكم في المديونية الخارجية.

وخلاصة القول أن السياستين النقدية والمالية كان لهما الفضل في ضبط بعض التوازنات الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها استقرار الأسعار (التضخم)، بفضل السياسة النقدية والمالية الحذرة التي طبقتها الجزائر أثناء إصلاحاتها المدعومة، والتي قابلتها سياسة مالية توسعية مع مطلع الألفية الثالثة بإطلاق برنامجين ضخمين (الإنعاش، دعم النمو)، واللذان سيختتمان ببرنامج ثالث لا يقل أهمية عنهما وهو برنامج المخطط الإنمائي التكميلي الذي سيغطي الفترة (2010-2014)، مما يعكس أهمية الأغلفة المالية المخصصة للإنفاق الحكومي. لتبقى بعض التوازنات الأخرى (ميزان المدفوعات) مرهونة بتغيرات الوضع الدولي، كتقلبات أسعار النفط، سعر الصرف والمديونية الخارجية.

¹ محمد لكصاسي، مرجع سابق، ص 02.

² نفس المرجع السابق، ص 04.

³ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2007، مرجع سابق، ص 75.

المطلب الثالث: مدى مساهمة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام في الجزائر (1990-2009)

بالعودة إلى المطلب السابق، تتضح العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في ضبط التوازن الاقتصادي العام في الجزائر. فالسياسة المتشددة في إدارة الطلب التي تبنتها الجزائر في ظل إصلاحاتها المدعومة توضح العمل المتبادل بين السياستين في استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث تطلبت هذه السياسة تطبيق سياسة نقدية صارمة للحد من توسع الكتلة النقدية، متبوعة بسياسة مالية تقشفية تهدف إلى الحد من التزايد المستمر في حجم النفقات العامة. أي إتباع سياسة نقدية مالية انكماشية.

وقد انعكس هذا العمل المتبادل بين السياستين في إدارة الطلب لصالح التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث تراجعت معدلات التضخم من 17,6% سنة 1990 إلى 4,95% سنة 1998، وتحسنت وضعية المالية العامة بزيادة حصيلة الإيرادات من 160.2 مليار دج سنة 1990 إلى 774.6 مليار دج سنة 1998، بالإضافة إلى استقرار ميزان المدفوعات الذي يبقى مرتبط بتغيرات الوضع الدولي. وتظهر أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لصالح التوازنات الاقتصادية الكلية عند لجوء الخزينة العمومية إلى الاقتراض من السوق النقدية وإلى التسبيقات على الحساب الجاري لدى بنك الجزائر، والتي بلغت سنة 1999 حوالي 77 مليار دج، ولكن هذه التسبيقات كما ذكرنا سابقا محددة قانونا من حيث الكمية والأجل.

إن السياسة النقدية المتبعة التي كانت تتوافق مع السياسة المالية في الصرامة فيما يتعلق بتسيير النفقات العمومية، كانت لها نتائج حسنة في زيادة حجم الإيرادات العامة، مما أدى إلى تكوين فائضا هاما في وضعية عمليات الخزينة العمومية، والمؤشر الذي يدل على تحسن ذلك زيادة ودائع الخزينة لدى بنك الجزائر، فقد وصلت إلى 206 مليار دج سنة 2000 مقابل 1.4 مليار دج سنة 1999.¹ وقد تأكد الاتجاه التصاعدي في ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر خلال سنة 2006. إذ بلغ التدفق الصافي المزود لحسابات الخزينة لدى بنك الجزائر مبلغ 1140.3 مليار دج في 2006. كما يقدر قائم حسابها الإجمالي بمبلغ 3222.5 مليار دج مقابل 2082.2 مليار دج في 2005 و1029.2 مليار دج في 2004، ليرتفع في سنة 2007 إلى 3295.2 مليار دج. ويتجاوز هذا المستوى في قائم الودائع في نهاية 2007 مبلغ النفقات العمومية الكلية المحققة خلال نفس السنة.² وأمام هذه الوفورات المالية التي أصبحت تتوفر عليها الخزينة العمومية لاسيما في الألفية الثالثة، قامت السلطات بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات في سنة 2000 الذي يغذى به العجز في الموازنة

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 303.

² محمد لكصاوي، مرجع سابق، ص 09.

العامّة. وقد كان اللجوء لتمويل العجز انطلاقاً من متاحات الصندوق، المرخص به بواسطة المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006.¹ وأخذت متاحات الصندوق ترتفع من سنة لأخرى مباشرة بعد إنشائه (أنظر الملحق 02).

في بداية الألفية الثالثة، وسعيًا من طرف الدولة لتحريك العجلة الاقتصادية بخلق مناصب شغل وتخفيض البطالة التي عرفت مستويات قياسية في سنة 2000، قامت السلطات الجزائرية بإتباع سياسة مالية توسعية تتماشى والتوازنات المنشودة بإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، المتبوع بالبرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ ترتب عن هذين البرنامجين زيادة معتبرة في حجم النفقات العامة الموجهة لبعث النشاطات الإنتاجية وفي مجال البنى التحتية والنقل... الخ. وهذا ما يؤكد انتقال حجم النفقات العامة من 1321 مليار دج سنة 2001 إلى 5191.4 مليار دج سنة 2009.

وبفضل التكامل بين السياستين المالية والنقدية، قام بنك الجزائر بتطبيق سياسة نقدية حذرة بإدخال تقنية استرجاع السيولة عن طريق المزاد محل الأدوات التقليدية للسياسة النقدية ابتداء من سنة 2002. وأصبح بنك الجزائر يضع سياسة نقدية تسمح بشكل دائم بامتصاص فائض السيولة الهيكلية في السوق النقدية. وهكذا تشكل عمليات استرجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة والاحتياطات الإيجابية وسائل نشطة للسياسة النقدية يقوم بنك الجزائر باستعمالها بمرونة.² إلى جانب البرمجة النقدية المحددة سنويا من جانب مجلس النقد والقرض والتي تهدف إلى تكييف تطور عناصر الكتلة النقدية بما يتماشى والهدف المنشود في مجال التضخم.

هكذا تمكنت السياسة النقدية الحذرة من التحكم في معدلات التضخم خلال سنوات الألفية الثالثة رغم السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطة المالية أثناء برنامجي الإنعاش، ودعم النمو الاقتصادي. أي إتباع سياسة مالية توسعية ونقدية انكماشية.

¹ وزارة المالية، تقرير تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2009، مرجع سابق، ص 16.

² محمد لكصاوي، مرجع سابق، 27.

خلاصة الفصل

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن الاقتصاد الجزائري قطع شوطين من الإصلاحات الاقتصادية، الأول كان في ظل النظام الاشتراكي وفيه تم الاعتماد على المخططات الاقتصادية بدءا بالمخطط الثلاثي الأول (1967-1969) وصولا إلى المخطط الخماسي الثاني (1985-1989). أما الثاني فقد كان في ظل نظام اقتصاد السوق أين لجأت الجزائر إلى طلب مساعدات الهيئات المالية الدولية بتوقيعها لعدة برامج كان أولها برنامج الاستعداد الائتماني الأول ثم الثاني (1989-1991)، حيث تحصلت بموجبها الجزائر على قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ليتبع هذا البرنامج ببرنامجين آخرين هما: برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994-1995) و برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)، واللذان حاولت من خلالهما الجزائر استرجاع بعض توازناتها الاقتصادية الكلية التي تزعزعت عقب الأزمة النفطية لسنة 1988.

كما توصلنا كذلك إلى أن الإصلاحات المالية والنقدية التي احتلت الصدارة من مجمل الإصلاحات الاقتصادية، كانت بدايتها بإنشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون 62-144، ليعرف بعد ذلك النظام المالي الموروث عن الاستعمار الفرنسي تأسيس مجموعة من البنوك التجارية العمومية، وبعد ذلك ادخل الإصلاح المالي لسنة 1971 الذي جرد البنك المركزي من كامل صلاحياته في إدارته للسياسة النقدية وأعطى الضوء الأخضر للخزينة العمومية التي أضحت تلعب دور الوسيط المالي، واستعاد البنك المركزي صلاحياته على الأقل فيما يتعلق بأدائه للسياسة النقدية في ظل الإصلاح النقدي لسنة 1986، ليتدعم ذلك أكثر بصدور قانون الإصلاح سنة 1988. وكان أهم هذه الإصلاحات على الإطلاق صدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي ادخل تغييرات جذرية على السياسة النقدية من خلال منحه الاستقلالية لبنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية. وكان أول تعديل لهذا القانون بموجب الأمر 01-01 ليسد الثغرات الإدارية التي ظهرت عليه. وجاء بعد ذلك الأمر 03-11 الذي كرس القانون 90-10 ودعم أكثر استقلالية بنك الجزائر.

وتوصلنا أيضا أنه بعد ما اتضحت معالم السياسة النقدية بصدور القانون 90-10 أصبح بنك الجزائر يستعمل خليط من الأدوات للتأثير على النشاط الاقتصادي أهمها: تأطير القروض البنكية، الاحتياطي الإجمالي، معدل الخصم ومعدل الفائدة، والسوق النقدية، ليتم إدخال أداة جديدة سنة 2002 وهي تقنية امتصاص فائض السيولة. وبالمقابل فإن السياسة المالية التي استفادت هي الأخرى من الإصلاحات أصبحت تجند كل أدواتها (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة) لضبط

التوازنات الاقتصادية الكلية، مما تؤكد الزيادة الكبيرة في حصيله الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال الفترة المدروسة.

أما التنسيق بين السياستين النقدية والمالية فقد أخذ في الظهور بعد صدور القانون 90-10 الذي وضع حدا للاقتراض الحكومي المباشر من بنك الجزائر، وتطور أكثر بصدور الأمر 03-11 الذي أكد على درجة عالية من الاستقلالية لبنك الجزائر في أداء سياسته النقدية وحدد لجان التنسيق بإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي. لكن بالرغم من ذلك فإن الحكومة ممثلة في وزير المالية يمكنها أن تطرح تعديلات على ما يصدر عن مجلس النقد والقرض من قرارات مرة واحدة، الأمر الذي يترك موضوع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية عالقا طالما لم يحصل بنك الجزائر بعد على استقلاليته المطلقة، لكن دون أن ننكر ما جاء به الأمر 03-11 من إسهامات في هذا المجال.

وقد كان للسياستين النقدية والمالية الفضل في استقرار بعض التوازنات الاقتصادية الكلية خلال الفترة المدروسة لاسيما استقرار مستوى الأسعار (التضخم) والتوازن في ميزان المدفوعات، وما زاد ذلك حدة العمل المتبادل بينهما، إذ تم الاعتماد على سياسة نقدية مالية تقييدية في ظل التسعينيات لتقابلها سياسة مالية توسعية متبوعة بسياسة نقدية حذرة أثناء السنوات التسع من الألفية الثالثة، والتي بدون شك ستستمر السلطات المالية والنقدية على وتيرة نفس السياسة الأخيرة (مالية توسعية، نقدية حذرة) في حدود السنوات الخمس القادمة بإطلاق البرنامج الإنمائي التكميلي (سياسة مالية توسعية) والذي يتطلب أن تقابل سياسة نقدية حذرة للتحكم في معدلات التضخم بسبب الكم الهائل من حجم النفقات العامة المخصصة لهذا البرنامج.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

بعد تناولنا لهذا الموضوع المعنون بإشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1990 أفاق 2009، والذي أحطنا بجوانبه من خلال الفصول الأربعة السالفة الذكر توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي بواسطتها يمكننا الإجابة عن الإشكالية العامة، الأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات من عدمها.

1- اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى نؤكددها ذلك لأن فهم أي مرحلة من المراحل التي مرت بها السياسة النقدية والسياسة المالية في الفكر الاقتصادي يقتضي العودة دائما إلى الافتراضات والأسس النظرية التي بواسطتها يمكننا تمييز كل مرحلة عن الأخرى، هذا ما مكننا من التفرقة بين ثلاث مراحل بارزة. الأولى ظهرت بظهور المدرسة الكلاسيكية وفيها قامت السياسة النقدية على فكرة الحياد النقدي، عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، التشغيل الكامل للاقتصاد... الخ. أما السياسة المالية فقد قامت على مبدأ التوازن المحاسبي للموازنة العامة دون حاجة لتدخل الدولة. والمرحلة الثانية رسمتها المدرسة الكينزية التي كانت أفكارها مخالفة تماما للفكر الكلاسيكي، فأهم ما ميز السياسة النقدية هنا هو الخروج من الحياد النقدي، ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، التشغيل الناقص للاقتصاد... الخ. أما من جانب السياسة المالية فلم تبق هذه السياسة محايدة بعد وإنما أصبحت توظف أدواتها (التمويل بالفائض أو العجز) للتأثير على النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلات الاقتصادية. والمرحلة الثالثة جسدها المدرسة النقدوية التي أرادت أن تعيد الحياة مجددا للمدرسة الكلاسيكية لكن بأدوات ووسائل تحليل جديدة حاولت الاستفادة مما توصل إليه الفكر الكلاسيكي والكينزي على حدا سواء. أما بالنسبة لأهداف السياسة النقدية والسياسة المالية فهي تتشابه إلى حدا بعيد، إذ تنصب كلها تحت غطاء أهداف السياسة الاقتصادية الكلية (النمو، التشغيل الكامل، ضبط المستوى العام للأسعار... الخ).

- الفرضية الثانية نؤكددها حيث أن السياسة النقدية والسياسة المالية لا يمكنهما مباشرة عملهما إلا بالاستناد إلى أدواتهما. فالسياسة النقدية تعتمد على أدوات مباشرة (سياسة تأطير القروض، السياسة الانتقائية للقروض، النسبة الدنيا للسيولة... الخ)، وأدوات غير مباشرة (معدل إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة، معدل الاحتياطي الإجمالي)، بالإضافة إلى أدوات أخرى (كالإعلام والإقناع الأدبي)، والتي تؤثر بواسطتها على نشاط البنوك التجارية بزيادة أو تخفيض مقدرتها الإقراضية، وكذلك على المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك، الادخار والاستثمار، حيث تؤثر على الاستهلاك من خلال التأثير المباشر لمعدل الفائدة على الادخار، ورفع معدل الفائدة سوف يدفع الأعوان الاقتصاديون إلى زيادة

مدخراتهم على حساب الاستهلاك مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستهلاك، بينما التأثير على الاستثمار يكون بتشجيع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة. أما بالنسبة للسياسة المالية فهي تعتمد كذلك على أدائها الثلاث (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة) للتأثير على الاستهلاك، الادخار، الاستثمار وفي الأخير على الناتج الوطني. وتستمد السياستان النقدية والمالية أدواتهما من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي تعيشها كل دولة، هذا ما يؤكد نجاح سياسة السوق المفتوحة في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية لتوفرها على أسواق مالية ونقدية متطورة، ونجاح سياسة معدل الاحتياطي الإجمالي أكثر في الدول النامية لعدم توفرها على أسواق مالية ونقدية متطورة وتخلف أجهزتها المالية والمصرفية.

- الفرضية الثالثة نؤكدها إذ أن العلاقة بين السياستين النقدية والمالية تتطلب أن تكون السلطان المالية والنقدية على قدم المساواة حيث لم تصبح هناك سلطة ثانوية وسلطة غير ثانوية بل كلاهما على درجة من الأهمية والفعالية، الأمر الذي يسمح بتحقيق المساواة بين السياستين النقدية والمالية. فلا يمكن للسياسة المالية بعد أن تفرض ضغوطات وتسيطر على السياسة النقدية وتمنعها من تحقيق أهدافها؛ كما لا يمكن للسياسة النقدية أن تقف عائقاً على قرارات السلطة المالية وإنما تصبح كل سياسة تسير في الاتجاه الذي يكمل السياسة الأخرى، مما يؤدي إلى تقوية الرابطة بينهما التي أخذت تتضاعف كلما أسندت للبنك المركزي استقلالته عن الحكومة، إذ تعتبر هذه الأخيرة جوهر التنسيق بين السياستين النقدية والمالية والعامل الأساسي لتطوير وسائل التنسيق، ذلك لأن استقلالية البنك المركزي ستسمح له بصياغة وتنفيذ سياسته النقدية بعيداً عن الضغوطات الحكومية، وتساعد على مضاعفة التشاور بينه وبين السلطة المالية في كل الأمور التي تخص الإطار النقدي والتي من شأنها التأثير على الاستقرار النقدي. لكن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لا يقتصر فقط على استقلالية البنك المركزي وإنما يتطلب توافر ترتيبات دعم مؤسسية وتنفيذية أخرى تتمثل في الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي، والذي بدون شك لا يتحقق إلا بمنح الاستقلالية أكثر للبنك المركزي الذي يصبح قادراً على رفض طلب الاقتراض الحكومي المباشر منه، وكذلك الحد من العجز (توازن الموازنة)، مع ضرورة وجود لجان التنسيق التي تتألف من أعضاء من وزارة المالية والبنك المركزي.

- الفرضية الرابعة نؤكدها إذ تتكيف آلية عمل السياسة النقدية والسياسة المالية مع الوضعية الاقتصادية السائدة (كساد، تضخم). ففي حالة الكساد تعتمد الحكومة على إتباع سياسة مالية توسعية بزيادة النفقات العامة أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معاً بهدف تحريك العجلة الاقتصادية من خلال زيادة التشغيل، الإنتاج والدخل. وتقوم السلطة النقدية بإتباع سياسة نقدية توسعية بتخفيض معدل الفائدة

الذي يزيد من اقتراض الأعوان الاقتصاديون لتمويل مشاريعهم الاستثمارية مما يؤدي في النهاية إلى إنعاش الاقتصاد بزيادة مستوى التشغيل، الإنتاج والدخل ومن ثم التخلص من الفجوة الانكماشية. أما في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد يعاني من فجوة تضخمية فإن آلية عمل السياسة النقدية والسياسة المالية تكون معاكسة للأولى، حيث يتم الاعتماد على سياسة مالية انكماشية بتخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب أو الاثنين معا، وسياسة نقدية انكماشية برفع معدل الفائدة الذي يحد من المقدرة الإقراضية للأعوان الاقتصاديين ويمتص فائض السيولة الذي من شأنه احتواء الفجوة التضخمية. وتتضاعف قوة السياستين النقدية والمالية في التأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة المشكلات الاقتصادية كلما زاد العمل المتبادل بينهما، فالمزج بين السياستين من حيث الاتجاه والتوقيت بات ضرورة حتمية للخروج من أزمتي الكساد والتضخم، إذ عندما تظهر بوادر التضخم في الاقتصاد يمكن للسلطتين المالية والنقدية أن تعتمدا على مزيج السياستين بإتباع سياسة مالية نقدية انكماشية التي تعمل على تخفيض النفقات العامة وزيادة الضرائب من جهة، وخفض المعروض النقدي برفع معدلات الفائدة من جهة أخرى. وعند ظهور الفجوة الانكماشية يتم إتباع سياسة مالية نقدية توسعية تعمل في الاتجاه المعاكس للسياسة الأولى. وقد كان لمزيج السياستين النقدية والمالية الفضل في مواجهة أزمة الركود التضخمي التي استفحلت في الاقتصاديات الرأسمالية في نهاية الستينيات من القرن الماضي، وكان ذلك من خلال تخفيض الضرائب ومعدلات الفائدة لتشجيع الاستثمار ومحاربة البطالة أولا، وبعدها العمل على تخفيض كمية المعروض النقدي وربط زيادة الإنفاق بزيادة الدين العام الداخلي لمحاربة التضخم ثانيا.

- الفرضية الخامسة نثبتها نسبيا إذ أن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وبالأخص المالية والنقدية إذا ما لاحظنا إلى مضمونها لوجدناها أعدت لتوجيه السياسة النقدية والسياسة المالية نحو متطلبات التنمية الاقتصادية واسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية التي تزعزعت عقب الأزمة النفطية لسنة 1988، هذا ما أكده قانون النقد والقرض 90-10 الذي جاء بإجراءات جديدة التي أعادت للسياسة النقدية مكانتها ضمن إطار أدوات السياسة الاقتصادية ووضعت حدا لحالة التشابك والتداخل في الصلاحيات بين السياسة النقدية والخزينة العمومية، حيث أصبحت السياسة النقدية في ظل هذا القانون تساهم في دفع التنمية الاقتصادية من خلال أهدافها المنشودة التي تصدرها هدف النمو الاقتصادي المنتظم والتشغيل الكامل في المرتبة الأولى، واستقرار مستوى الأسعار وضبط التوازن في ميزان المدفوعات في المرتبة الثانية. أما من جانب السياسة المالية فلم تبقى الخزينة العمومية تمول برامجها التمويلية بالإصدار النقدي الجديد وإنما أصبحت تقتصر من البنك المركزي وفقا لقواعد وشروط محددة مما انعكس على استقرار مستوى الأسعار، كما كان لبرامج الإصلاح الاقتصادي دورا

كبيراً في توجيه السياسة المالية وذلك من خلال إعادة النظر في السياسة الانفاقية وتأهيلها بما تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية. لكن إمعان النظر في هذه الإصلاحات وخاصة المدعومة منها يثبت لنا بأنها لم تأتي لدفع التنمية الاقتصادية فقط، وإنما حملت بين طياتها أهداف باطنية تمثلت في محاولة تدعيم وتقوية مراكز الدول المتقدمة، كيف لا، وأن كلا السياستين النقدية والمالية استهدفتا الطلب الكلي دون المساس بالعرض الكلي، وذلك من خلال تقييد حجم النفقات العامة التي انعكست على تراجع عجز الموازنة العامة، وكذا الحد من توسع الكتلة النقدية عن طريق رفع معدلات الفائدة، مما انعكس على تدهور الأوضاع الاجتماعية بارتفاع معدلات البطالة التي وصلت سنة 1995 إلى 26,99%.

- الفرضية السادسة نثبتها نسبياً حيث أن السياستين المالية والنقدية في الجزائر كان لهما الفضل في استرجاع بعض التوازنات الاقتصادية الكلية لاسيما استقرار المستوى العام للأسعار (التضخم) الذي عرف تراجعاً واضحاً بعدما انتقل من 32% سنة 1992 إلى 0,34% سنة 2000، وكان ذلك نتيجة للسياسة المالية التقشفية الصارمة بتخفيض عجز الموازنة للحد من تزايد النفقات العامة، والسياسة النقدية الانكماشية التي كانت تهدف إلى الحد من توسع الكتلة النقدية، أي إتباع سياسة متشددة في إدارة الطلب. وقد انعكست هذه السياسة على ارتفاع معدلات البطالة خاصة في فترة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي حيث وصلت إلى 29,2% سنة 1997، لكن ابتداء من الألفية الثالثة أصبحت السياسة المالية تساهم في توفير مناصب شغل وتخفيض معدلات البطالة بعد إطلاق برنامجي الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو. أما مساهمة السياستين النقدية والمالية في ضبط التوازن الخارجي تبقى ضعيفة نسبياً لارتباط وضع ميزان المدفوعات في الجزائر بتغيرات الوضع الدولي كارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وتقلبات أسعار الصرف، هذا ما يؤكد الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات خلال سنوات الألفية الثالثة التي شهدت تحسناً في أسعار البترول.

- الفرضية السابعة نثبتها نسبياً إذ أن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لم يظهر إلا بصور قانون النقد والقرض 90-10 الذي ألقى الضوء على وسائل التنسيق بمنح الاستقلالية لبنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية، ووضع حداً للإقتراض الحكومي المباشر من بنك الجزائر، وتطور أكثر مع الإصلاح المصرفي الأخير بصور الأمر 03-11 الذي دعم وسائل التنسيق بمنح الاستقلالية أكثر لبنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية وحدد لجان التنسيق.

إن استقصاء نص القانون 90-10 والأمر 03-11 بيننا لنا طبيعة العلاقة الموجودة بين السياستين النقدية والمالية والعمل المتبادل بينهما في تسيير الشؤون المالية والنقدية، هذا ما أكدته المواد 56، 57 من قانون النقد والقرض 90-10، و36، 37 من الأمر 03-11، التي ألزمت الحكومة على استشارة بنك الجزائر في كل المسائل المالية والنقدية، مع إمكانية هذا الأخير أن يقترح على

الحكومة أي تدبير له تأثير على إنماء الاقتصاد الوطني، كما يمكنه أن يمثل الحكومة في علاقتها مع المؤسسات المالية الدولية من خلال عقد الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمدفوعات والصرف والمقاصة ويتولى مسؤولية تنفيذها. لكن رغم كل ما جاء به الأمر 03-11 في هذا المجال، فإن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لم يكتمل بعد، لأن استقلالية بنك الجزائر لا تزال نسبية وإلا كيف نفسر درجة تدخل الحكومة في قرارات مجلس النقد والقرض (مادة 63 من الأمر 03-11)، أضف إلى ذلك فإن إدارة بنك الجزائر يرأسها محافظ يساعده ثلاث نواب يعينون جميعهم بموجب مرسوم رئاسي. وقد كان للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية دورا كبيرا في استرجاع بعض التوازنات الاقتصادية الكلية خاصة أثناء مرحلة تنفيذ برامج التعديل الهيكلي عندما عمدت السلطات المالية والنقدية إلى إتباع سياسة مالية نقدية انكماشية للحد من الطلب الكلي الذي انعكس على استقرار مستوى الأسعار (التضخم). وفي بداية الألفية الثالثة لجأت السلطات المالية إلى إتباع سياسة مالية توسعية التي تمثلت في إطلاق برنامجي الإنعاش ودعم النمو، والتي قابلتها سياسة نقدية حذرة لامتناس فائض السيولة، حيث كان للسياستين معا الفضل في التحكم في معدلات التضخم (2,53% سنة 2006)، وتوفير مناصب شغل لتخفيض البطالة (11,3% سنة 2008).

2- نتائج الدراسة

تماشيا مع منهجية البحث قمنا بتقسيم نتائج الدراسة إلى نتائج الجانب النظري، ونتائج الجانب التطبيقي.

2-1- نتائج الجانب النظري

توصلنا في دراستنا النظرية إلى مجموعة من النتائج نوجزها كالتالي:

- إن عرض السياسة النقدية والسياسة المالية في تطورهما أثبت أن المدرسة الكلاسيكية هي أولى المدارس التي ألقت الضوء على العلاقة الموجودة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار. فالتضخم حسب المدرسة الكلاسيكية ما هو إلا نتيجة للإفراط النقدي وأن النقود محايدة يقتصر تأثيرها فقط على المستوى العام للأسعار دون تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي (الإنتاج، التشغيل). أما السياسة المالية فهي كذلك محايدة ليس لها تأثير على الاقتصاد الحقيقي باعتبار أن الاقتصاد كفيل بتحقيق التوازن دون حاجة لتدخل الدولة.

- توصلت المدرسة الكينزية إلى أن النقود لا يقتصر تأثيرها فقط على المستوى العام للأسعار وإنما يتعدى ذلك ليشمل الاقتصاد الحقيقي، إذ أصبحت النقود لها تأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية: الادخار، الاستثمار، الاستهلاك... الخ. أما السياسة المالية فهي لم تعد تهدف إلى تحقيق

المساواة بين النفقات العامة والإيرادات العامة وإنما أصبحت تعتمد على هاتين الأداتين للتأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية.

- أعادت المدرسة النقدية المعاصرة الحياة مجددا للسياسة النقدية من خلال إبرازها لأهمية النقود ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي، فقد توصل فريدمان إلى أن التضخم ما هو إلا ظاهرة نقدية لذلك وصى على ضرورة ضبط معدل التغيير في عرض النقود بما يتناسب مع معدل التغيير في حجم الإنتاج لتفادي الآثار التضخمية.

- إن بلوغ الأهداف النهائية التي تصبو إليها السياسة النقدية والسياسة المالية يتطلب وضع حد للتضارب القائم بينها، ويكون ذلك بإعطاء الأولوية للأهداف المتجانسة البعيدة عن التضارب، وتحديدتها بوضوح.

- يختلف الهدف الأساسي للسياستين النقدية والمالية بين الدول المتقدمة والنامية. ففي الدول المتقدمة تهدف السياستان إلى إشاعة الاستقرار الاقتصادي في ربوع اقتصادياتها وإخماد شبح الأزمات الاقتصادية. أما في الدول النامية طالما لم تصل اقتصادياتها بعد إلى مستوى العمالة الكاملة فإن الهدف من السياستين هو تمويل برامج التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى بالإضافة إلى هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يأتي في المرتبة الثانية.

- رغم اختلاف مفهوم وطبيعة التوازن الاقتصادي لدى المدارس الاقتصادية، وتعدد أشكاله التي تتميز فيها بين التوازن الجزئي والتوازن الكلي، التوازن الساكن والتوازن الحركي، التوازن الناقص والتوازن الكامل، إلا أن مفهومه الحقيقي هو الوصول إلى تلك المعادلة التي يتساوى عندها الطلب الكلي مع العرض الكلي، مما يؤدي في النهاية إلى شيوع الاستقرار العام في ربوع الاقتصاد الوطني.

- تقف وراء زيادة حجم النفقات العامة أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية. فالأسباب الظاهرية تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة عددياً دون أن يقابله زيادة في حجم الخدمات العامة، وتتسبب فيها ثلاث عوامل هي: تدهور قيمة النقود، اختلاف طرق المحاسبة المالية وزيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها. أما الأسباب الحقيقية فهي الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة والتي يقابلها زيادة الحاجات العامة، وتنقسم إلى أسباب اقتصادية، اجتماعية ومالية.

- ترتب عن الزيادة في حجم النفقات العامة، تنوع وتعدد إيرادات الدولة التي توزعت على الإيرادات الاقتصادية حيث تميز فيها بين الدومين بنوعيه العام والخاص، والتمن العام. والإيرادات السيادية التي تضم الضرائب، الرسوم، الغرامات، الإتاوات. وإيرادات الدولة الائتمانية (القروض).

- تؤثر السياستان النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي وتساهم في رسم أهداف ومعالم السياسة الاقتصادية من خلال تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك، الادخار والاستثمار.

- لإدراك الاختلاف الموجود بين السياستين النقدية والمالية يقتضي الاستناد إلى معيارين هما: معيار السوق، ومعيار مرتبط بجهاز واضح السياسة، وكنتيجة لأوجه الاختلاف بين السياستين فإن التنسيق بينهما من حيث الاتجاه والتوقيت أصبح ضرورة حتمية لا يمكن للسلطتين المالية والنقدية أن تغفل عنه لأن التغاضي عن ذلك سوف يزيد من تضارب أهدافهما ويحد من فعاليتها.
- إن أحسن سياسة لنجاح مزيج السياستين النقدية والمالية هي أن تسيير السياسة النقدية في نفس اتجاه السياسة المالية وذلك لتفادي الاضطرابات والانقسامات الاقتصادية الناتجة عن سلوك أي سياسة طريقا مخالفا للأخرى.
- تفرز التأثيرات المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية نقطتي التقاء، الأولى تتعلق بالقرض العام، والثانية مرتبطة بتمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي. وغالبا ما تكون الزيادة في حجم النفقات العامة عن الإيرادات العامة السبب الرئيسي في بداية التداخل بين السياستين، وفي هذه الحالة تكون السياسة النقدية مكملة للسياسة المالية.
- إن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية يتطلب توفر شرطين أساسيين هما: وضوح السياستين النقدية والمالية، والمشاركة الكاملة للسلطتين المالية والنقدية في صياغة وتنفيذ السياسات. وتعتبر استقلالية البنك المركزي عن الحكومة العامل الأساسي لنجاح عملية التنسيق، لكن هذه الاستقلالية غير كافية ما لم تكن السلطان المالية والنقدية تعملان مع بعضهما البعض في مراحل تصميم وتنفيذ ومراقبة السياسات النقدية والمالية.
- ينشأ عن مزيج السياستين النقدية والمالية تأثيرات متبادلة بينهما. فالسياسة النقدية تؤثر على السياسة المالية من خلال تأثيرها على عجز الموازنة، وأثر استقلالية البنك المركزي. أما السياسة المالية فهي تؤثر على السياسة النقدية من خلال النظام الضريبي المسطر داخل الدولة، مستوى الانضباط المالي للإنفاق الحكومي والهيمنة المالية للسياسة المالية.
- تؤدي السياستان النقدية والمالية دورا كبيرا في فك عقد الاختلالات الاقتصادية، وذلك عن طريق تأثيرهما على الدورات الاقتصادية (كساد، وتضخم)، ومن ثم تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي.
- تؤثر السياستان النقدية والمالية على التوازن الاقتصادي الكلي من خلال تأثيرهما على مستوى الدخل ومعدل الفائدة. ففي ظل اقتصاد مغلق فإن السياسة النقدية تؤثر على وضع منحنى LM دون تأثيرها على وضع منحنى IS. أما السياسة المالية فهي تؤثر على وضع منحنى IS دون تأثيرها على وضع منحنى LM. وفي ظل اقتصاد مفتوح فإن تأثير السياسة النقدية لا يقتصر فقط على وضع منحنى

LM وإنما يتعدى ذلك إلى وضع منحى IS، ونفس المنطق بالنسبة للسياسة المالية التي ينتقل تأثيرها إلى وضع منحى LM.

- تختلف فعالية السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي الكلي من منطقة لأخرى، فتكون كاملة الفعالية في المنطقة الكلاسيكية لعدم وجود دافع المضاربة، وتقل فعاليتها في المنطقة الوسطى لاحتفاظ الأفراد بجزء من الزيادة في النقود لغرض المضاربة، وتتعدم فعاليتها في المنطقة الكينزية لوجود دافع المضاربة. أما السياسة المالية تزيد فعاليتها في المنطقة الكينزية لزيادة مستوى الدخل مع بقاء سعر الفائدة ثابت، وتقل فعاليتها في المنطقة الوسطى لارتفاع مستوى الدخل مع ارتفاع سعر الفائدة، وتتعدم فعاليتها في المنطقة الكلاسيكية لعدم تأثيرها على مستوى الدخل.

- إذا كان مستوى التشغيل الكامل عند مستوى مرتفع لمعدل الفائدة يتم استعادة التوازن بإتباع "سياسة نقدية توسعية ومالية انكماشية". أما في الحالة التي تكون فيها أسعار الفائدة منخفضة فإنه يتم إتباع "سياسة نقدية انكماشية ومالية توسعية".

- قبل المزج بين السياستين النقدية والمالية يتعين تحديد الأهداف المسطرة أولاً، فإذا كان الهدف المنشود هو تغيير الطلب الكلي فإنه من الأحسن استخدام السياسة النقدية والسياسة المالية في نفس الاتجاه، بينما إذا كان الهدف المسطر هو ثبات الطلب الكلي فإنه من الأحسن تنفيذ كلا السياستين في اتجاه يعكس الواحد منهما الآخر، وتكون السياسة الأولى أحسن من الثانية لتأثيرها الفعال على الدخل.

- لاحتواء التضخم بالاعتماد على مزيج السياستين يتم تطبيق "سياسة مالية نقدية انكماشية" التي تعمل على زيادة الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي من جهة، وخفض المعروض النقدي برفع معدلات الفائدة من جهة أخرى. والعكس تماماً في حالة الكساد.

- في ظل اقتصاد مفتوح، وفي حالة ثبات أسعار الصرف تكون السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية التي تكاد تتعدم فعاليتها. أما في ظل نظام سعر الصرف المرن تكون السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية التي تقل فعاليتها.

2-2- نتائج الجانب التطبيقي

توصلنا في دراستنا التطبيقية إلى مجموعة من النتائج نوردتها كالتالي:

- إن برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة كانت موجهة لاسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على حساب الاستقرار الاجتماعي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتدهور المستوى المعيشي للسكان.

- إصلاح السياسة النقدية والسياسة المالية هو أحد المحاور الرئيسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وكان قانون النقد والقرض 90-10 نقطة بداية هذه الإصلاحات.
- لم تعرف الجزائر سياسة نقدية واضحة المعالم إلا بصدور قانون النقد والقرض 90-10، وذلك نتيجة للسيطرة التي كانت تفرضها الخزينة العمومية على بنك الجزائر الذي أبعاد عن مهامه الأساسية خاصة فيما يتعلق بإدارته للسياسة النقدية (الإصلاح المالي سنة 1971).
- بعد أن استعادة السياسة النقدية مكانتها بصدور القانون 90-10 أصبح بنك الجزائر يستعمل خليط متجانس من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للتحكم في السيولة النقدية ومراقبة نمو الاقتصاد.
- سلكت السياستان النقدية والمالية اتجاها انكماشيا طيلة فترات تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة، وقد انعكس ذلك على استقرار بعض التوازنات على حساب الأخرى، حيث اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض مع ارتفاع معدلات البطالة.
- مع بداية الألفية الثالثة أصبح اتجاه السياسة المالية اتجاها توسعيا يهدف إلى بعث سبل التنمية الاقتصادية من خلال إطلاق برنامجي الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو.
- أما السياسة النقدية فقد أصبحت اتجاهاتها تتمثل في سياسة نقدية حذرة مفادها امتصاص فائض السيولة للتحكم في معدلات التضخم، وتعزز ذلك أكثر عندما أدخل بنك الجزائر سنة 2002 أداة جديدة لامتصاص فائض السيولة وهي "امتصاص السيولة عن طريق إعلان المناقصات".
- إن الاستقرار الذي حققته السياسة المالية خاصة في السنوات الأخيرة، لم يكن وليد الإصلاحات الاقتصادية بقدر ما كان نتيجة لزيادة حصيلة إيرادات المحروقات عقب الارتفاع المستمر لأسعر البترول في السوق الدولية.
- تميزت السياسة الانفاقية العامة خلال فترة الدراسة بالزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة، وقد كانت نفقات التسيير أكبر من نفقات التجهيز، لكن خلال السنوات الأخيرة بدأت نسبة نفقات التجهيز إلى مجموع النفقات العامة تتجه نحو الارتفاع مع اتجاه نسبة نفقات التسيير نحو الانخفاض، مما يؤكد ضخامة المشاريع الاقتصادية الموجهة لبعث التنمية الاقتصادية.
- أما السياسة الإيرادية فقد تميزت بزيادة حصيلة الإيرادات العامة وتنوع وتعدد مصادرها مع سيطرة الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات عليها، مما جعل الإيرادات العامة للدولة مرهونة بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولية.
- إن الزيادة المفرطة في حجم النفقات العامة جعل الإيرادات العامة عاجزة على ملاحقتها مما أدى إلى تسجيل عجز مستمر في الموازنة العامة وبالأخص خلال السنوات الأخيرة.

- إن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري جعل تقلبات الموازنة العامة (فائض، عجز) مرتبط باضطرابات أسعار النفط في السوق الدولية.
- بقدر ما ساهمت به السياستان النقدية والمالية في استرجاع بعض التوازنات الاقتصادية الكلية، يبقى التوازن الاقتصادي العام في الجزائر مرهون بتقلبات الوضع الدولي وخاصة سعر البترول مما يؤكد الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري.
- بالرغم مما جاء به الأمر 03-11 من إصلاحات التي عززت التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بمنح الاستقلالية أكثر لبنك الجزائر، إلا أن معالم التنسيق بين السياستين لم تكتمل بعد بسبب التدخل الحكومي في قرارات مجلس النقد والقرض.
- كان لمزيج السياستين النقدية والمالية دورا كبيرا في ضبط بعض التوازنات الاقتصادية الكلية. فالسياسة النقدية المالية الانكماشية المطبقة أثناء تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي كان لها تأثيرا بالغا في ضبط معدلات التضخم. كما كان للسياسة المالية التوسعية النقدية الحذرة التي اعتمدها الجزائر ابتداء من الألفية الثالثة دورا هاما في خلق مناصب شغل والتحكم في معدلات التضخم.

3- التوصيات

- على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكننا اقتراح التوصيات التالية:
- لا بد أن تكون توجهات السياسة النقدية والسياسة المالية ليس للتأثير على جانب الطلب الكلي فقط (كما كان عليه الحال أثناء تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة)، وإنما للتأثير على جانبي العرض والطلب الكلي على حد سواء، إذ يسهل ذلك من مهمة السياستين في معالجة الهزات والصدمات الاقتصادية وبالتالي ضبط التوازنات الاقتصادية الكلية.
- يجب على صانعي القرار مراعاة الجانب الاجتماعي عند تطبيق سياسات الإصلاح وإلا ستتعرض هذه الإصلاحات بالسلب على التنمية الاقتصادية الشاملة.
- لا بد من الصرامة أكثر في تطبيق إجراءات السياسة النقدية والسياسة المالية خاصة فيما يتعلق بالإفناق العام الموجه نحو مشاريع البنية التحتية، وكذا النفقات الموجهة نحو مراكز البحث والتطوير.
- ضرورة تنويع وزيادة حصيللة الإيرادات العامة لملاحقة الزيادة المفرطة في حجم النفقات العامة والحد من العجز المزمن في الموازنة العامة، ويكون ذلك بإصلاح الإدارة الضريبية التي من شأنها أن تضع حدا للغش والتهرب الضريبي.
- ترشيد الإفناق العام وتشجيع الجباية العادية على حساب الجباية البترولية يمثلان الخيار الأمثل الذي تقوى به السياسة المالية في مواجهتها للهزات والصدمات الداخلية والخارجية، ذلك لأن الإيرادات

البتروولية هي وسيلة بعيدة عن إرادة ورقابة الدولة حيث يصعب التحكم فيها مما ينعكس بالسلب على توقعات إيرادات الموازنة العامة، عكس الإيرادات العادية التي تعكس إرادة الدولة في جبايتها وإنفاقها.

- على السياسة النقدية أن تضاعف من رقابتها على الكتلة النقدية المتداولة في المستقبل، خاصة وأننا نعلم بأن الدولة بصدد إطلاق برنامج ثالث لدعم النمو والذي رصدت له غلاف مالي ضخم لا يقل أهمية عن البرنامجين السابقين (برنامج الإنعاش، ودعم النمو).

- لا بد من تدعيم التنسيق والتكامل بين السياستين النقدية والمالية من خلال إعادة النظر في استقلالية بنك الجزائر التي تبقى استقلاليته نسبية إذا ما قارناها بمعايير استقلالية البنوك المركزية.

- تفعيل لجان التنسيق بين السياستين النقدية والمالية بما يجعل بنك الجزائر ووزارة المالية على قدم المساواة في اتخاذ القرارات المالية والنقدية.

- يجب أن تعمل وزارة المالية وبنك الجزائر جنبا إلى جنب في مراحل تصميم وتنفيذ ومراقبة السياسات المالية والنقدية لتتلافى الآثار النقدية والاقتصادية غير المرغوب فيها التي قد تنشأ خاصة عن السياسة المالية.

4- أفاق الدراسة

على ضوء كل ما تقدم يمكننا اقتراح بعض المواضيع التي تشكل مجالا خصبا لبحوث قادمة وهي:

- تفعيل التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر.

- أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

- واقع وأفاق تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في ضبط التوازن الاقتصادي العام في الجزائر.

- التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية ودوره في تنفيذ البرنامج الإنمائي التكميلي للحكومة (2010-2014).

- التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية ودوره في رسم التنمية الاقتصادية في الجزائر.

العلماء حقا

الملحق رقم 01: نسبة أنواع الإيرادات العامة إلى إجمالي إيرادات الموازنة العامة (1990-2009)

الوحدة : النسبة المئوية (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
إيرادات الجباية البترولية	47.56	59.28	63.54	57.79	59.35	59.71	63	63.93	54.98	51.89
إيرادات الجباية العادية	49.18	38.98	34.43	39.39	37.58	37.80	35.22	33.88	42.57	33.11
إيرادات أخرى	3.24	1.72	2.02	2.81	3.06	1.48	1.77	2.17	2.43	4.58
مجموع الإيرادات	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إيرادات الجباية البترولية	63.21	60	58.35	54.98	53.91	52.27	50.08	53.13	-	-
إيرادات الجباية العادية	31.82	28.85	30.45	34.52	36.29	37.23	39.41	41.89	33	-
إيرادات أخرى	4.96	11.14	11.18	10.48	9.79	10.48	10.50	4.96	-	-
مجموع الإيرادات	100	100	100	100	100	100	100	100	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (13).

الملحق رقم 02: تطور متاحات صندوق ضبط الإيرادات

الوحدة (ملايين الدينارات)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
3215530	2931045	1842686	721688	320892	27978	171534	132137	0	- الموارد: - الباقي في 12/31
648607	1738848	1798000	1368836	623499	448914	26504	123846	453287	- فائض القيمة من الجبائية البترولية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	- تسبيقات بنك الجزائر
66788	314455	618111	247838	165559	156000	170060	184467	221100	- التشغيل: - تسديد أصل المديونية
0	607956	0	0	57144	0	0	0	0	- تسبيقات بنك الجزائر - التسديد المسبق للمديونية الخارجية
50000	531952	91530	0	0	0	0	0	0	- تمويل عجز الخزينة
4362836	3215530	2931045	1842686	721688	320892	27978	171534	232137	- الباقي في 12/31

المصدر : وزارة المالية، تقرير تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2009، مرجع سابق، ص 16

الملحق رقم 03: تطور احتياطات الصرف خلال الفترة (1990-2009)

الوحدة : (مليار دولار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
احتياطات الصرف	0.7	1.6	1.5	1.5	2.7	2.0	4.4	8.0	6.8	4.4
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
احتياطات الصرف	11.9	18.0	23.1	32.9	43.1	56.8	77.7	110.18	143.10	139.97

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 203.
 - وزارة المالية، تقرير تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2009، مرجع سابق، ص 06.
 - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2007، مرجع سابق، ص 221.
 - عدا سنة 2008، فهي مستخرجة من بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 06، مرجع سابق، ص 15.
 - القيم التي تحملها سنة 2009 هي قيم ثلاثية مستخرجة من:
- Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel N07, juin 2009, 15.

الملحق رقم 04: تطور أسعار البترول خلال الفترة (1990-2009)

الوحدة : دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر البرميل	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	20	14	15
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر البرميل	28.59	24.90	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	99.86	45.35

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- التطور في السوق البترولية، ملف إحصائي، مجلة دراسات اقتصادية الصادرة عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية "البصيرة"، الجزائر، العدد الأول 1999، ص 208.
 - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2006، 2007.
 - عدا سنة 2008، فهي مستخرجة من بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 06، مرجع سابق، ص 15.
 - القيم التي تحملها سنة 2009 هي قيم ثلاثية مستخرجة من:
- Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel N07, op-cit, 15.

الملحق رقم 05: تطور هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2009)

الوحدة: النسب المئوية (%)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان
24.58	24.51	31.22	31.60	31.24	30.81	33.66	35.93	37.93	40.49	التداول الائتماني
25.99	27.37	30.88	33.12	33.67	34.95	37.54	35.72	40.36	38.25	ودائع تحت الطلب
49.41	48.10	37.91	35.27	35.08	34.23	28.78	28.33	21.69	21.25	ودائع لأجل
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
23.29	22.13	21.42	22.40	22.62	23.99	23.68	22.90	23.33	23.95	التداول الائتماني
47.02	49.23	49.19	43.42	37.25	35.43	26.12	25.90	26.73	27.87	ودائع تحت الطلب
29.67	28.62	29.37	34.17	40.11	40.57	50.18	51.18	49.92	48.17	ودائع لأجل
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: مز إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (06).

الملحق رقم 06: تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1990-2009)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المديونية الخارجية	28.1	27.6	26.0	25.8	29.4	31.5	33.6	31.2	30.4	28.3
نسبتها إلى PIB (%)	47.3	64.4	58.6	55.2	69.9	76.1	73.5	66.4	64.8	58.9
خدمة الديون	8.9	9.6	9.2	9.0	4.5	4.2	4.2	4.4	5.2	5.1
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المديونية الخارجية	25.2	22.5	22.6	23.3	21.8	17.1	5.6	5.5	5.5	5.3
نسبتها إلى PIB (%)	47.2	41.9	42.1	34.4	25.6	16.8	4.8	4.1	3.9	-
خدمة الديون	4.4	4.5	4.2	4.4	5.7	5.8	13.3	1.4	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- ONS, évolution de la dette extérieur de l'Algérie, www.ons.dz, consulté le 12/06/2009.

- عدا سنتين 2008، 2009، فهما مستخرجين من:

- Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel N07 op-cit, p 16.

RECOUVREMENTS FISCALITE DIETAI

Millions de DA

PRODUITS	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
I - Fiscalité Ordinaire :													
Impôts Directs	10 773	13 801	14 916	17 643	19 942	21 532	27 596	22 003	19 432	27 821	35 210	37 747	57 753
Financement et Timbre	1 062	1 301	1 896	2 100	2 419	2 861	3 550	4 236	3 630	4 668	6 687	6 900	6 417
Taxe divers sur les Affaires	14 676	18 356	18 324	19 583	19 829	19 639	20 973	24 844	30 826	39 933	45 317	61 809	82 318
Impôts Indirects	6 268	7 361	6 856	8 249	8 990	8 956	9 838	10 118	7 564	9 152	6 888	15 189	16 876
Droits Douanes	4 362	4 731	4 905	5 081	7 038	6 127	8 420	11 249	18 536	27 258	27 348	47 894	78 628
TOTAL I	37 141	45 550	46 897	52 656	58 218	59 115	70 377	72 450	79 988	108 832	121 450	169 539	241 992
II - Fiscalité Pétrolière	37 711	43 841	46 787	21 439	20 479	24 086	45 492	74 426	161 567	193 830	179 218	222 176	339 148
TOTAL I + II	74 852	89 391	93 684	74 095	78 697	83 201	115 869	146 876	241 555	302 662	300 668	391 715	581 140

RECouvreMENTS FISCALITE DETAI

Millions de DA

PRODUITS	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
* Impôts Directs	68 543	82 343	92 160	79 416	82 341	99 202	113 768
* Enregistrement et Timbre	9 159	10 678	11 900	13 584	16 221	17 026	19 001
* Taxe divers sur les Affaires	128 072	147 034	156 774	162 674	169 945	184 298	218 044
* Impôts Indirects	3 841	283	537	656	539	440	722
* Droits Douanes	77 315	72 526	77 089	82 445	86 321	104 295	126 422
I - Fiscalité Ordinaire	286 930	312 864	338 460	338 775	355 367	405 261	477 957
II- Fiscalité Pétrolière	507 836	570 765	378 715	560 121	1 169 573	964 464	942 904
TOTAL I+II	794 766	883 629	717 175	898 896	1 524 940	1 369 725	1 420 861

الملاصق
5551981

RECouvreMENTS FISCALITE D'ETAT

Millions de DA

PRODUITS	2003	2004	2005	2006	2007				
I - Fiscalité Ordinaire :									
* Impôts Directs	125 529	145 232	168 371	240 292	259 484				
* Enregistrement et Timbre	19 272	19 599	19 618	23 544	28 129				
* Taxe divers sur les Affaires	235 611	272 226	312 377	334 370	347 233				
* Impôts Indirects	746	684	845	984	885				
Droits Douanes	143 376	137 018	143 357	113 402	132 653				
TOTAL I	524 534	574 759	644 568	712 592	768 384	0	0	0	0
II- Fiscalité Pétrolière	1 284 974	1 485 761	2 267 836	2 714 001	2 711 848				
TOTAL I + II	1 809 508	2 060 520	2 912 404	3 426 593	3 480 232	0	0	0	0

Evolution des Finances Publiques
1989 - 1998

En millions de DA		1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1989-1998
Recettes budgétaires		116 400	150 100	248 800	311 864	313 949	470 500	611 731	824 000	933 600	784 300	5796 430
Ressources ordinaires		70 900	75 700	87 300	118 064	134 731	248 324	275 583	327 800	362 800	405 600	2695 179
Fiscalité pétrolière		45 500	74 400	161 600	193 800	179 218	222 176	336 148	496 200	570 800	378 700	3101 251
Dépenses budgétaires		124 500	136 000	232 800	420 131	476 627	577 603	759 617	888 300	940 900	970 700	6501 724
Fonctionnement		80 200	90 400	158 000	276 131	291 417	330 403	473 694	590 500	665 200	725 000	4260 417
Equipement		44 300	45 600	74 800	144 000	185 210	247 200	285 923	297 800	275 700	245 700	2241 307
Solde budgétaire		-8 100	14 100	16 100	-108 267	-162 678	-107 103	-147 886	-64 300	-7 300	-186 400	-705 294
le PIF		422 043	554 388	862 133	1074 696	1189 725	1487 404	2004 995	2570 029	2780 168	2830 491	18767 863
Ratios %												
Recettes budgétaires/PIB		27.58	27.07	28.67	29.02	26.39	31.63	30.51	32.06	33.58	27.71	30.85
Fiscalité pétrolière/Recettes budgétaires		39.09	49.57	64.63	62.14	57.09	47.22	54.95	60.22	61.14	48.29	53.50
Dépenses budgétaires/PIB		29.50	24.53	27.00	39.09	40.06	38.83	37.89	34.56	33.84	34.29	34.61
C% fonctionnement/PIB		19.00	16.31	18.33	25.69	24.49	22.21	23.63	22.98	23.93	25.61	22.68
Dép. équipement/PIB		10.50	8.23	8.68	13.40	15.57	16.62	14.26	11.59	9.92	8.68	11.93
Solde budgétaire/PIB		-1.92	2.54	1.87	-10.07	-13.67	-7.20	-7.38	-2.50	-0.26	-6.59	-3.75
Dép. fonctionnement/ressources ord.		113.12	119.47	180.99	233.88	216.30	133.05	171.89	180.14	183.35	178.75	168.08

Evolution des Finances Publiques 1999 - 2007

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007*	1999 - 2007
En millions de DA										
Recettes budgétaires	972 800	1 138 900	1 400 900	1 570 300	1 520 500	1 599 300	1 719 800	1 828 900	1 831 300	1 3582 700
Recettes ordinaires	412 700	418 900	560 300	653 900	684 400	737 100	820 800	912 500	858 300	6050 900
Fiscallité pétrolière	560 100	720 000	840 600	916 400	836 100	862 200	899 000	915 400	973,090	7523 800
Dépenses budgétaires	1034 400	1 199 900	1 471 800	1 540 900	1 730 900	1 860 000	2 105 000	2 660 600	3 946 700	17 550 200
Fonctionnement	768 600	881 000	1 037 700	1 038 600	1 163 400	1 241 200	1 232 500	1 443 000	1 652 700	10 458 700
Equipement	265 800	318 900	434 100	502 300	567 500	618 800	872 500	1 217 600	2 294 000	7 091 500
Solde budgétaire	-61 600	-61 000	-70 900	29 400	-210 400	-260 700	-385 200	-831 700	-2 115 400	-3 967 500
le PIB	3238 198	4123 514	4257 048	4541 873	5266 822	6127 454	7498 628	8390 700	6406 100	49850 337
Ratios %										
Recettes budgétaires/PIB	30,04	27,62	32,91	34,57	28,87	26,10	22,93	21,80	28,59	27,25
Fiscallité pétrolière/Recettes budgétaires	57,58	63,22	60,00	58,36	54,99	53,91	52,27	50,11	53,13	55,39
Dépenses budgétaires/PIB	31,94	29,10	34,57	33,93	32,86	30,36	28,07	31,71	61,61	35,21
Dép. fonctionnement/PIB	23,74	21,37	24,38	22,87	22,09	20,26	16,44	17,20	25,80	20,98
Dép. équipement/PIB	8,21	7,73	10,20	11,06	10,77	10,10	11,64	14,51	35,81	14,23
Solde budgétaire/PIB	-1,90	-1,48	-1,67	0,65	-3,99	-4,25	-5,14	-9,91	-33,02	-7,96
Dép. fonctionnement/ressources ord.	186,24	210,31	185,20	158,83	169,99	168,39	150,16	158,14	192,56	172,62

* Prévission de la Loi de Finances Complémentaire pour 2007.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- 1- أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
- 2- أحمد الغندور، السياسة النقدية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2004.
- 3- أحمد رمضان نعمت الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 4- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مبادئ علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
- 5- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 6- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 7- أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 8- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- 9- السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 10- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 11- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 12- أحمد هني، العملة والنقود، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 13- أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 14- إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005.
- 15- أشرف أحمد العدلي، الاقتصاد الكلي النظرية والتطبيق، بدون دار النشر، عمان، 2006.
- 16- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1984.

- 17 بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 18 بول سام ويلسون، ويليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الخامسة عشر، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- 19 جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- 20 - حامد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي - النظرية العامة في مالية الدولة، السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي-، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
- 21 - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- 22 - حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، 2005.
- 23 - حسين رحيم، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 188.
- 24 - حسين عناية غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.
- 25 - حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 26 - حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 27 - حميد بوزيدة، حياة المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 28 - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
- 29 - رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 30 - زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 31 - زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.
- 32 - سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994.

- 33- سمير سحنون، الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
- 34- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.
- 35- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 36- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة- النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2006.
- 37- صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- 38- صبحي تادرس قريصة، أحمد رمضان نعمت الله، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
- 39- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- 40- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
- 41- ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- 42- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 43- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 44- طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي الكلي نظرة معاصرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 45- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
- 46- عبد الرزاق النقاش غازي، المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- 47- عبد العزيز علي السوداني، أسس السياسة المالية مدخل تحليل قرارات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
- 48- عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006.
- 49- عبد الله عقيل جاسم، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، الإسكندرية، 1994.

- 50- عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، ترجمة جريب أم الحسن، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
- 51- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 52- عبد المطالب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل كلي وجزئي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
- 53- عبد المطالب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 54- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع عمان، 2004.
- 55- عبد الواحد عطية، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
- 56- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 57- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 58- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي توزيع المداخل النقود والائتمان، دار الحداثة، 1981.
- 59- فرانسيس جرين وبيتر نور، دراسات في النظريات لاقتصادية، ترجمة نعمان كنفاني، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 1987.
- 60- فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 61- فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر.
- 62- فوزي عطوي، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن، بدون سنة نشر.
- 63- مايكل أبدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
- 64- محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

- 65- محمد الكفراوي عوف، السياسات المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006.
- 66- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 67- محمد دياب الشاعر، أثر التغير في قيمة النقود على الالتزامات في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
- 68- محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 69- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2007.
- 70- محمد عزت عزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
- 71- محمد عوض طالب ، مدخل للاقتصاد الكلي، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 2004.
- 72- محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في علم الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1987.
- 73- محمد محمود عطوة يوسف، عصام الدين البدرابي البرغي، اقتصاديات النقود والبنوك النظريات، السياسات، بدون دار النشر، الإسكندرية، 2007.
- 74- محمد موسى عريقات حربي، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- 75- محمد يحيى عواس، محاضرات في النقود والبنوك، بدون دار النشر، الإسكندرية، 1979.
- 76- محمد يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 77- محمود إبراهيم الوالي، علم المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
- 78- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 79- محمود شهاب مجدي، الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة السياسة المالية للنظام الرأسمالي، الدار الجامعية الجديد للنشر، الإسكندرية، 1999.
- 80- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
- 81- مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

- 82- مصطفى رشدي شيحة، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، الطبعة السادسة، دار المعرفة الجامعية، بيروت 1996.
- 83- مصطفى رشدي شيحة، عادل أحمد حشيش، مقدمة في الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
- 84- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 85- نجيب نعمت الله وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 86- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 87- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- 88- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000.
- 89- يونس أحمد البطريق ورمزي علي سلامة، المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1995.
- 90- يونس منصور ميلاد، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1991.

ب- الأطروحات والمذكرات

- 91- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 92- عبد الرحمان تومي، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1980-2009)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2006.
- 93- فريد بن طالبي، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- 94- محمد فودوا، السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل المسابرة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 95- خالد عبدو الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2005.

- 96- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
- 97- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- 98- عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1995.
- 99- ليلي لكحل، السياسة النقدية ومسارها، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.
- 100- محمد محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سوريا وأثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2002.
- 101- نصر الدين بوعامة، فعالية السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

ج- المجالات

- 102- أكرم محمود الحوراني، مدى فعالية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سوريا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 27، العدد 02، 2005.
- 103- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.
- 104- حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، جانفي 2007، على الموقع: <http://www.ulum.nl/c11.htm>
- 105- رضوان سليم، دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 08، 2008.
- 106- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، مجلة جديد الاقتصاد، الصادرة عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد 00، ديسمبر 2006.

- 107- عبد الطيف بلغرسة، رضا جاوحدو، أثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، العدد 01، 2002.
- 108- عبد الحق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، 2007، على الموقع:
Http:// www. Ulum.nl/ Il 35htm
- 109- مدني بن شهرة، سياسة التعديل الهيكلي في الجزائر، برنامج وأثار، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثانية، العدد 18، فيفري 2005، على الموقع: <http://www.uluminsania.net>
- 110- مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 06، 2008.
- 111- ملف إحصائي، التطور في السوق البترولية، مجلة دراسات اقتصادية الصادرة عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية "البصيرة"، الجزائر، العدد الأول، 1999.
- 112- ناصر المهدي، الإصلاحات المالية في الجزائر، مجلة أفاق، الصادرة عن الجمعية العلمية الثقافية "أفاق اقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة البليدة، العدد 04، 2005.
- 113- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 02، 2003.

د- المداخلات

- 114- بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، يومي 24، 25 أفريل 2006.
- 115- رمضان غناي، جديد المنظومة القانونية: سلطات الضبط الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 04، 05 ديسمبر 2006.
- 116- زين منصور، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية - واقع وتحديات -، جامعة الشلف، يومي 14، 15 ديسمبر 2004.

- 117- صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال الى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، يومي 20، 21 أفريل 2004.
- 118- عبد القادر خليل، سليمان بوفاسة، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة، المواصفات والتقييم، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 04، 05 ديسمبر 2006.
- 119- عزيزة بن سميحة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 04، 05 ديسمبر 2006.
- 120- فاتح ساحل، لطفي شعباني، أثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 04، 05 ديسمبر 2006.
- 121- قويدر عياش، عبد الله إبراهيمي، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية - بين النظرية والتطبيق-، مداخلة مقدمة ضمن أشغال ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية-واقع وتحديات-، جامعة الشلف، يومي 14، 15 ديسمبر 2004.
- 122- كربالي بغداد، الوظيفة التسويقية والإصلاحات الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، يومي 20، 21 أفريل 2004.
- 123- ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 09، 08 مارس 2005.
- 124- محمود فوزي شعوبي، محمد أمين كمامسي، الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة الممتدة، 1989-1999، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 22، 23 أفريل 2003.
- 125- مصطفى عبد اللطيف، سليمان بلعور، النظام المصرفي بعد الإصلاحات، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، يومي 20، 21 أفريل 2004.

- 126- موسى رحمانى، فلة عاشور، السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع والتزامات الحكومات الدولية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08، 09 مارس 2005.
- 127- منير نوري، عبد الله قلش، أثر الفساد الإداري ومحاولة الإصلاح على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 04، 05 ديسمبر 2006.
- 128- مهدي ميلود، مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 04، 05 ديسمبر 2006.
- 129- نعيمة برودي، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرفة التعديل الهيكلي، مداخلة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، يومي 04، 05 ديسمبر 2006.

هـ- التقارير

- 130- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2006، أكتوبر 2007.
- 131- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2007، أكتوبر 2008.
- 132- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 05، ديسمبر 2008.
- 133- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 06، مارس 2009.
- 134- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 07، جوان 2009.
- 135- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001.
- 136- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008.
- 137- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- 138- محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2006، وثيقة تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 06 نوفمبر 2007.
- 139- محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي 2004.

140- وزارة المالية، تقرير تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2009، أوت 2008.

و- القوانين والمراسيم والأوامر

141- القانون رقم 84-17، المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقوانين المالية.

142- القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 أفريل 1990.

143- النظام رقم 91-08، المؤرخ في 14 أوت 1991.

144- الأمر 01-01 المعدل والمتمم للقانون 90-10، المؤرخ في 27-02-2001.

145- الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض، المؤرخ في 26-08-2003.

146- قوانين المالية للسنوات 2004-2008.

147- القانون رقم 08-21 المؤرخ في 30-12-2008 المتضمن قانون المالية لسنة 2009.

2- المراجع باللغة الفرنسية

A- Les livres

148- Abdallah Ali Toudert, **cours de monnaie et répartition**, opu, Alger , 1983.

149- Abdelmadjid Bouzidi, **les années 90 de l'économie Algérien**, édition EMAG , Alger, 1999.

150- Alexis Jacquemin et L'autres, **fondements de l économie analyse macroéconomique et analyse économique internationale**, édition payes bleues internationales, paris, 2001.

151- Brian Snowdon et l'autres, **la pensée économique moderne**, ediscience international, 1997.

152- François Goux, **économie monétaire et financière**, 3 édition economica, Paris, 1998.

153- Françoise Renversez, **éléments d analyse monétaire**, Dalloz, paris, 1988.

154-Hamid Temmar, **stratège du développement indépendant, le cas de l'Algérie un bilan**, opu, Alger, 1983.

155- Hamid temmar, **les fondements théoriques du libéralisme**, office des publications universitaires, Alger, 2006.

- 156- Hocine Benissad, Algérie restructuration et reformes économique 1979-1993, opu, Alger, 1994.
- 157- Gilles jacoud, la monnaie dan l'économie, 3 édition, édition Nathan, France, 1998.
- 158- Jacques- Henri David et Philippe Jaffré, la monnaie et la politique monétaire, 3 édition, économisa, paris, 1990.
- 159- Michel Dévoluy, théorie macroéconomique fondements et controverses, 2 édition, arnand colin, paris, 1998.
- 160- Sophie Brana et Michel Gazals, la monnaie, dunod, paris, 1997.
- 161- Tahar Benhouria, l'économie de l'Algérie, François Maspero, paris, 1980.
- 162- Xavier Debonneuil et Robert Ophèle, la politique monétaire et son contexte économiques, la revue banque éditeur, paris.

B- les rapports

- 163- Banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, rapport 2002.
- 164- Banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, rapport 2003.
- 165- Banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, rapport 2004.
- 166- Banque d'Algérie, bulletin statistique, série rétrospectives, statistique monétaire 1964-2005, statistique de la balance des paiements 1992.2005, juin 2006.
- 167- Banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, rapport 2007.
- 168- Banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, rapport 2008.
- 169- Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel N05, décembre 2008.
- 170- Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel N07, juin 2009.
- 171- ministère des finances, le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financières en 2007, Avril 2008.
- 172- ONS, annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2003-2005, édition 2007.

3- sites internet

- 173- www. Mf. gov.dz.
- 174- www.ons.dz.

175-www.bank-of-algeria.dz/indicateur.htm

176- www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137435.

177- www.joradp.dz

Résumé

Ce mémoire est conçu pour étudier la problématique de conciliations entre la politique monétaire et la politique financière et la régulation de l'équilibre économique, l'état de l'Algérie 1990 perspectives 2009.

Car il aborde en premier le cadre théorique des deux politiques monétaire et financière et les instruments de ces deux politiques approuvées pour la régulation de l'équilibre économique, pour après montrer le rôle des deux politiques monétaire et financière et coordonner entre elles afin d'influer sur l'activité économique et faire face aux crises économiques (une récession, inflation) par conséquent créer une stabilité et un équilibre économiques.

Pour finir, ce mémoire a abordé la réalité et les perspectives de coordination entre les deux politiques monétaire et financière pour réguler l'équilibre économique en Algérie (1990 perspectives 2009) et cela à travers la mise en évidence, le parcours de ces deux politiques et la relation entre elles à travers la période étudiée, par la suite mentionner la contribution de chacun à part, et leur interdépendance pour réaliser l'équilibre et la stabilité économiques.

Summary

This report is conceived to study the problem of conciliations between the monetary policy and the financial policy and the regulation of the economic balance , the situation of Algeria 1990 perspectives 2009.

First, it approaches the theoretical frame of both monetary and financial policies and the instruments of these two policies approved for the regulation of the economic balance, to show later the role of both monetary and financial policies and coordinate between them to influence the economic activity and face economic crises (recession, inflation) consequently create a stability and economic balance.

To finish, this report has to approach the reality and the perspectives of coordination between both monetary and financial policies to regulate the economic balance in Algeria (1990 perspectives 2009) through revealing the route of these two policies and the relation between them through the period to study, afterward to mention the contribution of each part, and their interdependence to realize the economic balance and stability.

ملخص

جاءت هذه المذكرة لدراسة إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990 أفاق 2009. فقد تناولت في البداية الإطار النظري للسياستين النقدية والمالية ثم أدوات هاتين السياستين المعتمدة في ضبط التوازن الاقتصادي، لتبرز بعد ذلك دور السياستين النقدية والمالية وكذا التنسيق بينهما في التأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة الأزمات الاقتصادية (كساد، تضخم) وبالتالي تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي. وفي الأخير تناولت هذه المذكرة واقع وأفاق التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في ضبط التوازن الاقتصادي في الجزائر (1990 أفاق 2009) وذلك من خلال إبراز مسار هاتين السياستين والعلاقة الموجودة بينهما خلال الفترة المدروسة ثم التطرق إلى مدى مساهمتهما الكل على حدى، ثم بالاعتماد على بعضهما البعض في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.